شؤون فلسطينية

٢٢٣ ـ ٢٢٤ تشرين الأول (اكتوبر) ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١

شَهريَّة فِكريَّة لمعَالجة أحدَاث القضيَّة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصدُر عَن مَركَز الأبحاث في منظمَة التحْرير الفلسطينيَّة

المحتويات

٣ **المدينة الفلسطينية** ..... د. أديب الخطيب

٢١ **الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤** ..... د. نبيل حيدري

٥٨ **استنتاجات من حرب الخليج** ..... د. تيسير الناشف

٦٥ **المؤسسة العسكرية والمجتمع الاسرائيلي** ..... فايز ساره

٨٢ **«فردوس أرضي» على قاعدة الرمز اليهودي** ..... محمد الأسعد

مراجعات

٩٦ **السياسة الفلسطينية خلال الانتداب** ..... سميح شبيب

شهريات

١٠٠ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني ..... س. ش.

١٠٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
طريق العرب الى مدريد ..... أحمد شاهين

١١٠ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
استراتيجية «الحل الوسط» ..... ن. ح.

١١٦ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
السكّة الثانية للانتفاضة ..... د. يزيد صايغ

اسرائيليات:

١٢٢ **مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام** ..... هاني العبدالله

١٢٨ **أزمة الضمانات الاميركية** ..... مها بسطامي

١٣٤ المناطق المحتلة:
سبعة شهور مباحثات قبل مدريد ..... ربعي المدهون

وثائق

١٤٠ **كلمة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني**

١٤٤ البيـان السـياسـي
١٤٩ خطاب الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام

يوميات

١٥٥ موجـز الوقـائـع الفـلسطينـية
من ١٦/٨/١٩٩١ الى ١٥/١٠/١٩٩١

بيبليوغرافيا

١٧١ القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **فلاديمير تماري**

الآراء الواردة تعبّر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس، بالضرورة، آراء منظمة التحرير الفلسطينية، ولا المحررين، ولا المستشارين، ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **د. محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
16 Artemidos Street, Strovolos
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel 429396, Fax 312104, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بـريـد سطحي] في الدول العـربيـة واوروبـا ـ للأفـراد ٤٠ دولاراً، للمـؤسسـات والدوائـر الحكـوميـة ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمـؤسسـات والدوائـر الحكـوميـة ٦٠ دولاراً (يضـاف ٥٠ دولاراً للبـريـد الجـوي)

المـدينـة الفـلسطينيـة

د. أديب الخطيب

تعتبر فلسطين من اقدم مواطن الاستقرار البشري. ويعتقد بأن البدايات الاولى لمراكز الاستقرار البشري المنظّم ظهر في مدينة اريحا الفلسطينية. ومنذ اكثر من عشرة آلاف سنة والمجمّعات البشرية الفلسطينية في تقدم وتقهقر.

معظم الشعوب التي سكنت فلسطين خلّفت آثاراً مدينية؛ ولكن الكنعانيين والفلسطينيين هم أكثر الشعوب التي تركت مخلّفات مدينية واضحة المعالم. وقد ادّت العوامل الطبيعية، والبشرية، الى اقامة مدن ومراكز استقرار، بعضها نما وكبر، وبعضها تلاشى كلياً، او جزئياً، وقسم منها شهد فترات من النمو والازدهار والانكماش.

وقد توفّرت للمراكز المدينية الفلسطينية، وبدرجات متفاوتة، عناصر النمو المديني، كالسكان والمؤسسات والتكنولوجيا وظروف البيئة، والتي تظهر، بوضوح، عند درس ايكولوجية المدينة الفلسطينية.

وقد عملت الهجرة الوافدة، والهجرة القسرية، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على احداث اختلافات بين المدن الفلسطينية، فظهرت المدن الغربية، وبقي بعض المدن عربياً، وظهر اختلاط في البعض الآخر، فلا هو بالعربي الخالص، او بالغربي، وكذلك ظهرت مدن اللاجئين، كما هو الحال في مدن قطاع غزة.

وللتعرف على ايكولوجية (تبيّؤ) المدينة الفلسطينية، تمّ البحث في ايكولوجية مدينة نابلس، ثاني مدن الضفة الفلسطينية، بعد مدينة القدس، من حيث عدد السكان، حيث يظهر الاختلاف جلياً بين المدينة الفلسطينية والمدن الغربية. ولا يمكن تفسير ظاهرة النمو المديني الفلسطيني في ضوء النظريات المستخدمة في الدول الغربية، بل يجب ادخال عناصر خاصة بالمدينة الفلسطينية، لتفسير نموّها.

ان المدينة الحديثة هي نتاج عملية تطويرية تعكس قدرة الانسان على تكييف عناصر المكان ليتمكّن من خدمة نفسه، وتأمين استمراريته واستمرارية بني جنسه. وقد قامت المدينة متأثرة بفائض انتاج الغذاء الذي سمح باطعام أفراد من المجتمع انقطعوا لأعمال غير زراعية[1]. وقد أدّت الظروف الاجتماعية المرافقة الى اطراد ليس فقط في عدد المستوطنات المدينية بل الى زيادة في حجمها وتنوّع في وظائفها. ولذلك نرى اختلافاً بين دول العالم الصناعية منها والأقل تقدماً في حجم وعدد وايكولوجية وتنوّع استخدامات الأرض في مدنها.

تعود بداية الاستيطان البشري في فلسطين الى أكثر من ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد[2]. وقد تعدّدت الآراء حول النشوء الأول للمراكز المدينية، التي كانت عبارة عن مستوطنات صغيرة

الحجم، مبعثرة، قليلة السكان، بسيطة المظاهر، وغير متعددة الوظيفة. فالبعض يرجعها الى بلاد ما بين النهرين؛ وآخرون يرون في مصر البدايات الأولى؛ وبعض يرى في الهند والصين دليلاً على المراكز الأولى للاستقرار البشري؛ ولكن قسماً كبيراً يرى في فلسطين المكان الأول لظهور المدن[٣]. أمّا عن وجـود الانسان البدائي في فلسطين، فقد أظهرت الحفريات في مناطق مغارة الزطية، شمال طبريا، ومغارتي السخول والطابون، في وادي المغارة جنوب شرق عتليت في جبل الكرمل، وجود هياكل بشرية يزيد عمرها على ٢٠٠ ألف سنة[٤].

الاستقرار البشري في فلسطين

كانت فلسطين موطناً لشعب أوروبي غير سام قبل الألف الثالث قبل الميلاد، كما دلّت آثار تل الجزر[٥]. وبعد ذلك استقبلت فلسطين موجات ساميّة عدّة، أقدمها وأهمّها الموجة الأمورية الكنعانية التي تركت آثارها في الزمان والمكان الفلسطينيين، وكان ذلك حوالى العام ٢٥٠٠ قبل الميلاد[٦]. وتدل آثارها، المتمثلة في بناء أكثر من ٢٠٠ مدينة، منها القدس ونابلس وبيسان وعكا ويافا وغيرها، على ذلك[٧]. وفي حوالى العام ٢٠٠٠ قبل الميلاد، استولى الحثّيون على فلسطين[٨]، وأقاموا مدناً عدّة، منها غزة وجت وعسقلان وأسدود وعاقر وبئر السبع وبني برق والخيرية وبزق[٩].

ومنذ الألف الرابع قبل الميلاد، استقبلت أرض كنعان أعداداً من الايجيين، أو الفلسطينيين. وبقي الحال كذلك حتى اكتملت للفلسطينيين، في حوالى العام ١٥٠٠ قبل الميلاد[١٠]، السيطرة على البلاد، وتسميتها باسمهم، وبنوا العديد من المدن[١١].

أمّا المصريون، وخاصة أتباع سيدنا موسى (عليه السلام) أو العبرانيون، فقد قدموا الى فلسطين على الرغم من تضـارب الآراء حول تاريخهم[١٢]. وان سلّمنا برواية قدومهم الى فلسطين[١٣]، فان أعدادهم لم تكن لتسمح لهم باقامة مدن في فلسطين. ويمكن ان يعود ذلك الى الأسباب التالية:

- كان أتباع سيدنا موسى (عليه السلام) يعيشون تحت سيطرة الفراعنة، الذين تميّز حكمهم بالتسلط والقهـر وخنق الحـريات واضطهاد الأقليات. ولذا، فانه لم يكن أحد ليجرؤ على التصدي للفرعون علانية؛ وبذلك، فانه عندما دعا موسى قومه وأتباعه الى الهرب من وجه الفرعون، فان الكثيرين منهم، وخاصة غير المعلنين ايمانهم به أو الذين لم يتمكّن الايمان من قلوبهم، لم يغادروا، خوفاً من الفرعون وجنده.

- ان سرّية الدعوة الى الهجرة والهرب، وسرعتها، وعدم الاعداد لها، لم تمكّن قسماً كبيراً من اتباع موسى من الخروج معه، وان كانوا يؤمنون به، وبدعوته.

- من المتوقّع ان لا يتمكّن الخائف المهاجر بسرعة وسرّية من تجهيز نفسه، أو حمل كل متاعه. ولذا، فان المهـاجـرين لم تكن لديهم الأسلحـة الكـافيـة أو المـؤن، التي تمكّنهم من التغلّب على الفلسطينيين، الذين ذاع صيت قوّتهم.

- ان الفترة التي سبقت الدعوة الى الهرب، وبالتحديد منذ عودة موسى من عمله كراع عند سيدنا شعيب، كانت قصيرة. وهذا يعني ان نسبة ضئيلة من المصريين سمعوا عنه، أو قابلوه، أو تعلّموا على يديه وجهّزوا أنفسهم لمشاركته في رحلته.

- من المتـوقّـع ان ارتبـاطات أتبـاع موسى المـادية، والعائلية، تمنع الكثيرين ممّن لم تتمكن

الدعوة من قلوبهم من المجازفة والهجرة معه الى العالم المجهول.

○ ان قساوة الصحراء والبيئة التي تحيط بها منعت البعض من المجازفة والمشاركة في الرحلة.

○ من المتوقع ان يزيد عنصر الذكور على عنصر النساء ممّن تبعوا موسى في هروبه من مصر، وذلك يعني قلّة في عدد المواليد لدى المهاجرين.

○ ان فترة التيه، البالغة أربعين سنة، اضافة الى الفترة التي قضاها في الترحال وفي خدمة شعيب قبل ذلك، قد قلّلت عدد أتباعه، ومن مكانته بين قومه. ان طيلة فترة التيه قضت على أكبر نسبة ممكنة من الهاربين، علماً بأن متوسط عمر الانسان لم يكن ليتجاوز خمسة وعشرين عاماً في تلك الفترة.

○ قلّة الغذاء والعناية الصحية وسرعة الحركة تؤدي الى اصابة الشيوخ والأطفال بالأمراض، وتعرّضهم للموت في المراحل الأولى للهرب.

○ كان الهاربون من الرعاة الذين لم تتمكن حياة المدينة من نفوسهم. ولذلك، فمن المتوقّع أنهم سكنوا مساكن الرعاة، وابتعدوا من المدن القائمة، وعزفوا عن اقامة مدن جديدة خاصة بهم.

○ اختلف المؤرخون على زمان ومكان الرحلة. وأكدّ كمال الصليبي، في كتابه «التوراة جاءت من جزيرة العرب»، ان الرحلة كانت داخلية في الجزيرة العربية. واورد أمثلة عديدة ليدعم قوله.

○ لم يشر القرآن الكريم الى ان أتباع موسى كانوا في فلسطين. وكل الذي اكده هو ان مقام سيدنا ابراهيم كان بمكة (القرآن الكريم؛ سورة آل عمران)؛ ولم يذكر ان سيدنا موسى أقام في فلسطين.

○ لم يسمع بني اسرائيل كلام موسى، ولم يقبلوه: «قال موسى في حضرة الله قولاً ان بني اسرائيل لم يسمعوا منّي، فكيف يسمع مني فرعون وانا قصير اللسان».

○ ان ضعف وسائل المواصلات والاتصالات قديماً لم يساعد على الاتصال المباشر والبحث في قضايا مشتركة لفئات عرقية مختلفة عن سكان البلاد الأصليين.

○ ان الشعور القومي ومفهوم الحدود السياسية أمران حديثان جداً؛ ولم يكن العدد القليل الذي تمكّن من الهجرة من مصر بقادر على بناء شخصيته القومية المميزة ضمن حدود جغرافية واضحة.

○ لم تكن الأنظمة الاقتصادية، والاجتماعية، التي سادت في تلك الفترة لتسمح للمهاجرين من السيطرة على أية منطقة يسكنونها. وهذه الحالة ما زالت حاضرة في عصرنا هذا.

○ ان عدم قيام اتباع موسى بتمرّد جماعي، أو أي عمل جماعي آخر مناهض لسلطة الفرعون بصورة علنية، يعني عدم قدرة موسى على تجميع أعداد كبيرة مؤثرة، او عدم تمكّن تعاليمه من نفوس اتباعه، لتدفعهم الى مقاومة السلطة، ومن ثمّ ترتيب امور هجرة جماعية من وجه السلطة.

○ ان ظروف المكان الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، التي كانت سائدة آنذاك، لم تكن لتسمح بتواجد اعداد كبيرة في منطقة واحدة، بل كانت مراكز الاستقرار البشري صغيرة ومبعثرة، ليسهل تأمين الغذاء واطعام السكان، حيث لم تكن المهن غير الانتاجية كثيرة. ويستدل من ذلك ان عدد المهاجرين مع سيدنا موسى، انْ كانوا قد خرجوا من منطقة واحدة فهم قلّة، وانْ تجمّعوا من مناطق عدّة فانهم يحتاجون الى استعدادات خاصة وفترة زمنية طويلة قد ينكشف فيها أمرهم، وبذلك يتعرّضون لعقاب الفرعون، الذي يخافونه.

○ ان هجرة جماعية كالتي يتحدثون عنها بحاجة الى تنظيم وجهد كبيرين، وتأمين الاحتياجات كافة للمهاجرين، حتى لا يقعوا فريسة للجوع والعطش. ومن المتوقع انه لم يكن بمقدور موسى القيام بذلك، ممّا يعني ان قسماً من المهاجرين، الذين نفدت مؤنهم، عاد، او لم يستمر منذ الايام الاولى للهجرة.

ان غياب السلطة القوية المشرفة على تنظيم الهجرة يؤدي، عادة، الى ظهور عقبات وخروج على قائد الحملة، او المسؤول عنها، عندما تحدث مشاكل أو عقبات. ففي الايام الحالية ـ ومع اختلاف الامكانات والظروف ـ شهدنا هجرات جماعية قسرية عانت، منذ الايام الاولى، من الجوع والعطش والمرض: الفلسطينيون، والاكراد، والسنغاليون، والفيتناميون. ولولا تدخل الهيئات الدولية والحكومات، لكانت اوضاعهم مختلفة.

○ بدائية وسائل المواصلات واعتمادها على الحيوانات، والاتصالات وتكنولوجيا النقل، والحفظ والتخزين للمواد الغذائية الضرورية من مياه وطعام للمهاجر وحيواناته، وبدائية الانتاج ووسائله وقساوة الظروف الطبيعية؛ كل ذلك يقلّل من فرص المشاركة في رحلة عبر المجهول.

○ يحاول المهاجر، قدر استطاعته، ان ينقل النظام المادي لحياته وتراثه الحضاري الى مكان سكناه الجديد. ولم تشهد المدن الفلسطينية أي نمط مصري، ممّا يدل على قلة المهاجرين من مصر الى فلسطين.

روى المسعودي، وكثير من المؤرخين، عن جيوش بني اسرائيل ان سيدنا موسى (عليه السلام) احصى جنوده في التيه، بعد ان اجاز من يطيق حمل السلاح، خاصة من ابن عشرين فما فوق، فكانوا ٦٠٠ ألف، او ما يزيد. وقد رفض ابن خلدون الأخذ بهذا الرقم، لتعارضه مع قوانين تزايد السكان في المجتمع، على اعتبار ان ما بين سيدنا موسى ويعقوب (اسرائيل) انما هو اربعة آباء، طبقاً لرواية الثقاة من المؤرخين، والفترة ما بين الجد وابن حفيد الحفيد هي ٢٢٠ سنة، كما قال المسعودي.

وأوضح ابن خلدون استحالة تزايد عدد هؤلاء السبعين (الاسباط واولادهم) خلال اربعة اجيال الى الرقم الذي اوضحه المسعودي بحسب القوانين التي يسير عليها التزايد السكاني في النوع الانساني، لا سيما ان ملوك القبط الفراعنة قد تداولوهم بالتعذيب المستمر، لمكرهم بأهل البلاد الاصليين. وعليه، فممّا لا شك فيه ان وجهة نظر ابن خلدون تتفق مع قوانين السكان الحديثة، على اعتبار ان سبعين فرداً يستحيل وصول عددهم، خلال ٢٢٠ سنة، الى مثل ذلك العدد من الجيش. فنحن اذا طبّقنا، تجاوزاً، زيادة عدد السكان بمتوالية هندسية، كما اشار مالتوس، بحيث يتضاعف السكان كل ٢٥ سنة، واذا لم يعق تزايدهم أي عائق خارجي، وهذا غير مسلّم به، حيث ذكر القرآن الكريم والعهد القديم وكما ذكر ابن خلدون نفسه، انهم، في اواخر ايامهم بمصر، كانوا يسامون سوء العذاب؛ ومع ذلك، وبدون تلك العوائق، سيصل عددهم، بعد ٢٢٠ سنة، الى ٣٥٨٤٠ نسمة؛ وسيكون جيشهم حوالى ربع هذا العدد تقريباً. غير ان خطأ المسعودي يأتي من اعتماده على ما ورد في آية ٣٧ من الاصحاح الثاني عشر من سفر الخروج، الذي جاء فيه ان بدو بني اسرائيل، عند خروجهم من مصر، كانوا ٦٠٠ ألف نسمة من الرجال غير الاطفال. وكذلك الآية ٢٢ من الاصحاح ذاته التي اوردت ان بني اسرائيل مكثوا في مصر ٤٣٠ سنة.

ولو افترضنا ان الاسباط، جميعاً، كانوا في موقع واحد، وعلاقتهم جيدة، وقريبين من بعضهم بعضاً، واتفقوا جميعاً على الهجرة معاً، وهذا احتمال ضئيل الحدوث، لبلغ عدد المهاجرين، في

اعلى تقدير، ٣٥٨٤٠ نسمة في الهجرة الاولى، التي دامت خمسين عاماً.

ولو افترضنا، أيضاً، زيادة سكانية عالية، بحيث يتضاعف عدد السكان كل ٢٥ سنة، فان من المتوقع ان يصبح عددهم، عند عودتهم الى مصر من الهجرة الاولى، حوالى ١٤٠ ألف نسمة. وعليه، فأنه عند الهجرة الثانية، وفي احسن الاحوال وأعلى التقديرات، وخاصة بعدما لاقوا من مشاقّ وصعاب في الهجرة الاولى، فمن المتوقّع ان يكون ربع عددهم قد انضمّ الى الفريق الذي يدّعون بأنه هاجر باتجاه فلسطين؛ وهذا العدد قد يصل الى حوالى ٣٥ الف نسمة، توفى منهم حوالى الخمس في معاركهم على طول الطريق وفي جبال مؤاب والسلط، وتبقّى منهم حوالى ٢٨ ألف نسمة.

ولو وضعنا تقديراً وسطاً، بدلاً من أعلى التقديرات، آخذين بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والبيئية، التي كانت سائدة في ذلك الوقت، والتي انعكست على المهاجرين من اتباع سيدنا موسى، من نسبة وفيّات الاطفال العالية، والنظام الغذائي السيىء، وكذلك غياب العناية الصحية وأمد الحياة القصير، ونسبة الذكور العالية الى الاناث اللواتي شاركن في الهجرة الاولى، لأدّى ذلك الى تقليل عدد المهاجرين. ففي تقدير وسط يبلغ عدد المهاجرين حوالى ١٥ ـ ١٨ ألف شخص، انتقلوا الى بيئة جديدة ليس لهم فيها قاعدة اقتصادية، او اجتماعية، او سياسية، ممّا يصعب عليهم التغلب على السكان الاصليين وتشكيل اغلبية سكانية او فئة متحكمّة.

ومن هنا، فان العدد القليل جداً الذي تمكّن من الوصول الى فلسطين لم يكن بمقدوره محاربة الفلسطينيين، بل دخلها كأقلية تعتمد على الرعي، وعلى خدمة السكان الأصليين. وقد تفرّق من وصل من اليهود بين القبائل؛ اذ لم يكن بمقدورهم اقامة دولة، أوكيان، أومدن خاصة، حيث أنهم اشتهروا بضعفهم وعدم قدرتهم على مجابهة الفلسطينيين الأقوياء، الذين لا يمكن التغلّب عليهم[١٤]. ولم تسمح وسائل المواصلات البدائية، التي كانت سائدة آنذاك، تجميع هؤلاء المهاجرين، واعطاءهم الفرصة لتنظيم انفسهم، ومحاربة سكان البلاد الاصليين لتشكيل سلطة عليهم، بل على العكس، من المتوقّع ان العدد البسيط الذي تمكّن من الوصول الى فلسطين لم يكن بمقدوره حتى الاحتفاظ بشخصيته، بل انخرط واصبح جزءاً من المجتمع الفلسطيني الكبير.

هذا وقد استقبلت فلسطين أعداداً من الأشوريين والمصريين؛ وحكمها الفرس قرابة مئتي عام؛ وكذلك حكمها اليونانيون قرابة ٣٥٠ عاماً[١٥].

يستدل ممّا سبق ان الجماعات التي مرت بفلسطين لم تصبغ البلاد بصبغتها، بل اندمجت مع السكان الاصليين، عدا الكنعانيين والفلسطينيين، الذين تركوا مخلّفات مدينية واضحة تدل عليهم. فقد كانت مدنهم عظيمة محصّنة حتى السماء (مدن قلاع احاطت بها الاسوار والابواب والنوافذ)[١٦]. وقد تركت الأقوام التي حكمت فلسطين آثاراً مدينية متباينة، أهمها ما خلّفه الكنعانيون، الذين بلغ عدد المدن والقرى التي أقاموها، وما زالت تحتفظ بأسمائها أو حُرِّفت تحريفاً بسيطاً، ٣٧ مدينة وقرية. أمّا مدنهم وقراهم التي ظهر تحريف كبير في تسميتها، فبلغ عددها ٨١ مدينة وقرية. اضافة الى ان يد الدمار امتدت الى ١٠٢ مدينة وقرية، كانت عامرة في زمانهم[١٧]. أمّا الرومان، فقد تركوا حوالى ٧٥ مدينة وقرية في فلسطين[١٨].

عوامل نشأة مراكز الاستقرار الفلسطينية

تضافرت عوامل بشرية وطبيعية عدّة لخلق مراكز استقرار دائمة في فلسطين منذ أكثر من

عشرة آلاف سنة[١٩]. ويمكن اجمال هذه العوامل على النحو التالي:

العوامل الطبيعية: ان مناخ فلسطين معتدل. فالصيف حارّ جافّ والشتاء معتدل ماطر؛ ويظهر فصلا الخريف والربيع كفصلين انتقاليين. في فصل الشتاء تسقط الأمطار بنسب متفاوتة على اقاليم فلسطين؛ أمّا بقية الفصول فتخلو من المطر. وقد أدّت وفرة مياه الأمطار الى توفّر المياه الجوفية التي تظهر نتيجة الانكسارات على شكل عيون وينابيع؛ منها الدائم، ومنها الذي يجف في فصل الصيف. وقد أدّى تنوّع تربة فلسطين، والاختلاف في درجات الحرارة وفي كمية الأمطار بين أقاليم فلسطين الأربعة الرئيسة (السهول الساحلية والمرتفعات والأغوار واقليم النقب الصحراوي) وأقاليمها الفرعية وتأثير البحر المتوسط والمحيط الأطلسي واختلاف التضاريس واستمرار جريان بعض الأنهار وتنوّع الصخور وتوفّر مادة اللبن والحجارة والأخشاب المحلية المستخدمة في البناء، علاوة على موقعها الاستراتيجي والمتوسط بين قارّات العالم القديم وطرق النقل والتجارة القديمة، الى نشأة مراكز استقرار بشري في فلسطين، وتوفير ظروف ملائمة لنمو تلك المراكز، واستمرارها في خدمة سكانها، وسكان ظهيرها وظاهرها.

العوامل البشرية: لقد استفاد الفلسطينيون من خصوبة أراضيهم، فبرعوا في الزراعة؛ وكذلك استفادوا من موقعهم على البحر المتوسط في العمل بالملاحة البحرية والتجارة، فتنوعت مهنهم. وفلسطين مهد الديانة المسيحية وموطن مقدّس للديانة اليهودية والاسلام. وقد دفع ذلك الى تجميع السكان في أماكن يعتبرونها مقدسة، كالقدس وبيت لحم والناصرة. وقد دفع ذلك باعداد من المهاجرين الى فلسطين الى احداث اضطرابات سياسية حيثما حلّوا، أو حيثما حصّنوا، ليسهل دفاعهم عنها. ولقد ساعد اعتدال المناخ، أيضاً، وتنوّعه، والمخلّفات الحضارية والمادية للشعوب والجماعات التي عاشت في فلسطين، على ازدهار السياحة والخدمات المرافقة. وقد لعبت الاختراعات والتطوّر في وسائل النقل والمواصلات على جمع السكان لتبادل المنافع ودرء المخاطر. والموقع المتوسط لفلسطين جعلها بوتقة انصهار حضاري للشعوب التي مرّت بها، او للمجموعات المتاجرة التي عبرتها بأي اتجاه.

لقد سنحت الظروف البشرية والطبيعية آنفة الذكر لاقامة مدن ومراكز استقرار، بعضها نما وكبر، كالقدس، وبعضها تلاشى كلياً، او جزئياً، وقسم منها شهد فترات من النمو والازدهار، ثمّ عاد وانكمش، كسبسطية وغيرها.

لقد عملت مجموعة العوامل الطبيعية والبشرية للابقاء على غالبية مراكز الاستقرار البشري في فلسطين بشكل يطلق عليه «القرية». والقرية لا تصغر عن المدينة في الحيّز المكاني فحسب، بل تتعدّاه الى عشوائية العلاقة المكانية. فحيث تشهد المدينة الفلسطينية تخطيطاً لاستخدامات الأرض المختلفة فيها، ينعدم هذا التخطيط في القرية، فتتلاصق مبانيها، وتفتقر الى الخدمات والمرافق العامة المتوفرة في المدن، وانْ شهدت الفترة الاخيرة التوفر الكلي، او الجزئي، للمرافق والخدمات في بعض القرى. ويقل عدد سكان القرية عن المدينة، وتربط فيما بين اهلها أواصر القرابة والدم، وتتحكم العادات والتقاليد في مجتمعها الى حدّ يرسم الخطوط العامة للحياة الاجتماعية فيها. أمّا المهنة الرئيسة لسكان القرى، فهي الزراعة؛ بخلاف سكان المدن. وتشهد القرية الفلسطينية حركة نزوح الى المدينة، والى خارج حدود فلسطين، وذلك لاتساع الفجوة بين عوامل الطرد من داخل القرية وعوامل الجذب القويّة الى المدن الفلسطينية وبقية مدن العالم، تساعدها الظروف الاقتصادية والسياسية السائدة.

أيكولوجية المدينة الفلسطينية

تتناول الدراسة الايكولوجية للمراكز العمرانية اربعة عناصر، هي: السكان، والمؤسسات، والبيئة، والتكنولوجيا. واضاف الخبيران المشهوران في الشؤون السكانية، اوتيس دونكان وفيليب هاوزر، الى هذه العناصر العوامل الاجتماعية والنفسية(٢٠).

تتناول دراسة السكان الزيادة العددية والجنسية الناجمة عن الزيادة الطبيعية والهجرة، وكذلك الكثافة والتوزيعات السكانية. أمّا البيئة، فتتناول الموقع والموضع ومظاهر السطح والكوارث الطبيعية والتغيرات الجيولوجية والمناخ والموارد الطبيعية والحياة النباتية والحيوانية، والتي يتحتّم على الانسان التكيّف معها، او تكييفها لضمان بقائه واستمراره وتلبية احتياجاته. ولا بد من درس المستوى التكنولوجي الذي وصل اليه سكان المنطقة، وما يتوفر لديهم من تقنية انتاجية، وما يستعملونه من وسائل مواصلات واتصالات. أمّا المؤسسة الاجتماعية، فهي تعني مجمل العلاقات الاجتماعية من العادات والتقاليد وطرق التعامل التي تربط الفرد، وتحكم علاقاته مع أهله وصحبه وجيرانه وأهل مدينته كفرد، أو ضمن مؤسسة اجتماعية ينتمي اليها مع المؤسسات الاجتماعية الاخرى(٢١).

لقد عملت الظروف الطبيعية، وخاصة توزّع المياه والأراضي الصالحة للزراعة، على تركّز السكان في نوى كثيفة ومتباعدة، تفصل بينها مراكز استقرار مخلخلة. وقد عملت الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة على تنويع الانتاج الاقتصادي لسكان المراكز المدينية القائمة. وقد دفع هذا التركّز السكاني السكان الى انشاء مراكز لتبادل المنتجات، وهو ما يطلق عليه السوق الرئيس. والمدن الفلسطينية، في سعيها المستمر الى البحث عن مصادر لاستمرارها وعن وظائف جديدة لسكانها، ظهرت فيها المؤسسات الدينية والمراكز الادارية والتعليمية والاقتصادية والمؤسسات الاجتماعية، وعمل قسم من سكانها في الدفاع عن مدنهم، واقاليمها، ولم تختلف المدن الفلسطينية فيما بينها كثيراً.

وتميّزت المدن الفلسطينية الأولى بأنها كانت ذات كثافة سكانية مرتفعة، مقارنة بغيرها من المدن(٢٢). وكانت تبنى في مناطق يمكن الدفاع عنها، يحيط بها سور، وتبدو قلعة حصينة، وتؤدي وظيفة ادارية لسكانها، ولاقليمها المجاور، مثال على ذلك عكا(٢٣) وأريحا(٢٤) ونابلس، الخ. وغالباً ما كانت المدينة تقام في وسط زراعي غني، وعلى طريق القوافل التجارية. وقد ظهرت فيها، كذلك، المؤسسات العامة، كالكنائس والأديرة والمساجد والمدارس.

فقد كانت المباني، في مدينة أريحا على سبيل المثال، تتألف من غرفة أو غرفتين صغيرتين. وكان بلاط المنزل مصنوعاً من الطين والكلس، وسقفه من القصب المغطى بالطين. وكان يحيط بها سور، يحيط به خندق حفر في الصخر(٢٥). وكانت للسور أبراج مرتفعة. أمّا شوارع المدن القديمة، فكانت عبارة عن أزقّة ضيّقة متعرّجة، وكان بعضها مسقوفاً، أو معقوداً.

تتوسط المدينة ساحة واسعة تشبه السوق، يتبادل السكان فيها منتجاتهم. وفي وسط المدينة غالباً ما يقع قصر الحاكم. أمّا المنازل، فكانت مربّعة صغيرة غير منتظمة وغير متينة، تتألف، عادة، من طبقة واحدة. تختلف منازل الفقراء عن منازل الأغنياء. فقد كانت منازل الفقراء، في الغالب، بسيطة، تقام خارج السور، وتبنى من حجارة غير منحوتة، أو من اللبن. أمّا توزّع السكان في داخل المدينة، فكان أصحاب المهنة الواحدة يقيمون في حي خاص يسمى باسم مهنتهم. ففي مدينة عكا، مثلاً، وجدت أحياء خاصة بالمهاجرين تحمل اسمهم، مثل حي أبناء البندقية، وحي جنوه، وحي أبناء

بيزا. وقد ادخل الرومان واليونانيون بعض مخططات مدنهم الى فلسطين. ففي المدن الفلسطينية التي بناها الرومان، أو أعادوا بناءها، كانت الشوارع ضيقة مرصوفة بالحجر، وفيها ميادين سباق الخيل[٢٦]. أمّا اليونانيون، فقد تركز اهتمامهم على الوظيفة التجارية، فبنوا المدن لتكون مراكز تجارية، للاستفادة من مناطق الانتاج الزراعي للمدينة وظهيرها[٢٧].

لقد كانت دواعي الأمن والحماية هي التي دفعت الشعوب التي تعاقبت على حكم فلسطين الى اقامة مدن خاصة بهم. ومنذ ذلك الحين ودواعي الأمن والحماية تلعب الدور الأكبر في نمو، أو تقهقر، المدن الفلسطينية. فالمدن الحدودية، مثلاً، شهدت تقهقراً منذ العام ١٩٤٨ وحتى العام ١٩٦٧. ولكن بعد العام ١٩٦٧، بعدما احتلت اسرائيل الضفة الفلسطينية، أزيل بعض القرى، ونمت مدن اخرى، كالقدس، وانكمشت مدن مثل قلقيلية. وقد حافظ بعض المدن الفلسطينية على تركته من التراث والتاريخ والحضارات التي عاشت في فلسطين، والتي أدّت الى زيادة ليس فقط في حجم المدن أو عددها، أو تغيير في الأسس التي تنمو عليها، بل تعدّاها ذلك الى تعدد في استخدامات الأرض فيها، وذلك تلبية للاحتياجات المتعددة والمتزايدة للسكان، على اختلاف أعمارهم وأجناسهم. ولكل استخدام من استخدامات الأرض داخل المدن دورة حياة، تبدأ نواة صغيرة ثمّ لا تلبث، انْ توفّرت الظروف الطبيعية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ان تتسع وتمتد بلا نظام، حتى يلتفت القائمون على المدينة الى حالة النمو تلك، فيصار إمّا الى تنظيمها وتحديد خطوط نموّها وانتشارها زمانياً ومكانياً بدافع التغيير، وإمّا الى تبديل استعمالها.

ففي المدن الفلسطينية القديمة، لم يكن هناك مناطق مخصصة للصناعة. ولكن عند انتشار الصناعة في الوقت الحاضر، خصّصت مناطق اطلق عليها المناطق الصناعية، بينما تمثّل أقدم الاستخدامات للأرض في المدن في السكن والتجارة والمؤسسات العامة. وتختلف المدن فيما بينها. فعندما تنشأ المدن، فالذي يقرر الشكل الذي ستنمو عليه المدينة، والنسبة التي ستخصص لكل استخدام للأرض فيها، هي مجموع العوامل الاجتماعية والاقتصادية السائدة[٢٨]. اضافة الى ذلك، فان لحضارة الشعوب تأثيراً في استخدامات الأرض المختلفة، وعلاقتها بالانسان المديني. ان التغييرات في هذه العوامل تحدث تغييرات في استخدامات الأرض داخل المدينة، وتحدّد، كذلك، طبيعة واتجاه العلاقة بين الاستخدامات المختلفة.

لقد تشابهت نشأة المدن الفلسطينية الى حدّ بعيد، واشتركت في تاريخ متشابه منذ فجر التاريخ. ان الظروف الجغرافية التي أُقيمت فيها المدن كانت متشابهة. أمّا ظروف الموضع، فهي تختلف من مدينة الى أخرى. فمدينة نابلس تقع بين جبلين، ومدينة أريحا في وادي الأردن، ويافا على تلة على شاطىء المتوسط، والقدس على سرج جبلين، وهكذا. وكان لتشابه النشاط الاقتصادي وعدم كفاءة المواصلات قديماً دور في تحجيم نمو المدن الفلسطينية، وفي تحديد مسار نموّها. وقد تركز السكان في مركز المدينة، الذي تحوّل، في معظم المدن، ليكون الجامع، منذ ان أصبحت فلسطين ضمن الخلافة الاسلامية، حيث أُقيمت المتاجر والمساكن للأغنياء. وتركزت، كذلك، الخدمات والمؤسسات العامة في هذه المنطقة وتوطّنت فيها. أمّا المساكن، فأخذت تنتقل من مركز المدينة الى أطرافها، مستفيدة من التطوّر في استخدامات وسائل المواصلات.

مع بداية حكم الاتراك لفلسطين، شهدت الاوضاع العمرانية في فلسطين تراجعاً وانحساراً. ويرجع السبب الى ضعف سلطة الدولة، وعدم قدرتها على ردّ هجمات البدو على المناطق المأهولة

القريبة من البادية. وقد نما الاستيطان في المناطق السهلية من فلسطين، نتيجة تحسّن الامن الداخلي، بعد منتصف القرن التاسع عشر. أمّا المناطق الجبلية، فقد تميّزت باستمرارية الاستيطان فيها[٢٩].

واستقبلت فلسطين اعداداً كبيرة من المهاجرين، وخاصة من اليهود، ممّا احدث تغييراً كبيراً في ايكولوجية المدينة الفلسطينية؛ اذ نقل المهاجرون اليهود نظام حياتهم ومهنهم وخبراتهم الى المدن التي اقاموا فيها. وفي الوقت عينه، أدّت الهجرة القسرية والجماعية الى فلسطين، وخاصة من المدن، الى سهولة ادخال النمط الغربي الى المدينة الفلسطينية، والى تخلّيها عن النمط الاسلامي الشرق اوسطي. أمّا المهاجرون اليهود، فقد كانوا يحملون ثقافات مغايرة، وجذورهم الحضارية ليست غريبة عن المنطقة فحسب بل ومتباينة فيما بينها أيضاً. وهم، أيضاً، مختلفون في مهنهم وفي لغاتهم. وقد انعكس ذلك على المدن التي يشكلون غالبية سكانها، وذلك في الجزء الذي أُقيمت عليه اسرائيل في العام ١٩٤٨. أمّا الجزء الذي أطلق عليه «الضفة الغربية» اثر نكبة العام ١٩٤٨، فقد اختلفت مدنه في طبيعتها عن مدن قطاع غزة. وبذلك يمكن تقسيم المدن في فلسطين، حالياً، الى ما يلي:

○ مدن غربية غريبة عمّا هو معروف في الشرق الأوسط، مثل تل ـ أبيب ونتانيا وايلات والخضيره وبيتح تكفا وكريات شمونه والعفّولة وبئر السبع وكريات غات واسدود وعراد وعسقلان وبني براك وديمونا وبيت شيمش ورعنانا وحولون ومعالوت ومجدل هعيمق والناصرة العليا ورحوفوت وطبريا ويروحام، وغيرها ممّا اقامها اليهود على النمط الغربي الذي اعتادوه.

○ مدن شهدت تغيرات كبيرة، ولكنها تحتفظ ببعض المناطق والمعالم التي تدل على انها ليست غريبة عن مدن الشرق الاوسط، مثل يافا واللد وحيفا والجزء الذي احتل من القدس في العام ١٩٤٨، وغالبية سكانها من العرب. الّا ان السلطات الاسرائيلية تقوم بتغيير معالم هذه المدن تدريجياً، وبصورة جذرية، على الطريقة المتبعة في المدن الغربية.

○ مدن ما زالت محافظة على طابعها الشرق أوسطي، وتقاوم التغيير، مثل مدن الناصرة وعكّا القديمة والطيبة والطيرة وام الفحم، وجميع مدن الضفة الفلسطينية، ما عدا المستوطنات المدينية التي اقامتها اسرائيل بعد العام ١٩٦٧، مثل اريئيل وعوفرا وكريات اربع ومعاليه ادوميم، وغيرها.

○ مدن قطاع غزة، التي يمكن ان تتبع المدن الواردة في البند السابق، ولكن لها طابعها المميز، وذلك لكثرة اعداد المهاجرين، ولاختلاف ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وهي الظروف التي كان لها اكبر الاثر في التأثير في ايكولوجية المدينة الفلسطينية الحالية، بصفة عامة.

○ لقد شهدت المدن الفلسطينية تذبذباً في عدد سكانها خلال الفترة الاخيرة. منها ما شهد زيادة مطردة، ومنها ما عانى من هجرة ونقص في السكان، ومنها ما شهد زيادة سكانية بطيئة. ان الزيادة الكبيرة، او النقصان الحادّ، في عدد السكان ليس هو الظاهرة الوحيدة التي شهدتها المدن الفلسطينية. فقد صاحبتها تغيّرات عرقية، نتيجة للهجرة اليهودية الوافدة والهجرة القسرية للفلسطينيين. وفي العام ١٩٤٤، قبل اقامة دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨، وعلى الرغم من الهجرة اليهودية الكبيرة، وخاصة الى المدن، تركّز العرب في المدن بنسبة عالية، بينما تركز اليهود بنسبة كبيرة في مدينة تل ـ أبيب، وبنسبة أقل في مدينتي القدس وحيفا. ولم يوجد اي يهودي في مدينتي الناصرة والرملة، بينما كان عددهم لا يتجاوز بضع عشرات في كل من عكّا واللد (انظر الجدول الرقم ١).

الجدول الرقم ١

عدد سكان بعض المدن الفلسطينية في العام ١٩٤٤*

المدينة	العرب	اليهود
الناصرة	١٤٢٠٠	-
عكّا	١٢٣٦٠	٥٠
صفد	١١٩٣٠	٢٤٠٠
حيفا	١٢٨٨٠٠	٦٦٠٠٠
القدس	١٥٧٠٨٠	٩٧٠٠٠
اللد	١٦٧٨٠	٢٠
الرملة	١٥١٦٠	-
تل ـ أبيب	١٦٦٦٦٠	١٦٦٠٠٠
يافا	٩٤٣١٠	٢٨٠٠٠

* *Vital Statistic Tables, 1922 - 1945,* Jerusalem: Department of Statistics, Palestine Government, 1945; Spegel, Erika; *New Towns in Israel,* New York: Praeger, 1967, p. 15.

ويبيّن الجدول الرقم ٢ تطوّر اعداد سكان بعض المدن الفلسطينية خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥، بصورة اجمالية، وذلك نتيجة الزيادة السكانية الطبيعية والهجرة. وممّا يفسّر انخفاض عدد سكان بعض المدن، خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥، هو ان التقسيمات الادارية الجديدة اقتطعت اجزاء من المدن القائمة، وشكلت فيها مجالس بلدية مستقلة، وقد رافقت ذلك حمّى الاستيطان اليهودي للنقب وقطاع غزة والضفة الفلسطينية والجليل، ممّا أدّى الى هجرة داخلية واسعة.

ان مجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعرّضت لها المنطقة اضافة الى العوامل الطبيعية، أثّرت، بصورة واضحة، في ايكولوجية المدينة الفلسطينية. والقاء الضوء على مدينة نابلس، ثاني أكبر مدن الضفة الفلسطينية بعد مدينة القدس، يساعد على فهم الاوضاع في بقية المدن الفلسطينية.

أيكولوجية مدينة نابلس

يعود تاريخ مدينة نابلس الى الكنعانيين. ومنذ ذلك الحين والمدينة تراوح في مكانها، تقدّماً وتقهقراً، استجابة للظروف السياسية والاقتصادية السائدة. ومنذ القديم، توفّرت في نابلس كل متطلّبات الاستقرار والتقدّم البشري. واهمّ هذه المقومات:

١ ـ وفرة مياه الامطار والعيون والينابيع للاستهلاك البشري والريّ الزراعي.

الجدول الرقم ٢

تطوّر عدد سكان بعض المدن الفلسطينية في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٨٥*

المدينة	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٦٥	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
حيفا	٩٨,٦	١٤٠,٠	٢٠٤,٥	٢٢٧,٢	٢٣٠,٥	٢٢٤,٦
القدس	٨٤,٠	١٤٦,١	١٩١,٧	٣٥٥,٥	٤٠٧,١	٤٥٧,٧
رمات غان	١٧,٢	٥٨,٥	١٠٢,٦	١٢١,١	١٢٠,٣	١١٦,٠
الناصرة	-	٢٢,٢	٢٩,١	٣٦,٧	٤٤,١	٤٧,١
عكا	٤,٠	١٩,٢	٣٢,٢	٣٥,٦	٣٨,٧	٣٧,٤
تل ـ أبيب	٢٤٨,٥	٣٥٩,٧	٣٩٢,١	٣٥٣,٨	٣٣٤,٩	٣٢٢,٨

Statistical Abstract of Israel, 1988, Jerusalem: Central Bureau of Statistics, p. 39; * *Statistical Abstract of Israel, 1980,* Jerusalem: Central Bureau of Statistics, p. 31.

٢ ـ تتمتّع نابلس بظهير زراعي غني ومتنوّع الانتاج.

٣ ـ تقع على نقطة الاتصال بين سكان الساحل الفلسطيني في الغرب ووادي الأردن في الشرق وبين المناطق الجبلية والرعوية في الجنوب والمناطق الزراعية في الشمال.

٤ ـ تقع في موقع استراتيجي يسهل الدفاع عنه.

٥ ـ تحتل موقعاً تجارياً متميّزاً بالنسبة الى مناطق فلسطين الأخرى.

٦ ـ تربة واديها خصبة.

٧ ـ تتوفّر في الجبال المحيطة بها مواد البناء.

٨ ـ اعتدال مناخها.

٩ ـ تعتبر مركزاً ادارياً هاماً يخدم الاقاليم المجاورة.

ونابلس لا تختلف، في نشأتها وتكوّنها، عن اي مدينة أخرى، في انها، بداية، من عمل الانسان. ولكن العوامل الطبيعية والبيئية التي يعيشها الانسان تلعب دوراً رئيساً في الحفاظ على هذا الانجاز المادي وتطويره؛ اذ ان العوامل الطبيعية والبيئية ـ حسب فيدل دي لابلاش ـ تهيىء المكان، والانسان يكيّفه لتنمو المدينة وتزدهر[٣٠]. وقد أثبتت نابلس أنها جديرة بالبقاء، على الرغم من الظروف السياسية المتغيرة، يساعدها في ذلك العوامل سابقة الذكر وصفات الموضع والموقع. ورأى الموسوي ان التطور الفني، والاجتماعي، والاقتصادي، للمدن يرتبط بها أشدّ الارتباط[٣١]. فالميزات الايجابية للموضع، وخصائص الموقع المتميّز، ترتّب عليهما ان تنتشر المباني والشوارع بشكل يسمح للسكان بالقيام بوظائفهم. وبناء عليه، فان مورفولوجية (تشكّل) المدينة كانت بسيطة، واستمر مظهرها غير المعقّد في الأحياء الجديدة.

تبلغ مساحة مدينة نابلس حوالى ٤٤ الف دونم مربع، حسب تقديرات العام ١٩٨٦؛ يسكنها ١١٥ ألف نسمة. وقد نمت المدينة بشكل عشوائي حتى تنبّه القائمون على البلدية الى ضرر ذلك، فاستعانوا بشركة كاندل البريطانية، في العام ١٩٤٧، لوضع خطّة عامّة تبيّن استخدامات الأرض في المدينة. وفي العام التالي (١٩٤٨)، وعلى أثر نكبة فلسطين، أُجبر حوالى مليون فلسطيني على ترك أراضيهم وبيوتهم في الجزء الذي أُقيمت عليه اسرائيل والتوجّه الى المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والاقامة في مخيمات داخل حدودها، أو على مقربة منها. ولا تخلو مدينة من مدن الضفة من مخيم، أو أكثر، للاجئين الفلسطينيين؛ وكان نصيب مدينة نابلس ثلاثة مخيّمات، هي بلاطة وعسكر وعين بيت الماء. وقد كان لهذه المخيمات أثر كبير في المدينة. ففي الخمسينات والنصف الأول من الستينات عملت هذه المخيمات ليس فقط على توجيه نمو المدينة، بل الى تنويع واعادة توزيع استخدامات الأرض داخل حدود المدينة. وبعد ذلك التاريخ، عملت المخيّمات على تحجيم نمو المدينة وعلى ما يسمّى اعادة تعبئة الفراغات. وقد دفع ذلك البلدية، في العام ١٩٦٣، الى ضمّها. ونتيجة لضيق مساحة المدينة، قامت البلدية بمحاولات عدّة لتوسيع حدودها؛ وتمّ لها ذلك في العام ١٩٨٦، حيث ضمّت اليها مجموعة من القرى المحيطة بها.

يعمل سكان مدينة نابلس امّا في المدينة نفسها، وامّا في بقية الضفة الفلسطينية واسرائيل وفي البلاد العربية الاخرى.

وحسب مؤشرات العمالة وفحص فرص العمل المتاحة، يتّضح ان نسبة العاملين في الصناعة، من سكان المدن عموماً، تفوق غيرها من المهن؛ تليها الخدمات العامة؛ ثمّ التجارة؛ فالبناء والمواصلات. وهذه كلها مهن مدينية، كما هو معروف في دول العالم الثالث. ولا يعكس ذلك المستوى التكنولوجي المعقّد المستخدم في الصناعة، بل على العكس، فان التكنولوجيا والآلية هي الأكثر شيوعاً؛ ولا يوجد هناك مجمّعات صناعية، بل قليل من المؤسسات الصناعية المتوسطة، والغالبية هي صناعات بسيطة جداً.

مورفولوجية (تشكُّل) نابلس واستخدامات الأرض فيها

نمت المدينة من حول الجامع الكبير الذي يتوسط المنطقة المركزية، والتي هي عبارة عن ركام من المباني القديمة المتآكلة. وتمتد المباني على طول الممرات الداخلية الرئيسة، التي تسير باتجاه الشرق والغرب، وتترك فيما بينها أزقّة ضيّقة، هي عبارة عن بوّابات تسمح للمشاة والعربات بالمرور، ولا تسمح بمرور السيارات. بعض أقسامها مسقوف، والبعض الآخر مكشوف. نتيجة لموضعها بين جبلين، فقد نمت بشكل طولي على امتداد شوارع «فيصل» و«فلسطين» و«عبدالرحيم محمود» و«رأس العين». ولكن هذا النمو كان مؤقتاً؛ اذ ما لبثت المدينة ان اتّسعت على طول الشوارع الرئيسة التي توصلها بالمدن الفلسطينية الأخرى: شارع عمان، وشارع القدس، وشارع رفيديا، وشارع فيصل، وشارع عصيرة الشمالية، وشارع طولكرم، وشارع التل؛ وثمّة فيما بينها مجموعة شوارع فرعية، غالباً ما تأخذ الاتجاه الشمالي، والجنوبي، أو تسير موازية للشوارع الرئيسة الشرقية ـ الغربية؛ والشوارع، بمجموعها، يمكن اعتبارها من النوع الثانوي.

تفتقر منطقة وسط المدينة الى الظروف الصحية، من تهوية وأشعة شمس، وتعوزها المصارف وقنوات المجاري المناسبة. وتفتقر مبانيها الى النوافذ؛ وتكثر فيها الدهاليز والأروقة التي لا تصلها أشعة الشمس، وبعضها يقع تحت مستوى الشارع. ومن الواضح ان قوانين البناء لم تراعَ، بل تركت لذوق الباني ولقدرته المالية ولنوع الاستخدام الذي يريده المالك. وقد جاء استخدام تكنولوجيا البناء متأخراً، فأبقى على شوارع المنطقة المركزية والمناطق المحيطة بها ضيّقة لا تناسب الزيادة المطردة في كثافة الحركة، وأبقى، كذلك، على المباني التي يقل عدد طوابقها عن ثلاثة.

وقد قُسِّمت المنطقة المركزية الى ثماني حارات، لكل منها طبيعتها البشرية المميّزة. وتشهد المنطقة المركزية عملية نزوح بطيئة، فتظهر فيها قلّة من المساكن الخالية، التي أفسحت في المجال لاستخدامات تجارية، وما زالت مركزاً لاستخدامات عديدة. وأهمّ المظاهر في المنطقة المركزية السوق، بحوانيته صغيرة المساحة (١٦ ـ ١٨ متراً مربعاً)، والحوش الذي يتوسّط المساكن. وأسعار الأراضي في المنطقة المركزية منخفض بالمقارنة مع بقية أحياء المدينة. وهي تعمل بذلك على الابقاء على السكان غير المقتدرين مادياً؛ وتشكّل، بذلك، ما يمكن ان يطلق عليه منطقة الحزام الانتقالي، حسب تعبير روبرت بارك وارنست برجس. وهي، بذلك، تختلف عن بقية أحياء المدينة. وتختلف حالة المباني ونظام الشوارع من حي الى آخر؛ وكذلك تختلف الأحياء فيما بينها، من ناحية توفّر الخدمات.

وفي خارج المنطقة المركزية تتّسع الشوارع ويبتعد البنيان ليترك بين البنايات مناطق لزراعة النباتات المنزلية. أمّا عن البناء ذاته، فتختلف مواده ومظهره وخطته الداخلية؛ وتختلف استخدامات الأرض فيما بين مناطق المدينة، وتتداخل الاستخدامات في داخل المنطقة الواحدة، كما أسلفنا. ويبيّن الجدول الرقم ٣ نسب توزيع استعمالات الأرض داخل مدينة نابلس، لعام ١٩٨٥.

الجدول الرقم ٣
نسبة استخدامات الارض داخل
حدود مدينة نابلس، ١٩٨٥

الاستخدام	النسبة المئوية
مناطق سكنية	٥٣
مواصلات وطرق	١٠
مناطق تجارية	١٥
مساجد ومدارس	٥
استعمالات حكومية	٣
مناطق خضراء	١٤
المجموع	١٠٠

والاسكان هو أكثر أنواع الاستخدامات الأرضية انتشاراً وتوزّعاً على جميع مناطق المدينة؛ اذ يزيد على نصف استخدامات الأرض المدينية، يليه الاستخدام التجاري، ولكن بنسبة ١٥ بالمئة، وهذه نسبة محدودة على الرغم من توزيعها على مناطق عديدة في المدينة. ولا يوجد هناك مناطق مخصصة للتجارة، الاّ السوق المركزي، بينما تختلط الاستخدامات في بقية المناطق.

وتتداخل الاستخدامات في المنطقة الواحدة. ولا يظهر تخصّص دقيق في الاستعمالات، الاّ في أنحاء محدودة فقط. ولكن يتركز استخدام معيّن في منطقة معيّنة. ففي مركز المدينة، يغلب الاستخدام التجاري (تجارة الجملة والمفرق)، وتنتشر محال البقالة وبيع اللحوم والدواجن والأدوات المنزلية ومصانع الصابون والسمسم والحلويات، ومحال بيع الملابس والأحذية والعطارة، الى جانب بعضها البعض. وتغيير الاستخدامات في الحيّز المكاني بطيء. ويرجع ذلك الى مجمل الظروف الاجتماعية والاقتصادية والحضارية والسياسية التي عاشتها المدينة، والمرتبطة بالمهن الموروثة عن الآباء (دكان العائلة) او المرتبطة بعقود الايجار القديمة المنخفضة.

ولم تترك العائلات المتنفّذة في نابلس المنطقة المركزية؛ بل، على العكس، تركت السكن فيها وأبقت على ممتلكاتها شبه خالية، لتبقي على اسمها وشهرتها متمثّلة في بيت العائلة؛ وبقيت العائلات الفقيرة غير القادرة على مغادرة المنطقة. وهي بذلك تشبه مدن دول العالم الثالث.

ظهر العديد من التفسيرات للعلاقات المكانية والبشرية داخل المدن في العالم الجديد، وأهمها ما قدّمته مدرسة شيكاغو الاميركية في العشرينات من هذا القرن. فكيف يمكن النظر الى مدينة نابلس الفلسطينية، في ضوء التفسيرات التي قدّمتها المدرسة الايكولوجية الاميركية.

نظرية النموذج الدائري المتركز (Concentric Zone Theory)

يقول صاحبا هذه النظرية، روبرت بارك وارنست برجس، ان علاقة الجيران تتغير من خلال الغزو والتعاقب[٣٢]، حيث ان مؤسسات جديدة وسكاناً جدداً يغزون مناطق المدينة بالتدريج. وترتبط تلك التغيّرات، ايجابياً، بالتطوّرات التكنولوجية، وخاصة وسائل المواصلات، ممّا يؤثّر في أيكولوجية المدينة. وبذلك، فان: ١ ـ السكن القديم يصبح غير صحي، ولا يفي بالحاجات المتجددة للسكان؛ ٢ ـ تظهر المباني الجديدة على الهوامش الخارجية للمدينة؛ ٣ ـ يلعب التقدّم الصناعي دوراً هامّاً في توزيع استخدامات الأرض في المدينة؛ ٤ ـ السكان يفضلون المناطق الهامشية الجديدة ويسعون الى الانتقال اليها. وعليه، فإن توزيع استخدامات الارض في المدينة وتجمّعات السكان وأنشطتهم تترتّب في دوائر متّحدة المراكز على النحو التالي: (أ) المركز او منطقة العمل الرئيسة، وهي مركز النشاطات التجارية والاجتماعية؛ (ب) منطقة تجارة الجملة والصناعات البسيطة وسكن الفقراء من

المهاجرين الجدد، وتشهد هذه المنطقة تدهوراً فيزيوغرافياً واجتماعياً؛ (ج) منطقة سكن طبقة العمال الذين لم تمكّنهم ظروفهم الاقتصادية من الانتقال بعد؛ (د) منطقة الطبقة الوسطى، وهي أوفر حالاً من سابقتها؛ (هـ) منطقة سكن الطبقة الغنية، وهي أوفر المناطق حظاً، وأجملها، وتقع على هوامش المدينة.

لقد وصفت هذه النظرية المدن الأميركية، وفسّرت نموها، وأكدت دور العوامل الاقتصادية في توزيع السكان، وأكدت، أيضاً، دور الهجرة في التأثير في أيكولوجية المدينة. وفي ذلك، فإن مدينة نابلس تختلف؛ حيث ان بعض العائلات الغنية ما زال يسكن في المنطقة المركزية الى جانب العائلات الفقيرة. ويظهر اختلاط المساكن في جميع مناطق المدينة. ان ما تقوله النظرية بالعلاقة الايجابية بين المسافة الطبيعية من مركز المدينة والحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان لا تنطبق، بالكامل، على المدينة. ان دور الهجرة في التأثير في أيكولوجية المدينة ضعيف نسبياً، عدا الهجرة القسرية التي دفعت بآلاف الفلسطينيين الى الاقامة في المخيّمات الثلاثة، في داخل حدود المدينة وليس في المنطقة المركزية. واستقبلت مدينة نابلس، كغيرها من المدن الفلسطينية، أعداداً من القرويين الذين يختلفون، في نوعّيتهم وأسباب هجرتهم واستمراريتها ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي، عن المهاجرين الى مدن العالم الجديد.

نظرية القطاعات (The Sector Theory)

قدّمها الاقتصادي هومر هويت (Homer Hoyt)، في العام ١٩٣٩، ليكمل ما بدأ به بارك وبرجس في النظرية السابقة من وصف لظاهرة البناء المديني، ولتأكيد دور وسائل المواصلات في تحديد استعمالات الارض داخل المدن، حيث تمتد الاستعمالات، وتنتشر على طولها[٣٣]. وينطبق ذلك على نابلس منذ العام ١٩٢٧، حيث تعرضت لزلزال دمّر قسماً منها، فخرجت من المنطقة المركزية وامتدت على طول خطوط المواصلات الرئيسة. ونظراً الى قلّة الأراضي، وارتفاع أسعارها على طول خطوط المواصلات في الوادي، اضطر بعض السكان الى بناء مساكنهم على سفوح الجبال، بعيداً من خطوط المواصلات الرئيسة، وانتشرت الاستعمالات بشكل عشوائي وليس بترتيب قطاعي، ولم يترتب السكان، او نمط البناء، حسب نمو او كثافة الحركة على خطوط المواصلات، كما قال اصحاب نظرية القطاعات، بل امتد الى مناطق بعيدة من خطوط المواصلات، وتستخدم الدواب والمدرّجات للوصول اليها، وليس وسائل المواصلات الآلية.

نظرية النوى المتعدّدة (The Multiple Nuclei Theory)

يرى صاحباها (هاريس واولمان) ان للمدينة الواحدة عدداً من المراكز، وحول كل مركز، او نواة، تتشابه استخدامات الارض. وهذا يختلف من مدينة الى اخرى، حسب عوامل جغرافية خاصة بالمدينة ذاتها[٣٤].

تضافرت عوامل عدّة لنشوء مدينة نابلس، التي استطاعت خلق العديد من النشاطات لخدمة سكانها ومحيطها، مثل النشاطات الدينية، والتجارية، والصناعية، والادارية، والتعليمية، في مركزها الرئيس حول الجامع الكبير. ولكن لم يتمكّن المركز من تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، ومن استيعاب النشاطات المتزايدة لهم، فظهرت ثلاث نوى رئيسة، أخذت تنافس المركز وتجذب

بعض نشاطاته، ولكن لم تستطع أي من النوى تلبية احتياجات سكانها، بل ما زالت تعتمد على المنطقة المركزية، وبقيت رحلة السكان الى المركز قائمة، لتلبية بعض الاحتياجات التي لا تستطيع النوى الجديدة تلبيتها.

ان محاولة تفسير نمو مدينة نابلس، او أي مدينة فلسطينية، في ضوء النظريات الوصيفية السابقة، او حتى النظريات الاخرى ذات الابعاد المتعددة (Multidimensional)، كما تقدّم به اشرف شيفكي ووندل بيل في تحليل المنطقة الاجتماعية وبريان بري وفيليب ريس في تحليلاتهما المجمعية (Factorial Ecology)[٣٥]، أفقد العلاقات المكانية ـ البشرية بعدها الحضاري، وقلّل دور التقاليد والنظم الاجتماعية في توزيع استخدامات الارض داخل المدينة. فالتطور التاريخي وتبادل النفوذ والسلطة العائلية لهما تأثير كبير في ايكولوجية المدينة. ولذا، عند محاولة درس أيكولوجية المدينة الفلسطينية، لا بدّ من ان تتمّ مراعاة الأمور التالية:

- ان النظريات المستخدمة بنيت على المدن الغربية والصناعية، وتمّت صياغتها بناء على العلاقات البيئية والبشرية لمواقع خاصة، تختلف عمّا هو قائم في المدن الفلسطينية.
- ان الانظمة الاقتصادية السائدة في مدن العالم الغربي تختلف كثيراً عن تلك السائدة في المدن الفلسطينية.
- ان تاريخ المدن الصناعية قصير، اذا ما قورن بتاريخ المدن الفلسطينية الطويل عامّة.
- شهدت المدن الصناعية هجرات متنوّعة، ريفية ومدينية ودولية، ولم يكن ذلك هو حال المدن الفلسطينية، التي شهدت نوعاً مميزاً من الهجرة القسرية، واقامة المخيمات فيها، او على أطرافها، او هجرة جماعية وافدة بأهداف سياسية واضحة، ممّا انعكس على العلاقات البشرية، والبيئية، في المدن الفلسطينية.
- ان نظام الأسرة، وعاداتها، وتقاليدها، عند سكان المدن الغربية الصناعية يختلف، تماماً، عن نظام الاسرة الفلسطينية، وعاداتها، وتقاليدها.
- ان الأنظمة السياسية السائدة في المدن الصناعية مختلفة عن تلك الموجودة في المدن الفلسطينية. وينطبق ذلك على علاقة السلطة السياسية بالسلطة المحلية للمدن الغربية والمدن الفلسطينية.
- ان ملكية الأراضي والقوانين التي تحكمها، وقيمتها المادية، والمعنوية، في المدن الغربية تختلف عن تلك الموجودة في المدن الفلسطينية.
- ان للدين ولمؤسساته أهمية خاصة في حياة الشعب الفلسطيني، لا يضاهيه في هذه الأهمية أي شعب من شعوب المدن الصناعية الغربية.
- ان قوانين التنظيم والبناء في المدن الصناعية تختلف عن تلك السائدة في المدن الفلسطينية، ويختلف، كذلك، تطبيقها والالتزام بها.
- ان التكنولوجيا المستخدمة في المدن الغربية متطورة أكثر من تلك المستخدمة في المدن الفلسطينية، ممّا يترك انعكاساً على العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، لسكان

المدن.

○ ثمّة عدم استقرار سياسي ـ اقتصادي تعيشه المدن الفلسطينية، اضافة الى قوانين اسرائيلية، منها القانون الاسرائيلي الذي ينصّ على ان ملك البيت لا يعتبر دليلاً على ملك الأرض التي يقوم عليها البيت. ومثل هذه الاوضاع لا تعاني منها المدن الصناعية الغربية.

○ لقد لعبت المؤسسات المالية والشركات العقارية دوراً هاماً في نمو المدن الغربية، بخلاف المدن الفلسطينية، التي لا يوجد فيها مثل هذه المؤسسات.

○ ان احتياجات الأسرة الفلسطينية تختلف عن احتياجات الأسرة الغربية.

○ ان البعد الحضاري للمدينة الفلسطينية مختلف عمّا هو موجود في المدن الغربية.

○ ان العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، بين المدينة الفلسطينية وظهيرها الريفي مختلفة عمّا هو سائد في المدن الغربية.

○ ان التغيّرات التي يشهدها الريف الفلسطيني تؤثر كثيراً في علاقته مع مركزه المديني، وفي الدور والوظائف التي يمكن ان تؤديها المدينة حالياً، على مستوى اقليمها، أو المستوى العام.

○ ان غياب السلطة الوطنية المشرفة على المدن الفلسطينية، ووجود، بدلاً منها، رئيس بلدية أو أعضاء مجلس بلدي معيّنين من سلطة الاحتلال الاسرائيلي، يؤثر في وضع الخطة الخاصة بالمدينة وتنفيذها لتلبية احتياجات سكان المدينة، ولا يوجد مثل هذا الوضع في المدن الغربية الصناعية.

○ ان اشراف سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على موازنة البلديات واشتراط موافقتها على تنفيذ المشاريع البلدية من مياه وكهرباء وشوارع، وتخصيص مناطق للاستخدامات المدينية المختلفة، يعرقل عمل البلدية، ويعوقها عن تقديم الخدمات الضرورية الى السكان. والمدن الغربية لا تعاني من ذلك.

○ لا تتلقّى البلديات من سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي الدعم الضروري والمطلوب لتنفيذ المشاريع الضرورية. ومثل هذا الوضع لا تعيشه المدن الغربية الصناعية.

○ لا تملك المدن الفلسطينية صلاحية سن القوانين والتشريعات الغربية، بخلاف المدن الغربية الصناعية.

○ غياب الاحصاءات المتعلقة بالاوضاع الديمغرافية والاقتصادية للسكان.

○ الخروقات الفردية لقوانين التنظيم والبناء.

○ ضمّ بعض القرى المجاورة الى المدينة؛ ولا يوجد عن هذه القرى معلومات واحصاءات؛ وتفتقر الى التنظيم المسبق، اي نمت عشوائياً.

○ تعدّد السلطات المسؤولة وتداخل الصلاحيات في بعض مناطق المدينة. فالمخيّمات تشرف عليها وكالة الغوث؛ والدوائر والمؤسسات الاسرائيلية ومعسكرات الجيش تشرف عليها السلطات العسكرية الاسرائيلية؛ وبقية مناطق المدينة تقع تحت اشراف السلطة البلدية.

○ اقالة رؤساء البلديات، ومنها رئيس بلدية نابلس المنتخب، من قبل سلطات الحكم العسكري، حيث أصبح الحاكم العسكري الاسرائيلي يقوم بالاشراف على بلدية نابلس الفلسطينية.

(١) لويس ممفورد، **المدينة على مرّ العصور** (ترجمة د. ابراهيم نصحي)، القاهرة: مكتبة الانجلو ـ المصرية، ١٩٦٤، ص ٣٠.

(٢) فوزية شحادة، **اريحا؛ دراسة حضارية**، اريحا: جامعة القديس يوسف، ١٩٨٥، ص ٢٤.

(٣) Paul, Lampl; *Cities and Planning in the Ancient Near East,* New York: Braziller, 1968, p. 8.

(٤) مصطفى مراد الدبّاغ، **بلادنا فلسطين**، يافا: مكتبة الطاهر، ١٩٤٧، ص ٣٥٤.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٨.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٩.

(٧) **فلسطين؛ تاريخها وقضيتها**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٣، ص ٥.

(٨) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٤٨.

(١٠) د. عمرو يونس، **خليل الرحمن العربية؛ مدينة لها تاريخ**، رام الله: دار القلم، ١٩٨٥، ص ٩.

(١١) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، القسمان ١ و٢.

(١٢) كمال الصليبي، **التوراة جاءت من جزيرة العرب**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٦، ص ٧ ـ ٢٧.

(١٣) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٣.

(١٤) Magoffin, Ralph and Frederic Duncalf; *Ancient and Medieval History,* New York: Silver Burdett Co., 1934, p. 108.

(١٥) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧٠.

(١٦) Lampl, *op. cit.*

(١٧) الدباغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٠ ـ ٤٦١.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٦٦٨ ـ ٦٧١.

(١٩) Castello, U.F.; *Urbanization in the Middle East,* New York: Cambridge, 1977, pp. 2 - 8.

(٢٠) Gist, Noel and Sylvia Fava; *Urban Society,* New York: Crowell Co., 6th Edition, 1974, pp. 681 - 684.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ١٤٩ ـ ١٥٩.

(٢٢) Smith, George; *The Historical Geography of the Holy Land,* New York: George H. Doran Co., 1894, pp. 167 - 199.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٣١٧.

(٢٤) فوزية شحادة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١.

(٢٥) **الموسوعة الفلسطينية**، دمشق: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ص ١٧٤.

(٢٦) الدبّاغ، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٢٧.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ٦٣٥.

(٢٨) Spates, James and John Macionis; *The Sociology of Cities,* New York: St Martin's Press, 1982, p. 95.

(٢٩) ف. هوتيروت، **دراسات جغرافية المانية حول الشرق الاوسط** (تحقيق ايوجين فرت)، (تحرير وترجمة فؤاد ابراهيم ومحمد الحجري وغرنوت روتر وفانفرد شنايدر)، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٣، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣٠) Vidal De La Blache *et. al., Principals of Human Geography,* New York: Trans, 1926, pp. 5 - 10.

(٣١) مصطفى الموسوي، **العوامل التاريخية لنشأة وتطور المدن العربية الاسلامية**، بغداد: وزارة الثقافة والاعلام، سلسلة دراسات، الرقم ٢٩٥،

١٩٨٢، ص ٥ ـ ١٥.

(٣٢) Yeates, Maurice and Barry Garner; *The North American City,* San Francisco: Harper and Row, 3rd Edition, 1980, p. 198.

(٣٣) Johnson, James H.; *Urban Geography,* Oxford: Pergamon Press, 2nd Edition, 1976, pp. 172 - 179.

(٣٤) المصدر نفسه.

(٣٥) Gist and Fava, *op. cit.,* pp. 167 - 178.

الاتحاد السوفياتي ومنظمة التحرير الفلسطينية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٤)

د. نبيل حيدري

ان أيّ فهم للموقف السوفياتي، خلال الفترة المتناولة، ينبغي ان يستند الى التذكير بمنطلقه، وهو منطلق اقليمي. فالاتحاد السوفياتي كان ينظر الى منظمة التحرير الفلسطينية كجزء لا يتجزّأ من المنطقة، بخلافاتها وصراعاتها. وندر ان صدرت عن موسكو مواقف مضمونها محض فلسطيني، منفصل عن الموقف من سوريا أو مصر، أو عن السياسات الاسرائيلية، اضافة الى استخدامها الفلسطينيين، في كثير من الاحيان، ورقة لتقليص دور الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة. وكان هذا، طبعاً، تخييباً واضحاً لآمال اولئك الفلسطينيين الذين ما انفكّوا يبحثون عن نظرة خارجية، تقيم عازلاً، ولو نسبياً، بين محنتهم من جانب، وبين الأزمات العديدة التي تعجّ بها المنطقة من جانب آخر. ولكن الفلسطينيين تقبّلوا، بالتالي، هذه النظرة، ممّا أدّى الى قيام علاقة غير بسيطة، تميّزت بعدم الاتفاق على عدد من المسائل الرئيسة.

على أي حال، لم تشكّل الحرب التي اندلعت في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ أي مفاجأة لموسكو، التي سارت معها، على الرغم من عدم كونها شريكة فيها. وتمّ، على الأثر، تبنّي مجموعة من المواقف العملية، تجسّدت، في خاتمة المطاف، تأييداً للجانب العربي، على الصعيدين، السياسي والعسكري. ففي اليوم الاول من الحرب، ساند الاعلام السوفياتي التفسير الاعلامي العربي بأن اسرائيل هي التي بدأت بالحرب على الجبهتين، المصرية والسورية. وقالت اذاعة موسكو باللغة العربية، ان «عملية ازالة التوتّر على الصعيد الدولي دعمت التضامن العالمي مع قضية العرب العادلة أكثر من أي وقت مضى»[١]. وفي اليوم التالي، أصدرت الحكومة السوفياتية بياناً حول الوضع في الشرق الاوسط، عزا العمليات العسكرية الى غياب التسوية السياسية، بسبب سياسة اسرائيل التوسّعية المدعومة من «الاوساط الامبريالية». واتّهم البيان اسرائيل بأنها جعلت من العنف والقرصنة سياسة الدولة الرسمية، ووتّرت الوضع بحشد قوات مسلّحة على خطوط وقف اطلاق النار، واستدعاء الاحتياط، و«أفلتت»، بالتالي، عقال العمليات العسكرية. وأوضح البيان، بالمقابل، ان العرب أظهروا ضبطاً للنفس، واستعداداً لتسوية سياسية عادلة وفق مبادىء الامم المتحدة، ولكن جهودهم اصطدمت، دائماً، بتعنّت اسرائيل. وأورد، أيضاً، ان «ما يحدث، اليوم، في الشرق الاوسط يؤيد، بقوة، الحقيقة الثابتة انه يستحيل اخماد بؤر التوتّر المتواصل واقامة سلام وطيد ومضمون لجميع دول وشعوب المنطقة، من دون التحرير الكامل لجميع الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل، ومن دون تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي». وأعلن البيان وقوف الاتحاد السوفياتي

كصديق موثوق به للعرب، وحذّر اسرائيل، أخيراً، اذا استمرت في سياستها، بأن ذلك «سيكلّفها غالياً»، وحمّل قادتها مسؤولية ذلك[٢].

هل كان في وسع موسكو اتّباع سياسة أخرى؟ لقد وجدت موسكو نفسها، بالفعل، مشدودة بين علاقاتها المستجدة مع واشنطن، في اطار الخط العام لسياسة الانفراج كما أرستها قمّة سان كليمانت، وبين الالتزامات التي فرضتها عليها تحالفاتها العربية، فكانت هذه الحرب بمثابة أول امتحان جدّي لسياسة الانفراج. أَلَمْ يقل الزعيم السوفياتي، ليونيد بريجينيف، في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، «ان الانفراج تجمّد بسبب حرب الشرق الاوسط»؟[٣]. وما هو أوضح من ذلك اعلانه ان الاتحاد السوفياتي مصمّم على العمل من أجل تسوية عادلة وضمان أمن جميع دول وشعوب هذه المنطقة «الواقعة قرب حدودنا». وقيل، حينها، ان هذه هي المرة الاولى التي يربط بها الزعيم السوفياتي، علناً، من داخل الكرملين، ضرورات السياسة الخارجية السوفياتية بعضها ببعض[٤].

التوازن الاقليمي الجديد

ما هو أكيد ان الاتحاد السوفياتي كان يفضّل بقاء هذه الحرب ضمن حدود معيّنة، لجني بعض الفوائد. فقد استنتجت موسكو أمراً مفاده انه ما دام هنالك اختلال التوازن في المعادلة العربية ـ الاسرائيلية، ستبقى المنطقة حبلى بأخطار التوتّر وقابلة للانفجار في أي لحظة؛ فكانت الموافقة الضمنية على ضرورة تحسين المواقع العربية، من خلال تذكير الجانب العربي بأن كل قوة كبرى لها حلفاؤها، وان الدفاع عن تلك المواقع يمرّ عبر الاستمرار في هذا التحالف[٥].

هكذا نفهم لماذا انصبّت الجهود الدبلوماسية السوفياتية على وقف اطلاق النار. فمن جهة، اكتشفت موسكو، منذ ١٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، قدرة سوريا ومصر على الهجوم والصمود؛ فعلى الجبهة السورية، كانت اسرائيل قد استعادت، في هجومها المضادّ، هضبة الجولان، وباتت تهدّد بمزيد من التقدّم شمالاً نحو العاصمة دمشق. وفي سيناء، كان المصريون متمركزين، بقوة، في مواقعهم الجديدة المهدَّدة. ومن جهة أخرى، واصلت الولايات المتحدة الاميركية سياسة تدخّلية، كان هدفها تعزيز الموقف الاسرائيلي في ساحات القتال. ففي اليوم عينه، أعلن وزير الخارجية الاميركية، هنري كيسنجر، في مؤتمر صحافي، ان «الشرق الاوسط قد يصبح، بمرور الوقت، ما كان عليه البلقان في اوروبا قبل العام ١٩١٤، أي منطقة تتميّز بالصراعات المحلية بقوة دافعة سوف تعمل على جرّ الدول النووية العظمى الى المواجهة»؛ وحذّر العرب من ان الولايات المتحدة الاميركية ستقيم جسراً جوياً ضخماً لنقل العتاد الحربي الى اسرائيل[٦]. ولم تكد تمضي سوى ليلة واحدة على ما ذكره الوزير الاميركي، حتى بدأت الاجراءات التنفيذية لتزويد اسرائيل بالسلاح.

هنا، يمكن رصد ثلاثة ملامح واضحة، على الأقل، لهذه العملية. الملمح الاول، هو السرعة التي تمّت بها العملية؛ والثاني هو الحجم الضخم لهذه الامدادات؛ والثالث هو نوعية هذه الامدادات. وتتفق جميع التفسيرات على ان الجسر الجوي الاميركي الى اسرائيل كانت له انعكاسات كبيرة على مجرى الحرب؛ اذ لم يكن للعبور الاسرائيلي المضاد، على الجبهة المصرية، ان ينجح، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر)، لو لم تكن الاسلحة الاميركية في طريقها الى اسرائيل. كذلك الحال، فان بعض الامدادات، مثل صواريخ «تاو» المضادة للدبابات، وصواريخ مافريك (جو ـ أرض)، استخدمت على نطاق واسع في الايام الاخيرة من الحرب، وزادت في امكانات انزال الهزيمة الكاملة بالجيش

الثالث المصري. أكثر من ذلك، فان كلاً من المسؤولين الاميركيين والاسرائيليين اتفقوا على ان الجسر الجوي قد ساهم، بصورة فعّالة، في تحقيق الانتصارات العسكرية الاسرائيلية في الايام الاخيرة من القتال. وعلى سبيل المثال، لقد ذكر الرئيس الاميركي، ريتشارد نيكسون، انه اضافة الى قدرات اسرائيل الذاتية، فان عملية نقل الدعم «بالامدادات الاميركية الجديدة، جعلت الاسرائيليين قادرين على التقدّم حتى مشارف مدينة دمشق، وكانوا قريبين من محاصرة القوات المصرية في سيناء». كما ذكر كيسنجر ان الجسر الجوي الاميركي حوّل المعركة، تدريجاً، ضد مصر، وان الولايات المتحدة الاميركية أنقذت اسرائيل، في نهاية الاسبوع الاول، من الانهيار، من طريق امدادها بالسلاح. وذكرت رئيسة الوزراء الاسرائيلية، غولده مائير، في مذكّراتها، ان الجسر الجوي الاميركي، اضافة الى رفعه الروح المعنوية الاسرائيلية وردعه الاتحاد السوفياتي، «خدم، بلا أدنى شك، في ان يجعل النصر ممكناً»[٧].

كانت الامدادات الاميركية قد أحبطت الآمال السوفياتية بايقاف الانزلاق العسكري العربي، بعدما انقلب ميزان القوى، بشدة، لصالح اسرائيل[٨]. من هنا، كان على موسكو ان تواصل شحنها المعدّات الحربية الى كل من مصر وسوريا[٩]. ولكن عندما واجهت القاهرة ودمشق صعوبة في الموقف العسكري، كثّف الكرملين اشارات التحذير من احتمال التدخّل الى جانبهما، وبدا، اذ ذاك، ان لا مناص من وقف اطلاق النار. ففي ١٦ تشرين الاول (اكتوبر)، زار رئيس الوزراء السوفياتي، الكسي كوسيغن، القاهرة، ليحدّد مع الرئيس المصري، أنور السادات، خطاً مشتركاً للعمل، ويضع خطة مشتركة تُعرَض على الاميركيين. وبصرف النظر عن مضمون الزيارة ذاتها، فقد بدا واضحاً، في حينه، ان رئيس الوزراء السوفياتي سعى الى اقناع القيادة المصرية بتبنّي اقتراح يقضي بايقاف اطلاق النار، والانسحاب من على الاراضي المحتلة، وبتعديل طفيف لرسم الحدود مع اسرائيل[١٠]. ولمّا كانت هناك تحفّظات مصرية جدية من هذا الاقتراح، تميّز البيان الختامي، الذي أصدر في أعقاب الزيارة، بجفاء استثنائي؛ اذ لم ترد فيه أية اشارة الى المحادثات «الودّية»[١١].

ازاء تريّث مصر في قبول وقف اطلاق النار، بسبب المعركة المنتظرة في المنطقة الواقعة بين قناة السويس والممرات، وبسبب انعدام الضمانات في شأن التسوية، استمر الاتحاد السوفياتي في اتصالاته مع الولايات المتحدة الاميركية، مؤكداً ضرورة السعي الى ايجاد مخرج للنزاع. ففي ١٨ تشرين الاول (اكتوبر)، طلب بريجينيف من كيسنجر المجيء الى موسكو، لمناقشة الوضع في الشرق الاوسط، تطبيقاً لتنفيذ اتفاق السيطرة على النزاعات الاقليمية في وقت الأزمات[١٢]. وعلى الفور، سافر الوزير الاميركي الى موسكو، في ٢٠ تشرين الاول (اكتوبر). وخلال زيارته «نوقش الوضع الراهن في الشرق الاوسط بالتفصيل؛ كما نوقشت الوسائل الممكنة لاعادة السلام الى هذه المنطقة». واتفق الطرفان على ايقاف اطلاق النار، والتقدّم بمشروع قرار مشترك الى مجلس الامن الدولي[١٣]. هكذا شدّدت موسكو، خلال الازمة، على كونها شريكاً في مسؤولية الحل المقبل، فيما كانت فاقدة المبادرة، تماماً، في حرب العام ١٩٦٧.

لقد عُرض مشروع القرار السوفياتي ـ الاميركي المشترك على مجلس الامن الدولي، الذي صادق عليه فوراً. وقد تضمّن ثلاث نقاط: وقف اطلاق النار خلال ١٢ ساعة؛ وتطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ والبدء بمفاوضات «تحت رعاية مناسبة»، أي تحت رعاية القوتين العظميين[١٤]. غير ان مشروع القرار كشف، وإنْ ضمناً، صعوبة المفاوضات الاميركية ـ السوفياتية؛ اذ انه لم يوضّح الشروط التي يجب مراعاتها في وقف اطلاق النار، وكذلك الظروف التي ستحيط بالمفاوضات؛ ولم يشر، كذلك، الى قضية اسرى الحرب. في المقابل، أشار الى مفاوضات عربية ـ اسرائيلية مباشرة، ممّا دلّ

على رغبة سوفياتية في الحصول على موافقة اسرائيلية مسبقة على القرار، وشكّل، في الوقت عينه، تبدّلاً جدياً في موقف موسكو، التي ظلّت، حتى ذلك الحين، أمينة على الرفض العربي لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل. وأخيراً، أكد القرار ضرورة الجهود المشتركة للقوتين العظميين ومسؤوليتهما المشتركة في الحل المقبل(١٥).

ومن أجل دفع الاطراف المتحاربة الى التقيّد بقرار مجلس الامن الدولي، بذلت كل من موسكو وواشنطن جهوداً لدى حلفائها. على الأثر، وجّه بريجينيف رسالة تطمينية الى السادات، وقام كوسيغن بزيارة للغاية عينها الى كلٍ من دمشق وبغداد لتثبيت وقف اطلاق النار. بيد ان القوات الاسرائيلية بدت غير مكترثة للالتزام بهذا القرار، خصوصاً على الجبهة المصرية، الامر الذي اضطر الحكومة السوفياتية الى اصدار بيان، في ٢٣ تشرين الاول (اكتوبر)، انحت فيه باللائمة على القيادة الاسرائيلية، وقالت ان الخرق يشكّل «انتهاكاً صارخاً لقرار مجلس الامن الدولي، وتحدّياً لشعوب العالم أجمع». وأعلن البيان «ان الحكومة السوفياتية والشعب السوفياتي بأسره يعربان عن الشجب الغاضب لهذه الاعمال الغادرة من جانب الحكومة الاسرائيلية، ويطلب منها ان توقف، فوراً، اطلاق النار وجميع العمليات الحربية ضد قوات الدول العربية». وحذّر «الحكومة الاسرائيلية من العواقب الوخيمة للغاية التي ستنجم عن مواصلة أعمالها العدوانية»(١٦).

على الرغم من لغة التهديد الواضحة التي انطوى عليها بيان الحكومة السوفياتية، فان الهجوم الاسرائيلي لم يتوقف على الارض. فعلى الجبهة المصرية، عُزل الجيش الثالث المصري عن قواعده، وتوجّه السادات الى حركة عدم الانحياز، ومن ثمّ الى الاتحاد السوفياتي، طالباً فرض احترام قرار مجلس الامن الدولي. وأُصدر القرار الثاني بوقف اطلاق النار، الّا ان اسرائيل استمرت في التقدّم على نحو مقلق بالنسبة الى موسكو، فرفعت الاخيرة حدّة لهجتها، ونشرت وكالة الانباء الرسمية «تاس» بياناً يهدّد اسرائيل، ويدعوها الى التقيّد بقرار مجلس الامن الدولي، ويطالبها بسحب قواتها الى خطوط ٢٢ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣(١٧). وفي اليوم التالي لاصدار القرار (٢٤ تشرين الاول ـ اكتوبر)، قابل السفير السوفياتي في واشنطن، اناتولي دوبرينين، كيسنجر مرتين متتاليتين، وسلّمه رسالتين من بريجينيف؛ الاولى تدعو الولايات المتحدة الاميركية الى الاستجابة لنداء مصر؛ والثانية قيل انها تنصّ على الآتي: «أقولها مباشرة، انه اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية لا تجد ان العمل معنا ممكناً، في هذا المجال، فسنواجه ضرورة النظر، بالحاح، في مسألة اتخاذ خطوات ملائمة من طرف واحد»(١٨).

كيف يمكن تفسير هذا التصعيد السوفياتي المفاجىء؟ اختلفت التفسيرات في هذا الشأن. غير ان ما يمكن تأكيده، هنا، هو انه كان على الاتحاد السوفياتي ان يثبت، بما لا يترك مجالاً للشك، عدم تخلّيه عن حلفائه العرب في وقت الازمات، وان سياسة الانفراج ليست، بالضرورة، قيداً على تحرّكاته عندما يرى ان مصالحه باتت مهدّدة؛ اذ انه باضفائه الطابع الدرامي على النزاع، الى حدّ التأهّب النووي، كان يبرهن لحلفائه العرب انه سار الى الحدود القصوى للمساعدة التي يمكن تقديمها اليهم(١٩). لكن ذلك لم يكن يعني، بأيّ حال، ان موسكو أقدمت على مخاطرة غير محسوبة. فحالة التأهّب التي رصدتها واشنطن كانت قائمة طوال فترة الحرب، وانْ بشكل أقل؛ كما انه ليس من المؤكد ان موسكو كانت مصمّمة، فعلاً، على وضع واشنطن امام الامر الواقع بارسالها قوات الى مصر. اضف الى ذلك، انه لا يجدر ان يفهم ان التهديد السوفياتي بالتدخّل قد هدّد الانفراج الدولي، بل على العكس، انه دخل ضمنه، أي ان الانفراج الدولي كان كفيلاً بحل الأزمة بسبب شبكة العلاقات والاتصالات والروابط بين القوتين العظميين(٢٠).

كان التحرّك السوفياتي، إذاً، اشارة جادّة ومستعجلة، ولكن مدروسة، لوضع الولايات المتحدة الاميركية أمام الامتحان. وقد فهمت هذه الاخيرة الاشارة بضغطها على اسرائيل؛ ولكنها أظهرت، من جهة أخرى، انها لا ترضخ للتهديد العسكري؛ اذ قرّرت، بردّ مبالغ فيه، الاستنفار النووي. وبدا، في المحصلة، ان موسكو سجّلت كسباً مؤقتاً على الصعيد الاقليمي في الشرق الاوسط، وأثبتت دورها على الصعيد الدولي، ولو كلّفها ذلك التفرّج، لبعض الوقت، على تظاهرة القوة الاميركية[٢١].

وهكذا، في ظل أوضاع محدودة الخيارات، اعتمدت موسكو سياسة حصر التوتّر ضمن الحدّ الادنى، وحيث يؤدي التحرّك الى مكاسب فعلية، وانْ كانت ضئيلة. امّا العنصر الأساس، في هذه السياسة، فهو اندراجها في اطار الانفراج، ممّا يضمن حدود التصعيد. وبعبارة أخرى، لعب الانفراج دوراً مزدوجاً: منح موسكو حرية أكبر في الحركة، وأتاح لها دعم حلفائها العرب، في آن.

وانْ بدت هذه المعادلة صحيحة الى حدّ ما، فان أزمة النفط التي اندلعت، خصوصاً مع اقامة الجسر الجوي الاميركي الضخم الى اسرائيل، جذبت اهتمام الكرملين، في أكثر من مظهر، بالدول النفطية. ولا شك في ان تصميم الدول العربية المنتجة للنفط على فرض حظر انتقائي، ومن دون تخطيط مسبق، على النفط[٢٢]، قد أثار اعجاب موسكو التي لم تلبث ان منحت دعمها الكامل لهذا الاجراء[٢٣]. وممّا لا شك فيه، أيضاً، ان موسكو كانت تعرف جيداً مدى أهمية موقف الدول العربية المنتجة للنفط على هذا الصعيد، وتعلم، بالتالي، ان لا مصلحة لها بمواجهتها في مضمار لا تكون مصالح الطرفين فيه متعارضة في الغالب، حتى ولو كان من الصعب استخلاص الاستنتاجات السياسية لمثل هذه الالتقاءات. ومهما كان الامر، لم يكن في استطاعة موسكو الّا ان تصفّق لقرار الحظر الذي فرضته «الاوابك» ضد بعض الدول المستهلكة للنفط و«المعادية للقضية العربية»، ولمدة شهور قليلة. كما لم يكن في استطاعة موسكو الّا ان تلاحظ دور «الانظمة الرجعية في المعركة، انْ في القتال المباشر، أو في المبالغ السخيّة التي منحت للاطراف العربية المقاتلة منذ العام ١٩٦٧، اضافة الى تنفيذها قرار حظر النفط»[٢٤]. وكانت الاذاعة السوفياتية أشارت، منذ ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، الى ان «الظروف المؤاتية قد وجدت، الآن، لاستخدام النفط كسلاح اقتصادي وسياسي ضد الدول الرأسمالية التي تساند العدوان الاسرائيلي». وألمحت الاذاعة الى «ان الدول العربية مضطرة، في ردّها على المساعدة الاميركية للمعتدين، الى استعمال جميع الوسائل المتوفّرة في نضالها العادل... ان الارباح التي تجنيها الاحتكارات البترولية الاميركية العاملة في الدول العربية تذهب الى المعتدين الاسرائيليين في شكل مساعدات عسكرية، وغيرها»[٢٥].

ويبدو ان موسكو كانت ترى في المواجهة بين منتجي النفط العرب والمستهلكين الغربيين مواجهة حقيقية[٢٦]. وانطلاقاً من هذه النظرة، كانت تتوقّع تحرّكاً اميركياً، أو على الاقل تهديداً اميركياً، من أجل حسم هذا التناقض لصالح واشنطن (عمل عسكري، حظر على المواد الغذائية والاستهلاكية، الخ)، ممّا يتيح لموسكو ان تظهر، من جديد، كعاصمة حليف للعرب الذين يتعرّضون لعدوان «الامبريالية الاميركية». ومن هنا الجهود التي بذلتها موسكو من أجل تأزيم حدّة المواجهة حول الحظر، من ناحية، واضفاء الابعاد المتضخمة للقضية، بهدف «حشر» الدول العربية المنتجة للنفط، في اتخاذ موقف قومي متطرّف، من ناحية أخرى. هذا، على الاقل، ما يمكن استشفافه ممّا قاله فلاديمير بوزنر، حين أكد، في برنامج اذاعي، ان العلاقات التي يجب اقامتها بين المنتجين والمستهلكين «تتطلّب مناخاً دولياً ملائماً، وتبادلاً ذا محاسن للجانبين، على أساس احترام السيادة»[٢٧].

ضبط الخلافات

ليس تصعيد حدّة التوتر و«استخدام» الحظر النفطي سوى مثالين على سعي الاتحاد السوفياتي الى تحقيق هدفه الاوحد: ان يكون الحل في الشرق الاوسط نتيجة عمل مشترك للقوتين العظميين، وان يتدخّل، بصورة فاعلة، في تشكيل ناتج الصراع نفسه. وبما ان القضية الفلسطينية هي جوهر ذلك الصراع، فقد أتاح التوازن الاقليمي الجديد، الذي نتج عن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، للطرفين المعنيّين، منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي، ان يندفعا الى واجهة الساحة الاقليمية. من هذا المنظور، تابعت موسكو سياسة تقوم على الشعار التالي: الاستفادة من أي فرصة، من اجل تحقيق مكسب سياسي تضعف فيه أهمية الاعتبارات الايديولوجية.

هكذا، اذاً، وبينما كانت واشنطن تعمل على تحسين مواقعها في مصر والسودان وفي بلدان عربية أخرى، كانت موسكو، منذ نهاية تشرين الاول (اكتوبر)، تعمل، بشكل واضح، على التقرّب من منظمة التحرير الفلسطينية، نتيجة غياب الشريك الاقليمي الثابت والنافذ، بقصد ادخال عناصر اخلال الى المعادلة السياسية التي كانت سائدة في المنطقة[٢٨]. في هذا السياق، يشار، بصفة خاصة، الى تصريح بريجينيف، في خطابه في المؤتمر العالمي لقوى السلام، في ٢٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، بأن قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ «يشير، أيضاً، الى ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، أي تأمين الحقوق المشروعة لشعب فلسطين العربي». وفي البيان الصادر عن هذا المؤتمر، وردت الاشارة، بوحي سوفياتي طبعاً، الى «حقوق شعب فلسطين العربي بالعودة الى وطنه، وبتقرير المصير، وفقاً لقرارات الامم المتحدة». بيْد ان التغيير الملموس في الصيغة السوفياتية الرسمية بشأن حل المشكلة الفلسطينية برز، وبحق، في البيان السوفياتي ـ اليوغسلافي المشترك، الذي أُصدر في ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، اذ جاء فيه: «يجب، أيضاً، احقاق الحقوق القومية المشروعة لشعب فلسطين العربي»[٢٩].

كانت النتائج المباشرة للتقارب السوفياتي ـ الفلسطيني أكثر من ان تحصى. ولعلّ أهمّها ما ذُكر في نهاية تشرين الاول (اكتوبر)، من ان رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، تلقّى رسالة «هامّة جداً» من القادة السوفيات، قيل انها احتوت على توضيح عزم موسكو على السعي الى توجيه دعوة الى منظمة التحرير الفلسطينية لتشارك في مؤتمر السلام في جنيف، الذي كان يجرى التحضير لعقده، بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني[٣٠]. الّا ان السفير السوفياتي في بيروت، سرفار عظيموف ـ حسب رواية أمين سرّ منظمة «الصاعقة» زهير محسن ـ لم يسلِّم رسالة مكتوبة أو ذات نصوص لعرفات، وانما أبلغ اليه ما ورد في برقية من القادة السوفيات، وملخّص مضمونها ان الاتحاد السوفياتي حريص على مصالح الشعوب العربية، والشعب الفلسطيني بصفة خاصة، وان على المقاومة ان تشارك في مؤتمر السلام المزمع عقده، والذي ستشترك فيه مصر وسوريا وباقي الدول العربية الصديقة، على حدّ تعبير السفير السوفياتي، وسيكون المؤتمر تحت اشراف الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، حيث ستتمّ تسوية على أساس قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الذي يشير الى اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الاوسط. وأشار عظيموف، كذلك، الى ان الاتحاد السوفياتي يفهم، ويصرّ على، انه لا بدّ من اقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وفق المبادىء الأولية التي اتُفق بشأنها في «قمة واشنطن» بين بريجينيف ونيكسون. ودعا الفلسطينيين الى الاعتماد على التأييد الكامل للاتحاد السوفياتي بشأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وطلب من

المقاومة الفلسطينية ان تضع تصوّرها، أو مشروعها، الذي تريد، وعلى الاتحاد السوفياتي ان يتبنّى ما يخص الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، اضافة الى حقوق الشعب الفلسطيني[٣١].

على الرغم من ذلك، كانت الصورة، بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، تبدو زاهية بعض الشيء. فبعد فترة، وجّهت لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي دعوة الى عرفات لزيارة موسكو، فسافر، في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، وفد ضمّ الى عرفات كلاً من زهير محسن (الصاعقة)، وعبدالوهاب الكيالي (جبهة التحرير العربية)، ونايف حواتمة (الجبهة الديمقراطية)، واحمد اليماني (الجبهة الشعبية)، اضافة الى فاروق القدومي (ابو اللطف) ونمر صالح (ابو صالح)[٣٢]. ولم يُستقبل الوفد من قبل مسؤول حزبي أو حكومي كبير، وانما من بوريس بوناماريوف، المسؤول عن العلاقات مع الحركات والقوى غير الحاكمة ومعالجة الاتصالات مع حركات التحرر الوطني. وقد أعرب الوفد الفلسطيني، بحسب البيان الرسمي الذي أُصدر في ٢٦ من الشهر عينه، عن امتنانه للمساعدة التي يقدّمها الجانب السوفياتي، وأعلن ان موقف الصداقة الدائم من جانب الاتحاد السوفياتي يشجّع الشعوب العربية أو يلهمها الثقة بنجاح النضال من أجل حقوقهم ومصالحهم القومية، ومن أجل سلام دائم وعادل في الشرق الاوسط. وأكد الجانب السوفياتي، في المقابل، عزمه القاطع على تقديم المزيد من الدعم والمساعدة الى نضال شعب فلسطين العربي، من أجل حقوقه الوطنية المشروعة[٣٣]. وبعيداً من النصوص الجاهزة التي تواكب، في العادة، هكذا مناسبات، فقد ذُكر ان السوفيات طالبوا قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بتشكيل حكومة في المنفى، وباعلان استعدادها لحضور مؤتمر السلام في جنيف[٣٤].

ولا ريب في ان قراءة سريعة للبيان توحي، بكل تأكيد، بأن خلوّه من ذكر منظمة التحرير الفلسطينية بالاسم تعني ان الاتحاد السوفياتي لم يكن مستعداً، حتى ذلك الحين، للاعتراف بالمنظمة، اعترافاً كاملاً. أمّا مؤشرات ذلك، فانها أكثر من ان تحصى. فمن جهة، كانت دعوة عرفات من قبل لجنة التضامن الافرو ـ آسيوي السوفياتية مؤشراً الى النوايا السوفياتية في هذا الاتجاه. ومن جهة أخرى، كان خبر قرارات مؤتمر القمة العربي، الذي عقد في الجزائر، بعد زيارة عرفات بيومين فقط، قد كتمه السوفيات في اعلامهم؛ تلك القرارات التي منحت منظمة التحرير الفلسطينية صفة «الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني». وكذلك تجاهلت صحيفة «برافدا»، في تغطيتها لقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري، الاشارة الى المنظمة على انها ممثّل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، فيما تجنّبت صحيفة اتحاد المهنيين «ترود»، كلّية، قرارات الشيوعيين السوريين. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، تجاهلت وسائل الاعلام السوفياتية اجتماع ممثلي الاحزاب الشيوعية العربية وقرارها المشابه؛ ثمّ شطبت الترجمة الروسية الرسمية قرار الاعتراف بالمنظمة الوارد في قرارات قمة المؤتمر الاسلامي، الذي عُقد في لاهور، في شباط (فبراير) ١٩٧٤، ممّا دلّ على ان الاتجاه الرسمي، على الاقل، لم يتغيّر[٣٥]. وبالطبع، لم يمنع التحفّظ السوفياتي الرسمي الاشارات غير الرسمية، في اذاعة موسكو العربية، الى الاعتراف العربي بالمنظمة، تماماً، كما جرى في «قمّة الجزائر». كذلك أشار الى هذا الاعتراف على نحو عارض، فلاديمير شيلبين، في صحيفة «ترود»، وكان حريصاً على ان يعزو الخبر الى تقارير الصحافة الدولية، في حين انه روى القرارات الاخيرة التي اتخذها المؤتمر ونشرها مباشرة. وقد دلّ هذا على مقدار حساسية السوفيات بالنسبة الى هذه المسألة، ولكن ذلك لم يمنع موسكو عن ان تقول ما تريد قوله. غير انه في الاسبوع التالي لمؤتمر الجزائر، نشرت صحيفة «النيوتايمز»، التي تصدر باللغة الانكليزية، خبر الاعتراف بالمنظمة مباشرة. وكذلك،

ليس حصراً، كتب ايغـور بيـلاييف مقـالة، في ١٢ كانـون الاول (ديسمبـر) ١٩٧٣، في مجلة «ليتراتورنايا» تنطوي على اعتراف غير رسمي بالمنظمة[٣٦].

بيْد ان نتائج حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ أتاحت فرصة نادرة لجميع اولئك اللاعبين على مسرح الاحداث في الشرق الاوسط، الذين حاولوا جهدهم استدراج النزاع الى نوع من الحل السلمي. واذا كان كيسنجر أثبت، في النهاية، انه كان أقدر من خصومه السوفيات على الافادة من هذه الفرصة، فان ذلك لم يكن يعني ان السوفيات لم يحاولوا، أيضاً، تحويل الحقائق الجديدة، التي أفرزتها الحرب، نحو رؤياهم الخاصة للتسوية السلمية في المنطقة. ولذلك نجد ان السفير السوفياتي في بيروت بدأ، منذ ٢٩ تشرين الاول (اكتوبر)، بتسليم رسائل مستعجلة الى عرفات وجورج حبش ونـايف حواتمـة، يطلب منهم فيها توضيح المقاصد المعلنة لمنظمة التحرير الفلسطينية في السعي الفلسـطيني نحـو «الحقـوق المشروعـة»، مقتـرحاً عليهم فكرة المطالبة بدولة فلسطينية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[٣٧].

وبالفعل، فقد احتوى التحرّك السوفياتي، في تلك الفترة، على ثلاثة مكوّنات أساسية: الانسحاب الاسرائيلي من على جميع الاراضي التي استولت اسرائيل عليها في حرب العام ١٩٦٧؛ واقامة دولة فلسطينية تتمتّع بالسيادة؛ والاعتراف بحق جميع الدول في المنطقة في العيش والأمن، بما في ذلك اسرائيـل. ومن حين الى آخر، أضاف القادة السوفيات، أو اسقطوا، مكوّنات أخرى لخطة السلام الخاصة بهم: ضمانات لمجلس الامن الدولي، أو الدول العظمى لتسوية سلمية، وتعويض اللاجئين الفلسـطينيين الذين يختارون عدم العودة، والتفاوض حول الحدود النهائية بين الاطراف نفسها، وتحقيق انسحـاب اسرائيـلي على مراحـل من الارض المحتلة العام ١٩٦٧. وتتمثّل أداة مثل هذه التسـويـة، وفق رأي القـادة السـوفيـات، في مؤتمـر دولي، يرأسـه بالتنـاوب الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية، وتحضره جميع أطراف النزاع في المنطقة، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية[٣٨].

على الرغم من ذلك، لم يستطع هذا التحرّك السوفياتي الجديد ان يخفي خلافات أساسية مع المنظمة. انّما بقي السؤال قائماً: لماذا لم تؤد هذه الخلافات، كما في المراحل السابقة للعلاقة، الى توتّرات سياسية حقيقية بين الطرفين؟ بل كيف استطاع الطرفان، السوفياتي والفلسطيني، ادارة، وضبط، خلافاتهما، من دون ان تصاب علاقاتهما الثنائية بأذى؟

هناك أجوبة عدة عن هذا السؤال. الجواب الاول يقضي بنفي الخلاف، الذي جاء على لسان عرفات، في معرض ردّه على سؤال حول نظرة أوساط حركة المقاومة الفلسطينية الى سياسة الاتحاد السوفياتي ازاء الشرق الاوسط، قال: «ان الاتحاد السوفياتي يتّبع سياسة موضوعية، تستحق الثناء، في الشرق الاوسط، ويقف الى جانب الشعوب العربية، مؤيداً حقوقهم في الحرية والسلام العادل. وهذه السياسة تجسيد واقعي لمبادىء الماركسية ـ اللينينية التي تحترم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتنـطلق من الحاجة الى الغاء جميع أشكال الاستغلال والاضطهاد القومي والتعدّي على الحريات الشخصيـة». واستـطرد قائـلاً: «لقد عمل الاتحاد السوفياتي وحزبه الشيوعي، دائماً كأصدقاء مخلصين لدعم نضال الشعب الفلسطيني العادل، ولن ننسى، أبداً، ان الرفيق بريجينيف كان يؤيّد دومـاً، سواء مخاطباً الرئيس نيكسون، أو المؤتمر العالمي لقوى السلام، أو الرئيس [اليوغسلافي] جوزيب بروز تيتو، الشعب الفلسطيني وآماله القومية المشروعة»[٣٩].

جواب مماثل ثانٍ، له أبعاد دولية واضحة، قال: «نحن لا نتحرّك في منطقة فراغ دولي. نحن نسأل القوى الصديقة في هذا العالم، وحركة التحرر العربي، أين... موقعنا من [الدعوة الى مؤتمر دولي للسلام]؟ ان الاتحاد السوفياتي صديقنا، واحياناً نتنكر لهذا الصديق. فاذا كان الاتحاد السوفياتي صديقنا فعلاً، فلا بدّ ان نعمّق صداقتنا به ونتشاور معه ونعرف ما هي آراؤه ومواقفه. كنّا نريد ان نسأل [عن] كيفية فهمه للحقوق المشروعة لشعب فلسطين. هل هي حدود الـ ١٩٦٧، أم هي التقسيم، أم هي تحرير كامل للارض؟ اننا، أحياناً، تختلط علينا الامور، فلا نميّز بين الاصدقاء والاعداء. كيف نستطيع تحرير فلسطين ونحن لا نستطيع، على الاقل، ان نتفاهم مع اصدقائنا في هذا العالم. نحن كحركة [يقصد ' فتح ']، لم نعلن، في يوم من الايام، اننا ماركسيون ـ لينينيون. كنّا نقول عن أنفسنا، دائماً، وبكل تواضع، اننا حركة تحرر وطني، ولم نعلن [عن] أكثر من ذلك. ومع ذلك، رأينا أنفسنا في موقع نفهم منه هؤلاء الاصدقاء الحقيقيين، و [صارت] تربطنا بهم علاقة أعمق [ممّا هو مع] كثيرين في المنطقة»(٤٠).

جواب ثالث يختزل المسألة كلها الى معالجة داخلية شبه بحتة؛ اذ يرى ان السوفيات اصدقاء، و«يجب ان نحرص على صداقتهم، كمثل التجربة الفيتنامية التي كانت تجنّد كافة التحالفات لخدمة استراتيجية وتكتيك الثورة الفيتنامية، ولا تخضع مصلحة الثورة لأي وجهات نظر، ولأي حليف مهما كان هذا الحليف... اننا نحن الذين من المفروض ان نقرّر برنامجنا وليس السوفيات، وانه من الممكن ان تكون هناك تعارضات أساسية لا يجوز تغافلها. فالسوفيات اصدقاء لهم وجهة نظر معيّنة في [قرار مجلس الامن الدولي] الرقم ٢٤٢، هل ميزان القوى، مضافاً الى وجهة نظر السوفيات، يمكّننا من ان نصل الى هدف سلطة وطنية ديمقراطية فلسطينية، ثمّ [الى] انسحاب كامل من [على] الاراضي العربية، بدون اعتراف، بدون صلح، بدون حدود آمنة، بدون مناطق مجرّدة من السلاح؟ جوابي: كلا. لماذا؟ لأن وجهة النظر السوفياتية في فهمها لموضوع التسوية العادلة ان تبقى اسرائيل؛ واعتقد بأنكم سمعتم ذلك، فعلاً، عندما ذهب وفدنا الى موسكو. ان وجهة نظرنا في موضوع اسرائيل، وموضوع الحدود الآمنة لاسرائيل، تختلف عن وجهة نظر فريق آخر فاعل، له وجهة نظر أخرى بالنسبة الى هذا الموضوع»(٤١).

لا تفسّر هذه الاجوبة، على صحّتها، كل شيء، وربما انها لا تشير بصورة كافية الى طبيعة المشكلات التي كان على الطرفين، السوفياتي والفلسطيني، مواجهتها. ولا شك في ان عدداً من مظاهر ما يمكن ان نسمّيه الاعتراف السوفياتي الحذر، ولكن الحقيقي، بالمنظمة، قد أُنجز. بيْد ان هذا الاعتراف كان يتمّ وسط خلافات حول عدد من المسائل الرئيسة، مثل القبول بوجود اسرائيل، وشعار الدولة الفلسطينية، وتسوية أزمة الشرق الاوسط بالطرق السلمية، عبر تطبيق قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، ومؤتمر السلام في جنيف، والكفاح الفلسطيني المسلّح. وفوق هذا وذاك، كانت موسكو تعرف، في الواقع، الطبيعة التكوينية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي كانت تضيف مصاعب جديدة الى السوفيات. ومن هذا المنظور، ينبغي النظر الى العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية، في حركيتها، أي من خلال هذه المعطيات المتناقضة: ضرورة الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، من جهة، وتفاقم الخلافات بين الطرفين، من جهة أخرى.

الراهن، ومن دون الخوض في تفاصيل العلاقة المعقّدة هذه، يمكن للمرء ان يتوقّع، من المنظور السوفياتي، التزام السوفيات بما كانوا قالوه للشيوعيين السوريين العام ١٩٧١، بأن معارضة

شعار تدمير اسرائيل هي مسألة مبدأ، وان تحبيذهم لوجود دولة اسرائيل ينبع من الادراك العميق بأن الاخيرة حقيقة قائمة، وان أي تهديد لوجودها، سوف يستدعي، بالضرورة، تدخّلاً اميركياً، يجرّ معه كل ما يمكن من ذيول، بما في ذلك التهديد بالمواجهة بين القوتين العظميين(٤٢).

أكثر من ذلك، لم تكن موسكو حدّدت، بعد، بدقّة مستقبل النضال الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة. واذا ما كان الطرفان اتفقا على ضرورة اقامة دولة فلسطينية، الّا ان السؤال الذي اقتضت الاجابة عنه هو اطار هذه الدولة. في المنظور السوفياتي، ان الدولة الفلسطينية هي تلك التي تقام على الاراضي المحرَّرة من الاحتلال الاسرائيلي، أو كما فسّرته موسكو، لاحقاً، بدولة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكانت محاولة موسكو هذه استهدفت دفع الفلسطينيين نحو اعتبار حل «الدولتين» أمراً واقعاً. لكن التباسات عدّة بقيت قائمة، منها مسألة الحدود، هل هي حدود العام ١٩٦٧؟ أم حدود العام ١٩٤٧، المبيّنة في مشروع التقسيم؟ في هذه النقطة، كان موقف موسكو غامضاً بعض الشيء. فقد كان موقفها، خلال السنين السابقة، الاعتراف بحدود التقسيم العام ١٩٤٧، وتشير الخرائط الرسمية السوفياتية، بالفعل، الى هذه الحدود. وأحياناً، كانت تضيف اليها خطوط الهدنة للفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٤٩ و١٩٦٧، ثمّ تضيف اليها خطوط وقف اطلاق النار بعد حرب العام ١٩٦٧. كما ان الاحصاءات الرسمية السوفياتية، المعتمدة كمرجع، قد جعلت هذه الفروق، في الاجمال، واضحة. وكان كل نقاش يدور حول حدود اسرائيل، خلال الفترة الماضية، يشار اليها بأنها حدود العام ١٩٤٧، وان اسرائيل توسّعت عندما احتلت منطقة مساحتها ٦٧٠٠ كيلومتر مربع، واحياناً ٧٠٠٠ كيلومتر مربع، أُضيفت اليها في الحرب العربية ـ الاسرائيلية الاولى. كما انها احتلت ٦٨٧٠٠ كيلومتر مربع في العام ١٩٦٧. ردّ على ذلك، ان بعض الصحافيين السوفيات المناوئين لاسرائيل كان يعتبر مناطق مثل عكّا وبئر السبع والرملة، وحتى يافا، مناطق عربية سلبتها اسرائيل عنوة في العام ١٩٤٨، وانها يجب ان تعاد الى اصحابها الحقيقيين(٤٣). وهذا الاعتبار، في حدّ ذاته، أشار الى ان الحدود الشرعية لاسرائيل هي حدود التقسيم العام ١٩٤٧.

وهكذا عندما طُرح موضوع الدولة الفلسطينية على بساط البحث، مجدّداً، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، كانت الصحافة الرسمية السوفياتية تشير الى حدود التقسيم العام ١٩٤٧ كأساس لمطالبة الفلسطينيين بدولة مستقلة. حتى ان معلّق صحيفة «ازفستيا» ومحرّرها، توكينوف، أشار الى التحفّظ الذي عبّر عنه وزير الخارجية السوفياتية، اندريه غروميكو، في خطابه الشهير في هيئة الامم المتحدة، في العام ١٩٤٧، والذي كان طواه النسيان، ووافق فيه على التقسيم، حين قال، لا شك في انه يأمل في ان يُحتفظ ببعض الخيار، في المستقبل، للعرب، وان موسكو لمّا كانت تفضّل وجود دولة ذات قوميتين في فلسطين، ولمّا كان هذا التفضيل تعارضه اسرائيل ويعارضه الذين يفضّلون قيام دولة يهودية، فان الاتحاد السوفياتي يرى «انه اذا كان ايجاد دولة مشتركة واحدة مستحيلاً، فانه يؤيد التقسيم». ان هذه الحقيقة علاها غبار كثيف، فيما بعد، ونادراً ما كانت تُذكر، وبقيت في «البرّاد» ردحاً من الزمن. وقد كان توكينوف الوحيد الذي أشار الى هذا الموضوع، ولكنه أحجم عن اضافة تعليقات تختص بالارض؛ تلك التعليقات التي يمكن ان تربط مثل هذه الدولة بمكان محدّد، أي بمشروع التقسيم للعام ١٩٤٧ مثلاً، أو ربطها بحقيقة ضمّ اسرائيل ٦٧٠٠ كيلومتر مربع في حرب العام ١٩٤٩. اضافة الى ذلك كله، فان تعليقات توكينوف كافّة لم تحدّد فقط حدود العام ١٩٤٧، كمبدأ للشرعية الفلسطينية، وانما استمرت في تحديد الانسحاب من على الاراضي التي احتُلت في العام ١٩٦٧ أيضاً. وفي هذا تحديد قاطع يغني عن الكلام الغامض الذي كان يطالب بالانسحاب

الاسرائيلي من على الارض المحتلة، أو تحرير هذه الارض، كأساس لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي وتسوية القضية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، امتدح توكينوف ما كان يوصف بالموقف الواقعي لحواتمة مثلاً، في قبوله حدود الضفة الفلسطينية وقطاع غزة لاقامة الدولة الفلسطينية عليها(٤٤).

هذا الغموض المتعمّد يبدو انه كان مرتبطاً بحقيقة ان الاتحاد السوفياتي بدأ يتبنّى موقفاً عاماً جديداً نحو حدود اسرائيل المشروعة؛ اذ انه، في العام ١٩٧٠، وعلى هامش المشروع السوفياتي المقدّم الى الولايات المتحدة الاميركية خلال محادثاتهما الثنائية، وجواباً عن مشروع وزير الخارجية الاميركية، وليام روجرز، عبّر المعلّقان الرئيسان السوفياتيان، والمسؤولان عن شؤون الشرق الاوسط، وهما يفغيني بريماكوف وإيغور بيلاييف، عن هذا الموقف الجديد، مذكّرَيْن بأن حدود ما قبل الخامس من حزيران (يونيو) العام ١٩٦٧، هي الحدود المعترف بها شرعياً لاسرائيل. ولقد اختتم بيلاييف برنامجه التفصيلي للتسوية بالعبارة التالية: «الطرفان المشمولان بالصراع يجب ان يباشرا بمفاوضات، بالافتراض ان حدوداً آمنة ومعترفاً بها يجب ان تكون بين الدول العربية واسرائيل، وان هذه الحدود هي تلك التي وجدت في حزيران (يونيو) ١٩٦٧». أمّا بريماكوف، فقد أشار، في مجال وصفه الخطة التي ذكر ان الحكومة السوفياتية قد أوصلتها الى الاطراف المعنيّة بالنزاع، الى انه «لو ان قادة اسرائيل الموجودين مهتمون حقاً بأي شيء سوى المشاريع التوسّعية، او الحصول على اراضٍ جديدة، فان تل ـ أبيب يجب ان تصغي، بشكل دقيق، الى الاقتراحات التي تتضمّن الحدود لدول المنطقة، بما فيها حدود اسرائيل، والتي يمكن ان تحدّد بالحدود المبيّنة لها، والموجودة في يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧». وفي العام عينه (١٩٧٠)، أعاد أحد المعلّقين، الأقل أهمية، التعليق على هذا الموضوع بشكل أكثر وضوحاً، حين قال: «ان مشكلة الانسحاب مرتبطة، بصورة مباشرة، بالحدود الاسرائيلية ـ العربية... وان الاتحاد السوفياتي يعترف بالحقوق المشروعة وبتطلّعات كل دولة في المنطقة. وهذا، بالطبع، يفترض، كشرط أساس، ايجاد حدود آمنة ومعترف بها بين اسرائيل والدول العربية». وألمح الى ان قرار مجلس الامن الدولي، الصادر في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٧، في هذه الناحية التي تشير الى ايجاد مثل هذه الحدود، يدين الاستيلاء على الارض بقوة السلاح، و«بالانسجام مع هذا، يقترح الاتحاد السوفياتي جعل الحدود، التي كانت في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كحدود دائمة ومعترف بها بين اسرائيل والدول العربية المجاورة، والتي هي أطراف النزاع في حرب حزيران (يونيو)». وأشار الى ان الدول العربية توافق على هذا، مع انه يعني تنازلاً معيّناً من طرفها، لأنه معروف ان حدود حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هي أكثر ملاءمة لاسرائيل من تلك المحدّدة بقرار هيئة الامم المتحدة عند خلق دولة اسرائيل في العام ١٩٤٧(٤٥).

وبينما بقيت هذه الصيغ الجديدة، الواضحة تماماً، والتي تعترف بحدود ما قبل حرب (حزيران) ١٩٦٧ بأنها حدود اسرائيل «المشروعة» ضمن الاطار غير الرسمي، فان ما ذكرته صحيفة «برافدا»، الناطقة باسم الحكومة السوفياتية، أعطى هذه الصيغ نوعاً من الرسمية. غير ان هذا التعبير الرسمي لهذه الفكرة الجديدة جاء متزامناً مع عقد مؤتمر السلام في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، وبصفة خاصة في خطة التسوية المبيّنة في خطاب غروميكو. فبعد التأكيد، مباشرة، حق اسرائيل بالعيش، واضافة عبارة «عدم السماح»، من اجل حماية حدود طرف ما، بالاستيلاء على أراضي طرف آخر، قال غروميكو: «ان الحدود الوحيدة المشروعة والمعترف بها من قبل اولئك الموجودين على جانبي النزاع، هي التي يجب ان تكون آمنة. وبالنسبة الى الوضع في الشرق الاوسط، فان مثل هذه الحدود هي التي كانت موجودة في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧». وفي الحقيقة، ان ما قاله

وزير الخارجية السوفياتية يعني ان حدود اسرائيل «المشروعة» كانت هي حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ولقد تأكد هذا القول بما أشارت اليه صحيفة «برافدا» حين ذكرت «انه من الممكن ان نرى ان الحدود التي وُجدت في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٦٧ هي الحدود المشروعة لاسرائيل»(٤٦).

ثمّة خلاف آخر في العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية. لقد تحدثت موسكو، مطوّلاً، عن الحقوق الفلسطينية المشروعة، من دون ان يكون لذلك أي مضمون ملموس؛ لكنها، في العام ١٩٧٣، أكدت انه ينبغي ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية محاوراً على قدم المساواة مع الاطراف الاخرى في البحث عن حل عادل ودائم للنزاع العربي ـ الاسرائيلي. وكان هذا الموقف يعني، في ما يعنيه، ان موسكو تعتقد، او تريد ان تثير الاعتقاد، بأن مؤتمراً للسلام قد أزفت ساعته، بغية دفع المنظمة الى مزيد من «الاعتدال» لتأكيد حضورها داخل أروقة المؤتمر(٤٧).

وبالطبع، لقد أضاف طرح هذه الفكرة، بالنسبة الى العلاقة السوفياتية ـ الفلسطينية، مشكلة ذات شقين. الاول سوفياتي: فعندما قاربت حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ من نهايتها، أصبح مؤتمر السلام في جنيف موضوعاً حاسماً في العلاقة مع الطرف الفلسطيني. ولأن مشروع وقف اطلاق النار السوفياتي ـ الاميركي المشترك الذي تجسّد في قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨ لم يدع فقط الى المفاوضات، بل حصر نفسه، بصورة تفصيلية، بشروط القرار الرقم ٢٤٢ الذي عالج القضية الفلسطينية باعتبارها مجرّد مشكلة لاجئين. من هنا، وجد الاتحاد السوفياتي نفسه في موقف دفاعي، حيث شرح تفسيره لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢ بطريقة تشتمل على طلب محدّد للحقوق المشروعة للفلسطينيين، آملاً في ذلك ان يخفّف من الاعتراضات الفلسطينية ازاء مؤتمر السلام(٤٨). والشق الثاني من المشكلة يتعلّق برغبة منظمة التحرير الفلسطينية في المشاركة في المؤتمر. ان مناقشات جورج حبش ضد الاتحاد السوفياتي عارضت فكرة التسوية بالمفاوضات، وعارضت، كذلك، قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، بسبب اعترافه الضمني باسرائيل كدولة. وهذا هو الخط عينه الذي اتخذته الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق. ولكن انتقاد حبش وهذين الفصيلين انصبّ على عرفات، مع ان الاخير لم يصرّح، أبداً، بأنه كان محبّذاً لهذه الفكرة(٤٩).

اضافة الى ما سبق، كثيراً ما كانت العمليات الفدائية الفلسطينية تزعج السوفيات، خصوصاً ان موسكو رفضت اعتبار العمل الفدائي سياسة مقبولة. ولمّا كان استنكار مثل هذا العمل يعني ادانة حركة المقاومة الفلسطينية برمّتها، اتخذت موسكو موقفاً ملتبساً، وتفادت، لفترة طويلة نسبياً، الاشارة الى العمليات الفدائية التي تتبنّاها المنظمة. ولكن، حين تطوّرت علاقتها بالفلسطينيين، بدأت تعلن، بوضوح، عن معارضتها للعمل الفدائي(٥٠). ومن الامور ذات الدلالة، ان المعارضة كانت علنية. فقد دانت وسائل الاعلام السوفياتية منظمة التحرير الفلسطينية لفشلها في التوصّل الى وحدة داخلية تؤدي بها الى السيطرة على مجموعاتها المسلّحة. ونستطيع ان نورد، في هذا السياق، أمثلة عديدة، مثل شجب الاتحاد السوفياتي الهجوم على الرياضيين الاسرائيليين في ميونيخ، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٢، وكذلك اغتيال الدبلوماسيين في الخرطوم، في آذار (مارس) ١٩٧٣. ولقد حاول السوفيات، في مثل هذه الحالات، ابعاد المنظمة عن مجموعة «أيلول الاسود»، الى درجة انهم ذكروا، في بعض المناسبات، ان هذه المجموعة تنتمي الى اسرائيل، «والّا كيف يفسّر الانسان مجموعة ضارّة بالقضية الفلسطينية وذات منفعة وفائدة لاسرائيل؟» وقد ظهر مثل هذا الانتقاد في صحيفة «سوفيتيسكايا روسيا» المعروفة بمواقفها الممثلة لوجهات نظر البعض في الكرملين، ممّن يعارضون الدعم

السوفياتي للفلسطينيين، ويفضّلون الاعتماد على العلاقات مع الحكومات العربية[٥١].

وفوق ذلك كله، أثار حادث خطف الطائرات في مطاري روما وأثينا، بين ١٤ و١٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، الاتحاد السوفياتي، بشكل خاص، لأنه جاء قبل افتتاح مؤتمر جنيف للسلام. ومع ان العملية لم تقم بها منظمة التحرير الفلسطينية، الاّ انها كانت محرجة جداً للسوفيات، لأنها أظهرت، على الاقل، ان موسكو بحاجة شديدة الى السيطرة على مَنْ سيكونون «اتباعها»، في وقت تزايد فيه الدعم السوفياتي للفلسطينيين[٥٢]، ممّا اضطرها الى شجب أعمال «القرصنة الجوية»، وبقيت تلمّح، اسبوعياً تقريباً، الى ان الخاطفين ليسوا من الفلسطينيين، بل ربما «من الذين يعملون لحساب اسرائيـل». وعلاوة على ذلك، لم يساعدها حادث خطف الطائرات في مساعيها الرامية، قبل افتتاح المـؤتمر، على تصوير اسرائيل كطرف رافض لأي حل للنزاع[٥٣]. وعلى الرغم من ذلك، عندما تغيّر الوضع، قبل مطلع العام ١٩٧٤، وأُدخلت المنظمة في الحسابات الاستراتيجية السوفياتية، تميّز موقف موسكو، من العمليات الفدائية، بالقاء كامل المسؤولية على عاتق اسرائيل (عملية معلوت، مثلاً)، بل وبدأت تتحدث عن «عمليات عسكرية» فلسطينية[٥٤].

على ان الاهتمام السوفياتي العام بالخلافات الداخلية في المنظمة بقي ثابتاً، على مدار السنين، واستند اليها، مراراً، في نقده لها. ولربما ساهم، بدرجة أو بأخرى، في زيادة تحفّظات موسكو تجاه المنظمة. وبالطبع، لم تسهم الخلافات الداخلية في تعقيد أسس التفاهم التي توصّل اليها الاتحاد السوفياتي مع المنظمة أو مع قيادتها بصورة شاملة، الاّ ان الجانب الجوهري للخلافات الداخلية في أُطر المنظمة اكتسى أهمية خطيرة، لأنه ركّز، كما يبدو، على القضايا الجوهرية لأهدافها (مثل «حدود الدولة الفلسطينية ـ تدمير اسرائيل» وتعني «المفاوضات ـ الكفاح المسلّح»). وتشمل هذه الخلافات، اضافة الى تقويض الاستقرار الداخلي للمنظمة، على معارضة مباشرة لسياسات السوفيات المفضّلة. وزاد هذا الموقف تعقيداً لموسكو ان بعض التنظيمات المؤتلفة داخل اطار منظمة التحرير الفلسطينية، موجّهة ايديولوجياً، توجيهاً عالياً، أكسب أكثر المجموعات تطرّفاً درجات متنوّعة من الدعم الصيني على مدى السنين، في حين ان بعضها مرتبط، بصورة أو بأخرى، ببعض الدول العربية وبسياساتها (جبهة التحرير العربية ـ العراق، والصاعقة ـ سوريا)[٥٥].

التناسب الطردي للعلاقة

بيد ان هذه الخلافات بين الطرفين، السوفياتي والفلسطيني، لم تؤثّر، خلال العام ١٩٧٤، في سير العلاقات فيما بينهما. في هذا الاطار، ارتدت زيارة وزير الخارجية السوفياتية، غروميكو، للمنطقة أهمية كبرى. فعندما زار القاهرة ودمشق، في نهاية شباط (فبراير) ١٩٧٤، اجتمع ثلاث مرات الى الزعيم الفلسطيني، عرفات، وقيل ان الطرفين تناولا مسألة اشتراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام. وذكـر عرفات، بعد ذلك، ان موسكو تعتبر منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وانها لن ترضى بتسوية لا تتأمّن فيها حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية[٥٦]. كما كرّر وزير الخارجية المصرية، اسماعيل فهمي، بعد اجتماعه الى غروميكو في القاهرة، التأكيد ذاته، الاّ انه أضفى بعداً دولياً على التوجّه السوفياتي هذا، حين ذكر، ان موسكو «تنتظر مناسبة مهمّة لاعلان ذلك رسمياً»، ولا تريد ان يجيء هذا الاعتراف «من طرف واحد»، أي قبل التوصّل مع الولايات المتحدة الاميركية الى اتفاق على ما يخصّ مسألة الاعتراف[٥٧].

من اليسـير علينـا ملاحـظة ما يمكن تسميتـه بـ «التنـاسب الطردي» الذي طبـع التحـرّك

السوفياتي تجاه المنظمة بطابعه. وما نعنيه، هنا، بـ «التناسب الطردي» هو انه كلّما بدا التراجع ملحوظاً على الدور السوفياتي في الشرق الاوسط، خصوصاً منذ ان بدأ كيسنجر سياسة «الخطوة خطوة» التي أثمرت انجاز اتفاقيتين لفصل القوات على الجبهتين، المصرية والسورية، كلّما كان على موسكو اللجوء الى المنظمة، بغية ادخال عناصر اخلال في هذه المعادلة.

لا شك في ان استمرار تدهور المواقع السوفياتية بهذا الشكل، وبدء الولايات المتحدة الاميركية بالاستفادة من «ملء الفراغ» السوفياتي في المنطقة، حثّا موسكو، في غير مناسبة، على حصر تحرّكاتها وتعليقاتها على التنبيه من مخاطر أية اتفاقيات اميركية ـ مصرية سريعة، تتجاهل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني[٥٨]. وبالطبع، لم تستنكف موسكو عن الربط بين هذين العنصرين، ولكن هل كان في استطاعتها تجنّب ذلك؟

مهما كان أمر العلاقة السوفياتية ـ المصرية، فقد كانت الانباء تتداول، منذ نهاية العام ١٩٧٣، احتمال لقاء بين الطرفين، المصري والسوفياتي، للتباحث في مرحلة ما بعد فصل القوات. الّا ان مثل هذا اللقاء لم يتمّ الّا عشية التوقيع على الاتفاقية. ففي ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، استقبل غروميكو السفير المصري في موسكو. وبدا من البيان الذي أُصدر في ختام اللقاء ان ثمّة مصاعب كانت تخيّم على العلاقات الثنائية. كما بدا من تعليقات عدّة ان وزير الخارجية السوفياتية انتقد «الاعجاب» المصري بجهود الولايات المتحدة الاميركية[٥٩]. وكان واضحاً ان موسكو لم تكن مرتاحة للدور الذي باتت واشنطن تلعبه لفصل القوات في سيناء. ويبدو ان هذا الشعور عبّر عنه الجانب السوفياتي لوزير الخارجية المصرية، الذي زار موسكو بعد توقيع اتفاقية فصل القوات بثلاثة أيام. ويبدو، ايضاً، بحسب ما ذكره اسماعيل فهمي، فيما بعد، ان السوفيات كانوا يعتقدون بأن مصر كانت تستطيع ممارسة مزيد من الضغط للحصول على جدول زمني للانسحاب الاسرائيلي من على جميع الاراضي العربية المحتلة، وعلى موقف اسرائيلي محدّد بشأن قضية الشعب الفلسطيني. في هذا الاطار يمكن فهم مغزى الخطاب الذي ألقاه غروميكو في حضور الوزير المصري، حين قال: «ان الاتحاد السوفياتي سيبذل قصارى جهده من أجل انجاح مؤتمر جنيف وايصال قضية التسوية في الشرق الاوسط الى نهايتها، على ان تتضمّن، أولاً، انسحاب اسرائيل الكامل من [على] الاراضي التي احتلتها، وثانيها الضمان الكامل للحقوق المشروعة للشعب العربي الفلسطيني»[٦٠]. كذلك أشار بريجينيف، من جهته، الى اتفاق فصل القوات، في خطاب ألقاه في اثناء زيارته لكوبا، في نهاية كانون الثاني (يناير)، بقوله انها خطوة ايجابية، لكنها لا تتعدّى كونها «تدبيراً جزئياً له طابع محض عسكري، ولا يتناول، حتى الآن، سوى بلد عربي واحد من البلدان التي اشتركت في الحرب». وحذّر من مغبّة التوقّف عند هذا الحدّ في تسوية مشكلة الشرق الاوسط[٦١]. وكتب احد أبرز المعلّقين في صحيفة «برافدا»، بولشاكوف، مقالة، أعرب فيها عن الأمل بأن تشكّل اتفاقية فصل القوات «الخطوة الاولى» نحو انسحاب اسرائيلي كامل، وحماية الحقوق الشرعية للفلسطينيين. كما أعلن رئيس مجلس الاتحاد بمجلس السوفيات الاعلى رئيس الوفد البرلماني السوفياتي، الكسي شتيتياكوف، الذي كان يزور القاهرة، ان اتفاقية فصل القوات «اجراء مرحلي مؤقت»، لا بدّ من ان يؤدي الى تحرير جميع الاراضي العربية المحتلة[٦٢].

هكذا أظهر الموقف السوفياتي، خلال الفترة التي أعقبت توقيع اتفاقية فصل القوات على الجبهة المصرية، الصعوبات التي واجهتها موسكو في التكيّف مع الوضع الجديد. من هنا يمكن الاعتقاد بأن الزيارة التي قام بها غروميكو، في مطلع آذار (مارس) ١٩٧٤، للقاهرة كانت، بصورة أو بأخرى،

من دلائـل التكيّف مع المعطيات الاقليمية الجديدة. وقد جاء البيان المشترك الذي أُصدر في ختام الزيـارة، ليؤكد ان اتفاقية فصل القوات ليست سوى «خطوة أولى» على طريق تسوية شاملة لأزمة الشرق الاوسط. كما تضمّن البيان تمسّك كلا الطرفين بوحدة الرأي «حول أهمية وضرورة مساهمة الاتحاد السوفياتي في كافة مراحل التسوية في الشرق الاوسط، وبضمن ذلك في جميع لجان العمل التي سوف تشكّل في اثناء مؤتمر جنيف». وأجمع الجانبان على «ان ممثلي الشعب العربي الفلسطيني ينبغي ان يساهموا في مؤتمر جنيف»(٦٣).

ولكن على الرغم من اشـارة البيـان المشترك الى «وحدة الرأي» بين الطرفين، لم يكن الاتحاد السـوفياتي مرتاحاً لسير العلاقة مع مصر، في ضوء تقارب هذه الاخيرة مع واشنطن. وقد بدا هذا واضحـاً في الخطاب الذي ألقاه غروميكو في القاهرة، حيث حذّر العرب من نوايا الولايات المتحدة الاميركية، قائلاً ان «خصوم السلام العادل في الشرق الاوسط يريدون ان يستبدلوا التسوية الحقيقية للنزاع بمختلف أشكال ما يسمّى بالحلول الجزئية، لو استطاعوا الى ذلك سبيلاً». وبيّن المسؤول السوفياتي، في كلامه، ان هؤلاء يريدون فصل الدول العربية عن حلفائها، وبثّ الشقاق بينهما. ولذلك دعا مصر الى تحسين علاقاتها بالاتحاد السوفياتي وترسيخ التلاحم بين البلدين من دون ان يؤثر ذلك، بصورة سلبية، في اي طرف ثالث (أي الولايات المتحدة الاميركية). وفي كلامه عن العلاقة المصرية ـ السوفياتية، حذّر بأنه لا يجوز التحرّك الى وراء، بل يجب استخدام كل الامكانات المتاحة للتقدّم الى أمام. وتعهّد ان تسير بلاده في هذا الاتجاه، قائلاً انه «اذا فعلت مصر كذلك، فان صداقتنا لن تكون أقل صلابة من قاعدة الاهرام المصرية المشهورة». وجاء تعبير آخر عن هذا القلق السوفياتي في تعليق وزّعته وكالة انباء «نوفوستي»، في الخامس من آذار (مارس) ١٩٧٤، تحت عنوان يفسّر نفسه بنفسه، وهو «يجب على الدول العربية ان تبقى حذرة؛ فالولايات المتحدة الاميركية لا تهتم، مطلقاً، بالسلام في الشرق الاوسط، بل همّها الوحيد هو تأمين الاستقرار على خطوط فك ارتباط القوات، ورفع حظر النفط العربي»(٦٤).

ولئن كانت ثمّة استمرارية في العلاقات السوفياتية ـ المصرية، فلا ينبغي ان نخلص الى ان هذه الاستمـراريـة كانت بالمقدار عينه من القوة خلال تلك الفترة. فمنذ نهاية آذار (مارس)، مرّت تلك العلاقات بفترات توتّر رافقتها حملات اعلامية. الاّ ان الطرفين كانا يتفاديان، بصعوبة بالغة، الوصول الى مرحلة القطيعة السياسية. وقد وُصفت العلاقات، غير مرة، بأنها «مجمّدة»، أو انها تمرّ في «أزمة حادّة»، أو في مرحلة «حوار عنيف»(٦٥). وبالطبع، فان جذر الخلاف كان ذا شقّين: اولهما، الاختلاف في النـظرتين، السوفياتية والمصرية، الى الخط السياسي الواجب اتّباعه في ما يتعلّق بمسار التسوية السلمية؛ والثاني، يتعلّق بقضية السلاح والتسلّح(٦٦). ويبدو ان هذا الشق الاخير كان، بالنسبة الى السياسة المصرية، مؤشراً الى تدهور العلاقات بين الطرفين. من هنا، لم يكن خطاب السادات، الذي ألقاه في الثالث من نيسان (ابريل) ١٩٧٤، مفاجئاً. فقد أعلن ان الاتحاد السوفياتي كان، دائماً، ضد العمل العسكري من أجل كسر الجمود الذي كان مسيطراً على أزمة الشرق الاوسط؛ واتهمه بالتلكؤ في تزويد مصر بالسلاح. كما قال ان اخراج الخبراء السوفيات من مصر كان خطوة على طريق الاعداد لدخول الحرب، وان قرار القتال كان قراراً مصرياً خالصاً، وضد ارادة القوتين العظميين(٦٧).

كان ردّ الاعلام السوفياتي على خطاب السادات واضحاً بعض الشيء. فقد نفى ان يكون الاتحاد السوفياتي عارض استخدام العرب للقوة في نزاعاتهم مع اسرائيل. وشدّد، في المقابل، على الدور الذي قام به السـوفيـات في مساعدة مصر وسوريا في النهوض من هزيمة حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي

تعديل ميزان القوى لمصلحة العرب، اجمالاً، مبيّناً انه لولا المساعدات العسكرية السوفياتية لما كان في استطاعة مصر وسوريا ان تحقّقا أيّاً من النجاحات التي حققتاها في حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، «لأن ما تحقّق، على صعيد تحطيم اسطورة الجيش الاسرائيلي الذي لا يُقهر، جاء نتيجة شجاعة الجنود والضباط العرب وبسالتهم، من ناحية، وفاعلية الاسلحة السوفياتية التي تمّ استخدامها بنجاح، من ناحية أخرى». وحذّر الاعلام السوفياتي، كذلك، من محاولات التقليل من أهمية التعاون العربي ـ السوفياتي، «لأن ذلك سيلحق ضرراً كبيراً بالدول العربية، وخاصة في الظروف الراهنة، حيث يشكّل التعاون الاقتصادي، والعسكري، مع الاتحاد السوفياتي الدعامة الأقوى في تعزيز الموقع النضالي العربي من أجل تحقيق تسوية عادلة في الشرق الاوسط»[٦٨]. وقد ذكرت أنباء صحافية ان الاتحاد السوفياتي بعث بمذكّرة شديدة اللهجة الى الحكومة المصرية شدّدت على المواقف السوفياتية المؤيّدة، باستمرار، لحق مصر في استرداد اراضيها المحتلة بالقوة. واستشهدت المذكّرة بمجموعة كبيرة من محاضر المحادثات المصرية ـ السوفياتية السابقة والبيانات الرسمية المشتركة التي أيّدت هذا الحق. كما ردّت المذكرة على ما قاله السادات حول التلكؤ السوفياتي في توفير الاسلحة اللازمة بتبيان كميات، ونوعيات، الاسلحة والمعدّات العسكرية التي حصلت مصر عليها منذ هزيمة العام ١٩٦٧[٦٩].

ماذا كان على موسكو ان تفعل للحدّ من هذا التدهور المتزايد؟ وهل كان عليها التخلّي عن كل ما فعلته في مصر؟ بل هل ترتضي ان يؤدي «فشلها الاقليمي» الى تحييدها على الصعيد الدولي؟

مبدئياً، كان ينبغي ان تؤدي الجهود السوفياتية المبذولة الى تعزيز مكانة موسكو في الشرق الاوسط؛ لكن في ربيع العام ١٩٧٤، وعلى الرغم من تكرار موسكو انها الحليف الاول للعرب، وانها مصدر قوّتهم الوحيد، لم تنطبق حسابات القيادة السوفياتية على الوقائع الجديدة التي أفرزتها مرحلة ما بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣. هكذا، فبعد ان تمّ لوزير الخارجية الاميركية فصل القوات على الجبهة المصرية، وباشر محاولاته اجراء فصل القوات على الجبهة السورية، قام كيسنجر بزيارة موسكو، في ٢٥ آذار (مارس) ١٩٧٤، لمناقشة القادة السوفيات في موضوع الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، وتذكيرهم بمساعيه الدبلوماسية الناجحة في الشرق الاوسط[٧٠].

وبغية اعلان موسكو عن عدم رضاها عن المساعي الاميركية المبذولة في المنطقة، نبّهت صحيفة «ازفستيا» مَنْ أسمتهم «معارضي الوفاق» الذين يحاولون اعاقة الخطوات المشتركة للولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، من انه من غير الممكن التوصل الى تسوية سلمية في الشرق الاوسط من «دون مشاركة الاتحاد السوفياتي». امّا صحيفة «برافدا»، فقد علّقت، بتهكّم، على ما توصّلت اليه الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط، فكتبت: «تمخّض الجبل فولد فأراً»[٧١]. وممّا لا شك فيه، ان هذا الكلام لم يكن موجّهاً الى كيسنجر ودبلوماسيته المكوكية فحسب، بل وُجّه، أساساً، الى الدول العربية التي رحّبت بالتحرّك الاميركي. غير ان الصحافة السوفياتية لم تكتف بهذا الكلام فقط، بل هاجمت السياسة الاميركية في اثناء وجود كيسنجر في موسكو. فقد نشرت صحيفة «برافدا» مقالة بتوقيع «أ. العربي»، اعترف فيها الكاتب بحدوث بعض التغيّرات في السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، الاّ انه ذكر ان هذه التغيّرات كانت «سطحية جداً»، لأن طبيعة السياسة الاميركية لم تتغيّر في المنطقة. وأهمّ هدف للسياسة الاميركية في الشرق الاوسط، في نظر «العربي»، هو «عزل السوق العربية عن الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية الاخرى»؛ كما انه، في الوقت عينه، «عزل الدول العربية عن الدول الاوروبية الغربية». وذكر «العربي»، ان الولايات المتحدة الاميركية تريد

تحويل مصر الى قاعدة ارتكاز لها في المنطقة، كالمملكة العربية السعودية، وانها، من أجل ذلك، ساهمت في عملية فصل القوات على الجبهة المصرية، خصوصاً انها «تحتاج الى قناة السويس كشريان لتصدير الرساميل الاميركية»(٧٢).

لم يكن هذا التفسير الاقتصادي، بطبيعة الحال، مقنعاً. الّا انه أشار، على الاقل، الى ان الجولات الاربع من المحادثات التي اجراها كيسنجر مع نظيره غروميكو، ومع بريجينيف، لم تكن تبشّر بنجاح مهمته، ولم يستطع، كذلك، اقناعهما بدعم مساعيه الدبلوماسية. وقد عبّر البيان المشترك عن صعوبة مهمّة كيسنجر في موسكو؛ اذ انه لم يتضمّن الّا اشارة مبهمة الى مؤتمر جنيف، حيث ذكر: «ان الجانبين اتفقا، مع أخذهما في الاعتبار دورهما الخاص في مؤتمر جنيف للسلام في الشرق الاوسط، انهما سيبذلان جهوداً لايجاد حل للمسائل الاساسية المتعلّقة بالتسوية في الشرق الاوسط»(٧٣). ولم يكن ذلك يعني، طبعاً، قبول الولايات المتحدة الاميركية بوضع أسلوب «الخطوة خطوة» على الرف.

لقد بدت السياسة السوفياتية أكثر تنوّعاً من السابق؛ وقامت على تدعيم التحالفات القائمة، من جهة، وعلى ضرب المعادلة القائمة التي همّشت الدور السوفياتي، من جهة أخرى. وكانت منظمة التحرير الفلسطينية، مرة أخرى، مفيدة في هذا الاتجاه. وبالفعل، فقد حصلت المنظمة على تأييد قوي باتجاه الاعتراف السوفياتي الرسمي، عندما التقى غروميكو بعرفات، في اثناء زيارة الوزير السوفياتي، في آذار (مارس)، لكلٍ من مصر وسوريا. ومع ان الاتحاد السوفياتي لم يعترف، اعترافاً كاملاً، بالمنظمة، ولم يشر، مباشرة، الى ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، ولا أصدر بياناً رسمياً مستقلاً مع عرفات، الّا ان غروميكو استقبل عرفات في السفارة السوفياتية في القاهرة بحضور السفير السوفياتي، فلاديمير بولياكوف، لمحادثات رسمية لُخِّصت، فيما بعد، في البيان السوفياتي ـ المصري المشترك(٧٤). أضف الى ذلك، ان غروميكو وجّه أول دعوة رسمية الى عرفات لزيارة الاتحاد السوفياتي، مع ان موسكو، ذاتها، لم توجّه هذه الدعوة بصورة علنية. وممّا لا شك فيه، ان هذه الخطوات السوفياتية المستجدة نحو منظمة التحرير الفلسطينية كانت رمزية أكثر ممّا يجب، وربما اتُّخذت لتأثيرها التكتيكي على الولايات المتحدة الاميركية ومصر، وربما كانت غايتها، أيضاً، تقوية وتمتين مركز عرفات في النقاش الذي كان دائراً، في ذلك الحين، داخل أُطر المنظمة حول اقامة «دولة فلسطينية صغرى»، وحول المشاركة الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلام، الّا انها أشارت، كما عبّرت الاذاعة السوفياتية الموجهة باللغة العربية، الى «ان حركة المقاومة الفلسطينية قد اكتسبت دعماً سياسياً ومعنوياً في هذه الزيارة [زيارة غروميكو الى المنطقة]»(٧٥).

فيما بعد، أكد عرفات، بعد محادثاته مع وزير الخارجية السوفياتية، ان غروميكو منح المنظمة الاعتراف نفسه الذي منحته اياها مؤتمرات الجزائر ولاهور، لكن موسكو كانت راغبة، فقط، بالتصريح بأنها ناقشت الاعتراف الدولي الذي اكتسبته منظمة التحرير الفلسطينية. ومع ان هذا التصريح المقتبس عن لسان عرفات جاء ذكره في الاذاعة السوفياتية الموجّهة باللغة العربية، الّا انه كان يعني، ضمناً، موافقة السوفيات على الاعتراف بالمنظمة. وقد جُسِّد هذا الانطباع بعدد من الاشارات السوفياتية نصف الرسمية الى المكانة الدولية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كأن ذكرت، مثلاً، ما قاله عرفات ان ١٠٣ دول قد اعترفت بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وما نشرته صحيفة «برافدا» عن اعتراف شبيه منحته لجنة التنسيق في دول عدم الانحياز؛ وتقرير صحيفة «ازفستيا» عن مقابلة مع اعضاء فلسطينيين في الجبهة الوطنية

الفلسطينية الذين أكدوا ان سكان الضفة الفلسطينية يرون ان منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثلهم الشرعي والوحيد[٧٦]. ومن اليسير الاعتقاد، حقاً، بأن الاتحاد السوفياتي وافق على الاعتراف بالمنظمة، حصراً، في آذار (مارس) ١٩٧٤، أو في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، أو حتى أبكر من ذلك، ولكن مثل هذا الاتفاق المزدوج باعتراف غير رسمي، يجد تفسيره، في احتفاظ الاتحاد السوفياتي بخيارات مفتوحة، وربما كأداة ضغط إنْ على منظمة التحرير الفلسطينية، أو في مفاوضاته الموسّعة حول تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي.

لم يكن هذا، على كل حال، بالامر المستغرب، خصوصاً ان الجهود الاميركية كانت انصبّت، خلال تلك الفترة، على اتمام فصل القوات على الجبهة السورية، التي أثمرت، في نهاية المطاف، اتفاقاً في نهاية أيار (مايو) ١٩٧٤، اضافة الى لقاء القمّة المرتقب في موسكو بين نيكسون وبريجينيف، في نهاية حزيران (يونيو). في خلال ذلك، طرح الاتحاد السوفياتي، عبر ابقاء خياره مفتوحاً بالنسبة الى منظمة التحرير الفلسطينية، كل قضية التسوية في الشرق الاوسط: اسلوب «الخطوة خطوة» على طريقة كيسنجر أم المفاوضات الشاملة في جنيف في حضور جميع الاطراف المعنيّة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي؟ ان السلبية التي ارتدتها الحركية السوفياتية، في مقابل ديناميكية كيسنجر، أدهشت جميع المراقبين لتحرّكات القوتين العظميين في المنطقة[٧٧]. بيْد ان هذه السلبية لم تجعل السوفيات يتأخرون كثيراً عن الدفاع عن استمرار مصالحهم في الشرق الاوسط. فبعد فصل القوات الاسرائيلية ـ العربية على الجبهتين، المصرية والسورية، حدّدت موسكو موقفها اللاحق من دون أي التباس: ان المفاوضات المباشرة والجزئية ليست مفيدة الّا في مرحلة أولى، حيث يوضع حدّ للقتال، ويتّخذ وقف اطلاق النار طابعاً مستمراً. أمّا بعد ذلك، فان المفاوضات الشاملة، وحدها، تتيح التقدّم نحو السلام[٧٨].

ليس ما يدعو الى الدهشة، اذاً، ان يكون الخلاف بين وجهتي النظر، السوفياتية والاميركية، في القمّة واضحاً. فقد تبيّن من المحادثات الثنائية ان أزمة الشرق الاوسط لم تحتل مقاماً رفيعاً على جدول أعمال القمة؛ اذ تركّزت المباحثات على مسألة الحدّ من انتشار الاسلحة النووية، والعلاقات الثنائية بين القطبين الكبيرين. وقد ذكر الناطق الرسمي باسم الوفد الاميركي ان القمة تناولت موضوع الشرق الاوسط في جلساتها بشكل عام فقط، وعلى سبيل تبادل المعلومات والآراء بين الطرفين، من دون الدخول في تفاصيل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. أمّا البيان المشترك، الذي أُصدر بعد اختتام القمّة، فقد أشار، بشيء من التفصيل، الى الوضع القائم في المنطقة، فعبّر عن تصميم القوتين على درء خطر الحرب والتوتّر في المنطقة، معتبراً ذلك مهمّة من الدرجة الاولى من حيث أهميتها. كما أكد انه لا بديل من التوصّل الى تسوية سلمية عادلة على أساس القرار الرقم ٣٣٨ الصادر عن مجلس الامن الدولي، مع الأخذ بعين الاعتبار «المصالح المشروعة لجميع شعوب الشرق الاوسط، بما في ذلك الشعب الفلسطيني، وحق جميع دول المنطقة في الوجود». كذلك أشار البيان، مداورة، الى موضوع التمثيل الفلسطيني في مؤتمر جنيف للسلام، بأن البلدين يعتبران انه من الضرورة بمكان ان يستأنف هذا المؤتمر أعماله في أسرع وقت «على ان تناقش فيه مسألة المشاركين الآخرين من الشرق الاوسط». وهذه اشارة واضحة الى موضوع اشراك الفلسطينيين في المؤتمر. اخيراً، أشار البيان الى اتفاق الطرفين على ضرورة استمرار الاتصالات الوثيقة فيما بينهما، من اجل تنسيق جهودهما بهدف التوصل الى التسوية السلمية في الشرق الاوسط[٧٩].

وبالطبع، لم تستطع هذه الصيغ المطّاطة التي وردت في البيان ان تخفي الخلافات القائمة

بين القوتين العظميين في هذا الشأن. فقبل بضعة أسابيع، كان بريجينيف صرّح بأن سياسة المفاوضات الثنائية «مفيدة عندما يتعلّق الامر باجراءات مبدئية، مثل فك الارتباط، غير انها لا تحل المشاكل القائمة». وركّزت السياسة السوفياتية على محورين: الأول، ان تجزئة مشكلة السلام لا يمكن الّا ان تكون في مصلحة اسرائيل، وان التنازلات الاسرائيلية لا يمكن ان تكون متساوية على كل الجبهات. فهذه التنازلات قد تكون مفيدة على الجبهة المصرية، لأنها تدعم، كلياً أو جزئياً، أمن اسرائيل. من هنا سارعت موسكو الى استخدام هذه التنازلات لمحاربة استراتيجية «الخطوة خطوة»، ولسان حالها يقول انه ليس في الحياة الدولية سابقة، باستثناء الهزيمة العسكرية الشاملة، لمفاوضات يستعدّ أحد الاطراف، خلالها، لتقديم كل ما يطلبه الطرف الآخر. فالمساومة تقتضي توازن المطالب المتبادلة. كذلك انتقدت موسكو دينامية السلام التي حصرها كيسنجر في جبهات ثلاث، لا مكان في أي منها للفلسطينيين. ورأت ان ليس هناك ثلاث جبهات، بل مشكلة شاملة تتعلّق بالاراضي العربية المحتلة؛ وهو أمر يرتبط بموضوع محدّد، هو مستقبل الفلسطينيين. واعتبرت ان أي تدرّج في تسوية الازمة بصورة منفردة يؤدي، بالضرورة، الى «حل أعرج»[٨٠].

المحور الثاني في الموقف السوفياتي تعلّق بضمانات القوتين العظميين للاطراف الاقليمية المتنازعة. في هذا الصدد، اعتبرت موسكو ان مشاركة القوتين العظميين تمثّل، في حدّ ذاتها، ضماناً كافياً؛ ذلك انه لا يمكن السعي الى اقامة توازن استراتيجي، وسياسي، بينهما، من جهة، والتفرّد الاميركي بحل نزاع خطر يهدّد السلام العالمي، من جهة أخرى. هنا، كرّرت موسكو الحجّة القائلة بالاسراع في تدشين مفاوضات مؤتمر السلام في جنيف. وانتقلت من التركيز على معارضة دبلوماسية كيسنجر «ذات الطابع المناقض» ولهجة الانتقاد لهذه الدبلوماسية، الى لهجة أخرى أكثر جذرية. فبعد التشديد على ضعف المفاوضات المباشرة، انتهت موسكو الى الاشارة الى طابعها غير المقبول والمتناقض مع مصالح كل الدول العربية، بما في ذلك مصر. وكشف هذا الامر ان هدف الاستراتيجية السوفياتية كان ضرب استقرار التوازن في الشرق الاوسط، وفي البدء ضرب التقدّم الاميركي في مصر. الى جانب ذلك كله، أشاعت موسكو ان قرار فصل القوات واقع هشّ، ذلك ان انتداب قوات الامم المتحدة في مصر وسوريا قصير الأجل، وان استئناف المعارك على الجبهة السورية، خصوصاً عبر الجولان، ليس أمراً مستبعداً. وفي حال حصول ذلك، فان مجمل البناء الهشّ لاتفاقيتي فصل القوات، الموقّعتين في كانون الثاني (يناير) وأيار (مايو) ١٩٧٤، سينهار بصورة شاملة[٨١].

وفي كل الاحوال، أراد الاتحاد السوفياتي ان يظهر ان الحلول المقترحة، نظراً الى جزئيتها وتسرّعها والتباساتها، لا توفّر أساساً للتوصّل الى حل «متوازن». في هذا السياق، خدم التقارب السوفياتي ـ الفلسطيني موسكو مباشرة؛ كما خدمها على المدى الطويل. وهنا أخذ الاهتمام السوفياتي بعناصر حرمت الوضع القائم كل معناه. فعلى المدى المنظور، أتاح الدعم السوفياتي للمقاومة الفلسطينية ازالة آثار انتقادات السادات، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، حول عدم كفاية المساعدة العسكرية السوفياتية، وظهر ان وضع أطراف المواجهة، مثل الفلسطينيين، يتعلّق باستمرار الدعم السوفياتي. لكن هذا العنصر الاضافي، الذي عزّز صورة موسكو لدى العرب، ليس سوى عنصر طارىء. فالمهم هو ان الاتحاد السوفياتي، عبر دعمه للفلسطينيين، كان يسعى الى ضرب التوازن القائم، ويضعف، بالتالي، فرص النفوذ الاميركي المتزايد في مصر، وفرص تقارب اميركي ـ سوري؛ أي انه كان يستهدف، في المقام الاول، اضعاف السلام الاميركي في المنطقة[٨٢].

ليس من الصعب، اذاً، ملاحظة توالي عقد الاجتماعات بين المسؤولين السوفيات وعرفات،

خلال النصف الاول من العام ١٩٧٤. فقد كثّف سفيرا الاتحاد السوفياتي، في دمشق نورالدين محيي الدينوف وفي بيروت سرفار عظيموف، اجتماعاتهما بالزعيم الفلسطيني؛ وأيضاً عندما حضر غروميكو الى دمشق، في بداية أيار (مايو)؛ وفي نهاية الشهر عينه. وقد تناولت اللقاءات تلك الدور الفلسطيني بعد مرحلة فصل القوات على الجبهة السورية، وموقف الاتحاد السوفياتي من الدولة الفلسطينية، اضافة الى دعوة عرفات الى زيارة الاتحاد السوفياتي[٨٣]. واذا كان هذا هو الوجه الظاهر من العملة، فان وجهها الآخر كان جهد وزير الخارجية السوفياتية في اقناع المنظمة بالمشاركة في الجهود المبذولة لاقناع الاطراف الاخرى التي يشملها الموضوع. هنا، أيضاً، كان موقف الاتحاد السوفياتي معرّضاً لتحوّلات متنوّعة، مظهراً عدم الثبات على موقف، وعلى الكثير من المناورات التكتيكية. وبالفعل، فقد تجاهلت موسكو الفلسطينيين، تماماً، في الاشارة الى المفاوضات المتعلّقة بقرار وقف اطلاق النار في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، وكانت راغبة جداً في عقد مؤتمر جنيف من دونهم، متذرّعة بالصيغة غير المؤيدة، وهي ان وجود مشاركين أكثر في أزمة الشرق الاوسط يمكن ان يتقرّر من خلال المؤتمر ذاته[٨٤]. أكثر من ذلك، أظهر الاتحاد السوفياتي، بين العامين ١٩٧٣ و١٩٧٤، انه يدعم حل مشكلة المشاركة من طريق وفد اردني ـ فلسطيني مشترك. وبعد افتتاح مؤتمر جنيف، بدأ يطلق اشارات موحية تركّز على الحقوق القومية للفلسطينيين. وبدأ يدعو، بشكل رسمي، الى المشاركة الفلسطينية في المؤتمر. وقد كانت هذه الدعوة تبدو متعلّقة بالنجاح الدبلوماسي الاميركي في الشرق الاوسط، حيث ان تكرار ذكر الفلسطينيين، وعلى وجه التحديد مشاركتهم في مؤتمر جنيف، قد حدث، تماماً، قبل وصول كيسنجر الى المنطقة من أجل محادثات فصل القوات السورية ـ الاسرائيلية. في هذه المناسبة، أشارت موسكو الى معارضة الولايات المتحدة الاميركية الموافقة على اشراك ممثلي الفلسطينيين، كدليل على ان واشنطن لا يمكن ان يوثق بها. وقد عادت، بقوة، الى هذه النقطة بعد الاتمام الناجح لمحادثات فك الارتباط، في أيار (مايو) ١٩٧٤، ومع ان دعمها المتزايد للفلسطينيين لم يمنعها، خلال محادثات حزيران (يونيو) بين نيكسون وبريجينيف، من التراجع عن موضوع التمثيل الفلسطيني في المؤتمر، حيث أُصدر بيان مشترك عن المحادثات، استخدمت فيه صيغة المصالحة قبل مؤتمر جنيف، جاء فيها: «ان مشاركين اضافيين من المنطقة يمكن ان يتقرّر اشراكهم خلال المؤتمر نفسه»[٨٥].

لكن هذا لم يكن يعني، بأي حال، ان دعم موسكو للفلسطينيين كان مرتبطاً، في ذلك الحين، فقط بمنافسة الاميركيين في نجاحاتهم، بل، أيضاً، بعقد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، في حزيران (يونيو) ١٩٧٤؛ تلك الدورة التي اتّسمت بالابتعاد من فكرة الدولة الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني (دون التخلّي عنها رسمياً) في اتجاه فكرة دولة فلسطينية مستقلة تقوم الى جانب اسرائيل. وكان ذلك نتيجة لمناقشات طويلة أُجريت داخل الاطر الفلسطينية. وقد ترجمت السياسة الجديدة بعبارة يمكن من خلالها جعل التغيير مقبولاً من قبل أوسع الاوساط الفلسطينية المعنيّة. ونصّت العبارة الجديدة على استخدام كل الوسائل، وفي مقدّمها الكفاح المسلّح، لتحرير التراب الفلسطيني، واقامة «السلطة الوطنية المقاتلة» للشعب على كل شبر يتمّ تحريره منها[٨٦]. وما هو جدير بالملاحظة، هنا، انه خلال النقاشات الحامية التي سبقت التصويت على الخيار الدبلوماسي داخل أُطر منظمة التحرير الفلسطينية، تبيّن ان التنظيمات التي يصفها السوفيات بأنها «يسارية» و«ديمقراطية»، وفي طليعتها الجبهة الديمقراطية والجبهة الوطنية الفلسطينية، كانت

تؤيد هذا الخيار بقوة[٨٧].

وعلى ما يبدو، للتعويض عن التخلّي السوفياتي الظاهر عن الفلسطينيين، وربما انعكاساً للاقتراح السوفياتي الواقعي للاميركيين، أدّعى معلّق وكالة «تاس»، في الرابع من تموز (يوليو) ١٩٧٤، بأن بريجينيف كان، في الواقع، ضغط على نيكسون لأن يوافق على المشاركة الفلسطينية في المؤتمر منذ البداية، ولكن هذه المسألة لم تتكرّر أو تؤكد في ذلك الوقت[٨٨]. وفي تعليق ظهر في وكالة «نوفوستي» للانباء عن نتائج الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، ذكر ان «الأمر الأهمّ هو ان الدورة بيّنت ان كل المشتركين يدركون جيداً الاهمية الكبيرة التي يرتديها الوضع الحالي، وان كل فصائل المقاومة عقدت العزم على ان تخوض، الى النهاية، النضال في سبيل ضمان حقوقها المشروعة، التي ينتهكها الاسرائيليون». وبشّر، في الوقت عينه، بأنه «ليس من المبالغة القول، انه منذ نشوء حركة المقاومة الفلسطينية، فان الوضع في الشرق الاوسط، وعلى الصعيد الدولي، لم يكن ملائماً كما هو الآن لنجاح الفلسطينيين»[٨٩].

وبالطبع، تخفي هذه الصيغ ضغطاً ما مارسه السوفيات على المنظمة للقبول بالتسوية من طريق مؤتمر جنيف للسلام. ولقد استمر الاتحاد السوفياتي في الاعاقة، مقدّماً تعريفات وتفسيرات لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، خصوصاً في الشق الذي تجاهله القرار، أي الحقوق المشروعة للفلسطينيين. بل حتى ان مسودة البرنامج المقدّمة الى المجلس الوطني الفلسطيني، من قبل تلك التنظيمات التي لا تكوّن جزءاً من «جبهة الرفض»، قد ناقشت بأن القرار السياسي العربي الموافق على قرار وقف اطلاق النار الرقم ٣٣٨ قد استجاب، بصورة أو بأخرى، لمتطلّبات انهاء المعركة مع اسرائيل عند حرب محدودة، وانه «لم يغب عن بال أي فرد العلاقة التي لهذا القرار مع القرار الرقم ٢٤٢. وماذا يعني هذا؟ انه يعني، ببساطة، تجاوز صُلب الموضوع، والاجحاف الكلّي لحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية». وعندما اتخذ هذا الموقف من قبل أكثر الفلسطينيين «اعتدالاً»، لم يكن من المستغرب لدى الاتحاد السوفياتي ان يرفض المجلس، عند اجتماعه، القرار الرقم ٢٤٢، بشكل شامل، وان يرفض، كذلك، أي جهد مبنيّ عليه من أي مستوى، عربي أو دولي، بما في ذلك مؤتمر جنيف للسلام[٩٠].

من هنا، انتقدت موسكو اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بعنف، من باب «حاجته الملحّة الى الوحدة»، وبشكل خاص بسبب معارضة العناصر «المتطرّفة» المشاركة في محادثات جنيف، وفي أي تسوية سلمية. ولقد قيل، سوفياتياً، ان تطرّف بعض فصائل منظمة التحرير الفلسطينية كان أحد مصدرين للمخاطر الحقيقية التي تهدّد الحركة الفلسطينية في الصميم، (الثاني هو الاتجاه الامبريالي ـ الرجعي)[٩١]. وعلى كل حال، فقد ادّعى كلا الطرفين النقيضين، «المتطرّفون» داخل أُطر المنظمة، وفي المقدم منهم حبش، من جهة، والسوفيات من جهة أخرى، بأن القرار الرقم ٢٤٢، كان مجرّد قرار تكتيكي، مخفيين ما كان، في الحقيقة، مجموعة مختلفة من الاهداف. فحبش ادّعى بأن عرفات كان يقصد المشاركة في مؤتمر جنيف للسلام، والاتحاد السوفياتي اعتبر، من جهته، اجتماع هذا المجلس نقطة تحوّل في الموقف الفلسطيني نحو جنيف، وأكد ان منظمة التحرير الفلسطينية وافقت على الحضور، مع انها أصرّت على شرط مسبق، هو ان المشكلة الفلسطينية يجب ان تطرح هناك كمسألة سياسية وكمسألة ضمان الحقوق القومية المشروعة للشعب العربي الفلسطيني، وانها ليست محصورة كمشكلة لاجئين فحسب[٩٢]. وفي الحقيقة، ان ما كانت منظمة التحرير الفلسطينية تطالب به هو تعديل القرار الرقم ٢٤٢ على هذه التخوم. وقد راجت شائعات في الدوائر الرسمية العربية،

في ذلك الوقت، مفادها ان الاتحاد السوفياتي وافق على دعمه لهذا التعديل، مع شعوره بالصعوبات والاخطار التي تنطوي على افساد هذا القرار (وهو الحصول الصعب على الحدّ الادنى للاتفاق بين الدول العربية واسرائيل). ولهذا فضّل، في الظاهر، تجاهل فكرة التعديل هذه، الاّ ان الجهود غير الناجحة التي بذلها استمرت في اقناع عرفات بأن يتجاوز تحبيذه الى دور تلعبه المنظمة في أعمال مؤتمر جنيف للسلام[٩٣].

تدخّلات سوفياتية خفيّة

ان الدعم السوفياتي للمنظمة، والضغوط على سوريا من أجل فرض خيار الحل الشامل، أعادا القضية الفلسطينية الى مركز الصدارة في تحرّك موسكو الاقليمي. وبالطبع، ان هذا التحرّك لم يتعلّق باعاقة النجاح الذي حقّقته دبلوماسية كيسنجر فحسب، بل، أيضاً، بتوازن القوى الذي بدأ ينشأ في الشرق الاوسط. فالقاهرة وعمّان اللتان كان يجمعهما موقف مشترك من الاميركيين، اتفقتا، في بيان مشترك أُصدر في ١٨ تموز (يوليو) ١٩٧٤، على تجزئة الحل. على الرغم من ذلك، فان احدى المفارقات التي بيّنت ان الاتحاد السوفياتي لم يكن قد تخلّى، بعد، عن آماله في حل المشكلة من طريق وفد اردني ـ فلسطيني مشترك، كانت استجابته الحماسية، بشكل غير ناضج، للبيان المصري ـ الاردني المشترك[٩٤]. ويبدو انه أخطأ في حسابه لاستجابته تلك، بسبب تقسيمه مسؤولية تمثيل الفلسطينيين بين منظمة التحرير الفلسطينية (حيث انها تمثّل الفلسطينيين خارج الاردن)، والملك حسين (على احتمال ان يعتبر الممثل الشرعي للفلسطينيين داخل الاردن). ولهذا رحّبت موسكو به كاشارة الى انتقال الاردن في اتجاه منظمة التحرير الفلسطينية ومصر والاقطار العربية الاخرى، وأشادت بالدور الذي يمكن ان يقوم به هذا التدبير لدور تلعبه المنظمة في جنيف. وكان الاتحاد السوفياتي يعلم بأن هذا العمل سيؤدي الى رفض اسرائيل الموافقة على محادثات جنيف، اذا ما حضر وفد فلسطيني؛ وعليه، فقد رأى، في هذا التطوّر الجديد، أساساً لتشكيل وفد عربي أو اردني ـ فلسطيني مشترك يمكن ان تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية[٩٥].

في النصف الثاني من العام ١٩٧٤، انفتحت السياسة السوفياتية، بسرعة، على المنظمة. فقد تلقّى عرفات، في ١١ تموز (يوليو)، رسالة من بريجينيف، من طريق السفير السوفياتي في بيروت، عظيموف، تضمّنت دعوة الى زيارة موسكو. وفي الاثر، توجّه عرفات الى العاصمة السوفياتية، في أواخر الشهر عينه؛ وكان سبق الزيارة تحضير اعلامي كبير، على الصعيد الفلسطيني، واهتمام كبير، على الصعيد السوفياتي، حتى ان بعض المصادر ادّعى بأن محور المباحثات سيكون التوصّل الى «برنامج تنسيق مرحلي واستراتيجي»[٩٦].

وفي السياق عينه، صرّح مسؤول الدائرة الاعلامية في منظمة التحرير الفلسطينية، ياسر عبدربه، بالقول ان الموقف السياسي الذي يمكن ان تسفر الزيارة عنه بشكل مشترك مع الاتحاد السوفياتي، حتى يتمثّل احد الضمانات الرئيسة لمواجهة الحل الاميركي، يتلخّص بالتالي: «١ ـ تكريس الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثّلاً شرعياً وحيداً من جانب الاتحاد السوفياتي وسائر البلدان الاشتراكية. هذا الاعتراف الذي يمثّل، على النطاق الدولي، حجر الزاوية في سياسة القوى المعادية للامبريالية، ومن اجل منع الامبريالية من اعادة نفوذها الى المنطقة، على نطاق واسع. ٢ ـ تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبناء سلطته الوطنية المستقلة، وهو الموقف الذي يتصادم مع السياسة الاميركية، الرامية الى تكريس الملك حسين كممثّل لغالبية شعب فلسطين، وفرض

مشروع المملكة المتحدة التصفوي على شعبنا. ٣ ـ تأكيد حق منظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الشعب الفلسطيني بمجموعه، وبشكل مستقل في سائر المحافل الدولية. ٤ ـ النضال المشترك ضد القوى المحلية المرتبطة بالامبريالية، او التي تنجرف نحوها، وصولاً الى توحيد نضال سائر القوى الوطنية العربية مع المعسكر الاشتراكي». ولم يبد عبدربه شكاً في ان دعوة وزير الخارجية المصرية، اسماعيل فهمي، الى اللقاء مع قيادة المنظمة، خصوصاً قبل زيارة الوفد الفلسطيني لموسكو، ستكون ناجمة عن «خشية مصر من ان يتحوّل اللقاء الى ردّ حاسم على البيان المصري ـ الاردني المشترك، ممّا يُرسي الأساس لافشال محاولاته المدعومة من اميركا»(٩٧).

مهما كان الامر، فقد تشكّل الوفد الفلسطيني برئاسة عرفات، من خالد الفاهوم رئيس المجلس الوطني، وفاروق القدومي (أبو اللطف)، وزهير محسن، وياسر عبدربه، وعبدالمحسن ابو ميزر، الاعضاء في اللجنة التنفيذية، وضمّ اليه، كذلك، اسحق الخطيب عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاردني(٩٨)، ولم يضمّ الوفد ممثلاً عن الجبهة الشعبية، التي استنكفت عن الذهاب الى موسكو. وفي ما بعد، برّر حبش هذا القرار بقوله: «لا يجب ان نضلّ الرؤية حول فهمنا لخارطة التناقضات العالمية؛ فقرار الجبهة بعدم الاشتراك في وفد المنظمة الى موسكو لا يشكّل موقفاً من السوفيات، وانما هو موقف من قيادة المنظمة التي ارادت ان يكون الوفد المسافر الى موسكو وفداً 'منسجماً'». وأضاف: «في تقديرنا، ان الانسجام يعني تمثيل خط سياسي واحد، هو خط السير باتجاه التسوية السياسية، مع العلم انه يوجد داخل الساحة الفلسطينية خطّان سياسيان متناقضان كل التناقض: خط يريد ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية جزءاً من التسوية؛ وخط يعتبر هذا انحرافاً وطنياً خطيراً وخيانياً، ويعتبر ان المهمة الراهنة للنضال هي ابقاء المنظمة خارج اطار التسوية». ولاحظ، في هذا الشأن، «ان مطالبتنا كانت ان يتشكّل الوفد من كافة المنظمات المشتركة في اللجنة التنفيذية حتى يكون معبّراً، بشكل متكافىء، عن الخطين السياسيين المتعايشين والمتناقضين داخل منظمة التحرير الفلسطينية». وهناك سبب آخر، حسب ما أضاف حبش، هو «ان الوفد الذي كان مقرّراً له السفر، توجّه الى موسكو من دون ان تناقش اللجنة التنفيذية للمنظمة المهام المطلوب مناقشتها مع الرفاق السوفيات، وتحديد موقف من كافة الموضوعات المطروحة»(٩٩).

غير ان احد المستجدات الأكثر اثارة لهذه الزيارة انها كانت ذات طبيعة رسمية أكثر من سابقاتها. وقد نزل عرفات في دار الضيافة الرسمية، واستقبل من قبل المسؤولين الحزبيين والحكوميين، كان بينهم رئيس لجنة العلاقات الدولية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي، روستيسلاف اوليانوفسكي، ورأس المحادثات معه العضو المرشّح في المكتب السياسي وأمين اللجنة المركزية، بوريس بوناماريوف؛ كما اجتمع الوفد الى غروميكو، اضافة الى نائبه الاول، فاسيلي كوزنتسوف(١٠٠). ولكن، ماذا دار في جولة المباحثات هذه؟ الى جانب ما أعلنه بوناماريوف من «دعم» بلاده لمنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبارها «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في نضالها لاقامة سلطتها الوطنية المستقلة»، تضمّن البيان الذي وزّعته وكالة «تاس»، لدى انتهاء الزيارة، في الثالث من آب (اغسطس) ١٩٧٤، اشارة الطرفين «بارتياح» الى أهمية القرارين المتخذين في اثناء مؤتمر القمّة العربي في الجزائر خلال تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، والمؤتمر الاسلامي في لاهور في شباط (فبراير) ١٩٧٤، بصدد الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، «باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد عن الشعب الفلسطيني». ويمكن اعتبار هذه الفقرة من البيان خطوة على طريق الاعتراف الدبلوماسي بالمنظمة، خصوصاً ان البيان ذكر ان الجانب السوفياتي «يؤيد اشتراك منظمة

التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف للسلام، على أساس الحقوق المتكافئة مع الاطراف المشاركة فيه»، وهذه هي المرة الاولى التي يصرّح فيها الاتحاد السوفياتي، علناً، بهذا الرأي، اضافة الى ما ذكره البيان من ان الجانب السوفياتي أعطى، «وفقاً لطلب تقدّمت به منظمة التحرير الفلسطينية، موافقته على فتح ممثلية لها في موسكو»(١٠١).

ويبدو ان التأكيد السوفياتي لمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية بحقوق متساوية مع الاطراف المشاركة الاخرى في مؤتمر جنيف للسلام، كان يُقصد منه التعويض عن التفسير الخاطىء لموقفه من البيان المصري ـ الاردني المشترك، ولكي لا يدّعي بالموافقة على المصالحة مع الاردن. وعلى كل حال، فان هذا قد توافق مع اتجاه السوفيات نحو الاعتراف الكامل بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، حين ذُكر هذا في البيان المشترك، وان هذه الخطوة لم تكن، على الارجح، الاّ مجرّد تعويض عن غلطته السابقة(١٠٢). لكننا، بالاحرى، يمكن ان نعتبرها مؤشراً الى الزيادة الواضحة في الدعم السوفياتي للمنظمة، وانتقاداً للاردن الذي كان، بضغط من الاميركيين، يتجه، أكثر فأكثر، نحو خطط التسوية التي يرعاها كيسنجر، بما في ذلك، طبعاً، المحادثات المباشرة بين الاردن واسرائيل، متجاوزة بذلك مؤتمر جنيف؛ وكذلك، لأن موعد مؤتمر القمة العربي في الرباط كان يقترب. كما تبيّن الدعم السوفياتي الواضح للمنظمة حين روّجت أنباء صحافية ان المسؤولين السوفيات اقترحوا تعديل القرار الرقم ٢٤٢، بحيث يتيح لوفد من منظمة التحرير الفلسطينية الاشتراك في مؤتمر جنيف. والصيغة الجديدة، حسب تلك الانباء، هي ان «تُصدر الجمعية العامة للامم المتحدة، في دورتها المقبلة، قراراً يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني وبحقه في تقرير مصيره، ثمّ يُحال هذا القرار على مؤتمر جنيف الذي ينعقد على أساس القرار الرقم ٢٤٢. وبهذه الطريقة يُعدّل القرار؛ فلا يعود يتحدّث عن اللاجئين الفلسطينيين، بل عن حقوق الشعب الفلسطيني»(١٠٣).

وما يقال، هنا، هو ان الظروف اصبحت ملائمة للمنظمة في علاقتها مع الاتحاد السوفياتي لزيادة النشاط الدبلوماسي المبذول منها، ومن عرفات شخصياً، لفرض تحرّكه، في هذا الاتجاه، على أترابه الآخرين. كان لسان حاله يردّد ان ليس ثمّة علاقة من طرف واحد: «العلاقة دائماً بين طرفين. لذلك، لا يمكن القول ان السوفيات هم الذين أقاموا هذه العلاقة من جانبهم وحدهم، وانما هم تقدّموا الينا، ونحن تقدّمنا اليهم. ان العلاقة الجدلية القائمة على أساس الفهم المتبادل هي التي جعلت، وستجعل، العلاقة الفلسطينية ـ السوفياتية، تنمو باطراد». وفي هذا الصدد، استحضر الزعيم الفلسطيني علوم الطبيعة الحديثة، ومنها النظرية النسبية، لتأكيد ان «ليس هناك شيء ثابت، حتى ذلك الذي كان يعتبر ثابتاً بموجب نظريات الفيزياء القديمة لم يعد كذلك في العلم الحديث، فما بالك بالسياسة التي يحرّكها بشر يتحرّكون؟»(١٠٤). على هذا الاساس، وصف زيارته الاخيرة لموسكو بأنها من أهمّ الزيارات، وان النتائج كانت «فوق توقّعاتنا»، خصوصاً وان موسكو «تجاوبت، واستجابت، لمعظم ما طرحته الثورة الفلسطينية من مستلزمات تحتاج اليها في المرحلة الراهنة»(١٠٥).

ويبدو ان من بين تلك «المستلزمات» ادراج قضية فلسطين بنداً مستقلاً في جدول أعمال الجمعية العامة للامم المتحدة، والتأكيد السوفياتي لدعوة منظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشات المتعلّقة بالقضية. وفي هذا الخصوص، كانت موسكو أرسلت، في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، مبعوثاً خاصاً الى بيروت، هو رئيس دائرة المنظمات الدولية في وزارة الخارجية السوفياتية، فلاديمير سنيجيريف، الذي اجتمع الى عرفات، وأكد له ان بلاده «ستدعم، بكل امكانياتها، الموقف

الفلسطيني». وورد هذا التأييد، أيضاً، في رسالتين سوفياتيتين، احداهما بعث بها بريجينيف الى عرفات، والاخرى بعث بها الرئيس السوفياتي، نيكولاي بودغورني، الى الرئيس الجزائري هواري بومدين(١٠٦).

من هنا، يمكن ان نفهم لماذا استمر عرفات يرفض، في تصريحاته العلنية، القرار الرقم ٢٤٢، ولماذا انتقد السوفيات حبش، بصراحة، متّهمينه بالتعاون مع الامبريالية في الجهود لثني منظمة التحرير الفلسطينية عن المشاركة في مؤتمر جنيف. وبالطبع، لم يكن الامر مستبعداً في ان موسكو قد ضمنت موافقة عرفات، من حيث المبدأ، خصوصاً وانها أيّدت طرح الموضوع الفلسطيني في الجمعية العامة للامم المتحدة، بقصد امكان اتخاذ قرار جديد للموضوع المطروح. وهذا ما حدث فعلاً. فقد كسب الفلسطينيون قراراً جديداً من الجمعية العامة. وفي الوقت الذي دعم الاتحاد السوفياتي، بجدّية، هذا الجهد وهلّل لقرار الجمعية العامة الرقم ٣٢٣٦ عندما أُجيز، فانه لم يجار قصد عرفات الواضح في ان يكون هذا القرار الجديد أساساً صالحاً للمفاوضات المقبلة. ومراعاة لموقف الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، لم ير الاتحاد السوفياتي ان من المناسب، في العام ١٩٧٤ وخلال معظم العام ١٩٧٥، حتى اختبار تقبّل مثل هذا الربط. فقد كان، على ما يبدو، مهتمّاً، بصورة كلية، في اجراء محادثات جنيف، بحيث انه لم يكن مستعداً لأن يجازف بطرح هذا المطلب الجديد(١٠٧). لكنه، في المقابل، انتقد المنظمة «انطلاقاً من حاجتها الى الوحدة»، التي كانت، في رأيه، تشكّل حاجزاً لتبنّي برنامج تطرحه المساعي الدولية لحل النزاع في الشرق الاوسط، على الرغم من ان معلّقاً سوفياتياً أشار، بعد زيارة عرفات لموسكو، بين تموز (يوليو) وآب (اغسطس)، الى تقدّم «الواقعيين» في منظمة التحرير الفلسطينية، في ما يتعلّق بقضية المفاوضات وفكرة الدولة «الصغرى»(١٠٨).

الجديد، بالنسبة الى موسكو، هو انها راحت تتدخّل في ثنايا الأطر الداخلية للحركة الفلسطينية. واذا ما كان هناك اتجاه سوفياتي لدعم عرفات منذ العام ١٩٧٣، ولتحسين الاتصال وزيادة الدعم للجبهة الديمقراطية وتقوية الجبهة الوطنية الفلسطينية منذ العام ١٩٧٥، فقد توصّلت موسكو الى مرحلة الجدل العنيف والمكشوف مع الجبهة الشعبية في العام ١٩٧٤، في حين ان الاحداث اللبنانية أحدثت بعض التعديلات في موقفها(١٠٩). وبالفعل، فقد ازداد الاهتمام السوفياتي بالجبهة الديمقراطية، وهو أمر طبيعي، بسبب قناعات الاخيرة الماركسية، لكنها صعبة المراس، بسبب «تطرّفها». فبعد مشاركة في وفد المنظمة الى الاتحاد السوفياتي، بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ مباشرة، أشاع السوفيات ان حواتمة وافق على فكرة انشاء دولة صغرى، مع انه بنفسه قال، بعد هذه الزيارة، ان هذا لا يعني، بأي شكل من الاشكال، نكران الحقوق التاريخية للفلسطينيين في العودة الى كامل وطنهم. وبعد سنة، انتقد محرر صحيفة «ازفستيا»، تولكونوف، في يوم وصول وفد منظمة التحرير الفلسطينية الى موسكو، كل الذين لا يشجبون انشاء دولة فلسطينية على انقاض اسرائيل، مدّعياً بأن معظم فصائل حركة المقاومة الفلسطينية قد وافقت، الآن، على موقف واقعي، حيث أيّد الكثيرون فكرة اقامة دولة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وقد استعمل تولكونوف عبارة «واقعي» لمشروع حواتمة الذي طرحه في العام ١٩٧٣، من اجل انشاء «سلطة وطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة»(١١٠).

ان هذا الموقف المتميّز ببعض التدخّلات الخفية لم يكن كذلك ازاء الجبهة الشعبية وجبهة الرفض عموماً. فقد مرّ موقف موسكو من الجبهة الشعبية وجبهة الرفض بكثير من التغيّرات باتجاه متدهور. ويمكن القول، اجمالاً، ان علاقة السوفيات بالجبهة الشعبية لم تكن طيبة، بسبب

موقفها «المتطرف» و«المتصلّب» في كل قضية تتعلّق بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي. بل حتى عندما كانت الجبهة الشعبية تشجّع التعاون مع الاتحاد السوفياتي لاعتبارات ايديولوجية، كانت تنتقد سياسته صراحة. فقد عبّر حبش عن هذا الانتقاد، في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٣، لدى زيارة وفد منظمة التحرير الفلسطينية لموسكو؛ واشتد نقده للسوفيات في صيف العام ١٩٧٤، الى درجة الهجوم العنيف، رافضاً الانضمام الى الوفد الذاهب الى موسكو، بسبب الموقف السوفياتي من مؤتمر جنيف وموقفه من الدولة الفلسطينية «الصغرى». ثمّ شرح، بنفسه، سبب رفضه زيارة موسكو في بيان مشترك أصدره بالاشتراك مع الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة وجبهة التحرير العربية الموالية للعراق، نشر في ١٩ تموز (يوليو)، مهاجماً منظمة التحرير الفلسطينية لمشاركتها في جنيف. وبعد ذلك بوقت قصير، قال حبش ان غلطة الاتحاد السوفياتي هي اعتقاده بأن الحل السلمي هو الطريق الى تسوية نزاع الشرق الاوسط؛ ثمّ أضاف: «بالنسبة الى الظروف الراهنة، فان النتيجة المباشرة لاقامة دولة فلسطينية صغرى هي الاعتراف باسرائيل كدولة، والقبول بالسلام الذي تعرضه»[١١١].

كان ردّ السوفيات على حبش، في بادىء الامر، بصورة غير مباشرة. ولكن بعد بضعة أسابيع كان الردّ بذكر الاسم. فقد جاء في مجلة «ليتراتورنايا»، في ١٤ آب (اغسطس) ١٩٧٤، ان حبش كان «يتعاون مع الامبرياليين» في جهودهم الساعية الى منع المنظمة من المشاركة في أعمال مؤتمر جنيف. ومع ان المجلة موجّهة، بالاساس، نحو الجمهور الشعبي المحلي، الّا ان ذكر اسم حبش دلّ على تدخّل واضح، وغير عادي، في الصراع الداخلي لمنظمة التحرير الفلسطينية. وبينما كان الاتحاد السوفياتي قرّر ان لا تمر تهجمات حبش عليه من دون جواب، فقد دلّ هذا التحرّك على رغبة سوفياتية في ان يقوم عرفات بمخاصمة جبهة الرفض. والواقع، لقد كان من المرغوب فيه، من وجهة النظر السوفياتية، اقصاء هذه الفصائل المتطرّفة عن جسم منظمة التحرير الفلسطينية[١١٢]. وعلى كل حال، لقد قرر الاتحاد السوفياتي دعم عرفات. وهكذا كان ردّ الفعل السوفياتي الاولي على انسحاب الجبهة الشعبية من اللجنة التنفيذية للمنظمة في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤. فقد ورد في رسالة توبيخية نشرتها احدى الصحف اللبنانية اتهام موسكو الجبهة الشعبية باعاقتها نضال منظمة التحرير الفلسطينية. وذُكر، في هذا السياق، ان السفير السوفياتي في بيروت، عظيموف، ابلغ الى المنظمة قطع الاتصالات السوفياتية كافة مع الجبهة الشعبية، برهاناً على الدعم السوفياتي لعرفات. غير ان الصحافة السوفياتية لم تذكر أية تفصيلات عن طبيعة المحاورات التي أدّت الى هذا التحرّك، والتي يُعتقد بأن بعضها كان ناقداً للموقف السوفياتي. وربما انتقدت موسكو موقف الجبهة الشعبية، في آخر لحظة، برفضها المشاركة في الوفد الفلسطيني الذاهب الى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الرباط، وأصدرت تحذيراً قبل انعقاد المؤتمر، يُعتقد بأنه كان موجّهاً، من الاساس، ضد جبهة الرفض حول «محاولات الاعداء» لاملاء جدول أعمال مناقض، تماماً، للطموحات السلمية للشعب العربي. وعند افتتاح المؤتمر، أصدرت موسكو بياناً مشتركاً مع وفد من الحزب الشيوعي العراقي، صادف وجوده في العاصمة السوفياتية، تؤيد فيه اقامة دولة فلسطينية في الاراضي التي ستحرّر، وتؤيد اعادة عقد مؤتمر جنيف للسلام[١١٣].

أبعد من الخلافات الداخلية للمنظمة التي شحذت فيها موسكو اسلحتها، ركّز الاتحاد السوفياتي على النتيجة «غير المثمرة» للعمليات المسلّحة الخارجية. فقد تجدّد الانتقاد لهذه العمليات في ربيع العام ١٩٧٤، وأُثير، تحديداً، خلال محادثات غروميكو ـ عرفات، في آذار (مارس)، عند لقائهما في دمشق. وفي ١٥ آذار (مارس)، رأت صحيفة «النيوتايمز»، الصادرة

باللغة الانكليزية، ان استخدام هذا الاسلوب، وبخاصة نشاطات مجموعة «أيلول الاسود»، «مضرّ بقضية التحرر الوطنية». وبعد أيام قلائل، أذاع راديو موسكو باللغة العربية شجب عرفات للعمليات المسلّحة خارج اسرائيل، مؤكداً ان القوى الوطنية في حركة المقاومة الفلسطينية «تأسف» لهذا النوع من العمليات. وربما بوحي سوفياتي، كتب المسؤول في الحزب الشيوعي الاردني، نعيم الاشهب، في المجلة الماركسية العالمية، في نيسان (ابريل) ١٩٧٤، «ان نفوذ الافكار والشعارات التروتسكية، كشعار ' كل شيء يأتي من فوهة البندقية' ، قد تضاءل، وان انعدام التعاطف مع أعمال المغامرة قد أضرّ كثيراً بسمعة المنظمة، وشوّش الرأي العام العالمي، وحوّل الانتباه عن الجرائم التي تقترفها سلطات الاحتلال الاسرائيلية»(١١٤). ومع ذلك، فقد تعارضت العملية التي قامت بها الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة ضد مستوطنة كريات شمونه، في ١١ نيسان (ابريل) ١٩٧٤، مع تلك الانتقادات. وقد تغلّف هذا التعارض بمحاولة الاتحاد السوفياتي تصوير العملية مقاومة شرعية قام بها السكان المحليون، وليست غارة مسلّحة قامت بها مجموعة من الخارج. لكن هذا لم يكن يعني «ارتياح» موسكو لهذه العمليات؛ اذ قيل في الاذاعة السوفياتية الناطقة باللغة العربية، بعد هذه العملية، انها «عملية بربرية، ارتكبها أشخاص غير مسؤولين». وعلى الرغم من ذلك، فقد حرص عرفات، ظاهرياً على الاقل، ان يؤكد لحلفائه السوفيات انه لا يغض النظر عن هذا النوع من العمليات التي أوحت بأن موسكو عبّرت عن عدم رضاها عنها(١١٥).

في الواقع، كان من الصعب على موسكو ان تتكلّم عن «أشخاص غير مسؤولين»، في الوقت الذي قادت الجبهة الديمقراطية، «المعتدلة» لدى السوفيات، عملية الهجوم على مدرسة اسرائيلية في معلوت، في الشهر التالي. ولكنها شجبت هذا الهجوم، ولو بطريقة غير مباشرة، عندما أشارت صحيفتا «برافدا» و«النيوتايمز» الى «الشجب العالمي» للعملية، وقامتا بطبع أعداد أكثر من المعتاد من النسخ. غير ان موسكو أسرعت، من جهة أخرى، الى القاء اللوم، في المذبحة التي حصلت جرّاء الهجوم، على اسرائيل، ولقّبت وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي دايان، بـ «ايخمن الفلسطيني»؛ ونقلت وكالة «تاس»، في ٢٠ أيار (مايو)، مثلاً، قصة دايان الفلسطيني المولد الذي ارتكب مجزرة معلوت، ليكون له عذر في مهاجمة الفلسطينيين، تماماً كما قتل الالمان مواطنيهم ليكون لديهم سبب لغزو بولندا في العام ١٩٣٩. ثمّ استدركت، في شجبها، بأن منظمة التحرير الفلسطينية قد رفضت عملية معلوت. ووجدت احدى صحف المعسكر الاشتراكي (الصادرة في تشيكوسلوفاكيا) ضرورة الحدّ من الدعم لمطالب الفلسطينيين، في أواخر أيار (مايو)، في وقت كان يتمّ توقيع اتفاقية فصل القوات الاسرائيلية ـ السورية، بعبارة «انه ليس من الممكن، دائماً، الموافقة على الاساليب التي يلجأ اليها بعض فصائل حركة المقاومة الفلسطينية». والظاهر، انه عندما اصطدمت المحادثات الاسرائيلية ـ السورية، غير المباشرة، حول النشاطات الفلسطينية، أشارت موسكو الى هذا الامر، من دون تعيين للقضية المقصودة. وهذا دليل آخر على حساسية خاصة في ما يتعلّق بالاصل الجغرافي لتلك النشاطات(١١٦).

خارج هاتين الحالتين، استمرت الانتقادات السوفياتية لمنظمة التحرير الفلسطينية كي تعمل على تنظيم نفسها، واستمر التحذير من «تكتيكات المتطرفين» في المنظمة. وظلّت تظهر الدعوة في وسائل الاعلام السوفياتية، من أجل بذل جميع الجهود لابعاد المنظمة من «وصمة الارهاب»، وتجاهل دور بعض الفصائل الفلسطينية في أعمال كهذه، مثل استثناء الجبهة الديمقراطية كـ «معتدلة» من

هذه الاعمال، بعد شهرين فقط من حادث معلوت. كما رافق هذا الاجراء المستمر، انتقادات صريحة. فمثلاً، شجب محرر صحيفة «ازفستيا»، تولكونوف، في اثناء زيارة عرفات لموسكو، في صيف العام ١٩٧٤، بعبارات واضحة، أعمال خطف الطائرات المدنية، وارسال طرود متفجّرات في البريد، وأعمالاً أخرى، كحجز وقتل الرياضيين الاسرائيليين في الالعاب الاولومبية، في ميونيخ، ونصح بالقيام بعمليات «نضـاليـة صحيحة»، مثل تدمير الاهداف العسكرية الاسرائيلية. غير ان مقالة ظهرت في صحيفة «النيـوتايمز»، عكست رأياً مخالفاً (وذلك بعد اسبوع فقط من انتقاد تولكونوف)، تعاطفت فيه مع المنظمة في موضوع العمليات الخارجية، بينما شجبت تلك العمليات التي تنفّذها الجبهتان، الشعبية والقيادة العامة(١١٧).

ازدواجية التحرّك السوفياتي

لقد شكّل هذا التأرجح، ومدّته، عناصر جديرة بالانتباه في الموقف السوفياتي ازاء المنظمة. وثمّة ما كان يشير، في حينه، الى اعادة نظر في السياسة الاقليمية السوفياتية، من السهل ملاحظة مظاهرها وتتبّع تطوّراتها، لكن، في المقابل، كان من الصعب تقدير أهميتها. هل تعقّد الامر باعادة تقويم هذه السياسة وأهدافها ووسائلها؟ أم كان مجرّد تكيّف مع ظروف صعبة؟

ليس من اليسير، طبعاً، تحديد السبب لهذا التأرجح. لكن من المحتمل ان يكون السوفيات قرروا ان المفـاوضات الجدية للتسوية في الشرق الاوسط قد «أزفت» ساعتها. وهذا يستدعي، بالضرورة، توضيح الموقف الفلسطيني. كما يبدو، أيضاً، ان موسكو أرادت خياراً اضافياً لهذه المفـاوضـات، بسبب الزيادة في وزن، وأهمية، الولايات المتحدة الاميركية في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبروز العلاقة الاميركية ـ المصرية، اضافة الى انها ربما كانت وسيلة للمطالبة بأن يكون هناك دور لكل من يعنيهم الامر في المفاوضات، والذين هم بمثابة «عملاء» لواشنطن، مثل الاردن واسرائيل(١١٨).

مع ذلك، كان الموقف السوفياتي من الدولة الفلسطينية ما زال غامضاً، وبطيئاً في بروزه. فخطاب وزير الخارجية، غروميكو، في مؤتمر السلام في جنيف، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣، تجاهل هذا الموضوع تماماً؛ اذ لم يستعمل عبارة «الحقوق القومية المشروعة». كما ان غروميكو وضع القضية الفلسطينية، في مجملها، في موقع هامشي بين المواضيع العديدة التي قد تجد طريقها الى الحل، اذا ما سوّيت القضية الرئيسة، وهي الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، المستمر منذ العام ١٩٦٧. امّا الاستخدام الحقيقي لعبارة «الحقوق القومية المشروعة» من قبل السوفيات، فقد بدأ يظهر، تدريجاً، منذ العام ١٩٧٤. وفي ذلك العام، أيضاً، أُشير، بصورة رسمية تقريباً، الى الدولة الفلسطينية. وقد جاء هذا، في بادىء الامـر، في شكـل خطاب ألقـاه الرئيس بودغـورني في بلغاريا، في الثامن من أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، حدّد فيه الزعيم السوفياتي حق الفلسطينيين في تأسيس دولة خاصة بهم، بشكل أو بآخر. ولقد كرّر بودغورني هذا الامر، باسم البروليتاريا، في برقية بعث بها الى الرئيس الجزائري، بومدين، أعلنها في الرابع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، مع ان البرقية لم يكن يقصد منها النشر. وكان مفهوماً ان بودغورني يعبّر فيها عن وجهة نظر شخصية أكثر منها وجهة نظر رسمية مقبولة، في ذلك الحين. وما يجدر ذكره، هنا، انه كان يُعرف عن بودغورني انه كان يظهر ميلاً الى وجهة النظر الاكثر راديكالية في الشرق الاوسط، وخاصة موقفه المتشكك من مؤتمر جنيف للسلام، الذي عبّر عنه في نهاية كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٣. وكان هذا واضحاً، أيضاً، وبشكل خاص، في اثناء

زيـارة الرئيس السـوري، حافظ الاسد، لموسكو في نيسان (ابريل) ١٩٧٤، حيث أشار بودغورني، بخـلاف بريجينيف، بهذه المناسبة، الى الحقوق القومية للشعب الفلسطيني، وحذّر تحذيراً شديد اللهجة، من محادثات فصل القوات السورية ـ الاسرائيلية[١١٩]. غير ان هذه العبارة اصبحت، منذ زيارة كيسنجر مرة ثانية للشرق الاوسط، تشكّل موقفاً رسمياً جديداً للسوفيات، أكدها بريجينيف بعد اسبوع من تلك الزيارة، في خطابه، في ١١ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، في مدينة كزمينيف، حيث أشار، لأول مرة، الى حق الفلسطينيين في وطن قومي؛ ثمّ أكده في خطابه في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، محوّلاً العبارة الى كلمة «دولة»[١٢٠].

ويبـدو ان ممّا زاد في تقليص التأرجح في الموقف السوفياتي، أمران أساسيان: الاول، مؤتمر الرباط الذي عُقد في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، ونصّت قراراته على الاعتراف الجماعي العربي بمنـظمـة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ والثاني، خطاب عرفات في الجمعية العامة للامم المتحدة، في تشرين الثاني (نوفمبر) من العام عينه، والذي أثمر، في النهاية، حصول المنظمة على صفة مراقب في الامم المتحدة، عبر قرار جمعيتها العامة الرقم ٣٢٣٧، الذي أُصدر في ذلك الوقت.

وعـلى الرغـم من أهـميـة هذين التـطوّرين، فمن المحتمـل ان يكـون تقليص التـأرجـح السوفياتي الذي لم يكن، على كل حال، مصحوباً بأي تعليق سوفياتي رسمي على حكومة فلسطينية في المنفى، له علاقة بمؤتمر الرباط؛ اذ كانت موسكو تخشى انهيار موقفها فيه، بسبب التأزّم الخطير الذي حدث على جبهة العلاقات مع مصر، منذ الربيع الماضي، والاعتقاد العام بأن الرئيس المصري سوف يحثّ المؤتمر على قبول اسلوب «الخطوة خطوة» الذي اتّبعه كيسنجر في تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، في الوقت الذي كان يبذل السوفيات جهدهم لعقد مؤتمر جنيف، فيما كانت الولايات المتحدة الاميركية تحاول تشجيع المحادثات لاتفاق اردني ـ اسرائيلي، أو اتفاقية مصرية ـ اسرائيلية أخـرى. لهـذه الاسبـاب، لا عجب ان يسعى السوفيات الى تقوية مركزهم، على الاقل لدى العرب «الراديكاليين» قبل اجتماع القمة العربية، أملاً في ان يواجهوا المناقشات التي يمكن للسادات ان يقـدّمها من اجل افشال أي اتفاق في الاجراءات أو المناقشات التي قد تستهدف استبعاد الدور السوفياتي من عملية التسوية في المنطقة[١٢١].

وكما رأينا سابقاً، فقد سبق هذا التحرّك تأييد سوفياتي لاقامة دولة فلسطينية، واعتراف مباشر ضعيف بمنظمة التحرير الفلسطينية، جاء في خطاب بريجينيف، الذي أشار الى المنظمة، لأول مرة، بالاسم، بل وذكـره المنظمة على انها أحد الاطراف في مفاوضات الشرق الاوسط، الى جانب الدول العربية، وعلى قدم المساواة معها[١٢٢]. غير ان المعلّقين السوفيات الذين أشاروا الى رغبة واشنطن في نسج الاتفاقيات الجزئية، مستبعدة بعض الاطراف من طاولة المفاوضات، بيّنوا ان ذلك، على الاقل، كان أحد الاسباب الرئيسة لدعم الفلسطينيين، حيث كان الهدف منه عرقلة المكاسب الاميركية في الشرق الاوسط. وعلى الرغم من ذلك، فقد تركت موسكو الباب مفتوحاً للمساومة، كي يصبح عقد مؤتمر جنيف ممكناً، حتى انها لم تعد تذكر متى يمكن للفلسطينيين ان يشاركوا فيه، مع ان بياناً أُصدر في ختـام زيـارة وزير الخارجية المصرية، اسماعيل فهمي، للعاصمة السوفياتية، في ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٤، أكد اشراكهم بصفة مستقلة، وعلى قدم المساواة في الحقوق مع باقي الاطراف المشـاركـة في مؤتمـر جنيف للسـلام الخـاص بالشرق الاوسـط، «الذي يعمل الجانبان، المصري والسوفياتي، من اجل استئناف أعماله في أقرب وقت ممكن»[١٢٣].

هذا التأرجح السوفياتي، في مثل هذه المواضيع الهامّة، بقي على حاله عندما عُقد مؤتمر القمة العربي في الرباط، حيث أعلن الاتحاد السوفياتي، جهاراً، تأييده لفكرة تشكيل وفد اردني ـ فلسطيني مشترك لحضور مؤتمر جنيف، بينما كانت رسالة بودغورني وكوسيغن الى المؤتمر قد دعتا الى استئناف محادثات مؤتمر جنيف من دون ذكر للفلسطينيين اطلاقاً. غير ان هذا «الاعتدال» النسبي، خلال قمّة الرباط، كما هو واضح، يمكن ان يكون قد صُمِّم، في الاصل، لمنع المؤتمر من تبنّي قيود شديدة جداً تتعلّق بالموافقة على عودة مؤتمر جنيف الى الانعقاد؛ وهذه القيود كانت، بالتأكيد، ممكنة إذا ما نظرنا الى موقف العرب «الراديكاليين» قبل المؤتمر، وخلاله، منها رفض حبش وجبريل، في اللحظة الاخيرة، المشاركة في الوفد الفلسطيني، ودعوة حبش العراق وليبيا والجزائر واليمن الجنوبي الى رفض أي برنامج يشير الى تسوية للقضية الفلسطينية، بينما كان نائب الرئيس العراقي، صدام حسين، عارض مؤتمر السلام في جنيف[١٢٤]. بل وحتى بعد قرارات قمّة الرباط، استطاع الاتحاد السوفياتي الاعلان، بكل حماس، عن القرار الخاص بالمنظمة باعتبارها ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وتلهّفه على ابقاء خياراته السياسية مفتوحة مع الاردن، في آن[١٢٥].

استمرت ازدواجية التحرّك السوفياتي هذه خلال الفترة التي تلت قمّة الرباط، واتّضحت في أجلى صورها في المناقشات التي دارت بين الرئيس الاميركي جيرالد فورد ـ الذي كان حلّ مكان نيكسون، منذ آب (اغسطس) ١٩٧٤ ـ وبين بريجينيف في فلاديفوستوك، في ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤، في ما يختص بقضية الشرق الاوسط. ويبدو ان الطرفين لم يتفقا على كيفية التوصّل الى نقاط مشتركة، الّا انهما اتفقا، كما جاء في نص البيان الختامي، على ان يكون قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٣٣٨ للعام ١٩٧٣ أساساً «لاقامة سلام وطيد وعادل» في الشرق الاوسط، وعلى أخذ «المصالح المشروعة» لجميع شعوب المنطقة، بمن فيها الشعب الفلسطيني، بعين الاعتبار. كما اعترفا بحق كل دول المنطقة «بالوجود المستقل». وكلمة «مستقل» لم تكن واردة في بيان بريجينيف ـ نيكسون المشترك. امّا مؤتمر جنيف، فـ «ينبغي» ان يلعب دوراً هامّاً في احلال السلام العادل؛ كما يجب عقده في أسرع وقت ممكن. وبينما احتوى بيان بريجينيف ـ نيكسون على اشارة الى مسألة المشاركين الآخرين في المؤتمر بعد عقده، خلا بيان بريجينيف ـ فورد من أيّة اشارة الى ذلك[١٢٦]. ويبدو ان بريجينيف، خوفاً من ان يثير معارضة العرب اذا ما طرح موضوع المشاركة ثانية، وخشية استحالة موافقة واشنطن على أية صيغة أخرى جديدة، فضّل، بكل بساطة، ان يتجنّب طرح الموضوع، كلية[١٢٧].

كان محور الخلاف بين العملاقين يتركّز على مؤتمر جنيف، من حيث توقيته ودوره في التوصّل الى تسوية سلمية. فالسوفيات كانوا يرون ضرورة عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن، من أجل التوصّل الى مناقشة المسائل المعلّقة وحلّها، والتوصّل الى اتفاق بشأنها ضمن اطار المؤتمر ذاته. وقد عبّرت عن ذلك زيارات غروميكو المتتالية الى كل من دمشق والقاهرة، وتصريحاته العديدة في هذا الشأن. كما عبّر عنها، بوضوح أكثر، ومن دون مواربة، ايغور بيلياييف، اذ اعتبر «دبلوماسية الطرف الواحد» غير ملائمة لحل مشكلة الشرق الاوسط، بل الانسب هو «الجهود المشتركة لتأمين عقد مؤتمر جنيف بأسرع وقت ممكن». ورأى ان «مَنْ يريد الحل، فليسرع الى جنيف. هذا هو الحل الصحيح. ونحن لا نؤمن بما يسمّى الدبلوماسية الهادئة والسرية؛ فالاتحاد السوفياتي يجب ان يشترك في كل جهد، وفي كل عمل ملموس لتحقيق السلام العادل في الشرق الاوسط؛ ونحن نصرّ على ذلك»[١٢٨].

ولكي يُدخل عنصر اخلال لهذه «الدبلوماسية الهادئة والسريّة»، قام الاتحاد السوفياتي بدعوة وفد من منظمة التحرير الفلسطينية لزيارة موسكو، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤. وقد ضمّ الوفد برئاسة عرفات، كلاً من رئيس المجلس الوطني، خالد الفاهوم، وأعضاء اللجنة التنفيذية للمنظمة، فاروق القدومي وزهير محسن وطلال ناجي وحامد ابو ستة، اضافة الى حواتمة، وعضو المجلس الوطني، فايق ورّاد، ومدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية أحمد الازهري. وبالفعل، فقد انطوت هذه الزيارة على جانب كبير من الاهمية بالنسبة الى المنظمة؛ اذ التقى الوفد الفلسطيني، في اجتماع رسمي، رئيس مجلس الوزراء، الكسي كوسيغن، الى جانب اجتماعه الى غروميكو وبوناماريوف. وفي البيان الختامي، الذي أُصدر عقب المباحثات، أعرب الجانب الفلسطيني «عن امتنانه العميق لموقف الاتحاد السوفياتي المبدئي النبيل في صدد حل المشكلة الفلسطينية، والتسوية في الشرق الاوسط، وكذلك للمساعدة الفعّالة النزيهة الدائمة التي يقدّمها الاتحاد السوفياتي الى البلدان والشعوب العربية»؛ فيما أوضح الجانب السوفياتي، في البيان، رأيه في مؤتمر جنيف في انه المكان الملائم لحل مشكلة الشرق الاوسط، والذي «ينبغي ان يشارك في أعماله ممثلون عن الشعب الفلسطيني على أساس التكافؤ في الحقوق مع المشتركين فيه»[١٢٩]. كما أيّد الاتحاد السوفياتي نضال الشعب الفلسطيني «من اجل حقوقه الشرعية»، بما في ذلك حقه الذي لا ينتزع «في تقرير المصير واقامة كيانه القومي، الى حدّ تشكيل دولته»، وهذه هي أول مرة يشار فيها، في بيان رسمي، الى تأييد الاتحاد السوفياتي اقامة دولة فلسطينية. كما رحّب الجانبان بقرارات قمّة الرباط التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني؛ ورحّب الجانبان، كذلك، بالقرار الذي اتُخذ في صدد اقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، بقيادة المنظمة «في اراضي فلسطين التي سوف تحرّر بانسحاب القوات الاسرائيلية من [على] الاراضي العربية المحتلة، وفقاً لقرارات الامم المتحدة المعروفة»، من دون تحديد «لهذه القرارات المعروفة ». الاّ ان الاتحاد السوفياتي أكد استعداده الدائم «لدعم الدولة الفلسطينية، حين تقوم، بكل ما يستطيع»[١٣٠].

ولا ريب في ان موضوع الدولة الفلسطينية كان يعتبر موضوعاً معقّداً لعدد من الاسباب، في المقدّم منها التردّد لدى الجانب الفلسطيني في الاعلان عن مثل هذا الهدف. وهكذا كان البيان المشترك، البارز في حثّه على دولة فلسطينية، من دون الاشارة الى مكان اقامة هذه الدولة. ويبدو ان موسكو أهملت، تقريباً، طلب منظمة التحرير الفلسطينية في دعمها لاقامة دولة ديمقراطية علمانية في فلسطين، حيث كان مفهوم الدولة الفلسطينية، بالنسبة الى موسكو، هو اقامتها الى جانب اسرائيل. ولقد جاء في مذكّرة الاتحاد السوفياتي الى عدد من قادة المنظمة، وفي عرض الوضع للموالين له في الجبهة الوطنية الفلسطينية، اضافة الى المقالات التي نُشرت والبحوث التي كُتبت عن الفلسطينيين، أوضحت، بما لا يدع مجالاً للشك في ان فكرته عن الدولة تشبه ما تعنيه العبارة التي كانت متداولة عن فلسطينيي الرفض، في انها «دويلة»، أي دولة تنشأ في الاراضي المحررة من الاحتلال الاسرائيلي، أو كما تفسّره موسكو دولة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة[١٣١].

ومن الاشارات ذات المغزى، في هذا الاتجاه، امتدحت موسكو حواتمة في احدى المناسبات لقبوله هذا الموقف، مع انه، في الحقيقة، وافق على «دويلة»، كمرحلة أولى فقط. وبصورة مشابهة، ادّعى الاتحاد السوفياتي بأن عرفات وافق على هذه الفكرة؛ كما انه روّج فكرة ان ما ادّعاه كان قراراً صادراً عن المجلس الوطني الفلسطيني اتخذه في الدورة الثانية عشرة، لدعم الفكرة. وفي الواقع، كان برنامج المجلس يتحدث عن «حكومة مقاتلة» ـ بل من الافضل ان تترجم بكلمة أكثر دقّة قانونية

بـ «حكومة ذات سيادة» ـ تنشأ في جميع الاراضي المحررة من الاحتلال الاسرائيلي، بينما يبقى هدف منظمة التحرير الفلسطينية هو تحرير جميع الاراضي الفلسطينية. هذا البرنامج كان، على أي حال، مساومة اقتضتها الضرورة، بسبب معارضة معظم قادة الفصائل الراديكاليين، وبخاصة حبش وجبريل اللذان كانا يعارضان ذكر أي بحث في هذا الموضوع، خصوصاً وان حبش ادّعى بأن عرفات كان وافق، في الحقيقة، مع السوفيات على فكرة «الدويلة»(١٣٢).

ما هو أكيد، ان الخط السوفياتي العام بقي، على الرغم من دعمه للمنظمة، مناوئاً للعمليات العسكرية في الخارج، بل وحتى للكفاح المسلّح في الداخل. وما يلفت الانتباه اليه، على هذا الصعيد، هو مطالبة الاذاعة السوفياتية الناطقة باللغة العربية، بمناسبة زيارة عرفات، الفلسطينيين بـ «الشعور بالمسؤولية»، وحضّت على القيام بنشاط سياسي أكبر في الاراضي المحتلة، وهو الاتجاه الذي عبّرت عنه الجبهة الوطنية الفلسطينية. وربما كان هذا الامر مرتبطاً بخيار موسكو من أجل القيام بنوع من العصيان المدني، الذي حفّز، في حينه، أهالي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في اثناء مناقشات القضية الفلسطينية في الجمعية العامة للامم المتحدة، وفي مؤتمر الرباط. لقد أشار احد الصحافيين الفلسطينيين، الذي رافق الوفد في هذه الزيارة، الى خلافات مع الاتحاد السوفياتي، مؤكداً ان جلّ ما يريده السوفيات هو تجنّب المواجهة المسلّحة في المنطقة بأي وسيلة كانت، ويريد منطق السلام في أوقات الازمات، «بينما نرى، نحن الفلسطينيين، ضرورة تصعيد الكفاح المسلّح»(١٣٣).

الى جانب ذلك، يبدو ان السوفيات ضغطوا باتجاه التشديد على «ضبط» الساحة الفلسطينية الداخلية. وقد أوحى تعليق عرفات بأنه لم يرضَ عن الطرح السوفياتي في هذه القضية. وقال، بعد اعترافه بوجود وجهات نظر مختلفة داخل الحركة الفلسطينية، انه على الرغم من تقوية وتحسين العلاقات بين فصائل الحركة، فان التعبير عن وجهات النظر المختلفة دليل على «عافية الثورة». وباعترافه بوجود تيارات متباينة في الرأي، سأل، وكأنه يتحدّى الاتحاد السوفياتي: «وهل توجد ثورة دون تيارات سلبية؟ بل حتى في الدول المستقرة توجد هذه التيارات؛ ونحن لا نتوقع ثورة من دونها، وخاصة الثورة الفلسطينية والقضية الفلسطينية»(١٣٤).

على ان الزيارة انتهت ببيان رحّب باعتراف الآخرين بالمنظمة، أي اعتراف مؤتمر الرباط، مع ان هذا لم يعتبر اعترافاً سوفياتياً مباشراً. وكان هذا، بالطبع، مجرّد تحفّظ رسمي، مع العلم بأن جميع أشكال الاعتراف الاخرى كانت تلائم منظمة التحرير الفلسطينية، ولكنها كافية لترك منفذ صغير للمناورة في المستقبل. وفي الوقت عينه، يستطيع الاتحاد السوفياتي بهذا الضغط ان يشير الى الاعتراف الضمني الوارد في هذه البيانات والخطابات والتعليقات، اضافة الى التأييد السوفياتي لقرار الجمعية العامة للامم المتحدة، الذي ينسجم مع الوضع الذي تنشده المنظمة(١٣٥).

قصارى القول، ان العلاقة بين الاتحاد السوفاتي ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تلك المرحلة، لم تكن نوعاً من الاعجاب المتبادل، او الاتفاق على وجهات النظر، بل تطوّرت نتيجة العوامل الاقليمية، والدولية، وبخاصة الدولية، بسبب التنافس مع الولايات المتحدة الاميركية. وضمن حدّي هذه الفرضية، تطوّرت العلاقة، تدريجياً، الى ان وصلت الى تأييد فكرة اقامة الدولة الفلسطينية في العام ١٩٧٤، والاعتراف الحذر بدور منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني. وربما كانت تأكيدات الاتحاد السوفياتي لمركزية العامل الفلسطيني في أي تسوية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وسيلة لتهميش وسدّ الطريق أمام تقدّم الولايات المتحدة الاميركية في المنطقة، على

أساس ان مفهوم واشنطن لشروط هذه التسوية كان يتعارض مع قيام الدولة الفلسطينية، ويرفض التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبهذا المعنى، كان الموقف السوفياتي ذا طبيعة تكتيكية، نبع من شدّة التنافس مع الولايات المتحدة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، والذي دفع منظمة التحرير الفلسطينية الى موقع أكثر مركزية في السياسة السوفياتية من ذلك الذي احتلته حركات تحرر وطنية أخرى، في بقاع شتّى من العالم، في هذه السياسة. وعلى الجانب الآخر، كان طابع التردّد والحذر موجوداً في العديد من مواقف منظمة التحرير الفلسطينية من الاتحاد السوفياتي، ممّا أدّى ليس الى علاقة غير بسيطة او رومانتيكية فحسب، بل الى علاقة تميّزت بعدم الاتفاق على عدد من المسائل الرئيسة.

---

(١) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٥٠٧ ـ ٥٠٩.

(٢) **المصدر نفسه.**

(٣) **المصدر نفسه**، ص ٥١٠.

(٤) Kalb, Marvin and Bernard; *Kissinger,* Boston: Little, Brown & Co. Inc., 1974, p. 466.

(٥) هيلين كارير دانكوس، **السياسة السوفياتية في الشرق الاوسط، ١٩٥٥ ـ ١٩٧٥** (ترجمة عبدالله اسكندر)، بيروت: دار الكلمة للنشر، ١٩٨١، ص ١٧٣.

(٦) Quandt, William B.; *Decade of Decisions; American Policy toward the Arab - Israeli Conflict, 1967 - 1976,* Berkeley, California: University of California Press, 1977, p. 187.

(٧) د. عبدالمنعم سعيد، «حرب اكتوبر ١٩٧٣؛ السلوك الاميركي بعد احدى عشرة سنة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ٧، العدد ٦٨، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٤، ص ١٥.

(٨) Quandt, William B.; *Soviet Policy in the October 1973 War,* Santa Monica: Rand Corporation, 1976, pp. 24 - 27.

(٩) في أقل من اسبوع، نقل السوفيات حوالى ثلاثة آلاف طن من الاسلحة والاعتدة العسكرية الى ساحة المعركة. للمزيد من التفاصيل حول المساعدات العسكرية السوفياتية انظر، بصفة خاصة، Glassman, John D.; *Arms for the Arabs; The Soviet Union and the War in the Middle East,* Baltimore: John Hopkins University Press, 1975; See also Karsh, Efraim; *Soviet Arms Transfers to the Middle East in the 1970s,* Tel - Aviv: Tel - Aviv University - Jaffe Center for Strategic Studies, Paper No. 22, 1983.

(١٠) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٥.

(١١) **المصدر نفسه.**

(١٢) Freedman, Robert O.; "Detente and Soviet - American Relations in the Middle East during the Nixon Years", in Della Sheldon (ed.); *Dimensions of Detente,* New York: Praeger, 1978, pp. 89 - 92.

(١٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٢ ـ ٥١٣.

(١٤) Quandt, "Soviet Policy in the October 1973 War", *op. cit.,* p. 30.

(١٥) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٧٦.

(١٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٣.

(١٧) Golan, Galia; *Soviet Policies in the Middle East, from World War II to Gorbachev,* New York: Cambridge University Press, 1990, pp. 89 - 90.

(١٨) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٤.

(١٩) Golan, Galia; *Yom Kippur and after; The Soviet Union and the Middle East Crisis,* London: Cambridge University Press

1977, pp. 23 - 26; See also Quandt, "Soviet Policy in the October 1973 War", *op. cit.*, pp. 30 - 31.

(٢٠) انظر الدراسة الشيّقة لـ Golan, Galia; "Soviet Decision - making in the Yom Kippur War", in Jiri Valenta and William Potter (eds); *Soviet Decision - making for National Security,* London: George Allen and Unwin, 1985, pp. 185 - 217.

(٢١) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٤.

(٢٢) لم ير هيكل ان ثمّة «خطة محدّدة لاستخدام النفط عشية حرب رمضان»، انظر Heikal, Muhammed H.; *The Road to Ramadan,* London: Fontana, 1976, pp. 266 - 267.

(٢٣) Porter, Bruce D.; *The USSR in Third World Conflicts; Soviet Arms and Diplomancy in Local Wars, 1945 - 1980,* New York: Cambridge University Press, 1984, pp. 143 - 144.

(٢٤) Seabold, Walter G.; "The Economic Factor in Soviet Middle Eastern Policy", in Yehuda Lukacs and Abdulla M. Battah (eds); *The Arab - Israeli Conflict; Two Decades of Change,* Boulder & London: Westview Press, 1988, p. 314.

(٢٥) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٨.

(٢٦) من اجل فهم أفضل لهذه الاطروحة، انظر Kartz, Mark; *Russia and Arabia; Soviet Foreign Policy toward the Arabian Peninsula,* Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1986.

(٢٧) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٨.

(٢٨) انظر دراستنا «م.ت.ف. في السياسة السوفياتية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٧.

(٢٩) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١٩ ـ ٥٢٠.

(٣٠) Macintyre, Ronald R.; "The Palestine Liberation Organization; Tactics Strategies and Options towards the Geneva Peace Conference", *Journal of Palestine Studies,* Vol. IV, No. 4, Summer 1975, pp. 82 - 83.

(٣١) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٤٢٥ ـ ٤٢٦.

(٣٢) *USSR and Third World,* Vol. III, No. 8, 22 October - 2 December 1973, p. 571.

(٣٣) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٦ ـ ٤٦٧.

(٣٤) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢٠.

(٣٥) Golan, Galia; *The Soviet Union and the PLO,* London: Adelphi Papers, No. 131, The International Institute for Strategic Studies, 1977, pp. 22 - 23.

(٣٦) **المصدر نفسه**.

(٣٧) Cobban, Helena; *Palestine Liberation Organization; People, Power and Politics,* London: Cambridge University Press, 1984, pp. 223 - 225.

(٣٨) أهم مرجع، على الارجح، في هذا المضمار، دراسة Freedom, Robert O.; "The Soviet Conception of a Middle East Peace Settlement", in Yaacov Roi' (ed.); *The Limits to Power; Soviet Policy in the Middle East,* London: Croom Helm, 1979, pp. 282 - 327.

(٣٩) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٣»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٨٤.

(٤٠) صلاح خلف (ابو اياد)، «افكار جديدة أمام مرحلة غامضة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٩، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٤، ص ٧.

(٤١) د. جورج حبش، في ندوة «المقاومة الفلسطينية أمام التحديات الجديدة» (اعداد محمود درويش)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٠، شباط (فبراير) ١٩٧٤، ص ٢٠ ـ ٢١.

(٤٢) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 5 -6.

(٤٣) **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه.**

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٦ ـ ٧.

(٤٦) **المصدر نفسه.**

(٤٧) Macintyre, *op. cit.*, pp. 82 - 83

(٤٨) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 10 - 11.

(٤٩) **المصدر نفسه.**

(٥٠) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٦.

(٥١) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 20.

(٥٢) Freedom, Robert O.; *Soviet Policy toward the Middle East Since 1970,* New York: Praeger, 1978, p. 100.

(٥٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 20.

(٥٤) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٥٥) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 15 - 16.

(٥٦) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ٤٢٧.

(٥٧) **المصدر نفسه.**

(٥٨) للحصول على معلومات اضافية، في هذا السياق، انظر Becker, Abraham S.; *Moscow and the Middle East Settlement; A Role for Soviet Guarantees?,* Santa Monica: The Rand Corporation, 1975, pp. 5 - 11; See also, Horelick, Arnold L.; *Moscow's Rift with Sadat; Implications for Soviet Middle East Policy,* Santa Monica: The Rand Corporation, 1976, pp. 1 - 18.

(٥٩) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٣.

(٦٠) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٦.

(٦١) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً» (تقرير)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٢، نيسان (ابريل) ١٩٧٤، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٦٢) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٧.

(٦٣) **الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٦، ص ٧٠.

(٦٤) د. العظم، **مصدر سبق ذكره.**

(٦٥) راجع عن هذه المرحلة، كتاب Heikal, Muhammed H.; *Sphinx and Commissar; The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East,* London: Fontana - Collins, 1978.

(٦٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٨.

(٦٧) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً» (تقرير)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٣، أيار (مايو) ١٩٧٤، ص ١٩١ ـ ١٩٢.

(٦٨) **المصدر نفسه.**

(٦٩) **المصدر نفسه.**

(٧٠) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١١ ـ ٤١٢.

(٧١) **المصدر نفسه.**

(٧٢) **المصدر نفسه.**

(٧٣) **المصدر نفسه.**

(٧٤) Golan, "Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 23 - 24.

(٧٥) **المصدر نفسه.**

(٧٦) **المصدر نفسه.**

(٧٧) بامكاننا الاشارة الى Freedman, "The Soviet Conception of a Middle East Peace Settlement", *op. cit.*, pp. 291 - 311.

(٧٨) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩.

(٧٩) د. صادق جلال العظم، «القضية الفلسطينية ـ دولياً» (تقرير)، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٦، آب (اغسطس) ١٩٧٤، ص ١٩٥.

(٨٠) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩ ـ ٢٠١.

(٨١) **المصدر نفسه.**

(٨٢) **المصدر نفسه**. وربما خشي السوفيات، في تلك المرحلة، ان تخرج دمشق من فلكهم، أيضاً، كما فعلت القاهرة قبل سنتين. وكما هو الحال، في المناسبة السابقة، كان الرد السوفياتي، تكثيف الاتصالات مع الفلسطينيين، انظر - Cobban, *op. cit.*, pp. 223 - 225.

(٨٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٧.

(٨٤) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 12 - 14.

(٨٥) **المصدر نفسه**.

(٨٦) د. هشام شرابي، «تطوّر سياسة م.ت.ف. تجاه مسألة السلام»، **حوليات سياسية** (باريس)، السنة ١، العدد ٢، ربيع ١٩٨٢، ص ٤٠؛ وانظر كذلك Gurevitz, Baruch; "The U.S. and the Palestinian Organization", in Roi'; "The Limits to Power", *op. cit.*, p. 260; and Heikal; "the Sphinx and Commisar", *op. cit.*, p. 269.

(٨٧) Cobban, *op. cit.*, pp. 223 - 225

(٨٨) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 12 - 14.

(٨٩) **فلسطين الثورة** (بيروت)، السنة ٢، العدد ٩٨، ٢٦/٦/١٩٧٤، ص ٧: نقلاً عن **نوفوستي** (موسكو)، بدون ذكر تاريخ النشر.

(٩٠) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 10 - 11.

(٩١) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(٩٢) **المصدر نفسه**، ص ١٠ ـ ١١.

(٩٣) **المصدر نفسه**.

(٩٤) دانكوس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٩.

(٩٥) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 12 - 14.

(٩٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.

(٩٧) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٠.

(٩٨) *USSR and Third World*, Vol. IV, No. 6, 29 July - 8 September 1974, p. 363.

(٩٩) **الهدف** (بيروت)، العدد ٢٦٣، ٣/٨/١٩٧٤، ص ٣.

(١٠٠) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٨.

(١٠١) **المصدر نفسه**.

(١٠٢) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 12 - 14.

(١٠٣) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٨.

(١٠٤) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٧.

(١٠٥) «حديث مع ياسر عرفات: نقطة انعطاف في العمل الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٧، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٤، ص ٥ ـ ١٠.

(١٠٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٢٨.

(١٠٧) Golan, Galia; *The Soviet Union and the PLO; Uneasy Alliance,* New York: Praeger, 1980, pp. 150 - 151.

(١٠٨) **المصدر نفسه**.

(١٠٩) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 16 -17.

(١١٠) **المصدر نفسه**.

(١١١) **المصدر نفسه**، ص ١٨.

(١١٢) **المصدر نفسه**.

(١١٣) **المصدر نفسه**.

(١١٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٠ ـ ٢١.

(١١٥) **المصدر نفسه**.

(١١٦) **المصدر نفسه**.

(١١٧) **المصدر نفسه**.

(١١٨) **المصدر نفسه**، ص ٣ ـ ٥.

(١١٩) **المصدر نفسه**.

(١٢٠) **المصدر نفسه**.

(١٢١) **المصدر نفسه**.

(١٢٢) Rubinstein, Alvin Z.; *Red Star on*

(١٢٢) *the Nile,* Princeton, Princeton University Press, 1977, p. 310.

(١٢٣) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٨٩.

(١٢٤) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 14.

(١٢٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٣ ـ ٢٤.

(١٢٦) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٤.

(١٢٧) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, p. 14.

(١٢٨) «الكتاب السنوي... لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤١٤.

(١٢٩) يقال، أيضاً، ان السوفيات ألحّوا على الزعيم الفلسطيني، ياسر عرفات، بشكل أشدّ من السابق، للموافقة على حضور مؤتمر جنيف، انظر Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 10 - 11.

(١٣٠) «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦٥ ـ ٤٦٦.

(١٣١) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 3 - 5.

(١٣٢) **المصدر نفسه**. وفي تعليق للجبهة الشعبية على هذه الفكرة ركّزت على انها ليست سوى عملية «تدجين للمقاومة وجرّها الى المقصلة في جنيف» لاعطائها «دويلة» على قسم من أرض فلسطين، انظر «الوثائق الفلسطينية ـ العربية لعام ١٩٧٤»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٩٤.

(١٣٣) Golan, "The Soviet Union and the PLO", *op. cit.*, pp. 20 - 21.

(١٣٤) **المصدر نفسه**.

(١٣٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٤.

استنتاجات من حرب الخليج

د. تيسير الناشف

حفلت حرب الخليج بالدروس والعِبَر بالغة الاهمية. في هذه المقالة يتمّ تناول عدة عِبَر واستنتاجات، عسكرية واستراتيجية وسياسية، مستخلصة من حرب الخليج، ليس في سياق الساحة العربية، ولكن في السياق العربي ـ الاسرائيلي.

الاسلحة المتطوّرة واستخدامها

بيّنت حرب الخليج ان منطقة الشرق الاوسط لم تدخل عصر القذائف والاسلحة المتطوّرة الاخرى فحسب، ولكنها دخلت، أيضاً، عصر استخدامها. من خصائص ميدان القتال استعمال جيل جديد من الاسلحة المتطوّرة: القذائف متوسطة المدى وطويلة المدى، مثل قذائف باتريوت وتوماهوك وكروز، والاسلحة والطائرات الحديثة ذات النيران القوية الكثيفة، والرؤوس الذكية التي تركّب على كثير من الاسلحة، والذخائر الموجّهة الدقيقة التي تطلق من الطائرات العمودية القتالية، والطائرات القاذفة، والطائرات المتهرّبة التي لا يلتقطها جهاز الرادار، والمنظومات الالكترونية المتطوّرة الحديثة التي لها استخدامات عسكرية مختلفة، منها تمكين سلاح الجو من خوض القتال في الليل وفي حالة جوية ممطرة، ومنظومات الرادار الحديثة والاقمار الاصطناعية.

وباستعمال القوات الاميركية لهذه الاسلحة والذخائر ذات الاستخدمات العسكرية المختلفة، فقد استهدفت مختلف الاهداف العسكرية والمدنية والاقتصادية والصناعية العراقية، وكان لهذه الاسلحة والذخائر المتطوّرة دورها الأكبر في شلّ القوة العسكرية العراقية، وفي حسم الحرب.

وتدرك اسرائيل، منذ وقت، أهمية هذه الاسلحة في حسم المعارك. وكانت بدأت بمحاولة تطوير وحيازة هذه الاسلحة. ان الأثر الذي كان لاستعمال القوات الاميركية لهذه الاسلحة في حرب الخليج جعل اسرائيل تحاول الاستعجال بتطوير وحيازة هذه الأسلحة. انها تحاول مواءمة نفسها مع خصائص ميدان القتال الجديدة هذه، وتبذل جهوداً أكبر، وتخصّص مبالغ مالية طائلة، للحصول على هذه الاسلحة الفعّالة من الولايات المتحدة الاميركية. وتقوم صناعات اسرائيل العسكرية بتطوير واستحداث غيرها. وتقوم بالمزيد من الجهود، استعداداً لجيل القذائف المقبل. وبعبارة أخرى، يضع الجيش الاسرائيلي قدراً أكبر من التأكيد على التطوير النوعي للمنظومات العسكرية الضاربة، ولاكتساب عنصر المباغتة التكنولوجية الالكترونية في ميدان القتال[1].

ونظراً الى ان ذلك سيكلّف مبالغ مالية طائلة، فسيلغي الجيش الاسرائيلي بعض الوحدات العسكرية، وسيتخلّى عن جزء من المعدّات والاسلحة التي تعتبر قديمة بالمقارنة بالمنظومات الحديثة[2].

وممّا يدل على استخلاص الاسرائيليين للعِبَر العسكرية من حرب الخليج، وعلى الاستفادة من هذه العِبَر، ان وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، قال، حينما عُرضت خطة عمل الجيش الاسرائيلي أول مرة عليه، في آذار (مارس) ١٩٩١، انه «يودّ ان يرى في هذه الخطة تأثيراً أكبر لحرب الخليج». وكتب زئيف شيف ان القادة الاسرائيليين راحوا يستكملون الخطة بموجب تعليمات ارنس[٣].

ايصال القذائف وإخفاؤها

ومن هذه العبر انه من الصعب تدمير كل منصّات اطلاق القذائف العراقية. فالقوات الاميركية لم تنجح في القضاء على جميع منصّات الاطلاق هذه. وأثبتت تجربة حرب الخليج انه من الصعب منع اطلاق القذائف من أجهزة الاطلاق المتحرّكة. فالقوات الاميركية لم تنجح في منع اطلاق منصّات الاطلاق المتحرّكة للقذائف أرض ـ أرض من غرب العراق على أهداف في اسرائيل تبعد مئات الكيلومترات عن منصّاتها. لقد وصلت قذائف سكود العراقية الى أهداف خلفية في اسرائيل. وفي بعض حالات الاطلاق أخفقت قذائف باتريوت المضادة للقذائف في تفجير، وتحطيم، قذائف سكود وهي في الجو، في طريقها الى أهدافها. ان سقوط القذائف العراقية على أهداف اسرائيلية بيّن حساسية المناطق الخلفية في اسرائيل، ومدى تعرُّضها للاصابة.

لقد أظهرت حرب الخليج امكانية اخفاء القذائف ومنصّات اطلاق القذائف؛ اذ لم يعرف الاميركيون والاسرائيليون بعض مواقع إخفاء قذائف سكود في غرب العراق ومواقع منصّات الاطلاق المتحرّكة. ومن الرقم الكبير البالغ ١١٠ آلاف غارة جوية، قام الاميركيون بغالبيتها الساحقة خلال الحرب، من المفترض انهم قاموا بأكثر من ثلاثة آلاف غارة جوية على غرب العراق. وعلى الرغم من ذلك، لم يقضِ الاميركيون على جميع المنصّات المتحرّكة والمنصّات الثابتة للقذائف، ممّا يدل على صعوبة، وتعقُّد، العمل ضد هذه القذائف ومنصّاتها وتحديد مواقعها والقضاء عليها.

وأوضحت حرب الخليج قِصَر الوقت اللازم لوصول القذائف من منصّاتها الى أهدافها في اسرائيل، مثل تل ـ أبيب وحيفا. لقد كانت تلك القذائف تقطع المسافة الواقعة بين غرب العراق واسرائيل في مدة تقل عن نصف ساعة. ولقصر الوقت النسبي هذا مضامينه في ما يتعلّق بالمباغتة الحربية، وباستعداد المناطق الخلفية المستهدفة. فذلك الوقت القصير يجعل وقت الانذار أقصر بكثير؛ ويجعل المناطق الخلفية المتسهدفة أقل استعداداً لاتخاذ التدابير الوقائية والدفاعية.

وكان التقدير الاميركي، قبل بدء حرب الخليج، ان العراقيين يحتاجون تقريباً الى ساعة ونصف الساعة لوضع القذائف على منصّات الاطلاق، ويحتاجون نصف ساعة أخرى لطيّ معدّاتهم وللانصراف بعد الاطلاق للاختفاء عن عيون القوات الاميركية[٤]. وخلال الحرب اتضح ان هذا التقدير خاطىء؛ اذ يبدو ان العراقيين كانوا أعدّوا القذيفة وهم مختبئون، وذلك لتقصير وقت التعرُّض للطائرات الاميركية المهاجمة، التي كانت تحوم فوق منصّات الاطلاق طيلة الوقت.

ان تعرُّض المناطق الخلفية الاسرائيلية للاصابة بالقذائف أسهم في زيادة اهتمام اسرائيل بالاسلحة والذخيرة الحديثة، وبتحسين أدائها. لقد أدّت اصابة الاهداف الى حسم الجدل في اسرائيل حول انتاج صاروخ «حيتس» (السهم). فالكثيرون من العاملين في المجال الامني العسكري في اسرائيل يعتقدون بأن «حيتس» اذا أُنتج أمكنه ان يتصدّى للقذائف المضادة قبل وصولها أهدافها، وان يحمي، بالتالي، اسرائيل[٥]. ومن الطبيعي انه لا يمكن التحقّق من فعالية هذا الصاروخ في أداء مهمّته، إلّا بعد انتاجه وتجريبه؛ وذلك يبيّن ان المقصود بصاروخ «حيتس»، الذي هو جزء من

برنامج «حرب النجوم» الاميركي ويُموّل من جانب الولايات المتحدة الاميركية، هو ازالة تهديد القذائف ارض ـ ارض لاسرائيل، وهو التهديد الذي اثبتت حرب الخليج وجوده. ومن الجدير بالذكر ان «حيتس» لن يكون السلاح الوحيد الذي تعتمد اسرائيل عليه في مذهبها الامني العسكري، ولكنه سيكون جزءاً من منظومة هجومية دفاعية عسكرية أكبر.

القذائف والعمق الاقليمي

وثمّة علاقة متبادلة بين أهمية العمق الاقليمي وامكانية وصول القذائف الى أهدافها. يتضاءل المغزى الأمني والعسكري للاراضي في عهد القذائف التي تصل، بسرعة، أهدافها ذات المدى القصير، أو المتوسط، أو الطويل. وتسوق اسرائيل الحجّة بأنها تريد الاحتفاظ بأراضي الضفة الفلسطينية، لأن هذه الاراضي تسهم في تلبية احتياجات العمق الاستراتيجي. بيد ان اراضي الضفة، كما هي بطولها وعرضها، لا تلبّي احتياجات العمق الاستراتيجي الاسرائيلي. ولا يُعزى الى الضفة الفلسطينية وصف العمق الاستراتيجي بسبب وجود قذائف لدى الدول العربية تصل مسافات قصيرة، ومتوسطة، وبعيدة. ان طول وعرض هذه الاراضي، على الاكثر، بضع عشرات من الكيلومترات عرضاً، لا يشكّلان عقبة حقيقية في وجه قوات مزوّدة بمعدّات عسكرية حديثة[٦].

واذا وقعت اسرائيل في خطأ، أو تقصير، استخباري، كما حدث في سياق الانشطة العراقية التي سبقت احتلال العراق للكويت، وكما حدث في حالات كثيرة أيضاً قبل ذلك، فان الضفة الفلسطينية لن يكون من شأنها ان تنقذ اسرائيل من النتائج[٧].

لقد أثبت وصول قذائف سكود الى أهداف في اسرائيل انه لا توجد حدود للقذائف. فقد مرّت تلك القذائف فوق أراض كأن لا حدود لها[٨]. وبيّن وصول هذه القذائف ان الضفة، بجبالها وأغوارها، اذا ضمّت الى اسرائيل، فلن تمنحها العمق الاستراتيجي، وان اسرائيل ستبقى عُرضة للقذائف، حتى لو ضمّت الضفة اليها. ولا بدّ من ان تصل قذائف بنسبة معيّنة الى أهدافها في اسرائيل، حتى بعد تحسين أداء القذائف المضادة للقذائف المهاجمة، مثل باتريوت، وبعد تنويع هذه القذائف بحيازة واستحداث المزيد منها. مهما كان ذلك التحسين والتنويع، فان قذائف، بنسبة من النسب، لا بدّ من ان تصل أهدافها في اسرائيل، سواء أكانت اسرائيل، أم لم تكن، قد ضمّت الضفة الفلسطينية اليها. ان امكانية وصول قذائف الى أهدافها في دولة، على الرغم من ضمّ تلك الدولة لأراضٍ اليها، تعني ان الاراضي المضمومة لا تحلّ المشكلة الأمنية التي تعاني منها تلك الدولة القائمة بالضمّ؛ وتعني، أيضاً، ان المشكلة الأمنية التي تعاني منها تلك الدولة يتعيّن عليها ان تتناولها بمصطلحات غير مصطلحات ضمّ الاراضي والتوسّع على حساب الشعوب والدول المجاورة. ان قول دولة انها تريد الاحتفاظ بأراضٍ، وضمّها، لحماية نفسها من دول وشعوب مجاورة، وهي ـ أي تلك الدولة ـ تعلم بأن تلك الاراضي لا توفّر لها الحماية بسبب فعالية الاسلحة الحديثة، انما هو قول كاذب. ونظراً الى ان امكانية تعرّض أهداف في اسرائيل لقذائف عربية وغيرها من الاسلحة المتطوّرة واردة، فإن ازالة تلك الامكانية مشروطة بتحقيق الانسحاب الذي يمكنه ان يؤدي الى تسوية سياسية تحقق لاسرائيل سلاماً وأمناً أكبر من أي قدر من الأمن الذي تزعم اسرائيل ان الاحتفاظ بأراضي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يوفّره لها.

وممّا يدلّ على ان أهمية الاراضي والعمق الاستراتيجي قلّت في عهد القذائف والطائرات المزوّدة بأجهزة الرادار والاتصالات الحديثة هو ان البنية الاساسية العسكرية والاقتصادية

والصناعية العراقية لم تدمّرها إلّا تلك القذائف والطائرات، وان القوات الاميركية لم تقم بالهجوم البرّي الّا بعد تحقيق ذلك التدمير. ولقد انتظرت القوات البرّية حتى حطّمت القذائف والطائرات تلك البنية العراقية قبل ان تبدأ هجومها. لقد أجّل القادة الاميركيون القيام بالهجوم البرّي حتى تحقيق التدمير للبنية الاساسية، وحتى اصبحوا موقنين من تحقيق القوات البرية للانتصار. ان المعركة لم تحسمها القوات البرية، ولكن حسمتها القذائف والطائرات.

ان ما خفّض عدد القذائف العراقية التي أصابت أهدافاً في اسرائيل لم يكن عرض الضفة الفلسطينية الذي لا يتجاوز، في بعض الأماكن، ثلاثين ميلاً، ولكن قذائف باتريوت المضادة للقذائف، ممّا يعني انه أمكن تجنيب اسرائيل المزيد من الاصابات بقذائف سكود ليس بلغة العمق الاقليمي، ولكن بلغة القذائف.

الحرب والهجرة وترك الممتلكات

ومن عِبَر حرب الخليج ان نشوب صراع اسرائيلي ـ عربي من شأنه ان يؤدي الى انخفاض عدد المهاجرين اليهود الى اسرائيل. لقد أدّت حرب الخليج الى انخفاض عدد المهاجرين من الاتحاد السوفياتي. وقد أقرّت بذلك أوساط مطلعة في الحكومة الاسرائيلية والوكالة اليهودية[٩]. ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، بلغ عدد المهاجرين حوالى ٦٠ في المئة بالمقارنة بعدد المهاجرين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠[١٠]. وممّا له صلة بانخفاض عدد المهاجرين الى اسرائيل مبارحة الكثيرين من الاسرائيليين لمنازلهم، جرّاء سقوط صواريخ سكود على أهداف في اسرائيل، وهو السقوط الذي أحدث صدمة نفسية قوية، والذي مسّ شعور الأمن البقائي لدى السكان الاسرائيليين. كتبت دانيئيله دينغل ـ هوفمان: «ان مَنْ ولد في هذا البلد رضع من حليب امه المعرفة بأن الأمر الذي لا يمكن ان تتحمّله اسرائيل هو اصابة منطقتها الخلفية المدنية. وممّا يدلّ على تصدّع الشعور بالأمن ظاهرة الفرار من تل ـ أبيب ومدن أخرى تعرّضت للقذائف»[١١].

لقد اتّضح، خلال تلك الحرب، ان الكثيرين من الاسرائيليين على استعداد لترك ممتلكاتهم، المنقولة وغير المنقولة، سعياً الى تجنّب تعريض حياتهم للخطر. لقد بارح عشرات الآلاف من الاشخاص منازلهم الواقعة في منطقة المدن الساحلية التي تعرّضت، وتوقّعوا ان تتعرّض، لاصابات القذائف الى مدن مثل القدس، ظنّوا انها لن تكون أهدافاً للقذائف العراقية[١٢].

ان الكثيرين من الاسرائيليين لم يعتبروا هذه المبارحة فراراً، أو هجراناً، أو تخلّياً. ويعني ذلك الاخلاء ان للمحافظة على الحياة أولوية على قيم أخرى، مثل الاعتبارات السياسية أو العقائدية. ان واقع العام ١٩٩١ هو ان الكثيرين من الاشخاص في اسرائيل تركوا، وهجروا، الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة، من أجل تجنّب تعريض حياتهم للخطر. هذا التغيّر القيمي يمكنه ان يؤثر، في المستقبل، في موقف الاسرائيليين من مسألة إخلاء اسرائيل للاراضي المحتلة وللمستوطنات اليهودية فيها.

الصمود العراقي

من العِبَر التي ينبغي استخلاصها، أيضاً، صمود العراق لمدة ٤٢ يوماً من عمليات القذف والقصف الثقيلين الاميركيين. لقد شهدت تلك الفترة حوالى ١١٠ آلاف غارة جوية على أهداف عراقية. قليلة هي الشعوب والجيوش التي صمدت كما صمد الشعب والجيش العراقيان في وجه هجوم جوي ـ بري ـ بحري على قدر بالغ من الكثافة والشدّة، في حالة لم تتوفّر فيها لدى القوات المتعرِّضة

للهجوم وسائل دفاعية كافية ضد القوات القائمة بالهجوم.

لقد كانت القوات الاميركية كبيرة، تضمّنت السفن الحربية والطائرات المروحية القتالية والطائرات الهجومية القاذفة الحديثة المزوّدة بالاسلحة الموجّهة دقيقة التوجيه والقنابل الذكية الاخرى وبكمية كبيرة من الذخائر المختلفة؛ وتضمّنت طائرات تتجنّب التقاط الرادار وتستعين بأجهزة القتال الالكتروني ومزوّدة بمعدّات الرؤية الليلية التي تمكّن القوات من العمل في الظلام، ومن ان تُشاهد ولا تُشاهَد. ومن طريق الضربات البرية والبحرية والجوية الاميركية تمّ تدمير البنية الاقتصادية، والصناعية، والمائية، والعسكرية، للعراق.

كان زئيف شيف، المحلّل العسكري، محقّاً في قوله انه في وجه هذه القوات والضربات العسكرية الشديدة والظروف الجغرافية الصحراوية العسيرة لم يصمد جيش كما صمد الجيش العراقي، وان ما حدث للجيش العراقي كان من المحتمل ان يحدث لجيوش أخرى لو وقعت في حالة مماثلة[١٣]. وممّا هو مشكوك فيه ان تكون جيوش اوروبية قد استطاعت ان تصمد في وجه الضربات التي تلقّتها القوات والأهداف المدنية العراقية. وكتب زئيف شتيرنهال، ان العراق صمد في وجه كل القوة التكنولوجية للعالم الغربي[١٤]. وشيف محقّ، أيضاً، في شكّه في ان يكون بمقدور الجيش الاسرائيلي، الذي لم يتعرّض، أبداً، لمثل هذه الهجمات والضربات القاسية من الجو، ان يصمد في وجه ذلك[١٥].

وهذا الصمود العراقي ذو أهمية بالنسبة الى اسرائيل. فهو يدلّ على امكانية صمود الجيوش والشعوب العربية في وجه عشرات آلاف الاطنان من المتفجّرات التي تلقى عليها، في حالة حدوث مواجهة عسكرية بينها وبين اسرائيل. والجيش العراقي لم تهزمه اسرائيل، ولكن هزمته أقوى دولة في العالم. ان الامور كانت ستبدو على نحو آخر لو تعيّن على اسرائيل ان تتصدّى هي، وحدها، للجيش العراقي، لو رابط هذا الجيش على الاراضي الاردنية، أو السورية، ووراءه بنية أساسية اقتصادية وصناعية وسوقية (لوجستية) وعسكرية غير مهدومة، في اطار جبهة شرقية عربية. ما كان سيحدث لاسرائيل لو أدخل الجيش العراقي قسماً من قواته الى الاردن وأدّى الى بلورة جبهة شرقية بالمساعدة من الاردنيين والسوريين والفلسطينيين وغيرهم؟

لو نشبت هذه الحرب بين اسرائيل والعراق لكانت أشد الحروب التي خاضتها اسرائيل ضراوة، في يوم من الأيام؛ ولكانت أشدّ ضراوة حتى من حرب فلسطين في سنتي ١٩٤٨ و١٩٤٩. ولو كانت اسرائيل حقّقت الانتصار فيها لكان ثمن ذلك الانتصار باهظاً جداً، ومن المحتمل انها كانت ستتطوّر الى حرب بالاسلحة غير التقليدية. ولذلك، كما قال شيف، حينما تقوم اسرائيل باستخلاص الدروس انه من الافضل، بالنسبة اليها، ان تتوخّى الحذر اليوم من نشوة حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧[١٦].

اعلان اسرائيل عن حيازة الاسلحة النووية

في هامش حرب الخليج، وفي سياق مباشر لآثارها، حدثت عملية أخرى جديرة بالاهتمام. في موازاة زيادة التوتّر في الشرق الاوسط وكلّما كانت احتمالات اطلاق العراق لقذائف على اسرائيل في ازدياد، كانت هذه تأخذ في الانتقال من وضع الدولة الحائزة للاسلحة النووية في «الطابق السفلي»، أي حيازة هذه الاسلحة دون الاعلان عن ذلك، الى وضع الاعلان عن هذه الحيازة. في أعقاب احداث حرب الخليج تلقّت حيازة اسرائيل للأسلحة النووية ما يشبه الاعتراف العلني، أو ما يرقى الى ذلك الاعتراف. وتأكد، مرّة أخرى، اعتبار اسرائيل دولة حائزة للأسلحة النووية. ففي خلال الحرب، ذكر وزير الدفاع الاميركي، ريتشارد تشيني، صراحة، امكان استعمال اسرائيل لأسلحة غير

تقليدية. قال تشيني، محذّراً العراق، انه «اذا استعمل العراق اسلحة كيميائية ضد اسرائيل... فمن المحتمل ان تردّ اسرائيل على ذلك باستعمال أسلحة غير تقليدية»[١٧].

ان التصريحات الصادرة عن كبار المسؤولين الاسرائيليين لم تترك، أيضاً، متّسعاً كبيراً للخيال. ففي ٢٩ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٩٠، صرّح دان شومرون، الذي كان آنئذٍ رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي، بـ «ان اسرائيل لن تكون الاولى التي تستعمل اسلحة نووية»[١٨]. لقد تضمّن تصريح شومرون هذا انحرافاً عن السياسة الرسمية والتقليدية التي اتّبعتها اسرائيل في ما يتعلّق بالموضوع النووي، والتي نصّت على ان «اسرائيل لن تكون الاولى التي تدخل أسلحة نووية في الشرق الاوسط». ان تصريح شومرون، الذي يتضمّن الاقرار بحيازة أسلحة نووية، يعني الانتقال من مركز حيازة الاسلحة في «الطابق السفلي» الى مركز الاعلان عن هذه الحيازة.

ولعلّ التحذيرات التي وجّهها رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، ووزير دفاعه، موشي ارنس، ووزير الخارجية، دافيد ليفي، الى الرئيس العراقي، صدام حسين، لم تتضمّن تناولاً صريحاً لأسلحة اسرائيل النووية. وعلى الرغم من ذلك، يوجد اتفاق عام بين المعلّقين في اسرائيل، وخارجها، على ان القصد هو تلك الاسلحة. وفي صفوف خبراء الشؤون الامنية، لم يكن ثمّة شك في ان راسمي السياسة في اسرائيل يتكلّمون عن تحقيق الخيار النووي، أي الحيازة الفعلية العلنية للاسلحة النووية.

وتناول وزير الدفاع الاسرائيلي الاسبق، اسحق رابين، في حديثه الى أعضاء الكنيست من «التجمع» (المعراخ)، في منتصف شباط (فبراير) ١٩٩١، المكوِّن الردعي في المفهوم الامني الاسرائيلي. وسأل رابين: «وكيف تظنون اننا ردعنا سوريا؟ ما الذي قلناه لهم؟ قلنا انه اذا استعملتم قذائف ارض ـ ارض على تل ـ أبيب دُمِّرت دمشق؛ واذا اطلقتم قذائف على حيفا، فلن تبقى دمشق ولا حلب. انهما ستدمّران. اننا لن نتصدّى للأجهزة المطلقة للقذائف، بل اننا سندمّر دمشق»[١٩]. بهذا البيان لم يبق رابين متّسعاً كبيراً للخيال في ما يتعلّق بحيازة اسرائيل للاسلحة التي يمكن بها ان تُدمَّر مدينتان كبيرتان في سوريا، تدميراً أساسياً.

النشاط الفضائي

وأدّت حرب الخليج الى ايلاء اهتمام أكبر لخطة الفضاء الاسرائيلية، التي من الجلّي انه يُقصد بها تلبية احتياجات اسرائيل الامنية، والعسكرية، القائمة على الهيمنة. لقد اعتمدت اسرائيل، اعتماداً كبيراً جداً، على المعلومات الاستخبارية التي زوّدتها بها الولايات المتحدة الاميركية عن احداث وحقائق حرب الخليج، والتي حصلت اميركا عليها من طريق أقمارها الاصطناعية التي حدّدت هوية بعض منصّات اطلاق القذائف العراقية، والتي نقلت هذه المعلومات الى منصّات اطلاق قذائف باتريوت.

وبسبب ذلك الاعتماد على المعلومات الاستخبارية الاميركية ثمّة دعوة في اسرائيل الى ان تحوز قمراً اصطناعياً اسرائيلياً ثابتاً، يكون نقطة في الفضاء تجاه الارض، و«يرى» كل منطقة الاطلاق طول الوقت. ومعنى كلمة «يرى» ان يزوّد القمر بتلسكوب متطوّر يسجّل كل تحرّك، أو كل حركة، تجرى على الارض، في الليل أو في النهار، في وقت المطر أو في رياح الخماسين. وبعد ان يتلقّى هذا القمر المعلومات عن اطلاق القذيفة المعادية ترسل المعلومات الى جميع الاطراف الاسرائيلية المعنيّة.

ان القمر الاصطناعي الثابت يثبّت على ارتفاع شاهق يمكن ان يبلغ ٤٢ ألف كيلومتر. وعلى

هذا الارتفاع، توجد أشياء على الارض لا يراها القمر. ولذلك، ثمّة في اسرائيل دعوة، أيضاً، الى ارسال أقمار اصطناعية منخفضة التحليق، يبلغ ارتفاع تحليقها ٣٠٠ كيلومتر، وتستطيع ان «ترى» اجساماً على الأرض بحجم حبّة الليمون. ونظراً الى ان الاقمار الاصطناعية منخفضة التحليق تتحرّك بسرعة في الفضاء، ولا يمكنها ان ترى نقطة معيّنة على الارض طوال الوقت، يدعو اسرائيليون الى حيازة اسرائيل لبضعة أقمار اصطناعية منخفضة التحليق، لرؤية النقطة المعيّنة على مدار ٢٤ ساعة في اليوم.

ونظراً الى ان الاقمار الاصطناعية منخفضة التحليق، بخلاف القمر الثابت، بالنسبة الى الارض، تتآكل بسرعة وتشتعل بها النيران في الجو، يرى اسرائيليون ان من اللازم استبدالها كل بضعة أسابيع. ونظراً الى ان اسرائيل ليس لديها القدرة على تحقيق كل ما فعله الاميركيون في مجال استخدام الاقمار الاصطناعية والتكنولوجيات الفضائية الاخرى، وليس لديها القدرة، أيضاً، على الحصول، بصورة مستقلة، على المعلومات الاستخبارية الاميركية، يدعو محلّلو الاستراتيجية فيها الى المحافظة على التعاون الاستراتيجي والاستخباري فيما بينها وبين الولايات المتحدة الاميركية[٢٠].

---

(١) زئيف شيف، «عملية جراحية عسيرة على الجيش الاسرائيلي»، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/١٥.

(٢) **المصدر نفسه**. زئيف شيف، «الاختبار الحقيقي للجنرال براك»، **هآرتس**، ١٩٩١/٥/١٠.

(٣) شيف، «عملية جراحية عسيرة على الجيش الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**.

(٤) ايتان هابر، «الاميركيون هاجموا ولكن تمّ اطلاق قذائف سكود»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٨.

(٥) دانيئيله دينغل ـ هوفمان، «سهم ضد قذائف»، **ملحق يديعوت احرونوت الاسبوعي**، ١٩٩١/٢/١٥.

(٦) أ. شفايتسر، «الوقت ليس وقت تخويف الذات»، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/٢٩.

(٧) انظر مقالة نشرها بني بيغن في **هآرتس**، ١٩٩١/٣/٧.

(٨) شولاميت هار ـ ايفن، «عن الحدود»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/١٥؛ وكذلك زئيف شتيرنهال، «ماذا سيحدث بعد انتهاء الحرب»، **هآرتس**، ١٩٩١/١/٢٥.

(٩) جدعون الون، «في الحكومة والوكالة يُقدَّر بأن الانخفاض في الهجرة سينتهي عند انتهاء الحرب في الخليج»، **هآرتس**، ١٩٩١/٢/١٨.

(١٠) **المصدر نفسه**.

(١١) دينغل ـ هوفمان، **مصدر سبق ذكره**.

(١٢) شولاميت هار ـ ايفن، «الغد فعلاً هنا»، **يديعوت احرونوت**، ١٩٩١/٣/٨.

(١٣) زئيف شيف، «ينبغي الحذر من نشوة ١٩٦٧»، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/١.

(١٤) شتيرنهال، **مصدر سبق ذكره**.

(١٥) شيف، «ينبغي الحذر من نشوة ١٩٦٧»، **مصدر سبق ذكره**.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) رؤوفين فيدهتسور، «اسرائيل تبدأ باخراج القنبلة من الطابق السفلي»، **هآرتس**، ١٩٩١/٤/٤.

(١٨) **المصدر نفسه**.

(١٩) **المصدر نفسه**.

(٢٠) درور سديه، «اسرائيل والاقمار الاصطناعية والردع المقبل»، **هآرتس**، ١٩٩١/٣/٨.

المؤسسة العسكرية والمجتمع الاسرائيلي

فايز ساره

يؤكد يورام بيري، في كتابه «العسكر الاسرائيليون في السياسة؛ بين المعارك والانتخابات»، ان الصهيونية أقامت تصوّرها للأمن بأنه يحلّ مشكلة الفرد اليهودي ومشكلة اليهود كمجموعة. وتطلّعت الصهيونية، في اطار نظرتها العامة، الى دولة يهودية تحل «المسألة اليهودية». وقد طبّقت الحركة الصهيونية، ثمّ اسرائيل تالياً، ذلك التصوّر بشكل واقعي، حيث ربطت الوجود اليهودي في فلسطين بعناصر القوة، سواء في الفترة التي سبقت قيام اسرائيل العام ١٩٤٨ أو بعدها، وبذلك وفّرت الاساس الايديولوجي، والسياسي، لظهور، وتطوّر، التنظيمات والبنى العسكرية الصهيونية، ولاحتلالها تلك المكانة الهامّة والبارزة، التي هي موضوع دراستنا[١].

ان تصوّر الصهيونية لأهمية الامن واعتمادها مبدأ القوة المسلّحة استلزم، في مرحلة مبكرة، الاهتمام باقامة تنظيمات وبنى عسكرية وشبه عسكرية، ترافقت مع ظهور، وتطوّر، حركة الاستيطان اليهودي في فلسطين. بل يمكن القول، ان بعض هذه التنظيمات والبنى العسكرية وشبه العسكرية، تأسّس، عملياً، في أماكن التجمّعات اليهودية خارج فلسطين، ثمّ انتقل اليها. لكن الأهمّ فيها هو ما أُقيم في فلسطين لاحقاً، وأبرزه منظمة هاشومير (الحارس) في العام ١٩٠٩، ثمّ منظمة الهاغاناه (الدفاع) في العام ١٩٢١ التي أسّستها الحركة العمّالية اليهودية (الهستدروت). وقد لعبت الهاغاناه، لاحقاً، أهمّ الأدوار في حياة الييشوف اليهودي، وفي مرحلة تحوّله الى «دولة اسرائيل» في العام ١٩٤٨، حيث كانت الهاغاناه وتنظيماتها الاساس في تشكيل الجيش الاسرائيلي، مركز الثقل والقيادة في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

وفي دراستنا هذه نتناول قيام المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، ثمّ الدور الذي تقوم به هذه المؤسسة على الصعيد الايديولوجي، فالسياسي، فالاقتصادي، فالعملي من حيث تأثيرات المؤسسة العسكرية في بنية «المجتمع» الاسرائيلي، سواء من خلال المؤسسات، أو من خلال أفراد تنتجهم المؤسسة العسكرية.

الطريق الى المؤسسة العسكرية

ظهرت تكوينات المؤسسة العسكرية الصهيونية في فلسطين في أعقاب موجة الهجرة اليهودية الثانية، حيث تشكّلت الحلقات الاولى للبنية العسكرية في التجمّع الاستيطاني اليهودي من منظمة هاشومير في العام ١٩٠٩. وعاشت هذه المنظمة تطوّراً محدوداً خلال العقد التالي لتأسيسها، الأمر الذي دفع قيادات التجمّع الاستيطاني اليهودي الى البحث في بنية أخرى أكثر استجابة للمهامّ المطلوبة على صعيد التجمّع اليهودي، فكان تأسيس الهاغاناه في أيار (مايو) ١٩٢١. وبذلك

ولدت أهمّ وأقوى بنية عسكرية في التجمّع الاستيطاني اليهودي في فلسطين، وهي التي شكّلت نواة، وهيكل، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الراهنة، التي تمّ الاعلان عن قيامها في أيار (مايو) ١٩٤٨[٢].

لقد عايشت الهاغاناه، على مدار نحو ثلاثة عقود تلت تشكيلها، حركة تطوّر وانقسامات «يسارية» و«يمينية». وأبرز انقسامين عايشتهما كانا الانشقاق «اليساري»، المعروف باسم «عصابة شوحاط»، في العام ١٩٢٢، ثمّ انشقاق هاغاناه ـ ب، التي حملت اسم «ايتسل» في ربيع العام ١٩٣١. ومن الانقسام الاخير، انقسمت منظمة ليحي في حزيران (يونيو) ١٩٤٠.

غير ان الوجه الآخر في تطوّر البنى العسكرية في التجمّع الاستيطاني اليهودي في فلسطين تمثّل في خلق بنى ملحقة بالتنظيمات المسلّحة. وكان منها انشاء أولى حلقات المجمّع الصناعي ـ العسكري، الذي يجد أساسه، عملياً، في ورشات تصليح الاسلحة، ومعامل تصنيع الذخيرة والأعتدة، ثمّ في صناعة الاسلحة الخفيفة التي أُقيمت في أواخر الثلاثينات داخل التجمّع الاستيطاني اليهودي.

وترافق هذا التطوّر مع تطوّر آخر تمثّل في اقامة بنية أساسية لجهاز الاستخبارات العاملة في اطار التنظيمات المسلّحة، الى جانب اقامة منظمة الجدناع (الشبان) في العام ١٩٣٩، التي عملت في أوساط الشبيبة، لتربيتهم، وتدريبهم، ولتنمية الروح العسكرية في أوساطهم[٣].

وبشكل عملي، فان التطوّر العام للتنظيمات الصهيونية المسلّحة، وللنواة الاولى للمجمّع الصناعي ـ العسكري، ولجهاز الاستخبارات ومنظمة الجدناع، مثّل اللبنات الاساسية للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية الراهنة، والتي ولدت في أيار (مايو) ١٩٤٨ بموجب «أمر جيش الدفاع الاسرائيلي لعام ١٩٤٨»، الذي وقّعه دافيد بن ـ غوريون بعد مصادقة الحكومة الاسرائيلية المؤقتة؛ والذي، على أساسه، انخرط أعضاء المنظمات الصهيونية المسلّحة في اطار الجيش الاسرائيلي، وتمّ تسليم الاسلحة والأعتدة و«منشآت الانتاج الحربي» التي تمتلكها التنظيمات للجيش، المعتبر عصب المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ومركز الثقل فيها[٤].

لقد ترك بن ـ غوريون بصمات ثقيلة وواضحة على المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وعلى الجيش بشكل خاص، ذلك انه عايش، وأشرف بنفسه على الترتيبات الادارية والتنظيمية الاولى للمؤسسة العسكرية، ورسم، الى جانب ذلك، الاطارين، السياسي والايديولوجي، اللذين تعمل المؤسسة العسكرية في ظليهما. وكانت خطوة بن ـ غوريون الاولى، في توجّهه نحو المؤسسة العسكرية، هي قيامه، خلال المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين في العام ١٩٤٦، بانتزاع صفة المسؤول العسكري للمنظمة الصهيونية العالمية لنفسه. وهذا أهّله لأن يتسلّم، بدون منافسة تذكر، موقع القيادة الأول، سياسياً وعسكرياً، عند اعلان قيام اسرائيل في العام ١٩٤٨، حيث استحوذ على منصب رئاسة الوزارة الى جانب منصب وزير الدفاع، وعبّر، بذلك، عن اندماج السياسة والأمن معاً، باعتبارهما يحتلان ذات الاهمية بالنسبة الى اسرائيل ومؤسستها العسكرية[٥]. وقد أجمل باحث اسرائيلي، من الذين تناولوا العلاقات العسكرية ـ السياسية في اسرائيل، أهمّ ما قام به بن ـ غوريون في ترتيب، وتنظيم، أوضاع المؤسسة العسكرية وعلاقاتها في ما يلي[٦]:

○ جمع الوظائف والمهمّات المختلفة المتعلّقة بالأمن والدفاع، والتي كانت تتوزّعها منظمات سياسية وعسكرية متعدّدة في اطار مؤسسة واحدة ومركزية هي المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، التي جعلها تحت امرته المباشرة طالما بقي على رأس السلطة في اسرائيل.

○ فصل الجانب السياسي في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية عن الجانب الفني ـ التقني، فجعل الشق الأول (السياسي) من اختصاص وزير الدفاع، وهو المنصب الذي كان يتولّاه بن ـ غوريون بنفسه آنذاك؛ ثمّ جعل الشق الآخر من اختصاص رئيس الاركان، الذي تحدّدت مهامه بالاشراف على التدريب والاعداد والتنظيم. بمعنى حصوله على صلاحيات واسعة، تتعلّق بالشؤون محض العسكرية.

○ جعل الجانب الاداري في عمل المؤسسة العسكرية، والمتعلّق بشؤون التموين والتسلّح، من اختصاص المدير العام لوزارة الدفاع.

○ تشكيل جهاز استشاري من كبار الموظفين المدنيين والعسكريين في وزارة الدفاع، مهمته تقديم أفكار واقتراحات حول القضايا الفكرية والاستراتيجية المتعلّقة بالسياسة الخارجية.

○ جعل وزارة الدفاع صاحبة سلطة في اتخاذ قرارات رئيسة بخصوص «أمن اسرائيل ومستقبل الجيش»، وجعل وزراء الحكومة الآخرين يوافقون على هذه القرارات، بدون ان يشاركوا في اتخاذها بشكل عملي.

ولم يكن طريق بن ـ غوريون، في اتجاه ترتيب، وتنظيم، المؤسسة العسكرية، وتعزيز مكانتها، ممهّداً، بل احتاج تمهيده الى جهود كبرى ومستمرة، بدأت، بشكل عملي، منذ ان تولّى منصب المسؤول العسكري في المنظمة الصهيونية العالمية في العام ١٩٤٦، واستمرت كل الفترة التي تولّى خلالها منصب رئاسة الوزارة الاسرائيلية الى جانب وزارة الدفاع، حيث وضع الاطار العام لبنية المؤسسة العسكرية الاسرائيلية في سياق المشروع الاستيطاني الصهيوني. ثمّ استعان، في اطار تنظيم المؤسسة العسكرية، بعدد من كبار القادة والكوادر الذين لعبوا دوراً هامّاً في المؤسسة السياسية ـ العسكرية الاسرائيلية. من هؤلاء ليفي اشكول الذي ولّاه بن ـ غوريون منصب المدير العام لوزارة الدفاع (وقد صار رئيساً للوزارة تالياً)، وبنحاس سابير الذي تولّى منصب المدير العام الثاني لوزارة الدفاع (وتولّى، لاحقاً، حقائب وزارية عدّة، ومناصب حزبية)، ثمّ يسرائيل غاليلي الذي منحه بن ـ غوريون منصب نائب وزير الدفاع (وقد تولّى، بعد ذلك، منصب وزير الاعلام).

واستعان بن ـ غوريون بمجموعة من العسكريين في ترتيب أوضاع المؤسسة العسكرية، منهم شاءول افيغور الرئيس السابق لمنظمة الهاغاناه، وعيزرا اريئيل مدير المخابرات الاسرائيلية (موساد)، إضافة الى اثنين من أبرز تلامذة بن ـ غوريون، هما موشي دايان وشمعون بيرس؛ وقد صار الاول رئيساً للاركان ثمّ وزيراً للدفاع وحمل حقائب وزارية أخرى اضافة الى تولّيه العديد من المناصب في الاحزاب السياسية، فيما تولّى الثاني مناصب أكثر أهمية وبروزاً في البنية السياسية الاسرائيلية، منها رئاسة الوزارة لمرات عدّة، وزعامة حزب «العمل» الاسرائيلي. وأضاف بن ـ غوريون، في سياق ترتيب أوضاع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية وتنظيم أمورها وعلاقاتها، ان ربط كبار ضباط هذه المؤسسة به شخصياً، علاوة على تعيين أكثر المقرّبين اليه في مفاصلها الاساسية(٧).

لقد جاءت خطوات بن ـ غوريون نحو المؤسسة العسكرية في اطار ترتيب عام لبنية المؤسسة لتناسب تلك المهمّة الملقاة على عاتقها، والتي اختصرها بن ـ غوريون، في تحديده لمهمة الجيش الاسرائيلي بالنسبة الى اسرائيل على اعتباره الركن الاساسي للمؤسسة وموجّه نشاطاتها، بقوله ان مهمة الجيش «الاساسية هي حماية الدولة؛ ولكن تلك لم تكن مهمته الوحيدة؛ اذ على الجيش ان

يكون مركز تعليم للشباب الاسرائيلي، سواء منهم المولودون داخل اسرائيل، أو القادمون الجدد. ان من واجب الجيش تثقيف جيل رائد في الجسم والعقل، شجاع ومخلص، قادر على توحيد القبائل المبعثرة ويهود المهجر، ليجهّز هذا الجيل نفسه لتحقيق المهام التاريخية لدولة اسرائيل، من خلال تحقيق الذات»[٨]. واختصاراً، يمكن القول انه ومع اعلان تحوّل البيشوف اليهودي في فلسطين الى «دولة»، في العام ١٩٤٨ وبعد ذلك التاريخ لسنوات، تبلورت، وتطوّرت، المؤسسة العسكرية الاسرائيلية ذات البنى والتنظيمات المختلفة، والتي أبرزها الجيش بما فيه من هيكلية تنظيمية وادارية وتنظيمات جاءت تتشارك لتخدم اهدافاً متعدّدة ومعقّدة للمؤسسة العسكرية، وبالتالي للكيان الاسرائيلي تحت لافتة أساسية هي «الدفاع والأمن».

بنية المؤسسة العسكرية ومهامّها

تضمّ المؤسسة العسكرية الاسرائيلية العديد من التنظيمات المتخصّصة، العسكرية والأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية، وغيرها من التنظيمات التي تشترك في جامع واحد هو العلاقة الوثيقة بالمسائل العسكرية وما يتصل بها من شؤون. وعلى الرغم من ان غالبية هذه التنظيمات ذات بنيان ثابت، من ناحية عدد العاملين المنضويين في إطارها ومن حيث المهام المحدّدة لها، فان هناك تنظيمات معيّنة داخل المؤسسة العسكرية ذات تركيب غير ثابت، سواء من الناحية العددية أو من حيث المهام المناطة بها. ولعلّ المثال الأبرز على ذلك القوات المسلّحة، التي طبقاً لتركيبها ومهامها تتوزّع على الشكل التالي[٩].

○ مجموعة المحترفين العسكريين. ويشكّل هؤلاء الجسم الاساسي ونواة القوات المسلّحة. ويتوزعون، مثل بقية محترفي العسكرية في الجيوش الاخرى، على مختلف مراتب القوات، وعلى صنوف الاسلحة المختلفة، البرية والجوية والبحرية. وفي عداد هؤلاء كبار الضباط، نزولاً الى الرتب الدنيا، وصولاً الى صف الضباط والجنود. ويشكّل المنتمون الى هذه المجموعة من المحترفين العسكريين لحمة بعض أنواع القوات، كما هو الحال في سلاح الطيران الاسرائيلي، الذي تكاد تغلب على المنتمين اليه من الضباط والجنود صفة الاحتراف، بفعل طبيعة هذا السلاح، ومستويات التدريب العالية فيه، والتكاليف الباهظة المفروضة لاعداد كوادر السلاح وعتاده.

○ مجموعة مجنّدي الخدمة الالزامية. ويتألف هؤلاء من الشباب الذين يتمّ استدعاؤهم لتأدية الخدمة الالزامية. وهي خدمة مفروضة على الاسرائيليين، وبخاصة اليهود من الجنسين. ويتمّ تجنيد الشباب، الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ ـ ٢٩ عاماً، لمدة ٣٦ شهراً. ولا تتجاوز نسبة الاعفاء من اداء الخدمة الالزامية، في أوساط الذكور، العشرة بالمئة على أبعد التقديرات، وتحت ضغط أسباب قاهرة للغاية. أمّا بالنسبة الى تجنيد الاناث في القوات الاسرائيلية، فالخدمة الالزامية مفروضة عليهن لمن تتراوح أعمارهن ما بين ١٨ ـ ٢٦ عاماً، ولمدة ٢٤ شهراً. وتزيد نسبة الاعفاء من الخدمة في صفوف الاناث عن مثيلاتها في صفوف الشبان بمقدار الضعفين، لتصل، في الأقصى، الى نسبة ٣٠ بالمئة على أبعد التقديرات، ولأسباب محدّدة في القانون الاسرائيلي.

○ مجموعة قوات الاحتياط. وهي مجموعة تضمّ من سبق تجنيده في القوات الاسرائيلية، أو من كان محترفاً فيها ثمّ غادرها لسبب لا يمنع تجنيده احتياطاً. ويمتد سن الخدمة الاحتياطية في القوات الاسرائيلية الى عمر ٥٥ عاماً بالنسبة الى الرجال، و٣٤ عاماً بالنسبة الى النساء. وتجرى لكلا الجنسين عملية استدعاء سنوية لمدة شهر، بهدف اعادة التأهيل العسكري، وتطبيق برامج

استدعاء وتدريب على الاسلحة الجديدة؛ كما يتمّ استدعاء الاحتياطي في حال الازمات، حيث يستدعى الاحتياط ويحشد في اطار القوات المسلّحة على خطوط اطلاق النار.

وحسب المجموعات السابقة، فان مجموعة المحترفين هي أقل المجموعات عدداً في القوات؛ ولكنها نواة القوات جميعاً ومركز الثقل فيها، حيث تلعب دوراً مركزياً في المؤسسة العسكرية كلها، وفي القوات المسلّحة على نحو خاص. ويصل عدد المنتمين الى هذه المجموعة، مضاف اليهم المنتمون الى مجموعة المجنّدين، الى ١٧٠ ألفاً، يشكّلون بنية القوات الاسرائيلية العاملة، فيما يبلغ عدد المنتمين الى قوات الاحتياط ما يزيد على ٥٠٠ ألف من الضباط وصف الضباط والجنود، موزّعين على مختلف صنوف الأسلحة.

ان المهمة الاساسية للقوات المسلّحة الاسرائيلية هي الدفاع عن الكيان وحفظ أمنه؛ وهو ما يفترض ان تقوم به المجموعات الثلاث من المحترفين والمجنّدين والاحتياط. ولكن يمكن ملاحظة ان هناك مهام تفصيلية لكل واحدة من هذه المجموعات؛ ذلك ان مجموعة المحترفين تتولّى، على نحو عام، ادارة وتنظيم القوات وقيادتها، وهي المسؤولة، بصورة أساسية، عن التأمين المادّي للقوات كافة. وبانضمام مجموعة المجنّدين الى هذه القوات تصبح مهمة التشكيل الجديد («القوات العاملة») القيام بعمليات عسكرية محدودة، سواء هجومية كانت أم دفاعية. وبصورة أساسية، تصبح مهمة هذه القوات التمهيد للدور الأوسع الذي تقوم به قوات الاحتياط بعد اندماجها في «القوات العاملة»، حيث يصبح العدد الاجمالي، طبقاً لتقديرات العام ١٩٨٩، حوالى ٧٠٠ ألف عسكري.

وعلى غرار القوات المسلّحة، كتنظيم أساسي وقيادي في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، فان المؤسسة تضمّ أيضاً تنظيمات وبنى على أنساق متشابهة في تنوّعها من حيث التركيب الداخلي والمهام والاعداد، كما هو الحال في المجمّع الصناعي ـ العسكري الاسرائيلي، الذي يضمّ، بصورة أساسية، مجموعة من الشركات والمصانع المتعددة الاختصاص والمستوى، والتي تنتج أسلحة وأعتدة أساسية ومساعدة لمختلف صنوف القوات. ويعمل في هذه الشركات والمصانع ما يزيد على مئة ألف شخص، يتوزّعون على الجسم الاداري، بينهم علماء وخبراء ترتبط غالبيتهم بالانتاج، ومجموعات «عمّالية» تلعب أدواراً متفاوتة في مجمل نشاطات مجمّع الصناعات العسكرية الاسرائيلي، الذي وانْ كانت مهمته الاساسية تأمين احتياجات القوات الاسرائيلية من الأسلحة والأعتدة والذخائر وأعمال الصيانة، فان له مهام أخرى داخلية، وخارجية، اقتصادية وسياسية، تصبّ، في النهاية، في خدمة هيمنة المؤسسة العسكرية على المجتمع الاسرائيلي، وأحكام قبضتها القوية عليه(١٠).

ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، بما فيها من تنظيمات وبنى ذات مهام وتراكيب متنوّعة، وبما تضمّه من مئات الآلاف من الاسرائيليين، تلعب دوراً مزدوجاً في العلاقة مع المجتمع الاسرائيلي، متبادلة التأثير معه، حيث تكون قوة فاعلة فيه في مرحلة، وقوة منفعلة في مرحلة أخرى.

واذا كان الأهمّ في علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع الاسرائيلي انها قوة فاعلة ومؤثّرة في بناه وأنشطته، فان حدود انفعال المؤسسة العسكرية بالمجتمع الاسرائيلي انها تستمد منه ايديولوجيتها، وكذلك تستجر منه قواها البشرية، ولكنها لا تلبث ان تعيد اليه تلك الايديولوجية بعد اعادة صياغتها بصورة خالصة، في عملية تربية وتدريب وتعليم هدفها خلق «صهيوني» من طراز جديد يتناسب مع الايديولوجيا الصهيونية «النقيّة» التي أعادت المؤسسة العسكرية صياغتها. ويجرى ذلك في اطار تلك النظرة التي طرحها بن ـ غوريون للجيش ـ وهو رأس ومركز المؤسسة العسكرية ـ والقائلة انه

«قوة طلائعية تثقيفية، باني شعب، ومنقذ للصحراء... انه مصنع لروّاد الأمة، والأداة التربوية لدمج الجاليات وتوحيدها، وأرتقائها»(١١).

ولعلّ من أهمّ العوامل المساعدة في بروز تأثير المؤسسة العسكرية الكبير في بنية المجتمع الاسرائيلي، العوامل التالية:

○ طبيعة المهمّة الاساسية الملقاة على المؤسسة العسكرية، وهي مهمّة «الدفاع والأمن». وبهذه المهمّة يتعلّق حاضر، ومستقبل، اسرائيل كوجود سياسي وبشري. وبسبب خطورة المهمة، فان المجتمع الاسرائيلي تعامل مع المؤسسة العسكرية على أساس انها الضامن الوحيد لوجوده. وقد هيّأ نفسه، وأجهزته المختلفة، لسماع ما تمليه المؤسسة وتطلبه، وللاستجابة لتصريحات قادتها وتصرّفاتهم، التي من المفترض ان تأتي ملبّية لهدف تأمين البقاء للوجود الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

○ الاندماج الى درجة التطابق في ايديولوجية المؤسسة العسكرية مع ايديولوجية الدولة والاحزاب السياسية والتنظيمات، وجميعها تتبنّى الايديولوجية الصهيونية. بل يمكن القول، انه بسبب قيام الايديولوجية الصهيونية على مبدأ القوة، فان المؤسسة العسكرية هي الاكثر تعبيراً عن هذه الايديولوجية. وقد كان بن ـ غوريون، بزعامته لحركة العمل الصهيونية ولسلطة الدولة، وفي الوقت عينه احتلاله الموقع الأول في المؤسسة العسكرية، أحد أبرز تعبيرات التطابق في ايديولوجية المؤسسة العسكرية مع الدولة والاحزاب السياسية(١٢).

○ بحكم طبيعة مهامّ المؤسسة العسكرية وموقعها الايديولوجي، فان المؤسسة حازت على دعم مادي، وبشري، كبيرين، حيث ان المؤسسة العسكرية تحظى بأعلى نسبة انفاق من الناتج القومي الاسرائيلي. ومنذ بداية السبعينات، تجاوزت حصّة المؤسسة من اجمالي الناتج القومي ٤٥ بالمئة، وهي أعلى نسبة انفاق عسكري في العالم، مقارنة بعدد السكان(١٣). ومن الناحية البشرية، تضمّ المؤسسة العسكرية أكبر عدد من الشباب الاسرائيليين الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ ـ ٣٦ عاماً. ويزيد عدد من هم في خدمة هذه المؤسسة وتنظيماتها على ٨٠٠ ألف شخص، بمن في ذلك جنود الاحتياط التابعون للقوات المسلّحة، ومن بين هؤلاء أفضل الكوادر المتخصّصة في مختلف فروع العلم وشؤون المعرفة. بل يمكن القول، ان المؤسسة تضمّ، في أجهزتها، وتحت تصرّف تنظيماتها، أكثر الاسرائيليين شباباً، والأهمّ في النخبة الاسرائيلية(١٤).

دور المؤسسة العسكرية

ان طبيعة التطوّر التاريخي للتشكيلات العسكرية الصهيونية الاولى في فلسطين، والتي آلت الى تشكّل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية الحديثة في بناها وتنظيماتها المختلفة، وتحديد أهدافها في سياق الاهداف العامّة لحركة الاستيطان اليهودي، فرضت على المؤسسة العسكرية ان تلعب دوراً هامّاً ومميّزاً في اطار المجتمع الاسرائيلي، بحيث يتناسب هذا الدور مع أهمية المؤسسة العسكرية وموقعها في المجتمع(١٥).

وتبدّى دور المؤسسة العسكرية في اسرائيل باتجاهين أساسيين. الأول يتمثّل في ما تقوم به المؤسسة بشكل غير مباشر، ويتجسّد ذلك، على نحو عملي، في مهمّات العمل اليومي داخل أجهزة المؤسسة وتنظيماتها المختلفة، حيث يوجّه النشاط الى تطوير البنى البشرية والمادية داخل المؤسسة وتحسين مستوياتها وأدائها وانتاجيتها على جميع الاصعدة، وبهذا المعنى فان هذا الدور دور

داخلي، محصور تأثيره داخل المؤسسة العسكرية. أمّا الدور الثاني، فهو خارجي موجّه، أصلاً، نحو المجتمع، حيث تترك المؤسسة العسكرية آثارها وبصماتها على كثير من الانشطة والفعاليات المتعدّدة في المجتمع الاسرائيلي، وذلك من خلال آليتين: الاولى هي عمل المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، بوصفها مؤسسة منظّمة، تعمل في اطار أهداف عامة، وتنسجم في اتجاهها العام مع أهداف المجتمع الاسرائيلي، وتتناغم في أدائها مع هذه الاهداف؛ والآلية الاخرى هي نتاج نشاط ما تفرزه المؤسسة من كوادر وخبرات في اطار عملية طرد من داخلها، حيث يغادرها ضباط وصف ضباط وجنود الخدمة الالزامية والاحتياطية، وكذلك الضباط الذين انهوا خدماتهم، ويتوزّع عمل هؤلاء على مختلف الانشطة في المجتمع، ويتشابه نشاطهم ودورهم في المجتمع مع دور المؤسسة العسكرية في هذا الاتجاه، وانْ كان يتميّز عن التالي في انه أقل تنظيماً وتوجيهاً.

واذا كنّا لن ندخل في تفاصيل دور الأفراد، من ضباط وجنود، وتأثيراتهم في أنشطة المجتمع الاسرائيلي، بسبب تشعّب هذا الدور وتعقيداته، فاننا نشير، في الاطار العام، الى دور المؤسسة العسكرية ونخبتها العليا من كبار الضباط فحسب. وفي هذا الاتجاه، نحاول تغطية الحيّز الناتج عن عدم دخولنا في شرح دور ضباط وجنود القوات المسلّحة الاسرائيلية.

وبشكل عام، يمكن تصنيف دور المؤسسة العسكرية وتأثيراتها في أربعة جوانب، هي: الجانب الايديولوجي، والجانب السياسي، والجانب الاقتصادي، والجانب العلمي.

الجانب الايديولوجي

تتبدّى أهمية وخطورة هذا الجانب في انه ما لا يقل عن ٩٠ بالمئة من الذكور الاسرائيليين و٧٠ بالمئة من الاناث يلتحقون بالخدمة في القوات المسلّحة الاسرائيلية لفترة تتراوح ما بين ٢٤ ـ ٣٦ شهراً، اضافة الى خدمات الاحتياط التي تتجدّد سنوياً حتى سن ٥٥ عاماً. وطوال خدمة هؤلاء تستمر عملية اخضاعهم لعمليات تعليم وتثقيف وتعبئة ايديولوجية مركّزة، تقوم بها أجهزة ومؤسسات متخصّصة داخل الجيش.

ان أبرز ما تقوم به المؤسسة العسكرية نحو المنضوين في اطارها، من الناحية الايديولوجية، هو تطبيق برامج تعليم وتثقيف واسعة، تتناول مختلف عناصر المؤسسة العسكرية من جنود وضباط، ومن مختلف المجموعات العاملة والمجنّدة والاحتياطية. فعلى سبيل المثال، ان المجنّدين جميعاً يخضعون، خلال خدمتهم العسكرية، لدورات تعليم نظامية، حيث يجرى تعليمهم اللغة العبرية والتاريخ والجغرافيا الى جانب الصهيونية ومواد تعليمية وثقافية أخرى[١٦].

وفي نسق آخر من العملية ذاتها، تتمّ عمليات الحاق الضباط بدورات أخرى، من بينها الدورات المخصّصة لكبار الضباط في مدرسة الاركان وفي «كلية الأمن القومي». وفي هاتين المؤسستين، معاً، يعطى الضباط، الى جانب المعلومات محض العسكرية، معلومات متنوّعة ومركّزة، ولا سيما في الجانب الايديولوجي، ومنها دروس في الدعاية والتوجيه العقائدي، وفي النظرية والمفاهيم الصهيونية، كذلك موضوعات متّصلة بالقضايا الايديولوجية والسياسية، يتولّى تقديمها الى الدارسين، اضافة الى مدرّسي الكليات والمعاهد العسكرية، شخصيات سياسية وايديولوجية صهيونية من مختلف الاتجاهات. على سبيل المثال، «كلية الامن القومي»، طبقاً لما يقوله قائدها العميد اليعيزر يعري، تستقبل «محاضرين من حركة غوش ايمونيم، وحتى مبام، وحركة شيلي...» وأضاف: «اننا نكثر من استدعاء مسؤولين من الحكومة والمعارضة لالقاء محاضرات في الكلية»[١٧].

وكمـا أشرنا سابقاً، فان دور المؤسسة العسكرية، في الجانب الايديولوجي، يتجاوز، في حقيقة الامر، حدود المنضوين في اطار المؤسسة وتنظيماتها المختلفة، الى القيام بدور مباشر في بعض اوساط المجتمع الاسرائيلي، وبخاصة في أوساط الشبيبة والمهاجرين اليهود الجدد، وكذلك في أوساط النخبة العليـا من الادارة الاسرائيليـة، وذلك تبعـاً لاحتيـاجـات ومستـويات مختلفة ومتنوّعة. فالمؤسسة العسكرية، مثلاً، تتعاون مع وزارة التربية بالاشراف على، وتنفيذ، برامج تعليم وتثقيف وتربية أعضاء منـظمـة الجـدنـاع، وفقـاً لبـرنـامـج ايديولوجي صهيوني. كما تقوم المؤسسة العسكرية بتعليم المهاجرين اليهود الجدد اللغة العبرية، وهي بوّابة دخولهم الى بنية التجمّع الاستيطاني الصهيوني وايديولوجيته[١٨].

وتقوم المؤسسة، في المستويات الاعلى، باستقبال دارسين من المدنيين في بعض معاهدها وكلّياتها. وفي «كلية الأمن القومي»، التابعة للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية، هناك ثلث الدارسين من المدنيين الذين تختارهم «الوزارات الحكومية المختلفة» للاشتراك في الدراسة بالكلية. ويحصل هؤلاء، كأقرانهم من العسكريين، على برنامج دراسة مدّته احد عشر شهراً، يتضمّن قضايا فكرية وسياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية، منها «الفكرة الصهيونية، واصطلاحات في الأمن القومي والمجتمع ونظام الحكم في اسرائيل، والجيش ووزارة الدفاع وقضايا الشرق الاوسط...»[١٩].

ولا تقتصر مهمّة المؤسسة العسكرية، في الجانب الايديولوجي، على عمليات التثقيف والتعبئة في صفوف المنضوين في اطارها، أو في بعض القطاعات وشرائح المجتمع المدني؛ بل ان الامر يصل حدّ تحديد الاتجاهات والقنوات الايديولوجية المسموح تداولها في المجتمع الاسرائيلي، ذلك ان المؤسسة العسكرية، استناداً الى قانون المطبوعات الصادر في العام ١٩٣٣، والمعمول به منذ أيام الانتداب البريطاني، تتولّى حق السماح بطبع، وتوزيع، المطبوعات من صحف ومجلات، وتداولها، حيث تمنع الرقابة العسكرية ما شاءت من المطبوعات، بحجة تأثيرها على «الأمن»، وبذلك تجعل الرقابة العسكرية العملية الاعلامية والثقافية الوافدة والمنتجة تجرى في منحى الايديولوجية الصهيونية وبالصلة معها[٢٠].

الجانب السياسي

لا يقلّ دور المؤسسة العسكرية في الجانب السياسي عن دورها في الجانب الايديولوجي، بل انه دور مكمّـل له؛ وهـو تعبـير مبـاشر عمّا تقوم به المؤسسة في الجانب الايديولوجي؛ ذلك ان الولاء والاخلاص الايديولوجي للصهيونية، على نحو ما تجسّده المؤسسة العسكرية، يجد أبرز تعبير له في ولاء المؤسسة لسياسات حكّام اسرائيل وقادتها، بل ولأكثرهم تطرّفاً وعنصرية. فالمؤسسة تستجيب لكافة السياسات الرسمية للحكومات الاسرائيلية. وهي ذراعها التي تطبق من خلالها هذه السياسات، سواء في داخل فلسطين المحتلة أو في محيطها العربي. ولعلّ أبرز تعبير عن ولاء المؤسسة العسكرية لسياسة اسرائيل في الداخل هو ما تقوم به المؤسسة العسكرية من دور قمعي في مواجهة الانتفاضة الفلسطينية، على الرغم من كل ألوان الاستنكار العالمي للموقف الرسمي الاسرائيلي[٢١]. كما يبرز تعبـير ولاء المؤسسة العسكرية الاسرائيلية لسياسات الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة نحو المحيط العربي في الاعتداءات والحروب التي دأبت اسرائيل على القيام بها على الاقطار العربية، وبخاصة المجاورة، طوال أكثر من أربعة عقود مضت.

ان هذا الدور للمـؤسسـة العسكـريـة في تطبيق سيـاسـات حكومات اسرائيل انما هو ناتج

عملية مزدوجة للتربية الايديولوجية والتعبئة السياسية التي يقوم بها جهاز اعلامي ـ تثقيفي متكامل في المؤسسة العسكرية، من بين بناه الأساسية «سلاح التعليم، الذي يأخذ على عاتقه عمليات مزدوجة في تثقيف وتعبئة أعضاء المؤسسة، الى جانب تعليمهم أنماط السلوك والاخلاقيات المفترض ان تكون عند أفراد المؤسسة، وتلك التي تنظّم العلاقات فيما بينهم»(٢٢).

ويتجاوز دور المؤسسة العسكرية، في الجانب السياسي، الدور المباشر الذي أشرنا اليه آنفاً في تأييد، وتنفيذ، سياسات حكومات اسرائيل الى بروز المؤسسة كقوة فاعلة ومؤثّرة في المجتمع الاسرائيلي، سواء من خلال ظهورها كمؤسسة، أو من خلال الكوادر والقيادات التي تفرزها لتلعب دوراً سياسياً محدّداً في اطار المجتمع الاسرائيلي، بصفة عامة.

ويبدو الحجم والتأثير الحقيقيين للمؤسسة العسكرية في اجمالي البنيان السياسي للسلطة عبر قناتين: الاولى كون هذه المؤسسة تشارك، بصورة رئيسة، في رسم السياسات الراهنة، والمستقبلية، المتعلّقة بموضوعي «الأمن» و«الدفاع»، وكلاهما موضوع أساسي في اسرائيل، وكل القضايا الاخرى تخضع، بصورة شبه مطلقة، لضرورات هذين الموضوعين، على النحو الذي تراهما المؤسسة العسكرية؛ والقناة الثانية تظهر في كون قادة المؤسسة العسكرية يلعبون دوراً بارزاً في قرارات المجلس الوزاري المصغّر، سواء من خلال عضوية وزير الدفاع أو مشاركة رئيس الاركان وقادة الاسلحة والاجهزة بصفة استشارية، حيث يتمّ اتخاذ أخطر القرارات لحكومات اسرائيل(٢٣).

ان من بين مظاهر الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي قيامها بفرز مجموعات متتالية من جنرالاتها ليلعبوا أدواراً سياسية في المؤسسات التنفيذية، والتمثيلية، والحزبية، في اسرائيل، وفي مختلف مراتبها، حيث تولّدت نخبة سياسية من أصول عسكرية يبلغ عددها مئات الاشخاص، وهي نخبة متجدّدة. وتؤكد دراسات عدّة ان ما يزيد على عشرة بالمئة من كبار الضباط والمتقاعدين (من رتبة عقيد فما فوق) في اسرائيل يتّجهون الى العمل في المجال السياسي. واذا أضفنا الى هؤلاء من هم في عداد كبار ضباط الاحتياط، فسوف تزيد النسبة بصورة كبيرة للغاية(٢٤).

لقد أفرزت المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، خلال أربعة عقود مضت على ظهورها، عدداً من كبار المسؤولين، كان من بينهم رؤساء دولة، آخرهم الرئيس الحالي حاييم هيرتسوغ الذي خدم طويلاً في الجهاز الامني للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية. وهناك عدد من رؤساء الوزارات، بينهم الجنرال اسحق رابين (١٩٧٤ ـ ١٩٧٧)، واسحق شامير، رئيس الوزراء الحالي، الذي خدم، مثل هيرتسوغ، في الجهاز الامني للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية لأكثر من عشر سنوات في أوروبا.

وقدّمت المؤسسة العسكرية الى الوزارات الاسرائيلية عشرات الوزراء، بعضهم ارتقى المقعد الوزاري انتقالاً من رئاسة الاركان، والبعض الآخر لم يمرّ بهذا المنصب. وكان في عداد البعض الأول كل من دايان ورابين وحاييم بارليف ومردخاي غور ورفائيل ايتان. ومن البعض الآخر يوفال نئمان وعيزر وايزمان واريئيل شارون وغيرهم(٢٥).

وبموازاة ما أفرزته المؤسسة العسكرية من نخبة في السلطة التنفيذية، فقد أفرزت نخبة للمؤسسة التمثيلية، وبخاصة الكنيست الاسرائيلي. وفي دراسة تناولت علاقة أعضاء الكنيست بالمؤسسة العسكرية، لوحظ انه خلال الدورات الست الأولى للكنيست كان ٤٥ بالمئة من أعضاء الكنيست ارتبطوا بالعمل العسكري، بشكل أو بآخر، بعضهم كان مجنّداً في جيوش أجنبية، وآخرون عملوا في المنظمات الصهيونية الارهابية، الهاغاناه وايتسل وليحي، قبل العام ١٩٤٨، والبقية

خدمت في الجيش الاسرائيلي بعد تشكيله في العام ١٩٤٨[٢٦].

وبالتأكيد فان نسبة من خدم في الجيش الاسرائيلي في دورات الكنيست الست الثانية هي أكبر بكثير ممّا كانت في الدورات السابقة، ذلك ان نسبة التجنيد في اسرائيل من بين الشباب تزيد على ٩٠ بالمئة، وهي النسبة التي ينبغي ان تكون مقاربة لمن خدم في الجيش الاسرائيلي من أعضاء الكنيست، ممّا يعني ان نسبة تأثير المؤسسة العسكرية في الكنيست صارت أكبر وأعمق أثراً.

غير ان الامر الأهمّ يتمثّل في وجود بعض كبار الضباط المتقاعدين في عضوية الكنيست، وغالبيتهم من رؤساء الاركان، أو من ضباط المخابرات. وفي الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤ ـ ١٩٨٨) وصل الى عضوية الكنيست عدد من هؤلاء، أبرزهم رابين وبارليف وغور وايتان، وجميعهم كانوا رؤساء أركان سابقين؛ الى جانب ضباط آخرين، منهم وايزمان وشارون ونئمان وران كوهين وماتي بيليد ومردخاي بار ـ أون[٢٧].

وقد جدّدت نخبة كبار الضباط وجودها في الكنيست الثاني عشر في انتخابات العام ١٩٨٨، ففاز بالعضوية من رؤساء الاركان السابقين كل من رابين وايتان وبارليف وغور؛ ومن كبار الضباط يهوشع ساغي وران كوهين ويوفال نئمان وبنيامين بن ـ اليعازر وشارون ووايزمان[٢٨].

ويمتد تأثير المؤسسة العسكرية في افراز نخبتها الى الاحزاب والحركات السياسية في اسرائيل. وهناك العديد من المؤشرات، من أبرزها ان هناك العديد من كبار الضباط المتقاعدين الذين قادوا، أو أسسوا، تنظيمات حزبية، أو انهم تبوّأوا مناصب قيادية عليا وبارزة في حركة العمل الصهيونية وتنظيماتها، وبخاصة حزب «العمل» الاسرائيلي. ومن بين الشخصيات القيادية لحركة العمل يغئال آلون ويغئال يادين وموشي دايان وحاييم لاسكوف وحاييم بارليف وآخرون، أبرزهم حالياً رابين، وهو الشخصية الثانية في حزب «العمل»، والتي تتصارع مع بيرس على مركز الزعامة.

واذا كان عدد الشخصيات السياسية من أصول عسكرية يبدو في قيادات تكتل الليكود أقلّ ممّا هو عليه الحال في تجمع المعراخ ـ وهناك أسباب متعدّدة لذلك ـ فان في صفوف الليكود شخصيات سياسية من العسكريين السابقين، أبرزها الجنرال شارون. وقد اتّجه بعض كبار الضباط السابقين، أو الاحتياطيين، الى تشكيل، وقيادة، تنظيمات سياسية من الاحزاب الصغيرة. من أبرز هؤلاء يوفال نئمان، الذي أسّس، ويتزعّم، حركة هتحياه[٢٩]؛ ورفائيل ايتان، الذي أسّس، بعد ان غادر رئاسة أركان الجيش، حركة تسومت[٣٠]؛ وهناك ران كوهين، الذي تولّى، بعد انتهاء خدمته كعقيد في الجيش مطلع العام ١٩٨٤، منصب رئيس ادارة حركة شيلي[٣١].

ان افراز المؤسسة العسكرية لنخبتها السياسية في السلطة التنفيذية والهيئات التمثيلية، وفي الاحزاب والحركات السياسية الاسرائيلية، انما هو تعبير عن وضع سياسي داخل المؤسسة، جسّدته عمليات التصويت في الجيش الاسرائيلي ابّان انتخابات الكنيست الثاني عشر، في العام ١٩٨٨، والتي جاءت طبقاً للنسب التالية: الليكود ٣٥,١ بالمئة، المعراخ ٢٩,٠ بالمئة، هتحياه ٨,٩ بالمئة، راتس ٦,٥ بالمئة، تسومت ٤,٨ بالمئة، شاس ٢,٥ بالمئة، المفدال ٢,٣ بالمئة، شينوي ٢,٢ بالمئة، موليدت ٢,٠ بالمئة، اغودات يسرائيل ١,٦ بالمئة، ديكل هتوراه ٠,٦ بالمئة، حداش والتقدمية وبراوشة ٠,٢٥ بالمئة. وفي المحصلة الاجمالية، حصل الليكود والاحزاب اليمينية على ٥١ بالمئة من مجمل الاصوات داخل الجيش الاسرائيلي، مركز الثقل الاساسي للمؤسسة العسكرية الاسرائيلية[٣٢].

واضافة الى الجوانب السابقة في علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع الاسرائيلي من

الناحية السياسية، فالمؤسسة قوة هيمنة وسيطرة مباشرة، من حيث امكانية اخضاع الاراضي الفلسطينية المحتلة كافة للسلطة العسكرية، وذلك استناداً الى قانون الطوارىء الصادر في لندن في العام ١٩٤٥، والذي أعطى، في حينه، القوات العسكرية البريطانية حق فرض السلطة العسكرية. وبعد قيام اسرائيل، في العام ١٩٤٨، لم تقم السلطات الاسرائيلية بالغاء القانون، بل ذهبت أبعد بأن طبّقته على الاراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، وخصوصاً في أماكن التجمّعات العربية؛ وظل ذلك سارياً حتى أواسط الستينات. واليوم تقوم الحكومة الاسرائيلية بفرض هذا القانون وتطبيقاته على الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، في الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان السورية المحتلة[٣٣].

الجانب الاقتصادي

وكما هو الوضع في تأثيرات المؤسسة العسكرية على المجتمع الاسرائيلي، من الناحيتين، الايديولوجية والسياسية، فالمؤسسة لها دور بارز وهامّ في الجانب الاقتصادي؛ اذ هي تبرز، سواء من خلال دورها المباشر في البنية الاقتصادية أو من خلال الدور غير المباشر كقوة تأثير هامّة، واحياناً حاسمة، كما في بعض الانشطة، على نحو ما توضّح الحقائق والمعطيات المعلنة.

ان المؤسسة العسكرية تلعب دوراً بارزاً في مجمل النشاطات الاقتصادية في اسرائيل، ولكن مع تفاوت نسبي بصدد كل واحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة. ففي القطاع الزراعي، يتجلّى دور المؤسسة العسكرية في تشجيع أنشطة الناحال، التي هي وحدة من وحدات المؤسسة العسكرية، ويقوم اعضاؤها، وهم من جنود الخدمة الالزامية، بتأدية خدمتهم كمستوطنين زراعيين في المستوطنات. وهم، بذلك، يلعبون «دوراً ريادياً» على صعيدي الاستيطان والعمل الزراعي، الذي غالباً ما يكون في المناطق الحدودية. ويساهم جنود الناحال، بعد انقضاء فترة تدريبهم، في الارشاد الزراعي في المستوطنات[٣٤].

وفي القطاع الصناعي، يتقدّم دور المؤسسة العسكرية ليصبح أكثر أهمية بسبب الاحتياجات الصناعية المتنامية والمتطوّرة من أسلحة ومعدّات وعتاد متعدّد ومتنوّع، والذي يغطّي احتياجات المؤسسة عبر قناتين: الاولى تتمثّل في البنية الانتاجية والمرفقية للمؤسسة، بما فيها من شركات ومصانع ومحطات صيانة تعود ملكيتها للمؤسسة العسكرية؛ والثانية شركات ومصانع ومؤسسات خدمية مملوكة من جانب جهات أخرى. وعلى الرغم من انه ليست لدينا احصاءات وأرقام تفصّل، على نحو واضح، حجم ووزن ما تمتلكه المؤسسة العسكرية من شركات ومصانع انتاجية وخدمية، فان كل المؤشرات تفيد بأن الحجم كبير للغاية، حيث تستخدم الصناعات العسكرية ما يزيد على مئة ألف شخص يشكّلون نحو خمس قوة العمل الاسرائيلية[٣٥].

ويستتبع الدور الواسع للمؤسسة العسكرية في القطاع الصناعي والصناعات العسكرية خاصة دور تجاري للمؤسسة في ما يخص علاقات اسرائيل بسوق السلاح الدولي، ممّا جعل اسرائيل تصطف في عداد الدول الرئيسة في تجارة السلاح الدولية، حيث يؤمّن لها ذلك دخلاً كبيراً من العملات الدولية. ويقدّر حجم مبيعات الاسلحة الاسرائيلية، طبقاً لمعطيات العام ١٩٨٧، بمليار ونصف المليار دولار. وهذا يجعل اسرائيل صاحبة المرتبة السابعة في تجارة السلاح الدولية[٣٦].

وباستثناء هذا الدور العلني، والواضح، للمؤسسة العسكرية في الجانب الاقتصادي، فان لهذه المؤسسة دوراً غير مباشر، أو انه أقلّ وضوحاً وعلانية ممّا سبق في هذا المجال، من خلال مساهماتها في عمليات ايجاد فرص جديدة لاستثمار رؤوس الاموال في الاعمال الصناعية بخاصة، وفي استجرار المساعدات والتبرّعات على نحو ما كانت عليه المساعدات الاميركية الخاصة بمشروع طائرة

«لافي». والأهمّ من ذلك كله ما تتيحه أنشطة المؤسسة العسكرية من فرص عمل للأيدي العاملة الاسرائيلية، وخصوصاً المدرّبة وذات الخبرة[٣٧].

واذا كان للمؤسسة العسكرية مساهمة في الجانب الاقتصادي كمؤسسة، فان لها دوراً آخر، هو تقديم النخبة ذات الاصول العسكرية الى البنية الاقتصادية العاملة للمجتمع الاسرائيلي. ويقدّم الينا عقد الثمانينات قائمة طويلة بأسماء كبار الضباط المتقاعدين أو الاحتياط الذين احتلوا مناصب رفيعة في الأنشطة الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي.

ولعلّ الأهمّ والأبرز هو التجمّع الاقتصادي ـ العسكري الذي يرأسه ثلاثة من كبار الضباط السابقين، هم الجنرال تسفي تسور، رئيس الاركان الأسبق، الذي ترأس الشركة الصناعية الضخمة «كلال»، والعميد يهوشع هوغابيس، مدير عام مصانع «كور» التابعة للهستدروت، والعميد دان تولكوفسكي، قائد سلاح الجو الاسبق ورئيس شركة الاستثمارات التابعة لمصرف «ديسكاونت». وتمثّل الشركات الثلاث السابقة المؤسسة الاقتصادية ـ العسكرية، وتضمّ بعض أكبر المصانع والشركات المنتجة للاسلحة والمعدّات، وتضمّ كذلك شركات تابعة ووكلاء فرعيين ومصدّرين ومديري خدمات على اختلافها. ومن هؤلاء عدد كبير من كبار الضباط المتقاعدين، الذين يمكن ملاحظة ابرزهم موزّعين حسب القطاعات الاقتصادية التالية[٣٨].

○ القطاع الصناعي، وفيه العميد الاحتياط بنيامين بيليد، ويعمل رئيساً لشركة «البط»؛ وعاموس مانور رئيس المخابرات السابق (شين بيت)، ويتولّى رئاسة مجلس ادارة مصنع «لودجيا» للملابس؛ والعميد تسفي تسور، المدير العام لاتحاد صناعة الماس؛ والعميد موشي بيليد مدير شركة «اريت».

○ في القطاع التجاري، هناك العميد اهارون بالوفسكي، ويعمل وكيلاً لتجارة الاسلحة؛ والعميد شموئيل غونين، ويعمل وكيلاً لتجارة الاسلحة والاحجار الكريمة؛ والعميد الاحتياط مردخاي هود، القائد السابق لسلاح الجو ويعمل وكيلاً لتجارة السلاح.

○ في القطاع المصرفي، هناك العميد الاحتياط موشي نتيف، ومثيله عاموس حوريف، وكلاهما يعمل مديراً في بنك ليؤومي؛ وكل من ابراهام احيطوف رئيس مخابرات سابق (شين بيت)، والعقيد الاحتياط مردخاي ليمون، والعقيد يوسف كليف، وكل منهم مدير في بنك «كلالي» العائد لعائلة روتشليد.

○ في قطاع الطاقة، هناك العميد الاحتياط دافيد هغوئيل، رئيس مجلس ادارة شركة الكهرباء الاسرائيلية؛ والعميد الاحتياط تسفي زامير (رئيس الموساد سابقاً) ويتولّى الادارة العامة لمصافي النفط؛ ويوسف هرملين (رئيس مخابرات سابق ـ شين بيت) ويتولّى منصب مدير عام شركة «يوئيل» للتنقيب عن النفط؛ والعميد الاحتياط اريبه ليفي، ويعمل مديراً لشركة الوقود الحكومية الكبرى «بان».

○ في قطاع المواصلات والنقل، يدير العميد الاحتياط شلومو اريئيل اتحاد شركات الملاحة؛ ويتولّى العميد الاحتياط مئير عميت رئاسة مجلس ادارة شركة «ماعوف» للطيران؛ ويعمل العميد الاحتياط رافي هرليف مديراً لشركة «العال».

○ في قطاع الدولة وشركاتها، هناك العميد الاحتياط اهارون بيت هلحمي، ويتولّى منصب المدير العام لشركة المياه الاسرائيلية؛ والعميد الاحتياط دافيد عفري مدير المصانع الجوية الاسرائيلية؛ والعميد الاحتياط نتان نير ويدير جمعية شؤون الجنود الاسرائيلية؛ ويعمل العميد الاحتياط مناحيم يرون مديراً عاماً لوزارة الدفاع.

ان توزّع الجنرالات والعمداء الاسرائيليين على هذه القطاعات لا يفترض انهم جميعاً يقومون بأعمال لصالح آخرين بوصفهم مدراء فحسب، سواء في الشركات والمؤسسة الاقتصادية التابعة للقطاع العام او القطاع الخاص، بل ان هناك كثيراً منهم يعملون في مشروعات اقتصادية خاصة تتوزّع على معظم القطاعات. ولكن القسم الأغلب من الضباط العاملين في المشاريع الخاصة يركّزون أعمالهم على تجارة الاسلحة وتجارة الاحجار الكريمة، وبخاصة الماس، اضافة الى أنشطة أخرى[٣٩].

الجانب العلمي

وبطبيعة الحال، فان دور المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي، في الجانب العلمي، ليس أقلّ من دورها في الجوانب الاخرى السابقة، بل يمكن القول انه قد يزيد بصورة ما، وذلك باعتبار ان دور المؤسسة في الجانب العلمي يربط جملة نشاطاتها، ويوجّه هذه الانشطة، ويطوّرها، في سياق خدمة الأهداف العامة للمؤسسة العسكرية، والتي هي الأهداف الجوهرية للمجتمع الاسرائيلي.

والجانب العلمي، في اطار المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، يمتد واسعاً، ليشمل مختلف البنى والتنظيمات التابعة للمؤسسة، وكذلك الافراد فيها، بغض النظر عن مستوياتهم. وهو بهذا المعنى مفهوم واسع في تراتبيته، ويشمل، في اختصاصاته، مختلف ميادين العلم والمعرفة.

واذا تناولنا اهتمام المؤسسة العسكرية، في الجانب العلمي، بما تضمّه من عنصر بشري، يمكننا ان نشير الى مستويين. أولهما اهتمام المؤسسة بأحداث تبدّل نوعي في حياة المنضوين في اطار المؤسسة، لا سيما القادمين الى الخدمة فيها. فاذا كان هؤلاء من الأمّيين، أو من المتساقطين في مراحل الدراسة الاولى، فان المراكز التعليمية التابعة للمؤسسة تقوم بتعليمهم، وبرفع مستوياتهم التعليمية؛ وينطبق ذلك على الذين لا يجيدون اللغة العبرية من المجنّدين، حيث يتمّ تعليمهم اللغة في فصول يجرى فتحها لهذا الغرض[٤٠].

وفي المستويات الاعلى، تتولّى مدارس متخصّصة في المؤسسة العسكرية تعليم مستويات عدة من المنخرطين في المؤسسة العسكرية، كما هو الحال في المدارس الزراعية القائمة في الكيبوتسات وفي مدرسة سلاح الطيران الثانوية الفنية التي افتتحت في العام ١٩٦٦[٤١]. والامر المساعد في تطوّر المستويات التعليمية المتوسطة والعليا، هو ارتفاع المستويات التعليمية في أوساط الجنود، وهم عصب المؤسسة العسكرية، حيث ان ٦١ بالمئة من المجنّدين الاسرائيليين كانوا، في العام ١٩٨١، من خريجي الصف الثاني عشر فما فوق. وطبقاً للتقديرات، فان نسبة هؤلاء ينبغي ان تكون وصلت، مع العام ١٩٩٠، الى ما يتراوح بين ٧٥ ـ ٨٦ بالمئة[٤٢].

وبالاضافة الى المستويات المتوسطة من المؤسسات التعليمية، أقامت المؤسسة العسكرية مستويات أعلى ومتخصّصة، منها كلية تكنولوجية تابعة للصناعات العسكرية الاسرائيلية، مهمتها تزويد مهندسي الصناعات بالخبرات المتعلّقة بالتسلّح والمواد الناسفة ومواضيع أخرى في هذا المجال. وتخضع الكلية لاشراف معهد التخنيون في حيفا؛ وتنظّم دورات تدريبية، يشترك في كل واحدة منها عشرون شخصاً؛ ويتولّى التدريب والتدريس فيها مهندسون وضباط من الصناعات العسكرية، ومن سلاح الهندسة، اضافة الى آخرين من سلاح الجو والصناعات الجوية[٤٣].

وتملك المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، اضافة الى المدارس والكلّيات متعددة المستوى ومتنوّعة الاختصاص، مجموعة مؤسسات خدمات ومصانع وشركات، تعتبر، في آن، مراكز علمية

تحوي مؤسسة بحوث صناعية وعلمية وعلماء وفنيين من أعلى المستويات، اضافة الى مختبرات للبحث العلمي. ويلعب ذلك كله دوراً بارزاً في تطوير معارف وعلوم الكوادر العلمية في المؤسسة العسكرية، وفي تطوير البنية العلمية داخل منشآت وشركات وهيئات المؤسسة(٤٤).

وقد طوّرت المؤسسة العسكرية، منذ مطلع الخمسينات، تعاملها مع علوم الطاقة الذرية والنووية بارسال البعثات التعليمية الى الخارج، واستقدام الخبرات، وتطوير البنية العلمية في هذا المجال، الامر الذي سمح، ومن خلال تعاون اسرائيل مع البلدان الغربية، وبخاصة فرنسا والولايات المتحدة الاميركية، باقامة مفاعلين نوويين، أولهما في ديمونا والثاني في ناحال سوريك، ممّا مكّن اسرائيل من امتلاك قدرة نووية وذرية يمكن استخدامها في المجالين، العسكري والمدني(٤٥).

ان المؤسسة العسكرية، وهي تنمّي قدرات ذراعها العلمي المتشعّب الاختصاص والمعارف، أولت الضباط، ولا سيما الكبار منهم، اهتماماً في هذا المجال، حيث يتلقّى هؤلاء تشجيعاً رسمياً للقيام بدراسات عليا داخل اسرائيل، أو خارجها، فيمنحون اجازات دراسية في الجامعات لدرس مختلف الاختصاصات، ومنها الاقتصاد وادارة الأعمال، ودراسات القانون والعلوم الاجتماعية وغيرها، سواء في الجامعات الاسرائيلية، أو في بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الاميركية(٤٦). وبفعل ذلك، فان غالبية كبار الضباط، من رتبة عقيد فما فوق، حصلوا على تعليم عال؛ وهناك أكثر من خمسة بالمئة من الضباط الكبار الذين يسرّحون من الخدمة يحصلون على وظائف كمدرسين في الجامعات والمعاهد العليا الاسرائيلية(٤٧).

خـــلاصـــة

وخلاصة القول ان المؤسسة العسكرية الاسرائيلية تمارس دوراً وتأثيراً كبيرين بشكل مباشر أو غير مباشر، سواء في اطار عملها كمؤسسة أو من خلال افرازها لنخب من كبار الضباط يتوزّعون على العمل في مختلف المجالات، وأبرزها المجال الايديولوجي، حيث تقوم المؤسسة بحملات تعبئة وتعليم وتثقيف قطاعات واسعة من الاسرائيليين، تشمل الاولاد والشبيبة، ثمّ الجنود والضباط، الى جانب المهاجرين الجدد، بالتعاليم والقيم الصهيونية؛ وتزيد، الى جانب ذلك، في المجال السياسي، اذ تعبّىء المنضويين في اطارها وقطاعات مدنية مختلفة بالشعارات السياسية الرائجة، وتحشدها جميعاً خلف سياسات الحكومة الاسرائيلية والاحزاب الصهيونية، ثمّ تعزّز نخبتها للانخراط في المؤسسات التمثيلية في الكنيست والبلديات وكذلك في المؤسسات التنفيذية الى جانب الاحزاب السياسية والحركات الاستيطانية.

وتتابع المؤسسة العسكرية دورها وتأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي في المجال الاقتصادي بشكل بارز، فتقدّم مساهمات هامة في بناء، وتقوية، الاقتصاد الاسرائيلي بقطاعاته المختلفة. بل انها تقوم بتشغيل بنيته الصناعية الاساسية، وهي المجمّع الصناعي العسكري الذي يضمّ أفضل الخبرات العلمية والتقنية، وأضخم رؤوس الاموال والاستثمارات، وأعداداً كبيرة من قوة العمل، اضافة الى مردوداته الهائلة. ويعزّز دور وتأثير المؤسسة العسكرية، في هذا المجال، دورها وتأثيرها في المجال العلمي، حيث تقدّم مساهمة بارزة وملموسة من خلال جملة من الفعاليات والانشطة، من بينها المدارس والمعاهد التقنية، اضافة الى الجامعات ومراكز البحوث العلمية، بما فيها من مختبرات ومراكز تجارب متعدّدة الاختصاص.

ولا يقتصر دور المؤسسة العسكرية وتأثيراتها في المجتمع الاسرائيلي على المجالات

السابقة فحسب، بل يمتد الى كل البنية الاجتماعية في اسرائيل؛ اذ تعمل المؤسسة على تحقيق اندماج للخليط المتعدد اثنياً وثقافياً واقتصادياً لكل اليهود في مجتمع الاستيطان الذين وفدوا من عشرات البلدان ومن مختلف الأجناس والطبقات. ولعلّ التلخيص الموجز لمهمة المؤسسة العسكرية في اسرائيل اختصره الكاتب الاسرائيلي بنكو الدار بقوله: «يؤثر الجيش، ولو كان الهدف منه أولاً وقبل كل شيء الدفاع عن الدولة ضد اعدائها والتغلّب عليهم، في حياة الأمة كلها، ولو الى حدّ معيّن، خصوصاً في دولة تعيش جواً عسكرياً عنيفاً ودائماً، وأكثرية مواطنيها رجال جيش في عطلة طويلة. ويؤثر الجيش في شخصية الشبان، وفي شخصية المواطن؛ وعلى ذلك تتحدّد وتتعلق، الى درجة عالية، حريتنا السياسية والاجتماعية»(٤٨).

وباختصار، فان المؤسسة العسكرية، بدورها وتأثيراتها، تخلق مجتمعاً عسكرياً تجسّده اسرائيل في بنيتها العامة، والتي حدّد بن ـ غوريون دور الجيش فيها بالقول: «يجب على الجيش، أيضاً، ان يكون مركزاً تربوياً ورياديا للشبيبة اليهودية المولودة هنا، أو المهاجرة حديثاً. ان واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد، ليصبح صحيح الجسم والروح، شجاعاً ومخلصاً، الأمر الذي من شأنه توحيد جميع الجماعات، والذين يعيشون في الشتات، لتحقيق المهمّة التاريخية لدولة اسرائيل من خلال التجسيد الذاتي»(٤٩).

---

(١) Peri, Yoram; *Between Battles and Balots; Israeli Military in Politics*, London: Cambridge University Press, 1985.

(٢) راجع عبدالحفيظ محارب، **هاغاناه، ايتسل، ليحي؛ العلاقات بين التنظيمات الصهيونية المسلّحة، ١٩٢٧ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. الطبعة الاولى، ١٩٨١.

(٣) يشير عاموس بيرلووتر في **العسكريون والسياسة في اسرائيل** (ترجمة مؤسسة الارض للدراسات الفلسطينية)، دمشق، ١٩٧٥، الى ان الأهمّ في تطوّرات البنية العسكرية لليشوف اليهودي هو قيام الهاغاناه، بعد العام ١٩٣٧، بالعمل بوصفها هيئة أركان أو نواة لجيش كبير جرى تجنيده في الكيبوتسات وفي المستوطنات المملوكة فردياً وفي المدن. لقد قامت الهاغاناه بتنظيم مراكز لتدريب الضباط، وحسّنت الاتصالات داخل نظام الكيبوتسات، وقامت بنشر منشورات عسكرية محترفة، وبتنظيم التموين السري، واشترت أسلحة على نطاق واسع، وأسّست صناعة أسلحة صغيرة، ونواة لسلاح البحرية والطيران. والاهمّ من ذلك، انها نظّمت شبكة كبيرة وفعّالة للاستخبارات وجمع المعلومات، الى جانب قيامها بتنظيم حملات واسعة ودورية لجمع الأموال والتبرّعات، وتوزيع المنشورات على أعضائها الذين زادوا بصورة ملحوظة. انظر كتابه **العسكريون والسياسة في اسرائيل** (مترجم)، دمشق: مؤسسة الارض للدراسات والنشر، ١٩٧٥، ص ٤٥.

(٤) محارب، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٠ ـ ٣٦٢.

(٥) للمزيد من التفاصيل حول دور دافيد بن ـ غوريون في المؤسسة العسكرية الاسرائيلية، انظر بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**؛ وتوم سيغف، **الاسرائيليون الأوائل**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨٥، وبخاصة ص ٢٧٢ وما بعدها.

(٦) انظر بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧١ ـ ٧٢.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٧٢ ـ ٧٨.

(٨) أوردها **المصدر نفسه**، ص ٨٣ ـ ٨٤.

(٩) انظر اياد القزاز، «الجيش والمجتمع في اسرائيل»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٥، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١، ص ٢٦١ ـ ٢٦٨.

(١٠) انظر يورام بيري وأمنون نويباخ،

المجمّع العسكري ـ الصناعي في اسرائيل (مراجعة وتقديم يزيد صايغ)، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، وخاصة ص ٤٤.

(١١) القزاز، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣.

(١٢) حبيب قهوجي (اشراف)، **متخذو القرارات في الكيان الصهيوني**، دمشق: مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٨٣.

(١٣) **المصدر نفسه**، ص ١١٥.

(١٤) أشارت **السياسة** (الكويت)، بتاريخ ١٩٨٥/٧/٧، استناداً الى معطيات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، الى ان عدد أفراد القوات الاسرائيلية العاملة بلغ ١٤١ ألفاً، يضاف اليهم ٥٠٠ ألف قوات احتياط، يضاف اليهم عدد العاملين في بقية فروع المؤسسة العسكرية الاسرائيلية.

(١٥) انظر هشام عبدالله، «بدايات تعثّر العسكرية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٨، كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٧٣، ص ٦٥ ـ ٦٧.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) مقابلة مع العميد اليعيزر يعري، **عل همشمار**، ١٩٨٤/١/٢٠.

(١٨) انظر اياد القزاز، «التوجيه العسكري للمجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٣٩، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

(١٩) **عل همشمار**، ١٩٨٤/١/٢٠. ولمزيد من التفاصيل عن «كلية الأمن القومي»، انظر يوسف فالتر، مقابلة مع العميد اليعيزر يعري، **بمحانيه**، ١٩٨٤/٣/٢٨.

(٢٠) انظر وليد العسلي، **الديمقراطية السياسية في اسرائيل**، القدس: نقابة المحامين ـ فرع القدس، ١٩٨٥، الفصل الخامس.

(٢١) انظر طلي زيلينغر، «في مواجهة الجمهور الثائر»، **دافار**، ١٩٨٧/١٢/٢٥.

(٢٢) ايليت يحيئاف، «الوظيفة هي أنت»، **بمحانيه**، ١٩٨٤/٥/٩.

(٢٣) راجع ابراهام وغنر، **القرار الاسرائيلي** (ترجمة ميخائيل الخوري)، بيروت: دار القدس، الطبعة الاولى، ١٩٧٨.

(٢٤) بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٧ وما بعدها.

(٢٥) انظر منير ناهض الريس، **رجال السياسة الاحياء في الكيان الصهيوني**، دمشق: بلا ناشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٦، ص ٩٥ ـ ٩٦.

(٢٦) انيس صايغ (تحرير) وغازي دانيال (اعداد)، **رجال السياسة الاسرائيليون**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. آذار (مارس) ١٩٧٠، ص ١٨.

(٢٧) انظر **دافار**، ١٩٨٤/٧/٣٠؛ و**عل همشمار**، ١٩٨٤/٨/١.

(٢٨) انظر قائمة بأسماء أعضاء الكنيست الثاني عشر في **هآرتس**، ١٩٨٨/١١/١٠.

(٢٩) **هآرتس**، ١٩٨٤/١/٢٧.

(٣٠) الريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٦.

(٣١) **عل همشمار**، ١٩٨٤/٢/٢٣.

(٣٢) **هآرتس**، ١٩٨٨/١١/١٠.

(٣٣) لمزيد من التفاصيل عن قانون الطوارىء، انظر العسلي، **مصدر سبق ذكره**.

(٣٤) بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١ ـ ٩٢.

(٣٥) بيري ونوفياخ، **مصدر سبق ذكره**. انظر مقدّمة المترجم.

(٣٦) انظر يسرائيل شاحاك (اعداد وتقديم)، «دور اسرائيل العالمي؛ السلاح من أجل القمع»، **الثقافة العالمية** (الكويت)، العدد ١٧، تموز (يوليو) ١٩٨٤، حيث وردت تفاصيل عن تجارة الاسلحة الاسرائيلية في العالم؛ وانظر، كذلك، **السفير** (بيروت)، ١٩٨٤/٤/١٤.

(٣٧) يولا البطل، **الانفاق العسكري في اسرائيل خلال ٣٥ عاماً**، نيقوسيا: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨٤، وبخاصة ص ٨٧ وما بعدها.

(٣٨) يوري افنيري، «هيمنة الجنرالات على الحياة في اسرائيل»، **هعولام هازيه**، ١٩٨٣/٨/٢٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**.

(٤٠) بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩١.

(٤١) **المصدر نفسه**، ص ٩١ ـ ٩٣.

(٤٢) **بمحانيه**، ١٩٨٤/٣/٢٢.

(٤٣) **هآرتس**، ١٩٨٤/٣/٧.

(٤٤) انظر بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٢ ـ ٩٤.

(٤٥) راجع بيتر براي، **ترسانة اسرائيل النووية** (ترجمة منير غنّام)، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، الطبعة الاولى، ١٩٨٩.

(٤٦) بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٤٧) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٨ ـ ١١٩.

(٤٨) بنكو الدار، «الجيش والسياسة في اسرائيل»، **عل همشمار**، ١٩٧٢/٥/١٢.

(٤٩) بيرلووتر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٣ ـ ٨٤.

«فردوس أرضي» على قاعدة الرمز اليهودي

محمد الأسعد

يقترب الخطاب الغربي من القضية الفلسطينية عبر وسيط شهير هو التوراة؛ وكذلك الأمر حين يقارب هذا الخطاب اسرائيل. فهو لا يستطيع ان ينسى الموروث التوراتي الذي تشرّبت به أرضية الثقافة الغربية.

كان الحال كذلك منذ الرحلات الاستكشافية الاولى في القرن السابع عشر. انها رحلات استكشاف ومقاربة تبحث عن صورة في الجغرافيا البشرية والسياسية للشرق: صورة توراتيّة مكتوبة بلغة ملتبسة، لم تستقر قراءتها بحال من الاحوال، لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية الجغرافية.

مثل هذه المقاربة هي من خصائص المسيحية الغربية، التي التبس عليها الامر في فترات تاريخية ماضية، فوحّدت بين أسطورة يهوه وديانة المسيح، وجعلت الاثنتين نصّاً واحداً.

الّا ان هذا النوع من التفكير الاسطوري ليس خاصاً بالقضية الفلسطينية، وليس بدعة في هذا المضمار. فلكل قضية، من قضايا العالم، في الرؤيا الغربية أسطورتها الملائمة على أساس العرق المتفوّق أو الجماعة المختارة.

فاذا تركنا جانباً أوروبا الهرمة، التي غابت الشمس الرأسمالية عنها لتطلع فتيّة في القارة الاميركية منذ أواخر القرن السابع عشر، نجد الخطاب السياسي الاميركي يكرّر الموضوعة الاسطورية عينها. انه يخترع واجباً ملقى على اميركا في الدفاع عن «الحرية» في العالم؛ ثمّ يقترب من موضوعة الأمّة «التي اختارها الله» لتكون قائدة وحامية العالم «من الشر»؛ وأخيراً يجعل من اميركا «أمّة المؤمنين» التي ستشهد نهاية العالم، أو الحرب الاخيرة بين الكفر والايمان.

ان ضرورة خلق أسطورة ما، أو استخدام أسطورة جاهزة، هي من خصائص التوسّع الاستعماري. وسواء أكانت الوسيلة الى ذلك ضربها على العملة النقدية، أم تضمينها في خطاب سياسي، أو ثقافي، أم تلقينها لجنود البحرية، فان هدفها لا يتغيّر: انه تبرير حركة التوسّع والاستيلاء على مقدّرات الشعوب. أمّا جذرها، فلا يتغيّر أيضاً: انه الرسالة التي تحملها «الجماعة المختارة» لـ «تمدين المتوحّشين والارهابيين والوثنيين والاغيار»، والدفاع عن الحرية والديمقراطية وتنفيذ «الوعد الالهي» باقامة مملكة الجماعة، سواء في أميركا الهنود الحمر، أم في فلسطين العربية، أم في أطراف القارة الافريقية.

الّا ان الاسطورة في فلسطين العربية لا تشبه مثيلاتها في مناطق أخرى تماماً، لا من حيث ردّ الفعل عليها في الغرب، ولا من حيث ردّ الفعل عليها في الاوساط العربية. فهي تستند، على الساحة الغربية، الى تراث ثقافي متين، وتستند، على الساحة العربية، الى أنصار يدّعون بالنهج الاكثر

ثقافة وتحضّراً، أي الأكثر تمثّلاً ومشاكلة للتراث الغربي. وهنا خطورة هذه الاسطورة حين يصل الوضع ببعض المثقفين والساسة العرب الى احتذاء المقاربة الغربية للقضية الفلسطينية والعربية بعامة؛ هذه المقاربة التي تروي القصة وترى المصير انطلاقاً من أسطورة التوراة، وليس من التاريخ كما وقع فعلاً.

لقد قادت الصهيونية حملة تثقيف الى العالم قبل ان تكون هذه الصهيونية؛ أي حين لم تكن خرجت عن كونها رؤيا يهودية عنصرية. وحين بدأت هذه الرؤيا بتحقيق نفسها في التاريخ بالتحوّل الى صهيونية، كانت أسس كثيرة قد أُرسيت وبذور كثيرة قد بدأت تصحو من هجعتها، حتى اننا لنجد البعض وجد في اقتلاع الفلسطينيين من الأرض تصديقاً لرؤيا «أشعيا»، حتى بدون ان يكون هذا البعض قادراً على فك الخط من أي نوع كان. وكثيراً ما كنت حين أسأل عن مصادره، أواجه بجواب لا يتغيّر وهو: «ان هذا مكتوب في كتبهم» أي في التوراة اليهودية.

موضوعنا، هنا، هو هذه الارضية الثقافية التي تستخدمها الرأسمالية الغربية لتبرير كل أنواع البربرية الموجّهة ضد الانسان العربي؛ أي المفهوم التوراتي للتاريخ، وتاريخ منطقتنا بالذات، مع وعينا الكامل بأنّ هذا لا يمثّل الاّ جانباً من الصورة المركّبة: صورة المشروع الرأسمالي المنفلت باتجاه التهام الموارد والأسواق والبشر. قال دافيد بن ـ غوريون عن خطاب تدشين دولة اسرائيل، في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، «انه كان يفكّر، وهو يخطب، بالولايات المتحدة الاميركية في بداياتها، حين كانت تضمّ حفنة من الاراضي على ساحل المحيط الأطلسي، ثمّ قُدّر لها ان تتوسّع على طول، وعرض، القارة خلال قرن واحد»[١].

ليس هذا التماثل في بنية التفكير وليد المصادفة، بل وليد حركة استعمار واقعية واحدة، وكذلك هو أمر الاسطورة التوراتية، حين تصبح نغمة يعزفها الخطاب الغربي طوال المئة عام الأخيرة، ويؤثر بها في العقلية الغربية، فتمتد من لويد جورج البريطاني حتى جيمي كارتر الاميركي بالصيغة ذاتها تقريباً، أي مقاربة القضية السياسية الفلسطينية والدخول اليها عبر التوراة وتاريخها. ان في هذا الجو شيئاً جديراً بالاهتمام والمتابعة.

ثمّة ملحوظة للدكتور أنيس صايغ، ذكرها في مقدّمة دراسة «في الأدب الصهيوني» لغسان كنفاني. تقول الملحوظة «انه رغم تسخير الأدب الصهيوني للسياسة ولخدمة أغراض سياسية، وانه سخّر نفسه لخدمة هذه الاغراض الصهيونية بأبشع الوسائل، بالكذب والتمويه وقلب الحقائق، الاّ انه يجد صدى ودّياً واسعاً في العالم، ويجد الكثير من الترحيب والاعجاب. ولا يكاد يروّج رواجاً تجارياً ومعنوياً أدب سياسي واحد خارج البلد الذي يصدر فيه بمقدار رواج الأدب الصهيوني في بقاع العالم المختلفة...»[٢]. ولكن د. صايغ توقّف عند حدود هذه الملحوظة، ولم يعلّل ظاهرة الصدى الودّي والترحيب والرواج، ربما استناداً الى ان كل قارىء عربي يعرف التعليل الشائع والقائل بسيطرة الصهيونية على الأجهزة الاعلامية الغربية، وقدراتها المالية الضخمة، وضعف الوسائل العربية في المقابل. وهو تعليل لا يفسّر حقيقة السيطرة الفعلية ومكامنها الخفيّة، كما سنرى.

وكنا نتمنّى ان نجد شيئاً من التعليل في دراسة كنفاني المشار اليها؛ الاّ ان هذه الدراسة، على الرغم من اقترابها من تفجير القضية، وقفت دونها. فهو لاحظ انه «لن يتقيّد بتاريخ ولادة الحركة الصهيونية السياسية في أواخر القرن الماضي، كنقطة بدء لدراسة الأدب الصهيوني، بل سيمضي الى الوراء في تقصّي جذور الصهيونية في الأدب الى أبعد ما يستطيع»[٣]. ولاحظ، ببصيرة نافذة، ان

«ولادة الصهيونية السياسية نقطة تبلور في تاريخ الصهيونية»[٤]. الّا انه توقف عند حدود هذه الملاحظة الاخيرة، بدون ان يقارب الأرضية الثقافية التي أرهصت بولادة الصهيونية السياسية، أو بدون ان يتعامل مع الخطاب الأدبي، بوصفه حامل الرؤيا، بل بوصفه أداة من الأدوات التي وظّفتها الصهيونية في معركتها. وهذا يعني ان الصلة بين ما هو ثقافي ـ أدبي وما هو سياسي في اطار الرؤيا اليهودية هو صلة مفتعلة وغير أصيلة. وكأن من الممكن ان تكون الرؤيا اليهودية شيئاً مختلفاً، لولا ولادة الصهيونية السياسية. لقد أكّد هذا المنحى في التحليل باشاراته الى «الطبيعة الدينية لآداب اللغة العبرية»، موحياً بأنها تتنافى مع الصهيونية السياسية[٥].

ثمّة دراسة أخرى للدكتور هاني الراهب، بعنوان «الشخصية الصهيونية في الرواية الانكليزية»، تناولت بالبحث الروايات الانكليزية الصادرة منذ العام ١٨١٧. الّا ان هذه الدراسة، بدورها، لم تجب عن أي نوع من هذه الأسئلة. فهي لم تكن مخصّصة الّا «لاستقصاء، وتعليل، صهيونية بعض الروايات الانكليزية»[٦]. واكتفت باستقصاء الحقل ذاته الذي شقّه كنفاني. الّا ان ثمّة اشارتين الى القضية التي نطرحها: الأولى أوردها د. الراهب في سياق الحديث عمّا سمّاه اليهودية الجديدة في مقاطعة نيوانغلاند الاميركية، حين لاحظ تركيز البروتستانت على درس العهد القديم، واعتباره أكثر دلالة على المسيحية من الاناجيل ذاتها[٧]. ولكنه ضيّع دلالة هذا التركيز حين أدرجها في سياق أدلّته على «الاندماج اليهودي في المجتمعات الغربية»[٨]، ولم يستنتج العكس، وهو دلالة اندماج الانجيليين في اليهودية، وهو الأقرب الى المنطق، وبخاصة اذا ما عرفنا ان الأنشطة البارزة للانجيليين الاميركيين هي في تأكيد ان اسرائيل والقدس كلاهما ركيزة لاهوتية للانجيليين مثلما هي لليهود. وان اعتقادهم بقداسة التوراة يماثل اعتقادهم بأن أمن اسرائيل حيوي لانجاز النبوءات التوراتية، بعودة «المخلّص».

الاشارة الثانية للدكتور الراهب وردت في سياق مناقشة روايات ياعيل دايان. وهنا، أيضاً، لم يستطع وضع يده على دلالة الأهمية الكبيرة التي تعلّقها دايان على شخص الصهيوني الأممي «ليني» غير اليهودي، الذي تصفه بأنه رجل الحجارة في توليد الحياة الجديدة على ما تسميها «أرض ـ اسرائيل». فقد اعتبر هذا التعليق دليلاً على احساس دايان بفشل الصهيونية. انها، كما قال، «تسبر غور الشخصية الاسرائيلية على نحو تراجعي»[٩]. وهي ترى في الصابرا ضعفاً في أبعاده الانسانية يصل به الى درجة الموت الروحي والأخلاقي»[١٠]. وأخيراً، وصف رواية ياعيل دايان «غبار» بهذه الكلمات: «الحركة الدائرية من غبار الى غبار تعني ان ' ياردينا ' كانت، طيلة الوقت، ميتة روحياً، وان بناء المدينة الجديدة الذي يرمز للصهيونية واسرائيل كان باطل الأباطيل»[١١]؛ في حين ان دلالة الامر عكس ذلك تماماً، حتى على صعيد اختيار الكاتبة لأسماء أبطال روايتها. فاسم «ياردينا»، مثلاً، مشتق من «يردن»، أي الاردن بالعربية، و«يردنة» أي الماء في الآرامية، وهو أصل الكلمة. أمّا الأممي ليني، فان دايان تُجسّد فيه رؤياها للمصير اليهودي، وقد أصبح مصيراً عاماً للبشرية منذ العصر الحجري، أي مصيراً يتعلّق بتحقيقه مصير الأمميين أيضاً. ان غبار روايتها ليس غبار الحطام، بل هو الضباب الأول الذي يبدأ منه خلق الوجود، كما تقتضي ذلك أصول الخلق التوراتية.

فيما عدا هاتين الاشارتين وبهذه النوعية سينقطع الاستقصاء ولا يتواصل الّا في مجال بحث آخر، هو بحث الصهيونية كظاهرة اجتماعية ـ سياسية، وهو ما فعله د. عبد الوهاب المسيري في كتابه «نهاية التاريخ». وهو دراسة في تطوّر بنية الفكر اليهودي على أساس تاريخي ولاهوتي معاً. وفي نطاق هذه الدراسة ثمّة تعليل لقضايا «الارض الموعودة» واقامة «الفردوس الأرضي» بحركة

الرأسمالية الغربية وتأويلها الفكري للوجود: وجود الذات والآخر، ذات المستند التوراتي[١٢].

والحقيقة ان هذه المسألة من المسائل المحفوفة بالغموض، نظراً الى ميل الدراسات العربية الحديثة الى نفي العلاقة بين اليهودي والصهيوني، واعتبار الصهيونية حركة سياسية فقط، على الرغم من ان هذه الحركة السياسية تعتمد، اعتماداً مباشراً، على الرؤيا اليهودية للتاريخ والعالم.

ولا شك في ان ثمّة واقعاً منفعياً وراء هذا التشديد على النفي. ولكن ثمّة ظواهر تشير الى ان الاسطورة اليهودية ليست مجرّد ذريعة، بل هي محرّك أساس. فحين قالت لجنة جائزة نوبل للعام ١٩٦٦ عن جائزتها للكاتب اليهودي عجنون انها تقدير لكتاباته التي «تمثّل رسالة اسرائيل الى عصرنا»[١٣]، فلا شك في ان الشيء الكثير يمكن ان يُكتب عن هذه الرسالة: فحواها، ومراميها، والسؤال عمّا اذا كانت هي الرسالة ذاتها التي دمغتها الأمم المتحدة بالعنصرية في العام ١٩٧٥؟

وتميل الدراسات العربية ذاتها الى تجريد العلاقة العنصرية بين الصهيونية والاستعمار من الطوابع الفكرية والثقافية بعامّة، واختصار هذه العلاقة ببعد المنفعة السياسية. ولكن هذا التجريد، اذا كان يفسّر لنا الخطاب السياسي الغربي، فانه لا يفسّر لنا لماذا يتغلغل الايمان بالصهيونية في أوساط واسعة في الغرب رفضت حركة الاستعمار في مناطق عدّة من العالم وباركتها في فلسطين.

رواج الاسطورة

حاول د. عبدالوهاب المسيري، في كتابه الآخر «الفردوس الأرضي»، استكشاف الارضية التي تلتقي عليها بنية التفكير الصهيوني وبنية التفكير الاستعماري، أي انه حاول تفسير المقولة الشائعة عن الدور «الرسولي» للحضارة الغربية: الدور الذي تحدثت عنه لجنة جائزة نوبل بمناسبة منح جائزتها لكاتب يهودي.

وقد نجحت هذه الدراسة في استكشاف عناصر الالتقاء البنيوي بين الرسالتين، مع عدم الاخلال بكونهما، في وقت واحد، تعبيراً عن ايديولوجية خامدة وسياق تاريخي استثار عروقها في القرن التاسع عشر.

ما يهمنا، في سياق بحث تأثير الرمز اليهودي في العقلية الغربية، هو هذه الارضية، بالذات، ذلك لأننا افترضنا ان رواج الاسطورة اليهودية، ثمّ تبلورها الحديث في الحركة الصهيونية، هما اللذان يشكلان أساس التجاوب الغربي مع المشروع الصهيوني، وهما اللذان يعطيان للأسطورة فعّالية، ولمقولاتها الأدبية سيطرة، حتى لو كانت من وجهة نظر علمية غير ذات أساس مادي.

والحقيقة، ان اسئلة عدّة مثارة في هذا السياق، لم يجر البحث فيها حتى الآن، الّا من وجهة نظر تبسيطية، كالقول ان الحركة الصهيونية «لم تكن غير امتداد لسياسة اوروبا العامّة في الخارج، وتطبيقها على دائرة المصالح اليهودية»[١٤]؛ وبالتالي، فان محرّكاتها واحدة، سياسياً واقتصادياً؛ ومن ثمّ اسقاط الجانب الثقافي، الّا من تناول بسيط تحت عنوان الغزو الصهيوني للعقلية الغربية، وبدون استقصاء لتاريخ هذا الغزو وركائزه.

ان للتأثير الثقافي جانبين متلازمين: جانب روحي، وينبع من تشارك في اطار ايديولوجي واحد؛ وجانب فنّي، وينبع من الوسائل التقنية القادرة على تأسيس، وتجسيد، الموقف الروحي. ولا يمكن فصل أحد الجانبين عن الآخر. ولهذا، لا يكفي الاطار الايديولوجي وحده لضمان تأثير أي نصّ

من النصوص، تأثيراً عميقاً يتجاوز سطح المشاعر والوجود العميق للانسان؛ كما لا تكفي التقنية لتوليد التأثير. ان أحد الجانبين يشترط الآخر؛ هذا اذا تحدثنا عن الاعمال عميقة التأثير.

وبالنسبة الى موضوعنا، فاذا ظل حديثنا يدور حول الاطار الايديولوجي، أي اليهودية كإطار، فاننا سنجد ان تأثير التأويل الصهيوني قد لا يمتد الى أبعد من معتنقي هذه الديانة. ولكن الواقع يشير الى تأثير أبعد يصل الى معتنقي ديانات أخرى، وبخاصة المسيحية الغربية التي جعلت التوراة جزءاً أساسياً، وضرورياً، من «العهد الجديد»، ومضت، في بعض مذاهبها، الى اعتبار التوراة هي الاصل، على الرغم من الفوارق العميقة بين سلّم القِيَم المسيحية وسلّم القِيَم اليهودية. وهو أمر تعيه المسيحية الشرقية وعياً تامّاً، وترفض، في ضوئه، الدمج بين «يهوه» و«المسيح»، أو هي تصرّح، كما جاء على لسان بطريرك انطاكيا اغناطيوس الرابع، بأن «مسيحها من هنا... من القدس»[١٥]، أي انه ليس غربياً، وبأن من أكبر المشاكل التي يواجهها هذا الموقف، الذي يرفض مركزية الغرب، هو «موقف الشخص الذي عندما يجلس ليتحدث اليك تراه ينتقل بك بفكره وروحه ومراجعه، فيجعلك تدور الأرض كلها بدون ان تمرّ ببيتك... وبيتك هو البيت الأصيل»[١٦].

السؤال، اذاً: اذا كانت ايديولوجية الكتاب اليهود تبرّر هذا التطوّر المتواصل باتجاه خلق شخصية جديدة لليهودي، هي شخصية الاسرائيلي، أو الصهيوني واقعاً كما تبرزه الروائية ياعيل دايان بقولها: «انت اسرائيلي تركت كل شيء ووجدت الهاً جديداً؛ أمّا أنا، فقد كنت يهودياً فقط...»[١٧]، فما هو مبرر اولئك الغربيين، او المتغرّبين، الذين ينتقلون بالانسان الى كل الرموز، بما فيها الرمز اليهودي بشكل أساس، بدون ان يمرّوا ببيته؛ وان مرّوا جعلوه مروراً عابراً؟

هل هو التعاطف السياسي؟

مرة أخرى، نوافق غسان كنفاني على ان «جذور الصهيونية الفكرية سابقة على الحركة السياسية»[١٨]. فقبل أربعة وستين عاماً من انعقاد المؤتمر الصهيوني الاول في بازل، كان رئيس وزراء بريطانيا، دزرائيلي، ينشر رواية متخيّلة عن يهودي يثور على سلطة المسلمين، ويستولي على مركز الخلافة[١٩]. وبعده، تابع جورج اليوت هذا الايحاء، وتميّز اليهودي بعرقه وليس بدينه[٢٠]. أمّا علماء الآثار الذين توافدوا على المنطقة العربية، فكان همّهم الأول قراءة كل حجر، أو مدينة، أو أثر، في ضوء أساطير التوراة، الى درجة ان واحداً منهم هو «بريتشارد» يجمع معظم نصوص حضارات الشرق الأدنى ويبحثها في ضوء هذه العلاقة[٢١]. فما هو المنطلق الفكري الذي يقف وراء سياسة، وثقافة، وعلوم، بهذه المواصفات؟

اننا نرجّح ان المنطلق هو الأرضية الايديولوجية المستقرة في التوراة، والتي اكتسبت تجسيدها في سياق القرن التاسع عشر، وبمواصفاته السياسية والاقتصادية. وهذه الأرضية هي، بالضبط، أرضية العرق الابيض المتفوّق، والشتات المزعوم، و«الارض الموعودة». وقد لاحظنا ان هذه الأرضية قد تمحورت، مراراً، في مناطق عدة في العالم. فهي اميركا ذات يوم؛ وهي أجزاء من افريقيا في يوم آخر؛ وهي فلسطين مع أواخر القرن التاسع عشر. المهم، في كل هذا، انها أرض للغزو والسيطرة. وهذه هي نفسها الارضية الاستعمارية.

وسنجد، في القرن العشرين، ان هذه الارضية بدأت تغذّي نسيج الأدب الغربي والبحث العلمي في الغرب بالتلازم التامّ مع نشوء الكيان الصهيوني. وتمدّ هذا النسيج بمرتكزات ذات دلالة في نظرته ليس الى مصير هذا الكيان فقط، بل الى مصائر الانسان بعامّة.

ولعلّ أوضح ما يشير الى هذا تلك البحوث المعدودة بالآلاف، والتي رافقت اكتشاف اللفائف الفلسطينية، والتي تسمّى خطأ «لفائف البحر الميت»، في الخمسينات، واجتهدت في اقناع العالم بأن المسيحية مجرّد استطالة يهودية، تمهيداً لايجاد مبرّر مقنع عقائدياً، لاعتبار ان الرمز اليهودي هو الرمز العالمي.

في هذا السياق، ستصبح تجربة اليهودي تجربة ذات دلالة شاملة للكشف عن المصير البشري ووعيه، بكل ما يحمله هذا التعميم من تأثير ساحق في العقلية الغربية، وما يتصل برؤاها. وسيجبر حتى الانسان الافريقي الوثني، الذي كان يعبد «جوجو»، على ترتيل صلوات تتحدّث عن اسرائيل و«أرضها الموعودة»، فيدير الكاتب النيجيري نغوجي واتينغو محور روايته «النهر الفاصل» حول رموز توراتية، ويصل الأمر ذروته في حديث مثقفين عرب عن «عودة اليهود المشرّدين الى وطنهم بعد ألفي عام».

القضيـة، اذاً، هي قضيـة التدخّل في نسيج الثقافة الغربية، ومن ثمّ العربية، وكل الثقافات الانسانية؛ التدخّل في نظام نظرتها الى الآخر غير الغربي، حضارة وثقافة ومصيراً، ونظرتها الى نفسها من منظور ثقافة العرق المتميّز.

يمتد هذا الترابط الثقافي، بشكل ملفت للنظر، في تشديد الغربي على قضية التربية. فقبل ان نسمع، في العصر الراهن، من يتحدث عن تأثير الاسماء والصور التوراتية، التي ظلت مدة طويلة جزءاً لا يتجزأ من حياته كمسيحي، كان لويد جورج يتحدث عن تربيته التي تعلّم فيها عن تاريخ اليهود أكثر ممّا تعلم عن تاريخ بلاده بريطانيا. فقد تشبّع «كل التشبّع بتاريخ العرق العبري»، كما قال[٢٢]. وبالمعنى عينه، تحدّث جورج بورخيس، وهو أحد كتّاب الاسبانية، عن «اسرائيل التي تشكّل جزءاً عميقاً منّا جميعاً، وأشدّ عمقاً من الانتساب برابطة الدم أو التحدّر العرقي...»[٢٣].

«التشبّـع باسرائيل»، هذا هو ما يعنيه السياسي البريطاني، وما يؤكده بورخيس، وما ستعنيه جمهرة واسعة من الكتاب والجماعات ذات التأثير الثقافي في الغرب؛ وهذا هو ما يفسّر الرواج الودّي للأدب الصهيـوني في السـوق الغـربي، ومـا يجيب عن أسئلة غسـان كنفـاني كيف ان المـرء «يقرأ في التعليقات السياسية الغربية جملاً تكاد تكون منسوخة، نسخاً، عن مواقف وردت في الروايات الصهيونية»[٢٤].

ان حصيلة هذا «التشبّع» أظهرت في تأويل قضايا الوجود، قديماً وراهناً، تأويلاً خاصاً، أي تأويلاً توراتياً.

وقد توجّت لجنة جائزة نوبل (١٩٦٦) هذا التأويل باعتقادها بأن ثمّة «رسالة اسرائيلية لعصرنا»، بدون اشارة حتى الى ماهيّة هذه الرسالة، على اعتبار انها مفهومة ومعروفة في الاطار المرجعي للغرب. ونشرت الروائية البريطانية ايريس مردوخ، في العام ١٩٨٩، رواية تحت عنوان «رسالة الى الكوكب» تدور حول رسالة غامضة يحملها شخص يهودي الى كوكب الارض!

لا بدّ ان نقف عند هذه المسألة مطوّلاً. فثمّة تجربة «يهودية» أصبحت تختصر، أو تكثّف، معاناة الانسـان في التـاريـخ. هكذا تطرح علينا أعمال ابداعية غربية شخصية اليهودي الذي تجلّى في صهيونيته. ونجد أموراً ملفتة للنظر، حين تتحوّل الحرب العالمية، مثلاً، الى «مذبحة نازية لليهود»، وكـأن هذه الحـرب، التي أبـادت ملايـين الغـربيـين، تصبـح مجـرّد مذبحـة لليهود، تماماً كما

تختصر التوراة، ومن يوالي تاريخها وجغرافيتها، التوسّع الآشوري والبابلي في الشرق القديم بالسبي البابلي، وهو قول يشبه القول ان القنابل الالمانية، التي سقطت على لندن، لم تقتل الاّ السيد فاجن وعائلته (فاجن، هو أحد أبطال رواية شارل ديكنز «اوليفر تويست»)!

ان التاريخ، منظوراً اليه من هذه الزاوية، لا يتحوّل الى تاريخ مصائر بشرية، بل تاريخ مصير اليهودي. ولا يعدو مثل هذا التاريخ اسماً كاريكاتيرياً عجيباً. ولكن أليس هذا هو، فعلاً، التاريخ كما تكتبه اوروبا وحركة الاستعمار، حين أصبح التاريخ مصيراً اوروبياً، ثمّ مصيراً يهودياً، على التوالي؟

ربما يُدْهَش القارىء العربي لو علم بأن التعلّم الصهيوني عن الحروب الصليبية يؤوّل هذه الحروب على انها قامت من أجل قتل اليهود، وان حضارة العرب في الاندلس لم تكن ممكنة لولا اليهود الذين أقاموها[٢٥]! ألا تنسجم هذه الرؤيا للتاريخ، حرفياً، مع مقتضيات التوراة بالقول بـ «الشعب المختار»، لغة وعقيدة ووجوداً؟

يماثل هذا النوع من المزاح التاريخي تلك النمذجة الغربية لتجربة الانسان واختصارها في تجربة اليهودي، الى درجة ان عدداً من الكتّاب الغربيين لا يستطيع جلاء صورة عصره بدون الاستناد الى هذا المرتكز من التجربة.

المسرحي الاميركي ارثر ميللر، في مسرحية «بعد الهبوط من الفردوس»، وصل بأبطاله الى ذروة وعيهم بالاضطهاد، في الفترة المكارثية الاميركية، بزيارة معتقل نازي، حيث يتبدّل وعي العالم في ذهن أبطاله ويرون «الدانوب رمادياً، بعد ان كانوا يظنونه أزرق...»[٢٦].

واستقى جورج أورويل، صاحب رواية «العام ١٩٨٤» مشاهد الرعب والاضطهاد التي تسم عصر قيام الدكتاتوريات من الروايات الصهيونية عن غرق السفن التي أقلّت اليهود الى فلسطين[٢٧]. وحين وصف شخصية القائد المغضوب عليه والملعون من قبل الديكتاتورية المتخيّلة في العام ١٩٨٤، لا يجد ما يشبهه به سوى بأنه «وجه رجل يهودي ضعيف البنية يكسو رأسه شعر أشيب وله ذقن صغير... كان وجهاً ينمّ عن الذكاء، ولكنه يوحي للانسان باحتقار صاحبه»[٢٨]. أمّا جيمس جويس، فهو وحّد في روايته «يوليسيس»، بين هذه الشخصية، الملحمية الاغريقية والسيد بلوم اليهودي الايرلندي التائه، في مدينة دبلن، سحابة نهار كامل، أي في العالم والتاريخ، كما أشارت الى ذلك خلفية الرحلة[٢٩].

الكاتب الغربي، بشكل عام، لا ينسى هذا المرتكز (تجربة اليهودي) التي أصبحت رمزاً لوضعية الانسان في العالم، سواء أكتب أم تحدث، وسواء خاطب الغربي أم غيره. فهذا المرتكز، بالنسبة اليه والى جمهوره، دليل «أصالة» و«معاصره» و«شمول انساني»، كما يوحي السياق. وكم كان مدهشاً، بالنسبة اليّ على الاقل، ان أقرأ في مجلة «ثقافة الهند» خطاباً ألقاه، في جمهور هندي، الكاتب الالماني غونتر غراس. ففي هذا الخطاب، أراد الكاتب، ربما لاحساسه بمسؤوليته عن قضايا العصر الكبرى، تأكيد نظرته الانسانية الواسعة، فركّز حديثه على خطرين يهدّدان البشرية، هما الجوع مع الانفجار السكاني ومقتل ستة ملايين يهودي في المانيا، وهو رقم أسطوري، كما أثبتت دراسات معاصرة. وكان هذا مدخلاً الى الزعم بأن هذا الرقم يمكن ان يزداد، اذا ظلّ التهديد العربي بالابادة موجّهاً الى اسرائيل. وفي اعتقاده، ان العالم كلّه يساهم في تهديد هذه «الجماعة الصغيرة الحزينة»[٣٠]. فالدولتان الكبريان، اميركا والاتحاد السوفياتي، تساهمان من طريق مدّ العرب بالاسلحة[٣١]؛ ودول العالم الثالث تساهم، وكذلك الدول الاوروبية، حين تسمح للدول العربية بتهديدها نفطياً[٣٢].

ويشمل الاتهام حتى بابا روما نفسه، حين انتقده غراس، قائلاً ان البابا «لا يرى سوى ان المقدّسات في بيت المقدس معرّضة للخطر...»[٣٣]، أي انه يغض النظر عن الجماعة الصغيرة الحزينة.

من العبث، كما يبدو، مواجهة هذه الايديولوجية بخطاب سياسي فوقي، بل بخطاب ثقافي يعكس حضوراً عربياً متميّزاً؛ اذ ان الاسطورة لتظل قائمة تلجأ الى غير المباشر والواضح، الى أعماق الانسان وهواجسه ومخاوفه، الى بنية فكره، اضافة الى ان الدفاع عن الاسطورة في الغرب هو دفاع عمّا يعتقده مرتكزات وجوده، لأن في انهيارها انهيار لأسطورة العرق الابيض: اسطورة الحركة الاستعمارية. وبما ان الاسطورة ليست ثقافة فقط، بل هي، أيضاً، تجسّدات انسانية، فان تجسيد انسانية الانسان العربي هو حجر الزاوية في هذه المواجهة.

بين نصّين

يكاد القارىء العربي يتصوّر ان الخطاب الصهيوني، وبخاصة الخطاب الأدبي، هو خطاب سجالي، بمعنى انه ينطلق من، ويتأسّس على، قاعدة الجدل مع الآخر، وعلى قاعدة الاعتداء على حقيقته ومسخها كلّما وجد الى ذلك سبيلاً. والآخر المقصود هو الفلسطيني، أو العربي عموماً.

وقد ساعدت اتجاهات عربية عديدة على اشاعة هذا الانطباع، ورسّخت وجهات نظر مكرورة، تبدو وكأنها اكتشفت مفتاح الخطاب الصهيوني، فلم تعد بحاجة الاّ الى الاشارة اليه، كلّما أُجري حديث، أو جاءت مناسبة. ولكن جولة واسعة نوعاً ما على الخطاب الصهيوني وتجسّداته الأدبية، والفكرية، تظهر ان هذا الانطباع غير صحيح. ليس لأن هذا الخطاب لا يمسّ العربي، أو يتجاهله، أو انه لا يعتدي على حقائقه، وانما لأنه يقوم، في جزء كبير منه، على قاعدة أخرى تكاد تكون مجهولة في الكتابة العربية، تلك هي قاعدة تأكيد الذات وحضورها كتجربة انسانية أمام العالم، وليس خطاباً عاماً مهمّته التصويت. ولا يبدو الكاتب الصهيوني، في هذا الجزء الكبير، منهمكاً في محاولة اقناع العالم بعدم جدارة الانسان العربي، بقدر ما يبدو منهمكاً في اثبات جدارته هو، حتى بدون حاجة الى الاشارة الى الآخر الفلسطيني، أو العربي. اضافة الى انه كاتب محظوظ، كما هو محظوظ الكاتب المسرحي اليوناني القديم الذي كان يستند، دائماً، الى الاساطير اليونانية التي لا يجهلها أبسط يوناني. فما ان يبدأ بالمسرحية حتى يكمل الجمهور بقيّتها. ومصدر الحظ الذي نعنيه هو اعتماد «العهد القديم» جزءاً أساسياً من تعاليم المسيحية الغربية.

تكتسب هذه القاعدة التي ينطلق منها ويتأسّس عليها الخطاب الصهيوني أهمية بالغة في نطاق الأعمال الفنية، والأدبية. فهذه الاعمال هي المؤهلة، دون غيرها، لنقل التجارب وايجاد الصلة بالعالم: الصلة الفكرية والوجدانية معاً. ونعتقد بأن جزءاً كبيراً من الرواج الذي يحظى به الأدب الصهيوني يرجع الى هذه القاعدة، قبل ان يكون بسبب قضية الصهيونية السياسية. ان أشدّ السياسات قدرة ونفوذاً، مثل السياسة الاميركية، هي الأقل اقناعاً على صعيد الغرب، بل وحتى على صعيد الداخل الاميركي.

ما الذي يعنيه تأسيس خطاب على قاعدة التجربة الانسانية؟ وما الذي يعنيه هذا بالنسبة الى الصهيوني؟

اذا تجاوزنا أنماطاً من الخطابات الأدبية الصهيونية التي أُصدرت لتقديم صورة الفلسطيني، والعربي، الى العالم من منظور ضيّق، وهي خطابات لم تعد تحظى بالتعاطف كثيراً، نجد أنفسنا

تجاه نمط مختلف يتمحور في تقديم تجربة اليهودي بوصفها تجربة انسانية، أي ليست غريبة عن كل ما يهمّ الانسان. بعبارة أخرى، تقديم هذه التجربة في سياق اجتماعي وتاريخي بدأ يتحقّق على أرض فلسطين.

ومعنى هذا، ان الجدال في ما اذا كان لهذا التجمّع الاستيطاني الحق في الوجود على هذه الأرض لم يعد مطروحاً للنقاش. وكذلك الجدال في حق الآخر الفلسطيني، أو العربي. ان ما يهتم به هذا الخطاب هو تأسيس نفسه على أرضية جديدة، هي أرضية المشاكل الطبيعية، أو الانسانية، التي يعاني، منها كأي خطاب مجتمع آخر.

ومن الخطأ، في قراءة دلالات هذه الارضية، اسقاط آليات التفكير الرغائبي عليها، مثل رؤية «الغبار» بدداً كما هو في ثقافتنا، ورؤية القلق علامة اعادة نظر جذرية، في الصهيونية. اننا نعتقد بأن دلالة الغبار والصراع والقلق والتساؤل عكس هذا تماماً. انها تنبىء بشعور الوصول الى مرحلة من النضج، الى درجة لم تعد فيها الأهداف القديمة، أو اقناع الآخر، أو الجدل معه، تشكّل قيداً أو مانعاً أمام طرح التمزّقات أو المعاناة الصهيونية بوصفها معاناة مجتمع ترك وراءه مشاكل الولادة، وبدأ يفكّر بمشاكل النمو وأعبائه.

هنا تستوي الشخصية المطروحة على العالم، شخصية الاسرائيلي المصطنعة أساساً وليس اليهودي، مع «الانسان» نفسه. ولا تعود غريبة، كما كانت في البداية؛ ولا تعود مفتقرة الى البدهيات الأساسية، أي الأرض والمجتمع والتاريخ. ولم يكن ممكناً الوصول الى هذه الارضية بتكرار تذكير القارىء بالفلسطيني، أو بالعربي، بل بالقطع مع هذه العلاقة، بصورة أو بأخرى، والاقامة على أرض علاقة جديدة بين اليهودي واليهودي، واليهودي ونفسه. وهذا هو معنى التجربة الشخصية التي تعنى بها الخطابات الصهيونية، وتتمحور فيها.

ان القناعة الغربية بوجود العرق اليهودي والشعب اليهودي، ولو على صعيد شعبي، قد تمّ تثبيتها ايديولوجياً بفعل التشبّع التوراتي قبل قيام الصهيونية بسنوات طويلة. وما كان نبوءات وأساطير تمّت ترجمته الى «صهيونية» في ظروف القرن العشرين وموازين القوى، ولم تبق الّا الخطوة الاخرى، وهي ان يبرز هذا الشعب وجوده كتجربة متميّزة ذات نكهة خاصة على الصعيد العسكري، والسياسي، والثقافي.

وقد تولّى الخطاب الأدبي الجزء الأكبر من هذه المهمة، في نطاق استكمال ما كان مجرّد أقاويل وادعاءات توراتية. وكما نعرف، فان هذه النوعية من الخطابات بحاجة الى الجانبين: القضية الروحية والقضية التقنية.

ويبدو لنا ان مركز قوة الخطاب الصهيوني هو في ما أهمله الخطاب العربي، أي في المضمون الانساني، والاجتماعي، لهذا الخطاب، وليس في اجادة العلاقات العامة واستغلال وسائل الاتصال الحديثة فقط.

هذا المضمون، بغض النظر عن كونه يتحدث عن واقع قام ضد التاريخ او الحقيقة الفلسطينية، يحتفظ باستقلالية هامّة: انه لا يطرح نفسه بالتلازم مع التاريخ والحقائق الاخرى التي تتعلّق بنا، بل بتاريخ وحقائق تتعلّق به، أو بغيره من الشعوب الغربية. انه خطاب يطمح الى اضاءة شخصية، والى تأكيد حضورها، وليس الى نفي الآخر الذي أصبح نفيه قضية ميتة بالنسبة الى هذا الخطاب،

أو بدون دلالة، انْ حاول أحد رفعها ضده.

في الستينات، نشر الشاعر السوفياتي يفتيشنكو قصيدة شهيرة هي «بابي يار»، كان محورها «العذاب» اليهودي عبر التاريخ. ونعتقد بأنها من أنجح القصائد الصهيونية، بسبب انها انطلقت من هذا المنطلق بالذات، أي المرجعية القائمة في الثقافة الغربية، وانها لم تكن معارضة أو سجالاً حول الحقوق في فلسطين، بل كانت تجسيداً لهذا «العذاب» الذي أصبح اليهودي، بسببه، «جديراً بأن تكون قضيته رمزاً لقضية الانسان». فهو ـ كما تقول القصيدة ـ من عانى العبودية في الحضارات القديمة (مصر وبابل)؛ وهو من مات معلّقاً على الصليب! وهو الفرنسي المظلوم دريفوس؛ وهو هذا الروسي الذي يمجّده نشيد الشبيبة. وأخيراً، لا يمكن ليفتيشنكو ان يكون روسياً حقاً، الّا اذا كان «ذا موقف يهودي» أيضاً:

«ما من دم يهودي في دمي

«غير انني، كأي يهودي، يبغضني كل لاسامي

«ولهذا السبب

«فأنا روسي حقاً!»(٣٤)

ردّاً على هذه القصيدة جاءت قصيدة الشاعر الفلسطيني يوسف الخطيب(٣٥). أو لنقل انها جاءت جدلاً لتذكّر الشاعر يفتيشنكو بقضية هي ليست قضية قصيدته؛ لتذكّر بالفلسطيني الذي تمثّل مأساته الوجه الآخر لقضية «شعب الله المختار». وكأن الخطيب قد افترض، أساساً، ان انفعال يفتيشنكو بقضية اليهودي هو تمجيد للمذابح التي اقامتها اسرائيل للفلسطينيين والعرب، مع ان يفتيشنكو هو، والكثير من الكتاب الصهيونيين، أذكى من ان يقولوا ذلك، أو يطرحوا قضية اليهودية اللاسامية من هذا المنظور. وهو الذكاء الذي يجعل خطابهم في مأمن من اثارة الجدل السياسي. ويجعل هذا الخطاب قادراً على التأثير في وجدان القارىء. وبالمقارنة بين قصيدة يفتيشنكو وقصيدة الخطيب نجد ان الاول تخطّى قضية الجدل السياسي ليوصل الى القارىء صورة بمستندات لا يجهلها أي قارىء غربي أو متشبّع بالتوراة، فيما اهتم الثاني بالجدل السياسي، مستنداً الى مستندات «خلافية»، هي ليست، في الحصيلة النهائية، من أساسيات الثقافة العامّة في الغرب، ناهيك عن انها جدل مفاهيمي بين مفاهيم مثل معنى «المدنية» و«التحضّر» و«الرجل الابيض» في سياق مناقض لمفاهيم الانسان الغربي(٣٦).

وهكذا، في سياق هذه المقارنة، يبدو لنا الخطاب العربي أقل جاذبية وتأثيراً، بسببين: الاول ايديولوجي يمثّله السجال ضد المفاهيم الغربية على أرضية غير مشتركة بينهما؛ والثاني سبب فني يتعلّق بالقالب الذي لم يقدّم تجربة مشخّصة تستطيع الاستيلاء على اهتمام القارىء، بل قدّم جدلاً، أو مقالة تحتمل النقاش. ولكن من يناقش العاطفة التي تثيرها صور التجربة؟

القالب الفني يبدو هنا أكثر أهمية؛ ذلك لأن الرؤية يمكن ان تقوم في الخطاب السياسي أو الفلسفي وما الى ذلك، وتعجز عن التأثير، او تؤثّر، وفق شروط هذا النوع من الخطابات، الّا ان تأثيرها، على الصعيد الادبي والفني، مشروط بشروط أخرى ليست منطقية، بالمعنيين السياسي والفلسفي، بل بمنطق آخر.

فما هو المنطق الذي يتبنّاه الخطاب الصهيوني الأدبي؟

من قراءتنا لعدّة نماذج صحفية وأدبية وفكرية، يظهر لنا ان المنطق الفني يسيطر سيطرة كبيرة. وحتى في كتب الاثارة البوليسية، أو التحقيق في أنشطة المخابرات والجيوش، يسيطر على الخطاب الصهيوني هذا المنطق. ويكاد يشكّل جاذبية خاصة، وهو الخاصة الاساسية الجاذبة أحياناً في ما يسمّى كتب «الاثارة» التي يقرأها الانسان العادي في محطة قطار، أو في طائرة، أو في مطعم.

هذا المنطق هو المنطق الواقعي، بمعنى تجسيد الأمكنة والأزمنة بالاحداث البصرية، وليس بالتحدّث عنها؛ أو فلنقل انه التبشير غير المباشر. ان أفضل تجسيد فني لصورة انسان ليس بالتحدث عنه بل بتركه يتحرّك ويتحدّث. وأفضل تجسيد فني لفكرة هو حشد ما توحي به من عناصر واقعية، أو ايجاد معادل من سلسلة احداث ومشاهد تبعث، حين يقرأها القارىء، الانفعال والافكار المصاحبة لها.

نشرت صحيفة «التايمز» اللندنية خطاباً لكاتب صهيوني تحدّث فيه عن ابنه المجنّد في جنوب لبنان. ويصلح الطابع الفني لهذا الخطاب مثالاً على ما نذهب اليه[٣٧]. فمنذ بداية هذا الخطاب وحتى نهايته، لا يقول لنا الكاتب مباشرة أي عاطفة، أو انفعال، يسيطر عليه، بل يترك لسلسلة من المشاهد البصرية ان تصلنا بعواطفه وانفعالاته الكامنة.

انه يبدأ خطابه بكيفية اضطراب حياته وتغيّر علاقته بالاجهزة الصديقة، عادة، للانسان: الهاتف والتلفاز وجرس الباب. لقد أصبحت كل هذه الاجهزة معادية للانسان.

حدث هذا التغيير حين أكمل ابنه تدرّبه العسكري، وحين تحوّل أصدقاؤه المجنّدون معه تحوّلات غريبة، فتخلّصوا من الخدمة العسكرية في الجبهة، والنتيجة انهم وصلوا الى كافة الوظائف المريحة في الألوية القريبة من بيوتهم: «وظل ابني فقط، وحليب أمه لم يكد يجفّ على شفتيه، بحذائيه العسكريين غير الملائمين؛ ظل المقاتل الوحيد في الحي، وهو موجود الآن في مكان ما من لبنان...»[٣٨].

ثمّ وصف هذا الأب تصرّفاته حين اتصل بأبنه هاتفياً، وحين شاهد الجنود في التلفاز، محاولاً التعرّف على واحد من وحدة ابنه، أو حين سمع عن الهجمات من الاذاعة، أو حين انتشرت الاشاعات بين أهالي الذين يخدمون في لبنان.

وبعد هذه السلسلة من المشاهد المعبّرة عن القلق والعاطفة الأبوية، لم ينس هذا الأب ان يناقش ما يسمع. فما سمعه بعد عملية فدائية ضد الجنود الاسرائيليين هو ثرثرة عن «الفعل الشنيع» وعن «الحرب ضد الارهاب». وخاطب نفسه بصيغة الآخر الغائب، وسأل: «عمّا يتحدثون؟ المسلمون يحاربون من أجل أرضهم بالطريقة الوحيدة التي يعرفونها وحسب التقاليد السائدة هناك. الشخص الوحيد الذي لا ينبغي ان يكون هناك منذ البداية، هو ابني: الابن الذي حوّلوه الى محرّر للبنان يغيّر نظام الخليقة، ويجعل الكتائب حكّاماً ويقيم نظاماً جديداً، وهو الآن مكروه ممقوت، معزول ومذعور، وهدف حي كل مهمته الوطنية ان يحمي نفسه...»[٣٩].

نلاحظ على هذا الخطاب ما يلي: فهو، أولاً، خطاب متدرّج، بمعنى انه لا يقول دفعة واحدة ولا مباشرة ما يريد قوله، لأن ما يريد ايصاله ليس فكرة، أو حكمة، أو تعليقاً، بل تجربة. تجربة تنطق عن نفسها بكامل الموضوعية. وكأن للخطاب موضوعية؛ وكأنه قائم بنفسه بغض النظر عن شخصية من كتبه. فهو وجود موضوعي يفرض نفسه على القارىء كما تفرض وجودها الشجرة. انها موجودة فحسب. ويقدّم الينا الخطاب نفسه كسلسلة من المشاهد التي تندرج وتكمل بعضها بعضاً.

ونكتشف، شيئاً فشيئاً، بدءاً من حكاية عداء الاجهزة، ومروراً بتأكيد ان «ابنه فقط من ذهب الى لبنان» وبمشاعر الأقلية التي ذهب ابناؤها الى هناك، وخصوصاً موقفها، هذه النقطة المركزية، التي يبدو ان الخطاب يتكتّل حولها منذ البداية، وحتى النهاية: «الشخص الوحيد الذي لا ينبغي ان يكون هناك من البداية، هو ابني».

ان هذا الخطاب قطعة أدبية متكاملة فنياً، لا تهتم الّا بشيء واحد: ايصال عاطفة أب تجاه ابنه وتجاه ما يحدث في لبنان. الّا ان هذه العاطفة لا تصل الينا بلغة سجالية، أو جدل سياسي، أو منطقي، بل عبر تجسيد شخصية الابن وعاطفة الأب بهذه الصورة. «وظل ابني فقط، وحليب امه لم يكد يجفّ على شفتيه في حذائيه العسكريين غير الملائمين، ظلّ المقاتل الوحيد في الحي، وهو موجود الآن في مكان ما من لبنان». وعبر تجسيد شخصية الأب في هذه الصورة: «وتحاول ان تتعرّف على الجنود في التلفاز ربما ترى احداً من وحدة ابنك. وتريد ان تراه أيضاً، لكنك تصلّي لكي لا تراه بجاكيتته المضادة للرصاص وحزام الذخيرة والبندقية في ذلك المشهد السيريالي، حيث يخفي مظهر الحياة العادية جهاز تفجير مؤقت»(٤٠).

لعلّ التحدّث بصيغة الآخر الغائب هو احدى وسائل التأثير التي يريد الخطاب، من خلالها، ان يقول ان هذا الموقف، وهذا الانفعال، وهذه العواطف، صفة غير ذاتية، بل صفة موضوعية، في الاشياء، في الطبيعة: طبيعة الحياة نفسها. أَلَم يبدأ حديثه بـ «الاضطراب الذي وقع في حياتنا»؟

ان هذا الاسلوب الماهر في الخطاب يرفع القضية الشخصية من كونها قضية خاصّة بفرد الى قضية خاصة بك، وبالآخر، وبالجميع.

بمثل هذه التقنية يتوصّل الخطاب الصهيوني الى تحويل مواقفه وأفكاره الى مواقف وأفكار من صميم الحياة نفسها، ومن صميم الوجود. فهو لا يهبط من فكرة ليستجلي عبرها صور الوجود وتجاربه، بل يفعل العكس. ففي الفن تستخدم الصور والتجارب لاستجلاء القضايا الفكرية.

اذن، مثل هذا الخطاب الفني لا يستهدف اثارة جدل سياسي، ليس لأنه يخشى الجدل، أو لأن حججه ضعيفة، بل لأن تأدية وظيفته ذاتها تقتضي مثل هذا النحو من التقنية، ولأن هذه التقنية ذاتها من صميم العمل الفني.

ما الذي فعلناه في المقابل؟ سواء مقابل هذا الخطاب أو مقابل هذه الوظيفة الفنية؟

من الملفت للنظر ان الأعمال العربية التي حظيت بتقدير في العالم الخارجي هي الأعمال التي تخلّصت من نمط الجدل العربي ومن أساليب الصياغة الشائعة عربياً. أي انها بالضبط الأعمال التي قدّمت المضمون الانساني والاجتماعي للتجربة العربية، وطرحت الانشاء اللفظي لتأخذ بالانشاء الاجتماعي، وانصرفت الى تأكيد حضورها المميّز في سياق التجربة الانسانية بعامة. من هذه الأعمال، على سبيل المثال، «المحرومون» لفواز تركي، و«الخبز الحافي» لمحمد شكري. وهما عملان ميزتهما العامة انهما أضاءا، لأول مرة، شخصية الانسان العربي، ذلك الذي غطّته مئات الخطب والمحاججات وأساليب الدعاية، وحوّلته الى مجرّد لفظة ترد بين ألفاظ.

ان خصوصية التجربة وحدها لا يمكن نقلها الّا من طريق الفن، وذلك لأن الفن وحده هو الذي يصل ما بين التجربة وأعماق قضايا الوجود الانساني. وبهذه الصلة يستطيع الانسان مخاطبة الانسان. ويظهر كل منهما ان ما يعني احدهما يعني الآخر.

لقد قيل «ان الصهيونية قاتلت بسلاح الأدب قتالاً لا يوازيه الاّ قتالها بالسلاح السياسي»[٤١]. وهذا صحيح. ويمكن ان يقال الشيء عينه عن الأدب الفلسطيني، أو العربي بعامة. ولكن في حين ان الاولى استوعبت أعمق التقنيات الفنية، واستوعبت مرجعية ثقافية واسعة، وأدارت معركتها على أساس من فهم عميق لمعنى الفن والأدب، ظلّت الآداب العربية أسيرة الخطاب السياسي وتقنية الشعارات والأفكار العامة بمرجعية ثقافية فقيرة، مع اصرار على طمس التجربة ـ تجربة الجموع البشرية ـ بكل غناها وتراثها؛ مع ان محور المواجهة هو هنا: في الحضور الانساني، وليس في البراعة اللفظية.

---

(١) Stewart, Desmond; *The Middle East; Temple of Janus,* London: Hamish Hamlton, 1971, p. 319.

(٢) انيس صايغ، تمهيد لكتاب غسان كنفاني في **الأدب الصهيوني**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ٧ ـ ٨.

(٣) غسان كنفاني، **في الأدب الصهيوني**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ١٠.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ١٩.

(٦) هاني الراهب، **الشخصية الصهيونية في الرواية الانكليزية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٩.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٣.

(٨) **المصدر نفسه**.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٣٥.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٤٣.

(١١) **المصدر نفسه**، ص ١٥٠.

(١٢) عبدالوهاب المسيري، **نهاية التاريخ**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٧٩، ص ٩٤.

(١٣) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٤٩.

(١٤) أسعد رزوق، **اسرائيل الكبرى**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٩٥١.

(١٥) لقاء مع بطريرك انطاكيا، **السفير** (بيروت)، ١٩٨٥/٣/١٦.

(١٦) **المصدر نفسه**.

(١٧) Dayan, Yael; *Enry the Frighrened,* London: Weidenfeld and Nicolson, 1961, p. 13.

(١٨) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠.

(١٩) Disraeli, B.; *The Wonderous Tale of Alory,* London: Peter Davies, 1927, p. 120.

(٢٠) Haighr, Gordon S.; *George Eliot; A Biography,* Oxford: Oxford University Press, 1969, p. 469.

(٢١) Pritchard, I.B. (Ed.); *The Ancient Near East Texts relating to the Old Testament,* Princeton: Princeton University Press, 1950, p. 3.

(٢٢) مروان فارس، «عن المسحية الغربية»، **الآداب** (بيروت)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٣.

(٢٣) **المصدر نفسه**.

(٢٤) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(٢٥) آنخل جنثالث، **تاريخ الاندلس** (ترجمة د. حسين مؤنس)، القاهرة، ١٨٥٥، ص ٤٩٩.

(٢٦) Miller, Arther; *After the Fall,* London: Penguin, 1969, p. 16.

(٢٧) جورج اورويل، **رواية ١٩٨٤** (ترجمة فندي الشعار)، بيروت: دار المروج، ١٩٨٦، ص ١٤.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٥.

(٢٩) جيمس جويس، **يوليسيس** (ترجمة د. محمود طه)، القاهرة: بلا ناشر، ١٩٧٩، ص

(٣٠) **ثقافة الهند** (دلهي)، اصدار جمعية

علاقات الشرق، العدد ١٩/ ٢٠، ١٩٧٥.

(٣١) **المصدر نفسه.**

(٣٢) **المصدر نفسه.**

(٣٣) **المصدر نفسه.**

(٣٤) محيي الدين صبحي، «قصيدان وقضية»، **الثقافة العربية** (طرابلس ـ ليبيا)، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٤.

(٣٥) **المصدر نفسه.**

(٣٦) **المصدر نفسه.**

(٣٧) «ابني في لبنان»، **التايمز**، ١٩٨٣/٦/٥.

(٣٨) **المصدر نفسه.**

(٣٩) **المصدر نفسه.**

(٤٠) **المصدر نفسه.**

(٤١) كنفاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩.

السياسة الفلسطينية خلال الانتداب

فيصل حوراني، **جذور الرفض الفلسطيني، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨**، نيقوسيا: شرق برس، ١٩٩٠، ٥٠٣ صفحة.

شهدت السنوات الاخيرة اهتماماً متزايداً بالتأريخ الوطني الفلسطيني من منظور تخصصي تناول جوانب محدّدة من هذا التأريخ بالعرض والدرس والتحليل. وعلى الرغم من وفرة الكتابات على هذا الصعيد، الاّ ان الكتاب الذي بين ايدينا يشكل، من حيث موضوعه، معالجة جديدة لجانب من جوانب العملية السياسية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين.

لقد أوضح المؤلف في مقدمته انه لم يرد في ذهنه ان يأتي هذا الكتاب تأريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل ان يكون «قراءة» لهذا التأريخ، من خلال رصد ما اشتهر باسم «الرفض الفلسطيني»، ووضع اليد على دوافعه وظواهره ونجاحاته واخفاقاته وكل ما يتصل به. وجاءت «القراءة» في صيغة مقالات، لا فصول كما هو مألوف، فخصّص كل مقالة لاستيفاء «نقطة واحدة من نقاط البحث، او فترة من الفترات التي تتّسم بسمة متميزة وحيدة، او بسمات عديدة متجانسة» (ص ١٠).

توزّع الكتاب في خمس عشرة مقالة واستخلاصات وملاحق. في المقالة الاولى، تناول المؤلف البدايات التي سبقت الاحتلال البريطاني الفلسطيني، وفشل الحركة الصهيونية في الحصول على موافقة الدولة العثمانية، واصداء المشروع الصهيوني على الجانب العربي، ومن ثمّ تأثير استلام «الاتحاديين» الاتراك للسلطة في مجريات ووقائع النشاط الصهيوني في المشرق العربي. واستخلص من ذلك: «ان المواجهات الأولى بين عرب فلسطين والمطامع الصهيونية لم تظهر، على نحو يُعتد به، الاّ بعد سنوات كثيرة من تشكّل الحركة الصهيونية، وبعد سنوات كثيرة، أيضاً، من انتظام هذه الحركة في المنظمة الصهيونية العالمية» (ص ٣٧).

وفي المقالة الثانية تعرّض الى أوهام وأخطاء في فهم الحركة الوطنية الفلسطينية للسياسة البريطانية، بعدما تمّ فرض الانتداب البريطاني على فلسطين وخابت الآمال بالاستقلال والوحدة. وقد عالج المؤلف، بشيء من التفصيل، اتفاقية فيصل ـ وايزمان (٣/١/١٩١٩) ومدلولاتها، واثر ذلك في رفض الأوساط الفلسطينية،، كافة، للمشروع الصهيوني. وقد استند ذلك الرفض الى مجموعة من الحجج: الاولى، ان دعوى اليهود التاريخية في فلسطين باطلة؛ الثانية، «ان اليهود يدّعون بحق وطن في فلسطين، بناء على انهم استعمروها مدة في العهد السابق. فانْ كان كلما دخلت أمة بلاداً يحق لها استردادها والتوطن فيها، فيحق لكل أمة أودولة ان تطلب البلاد التي استعمرتها في أي عهد من عهود التاريخ، كما يحق للرومان واليونان ان يطالبوا بمثل هذا المطلب». واستندت الحجة الثالثة الى «ان علاقة العرب، المسلمين والمسيحيين، بهذه البلاد أقوى جداً من علاقة اليهود بها» (ص ٤٥). والحجة الرابعة التي ظلت تساق في معرض الرد على مبررات المشروع الصهيوني «هي ان سكان فلسطين من العرب، مسلمين ومسيحيين، يشكلون اغلبية ساحقة في البلاد؛ بينما لا يشكّل اليهود، مواطنين أصليين ووافدين جدداً، سوى أقلية، ولا يملكون، وفق التقديرات الفلسطينية لملكيتهم في العام ١٩١٩، الاّ واحد بالمائة من أرض البلاد». وتقوم الحجة الخامسة على التنبيه الى تأثيرات الفارق بين العرب واليهود، وما يحمله تفوّق اليهود من مخاطر على الآخرين. واستندت الحجة السادسة الى «التحذير من المشاكل والاضطرابات التي ستعمّ البلاد نتيجة استمرار الهجرة اليهودية»؛ في حين قامت الحجة الاخيرة على أساس «ان فلسطين جزء طبيعي

من سوريا، ولم تنفصل عنها في دور من أدوارها» (ص ٤٦). أمّا عن صلة الحركة الصهيونية بالاستعمار، فلم تدركها الحركة الوطنية في بداياتها، بل ان الحركة الوطنية راهنت على ما سيجلبه الاستعمار لها من مكاسب، حتى انها، بعد ان ذاع خبر وعد بلفور، حاولت جاهدة اقناع بريطانيا بالتخلّي عنه. «وقد ترتب على الجهل بطبيعة الامبـريالية البريطانية وحجوم مصالحها، وخصوصاً ما يتصل منها بالصهيونية، ان استقر في ذهن الحركة الوطنية الفلسطينية ان الموقف البريطاني ازاء الصهيونية نابع من سياسات هذه الحكومة، أو تلك، من حكومات بريطانيا، وهذا او ذاك من رؤساء وزاراتها أو وزراء المستعمرات او الخارجية فيها. وظلت قيادة الحركة الوطنية أسيرة هذا الاعتقاد حتى الثلاثينات» (ص ٥٣). ومن ذلك استخلص «ان الرفض الفلسطيني انصبّ، بالاساس، ضد الحركة الصهيونية، وضد تجليات مشروعها في الأرض الفلسطينية، في الهجرة والاستحواذ على الأراضي، ولم يرتق الاّ في وقت متأخّر» (ص ٥٦).

وتعرّضت المقالة الثالثة الى صورة البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية ومدلولاتها على التركيب السياسي، وذلك بالعودة الى ما خلّفه العهد العثماني من تخلّف اقتصادي ـ اجتماعي طاول كافة المرافق، الزراعية والتعليمية والتصنيعيـة والتجارية، في البلاد، وضعف الحركة الوطنية الفلسطينية، وعدم قدرتها على التصدي لكل هذه المشكـلات. وتناولت المقالة الرابعة الموقف الرافض، الثابت والباتّ، للهجرة اليهودية، بدءاً من الاحتجاجات، وتصاعد حدّتها، وادراك مخاطرها في ظل الأزمة الاقتصادية، وصولاً الى انتقال تلك المقاومة الى حيّز العنف. وتطرقت المقالة الخامسة الى مقاومة انتقال الأراضي من الاشكال السلبية الى الايجابية. وعرضت السادسة، بشكـل سردي، تطور موقف الحـركة الوطنية ازاء الانتداب، بدءاً من المساومة، انتقالاً الى المقاومة. وتناولت السابعة الحكم الذاتي والاستقلال بين الادارة المشتركة والتمثيل النسبي، عبر التعرض الى محاولة تأسيس المجلس الاستشـاري وفشله، فمحـاولات الحركة الوطنية تثبيت مبدأ الانتخاب واحترام الدستور، ثمّ رفض المشاركة في المجلس التشريعي الذي اقترحته سلطات الانتداب البريطاني، وكذلك مشروع الوكالة العربية، الامر الذي أفضى، بدوره، الى ارسال «لجنة شو»، واقتراح «الكتاب الأبيض» سنة ١٩٣٠، ومحاولة احياء المجلس التشريعي سنة ١٩٣٥، باشتراك الجانبين، العربي واليهودي، معاً، في مؤسسة واحدة، تحت اشراف الانتداب. أمّـا المقـالة الثـامنـة، فتطرقت الى الموقف العربي من اليهود، في ظل غياب فرص التفاهم وتغييبها؛ في حين استعرضت المقالة التاسعة مراحل الاستقواء الفلسطيني بالعرب والمسلمين، ومراوحة ذلك ما بين الأوهام والوقائع.

وخصص المؤلف مقالته العاشرة للتعرض الى التشكيلات السياسية للحركة الوطنية، على أساس انها تشكل تنظيمات النخبة السياسية الفلسطينية، بدءاً من الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية، والجمعيات غير الدينية، والمؤتمرات العربية ـ الفلسطينية، انتقالاً الى تشكيل الاحزاب السياسية، ومن ثمّ طبيعة عملها المشترك.

وفي المقالات الخمس التالية، تناول المؤلف جملة قضايا تمثلت في: تطور المواجهة مع الصهيونية والاحتلال البريطاني، بدءاً من عريضة الاحتجاج، الى الثورة المسلحة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٩)، حيث تمّ استعراض احداثها وظروفها وتوقّفها، ثمّ استئنافها في اجواء رفض مشروع التقسيم، والاستنتاج ان استئناف الثورة تمكّن من اسقاط التقسيم، غير انه لم يأتِ بالاستقلال. وفي ظل وضع كثرت فيه العوامل المواتية للصهيونية، أحالت بريطانيا المسألة الفلسطينية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتقل الجهد العربي، مثله مثل الجهد الدولي، الى ذلك الميدان، بينما كان زمام المبادرة لتقرير الشأن الفلسطيني، على الصعيد العربي، قد انتقل، تماماً، الى أيدي الحكومات العربية.

وأخيراً، عالج المؤلف مسألة الرفض الفلسطيني في آخر صورها، فأوجزها بأنها جاءت كانفصال بين الواقع والطموحات، وذلك بعدما انتقل زمام المبادرة من يد القيادة الوطنية الفلسطينية، الى أيدي الدول العربية، خلال سنوات الحرب العالمية الثانية. فقد تولّت جامعة الدول العربية الشأن الفلسطيني؛ ولم تبتعد الجامعة العربية من الموقف الفلسـطيني المتشـدد، فقامت برفض مشروع التقسيم الدولي، كما قامت الهيئة العربية العليا.

وكان الرفض العربي للتقسيم بمثابة اعلان حرب، سرعان ما اندلعت، فعلاً، بين قوى غير متكافئة، أدّت الى ما أدت اليه من نتائج. واستخلص المؤلف ان بروز الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني كان «ظاهرة ملازمة لسياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، وثابتة فيها، منذ العام ١٩١٨» (ص ٤٥٩). وقد استند الرفض الفلسطيني للمشروع الصهيوني «الى أسس تتوخّى كل البراهين اللازمة لاثبات عدالتها». غير ان مقاومة الحركة الوطنية الفلسطينية لهذا المشروع، وفقاً لاستنتاجات المؤلف، «عجزت عن منع تحقيقه، وعجزت، كذلك، عن تحقيق أي من الأهداف التي تتناسب مع حجوم الجهود والتضحيات الكبيرة التي بذلها عرب فلسطين خلال الأعوام الثلاثين التي شهدت اطراد العمل لبناء الدولة اليهودية على انقاض الوجود القومي لشعب فلسطين» (ص ٤٥٩).

وعزا المؤلف اسباب ذلك الى جملة من الأسس غير المواتية التي وسمت سياسة الحركة الوطنية الفلسطينية، فجعلتها قليلة الفعالية. وأبرز تلك الأسس كان التناقض في سياسة الحركة الوطنية بين رفضها للمشروع الصهيوني، وتمسّكها، في الوقت ذاته، بنهج التعاون مع بريطانيا المؤيدة له، وتأخّر الوعي السياسي عن أهداف السياسة البريطانية وصلتها الوثيقة بالصهيونية، واصرارها على المضيّ في مساندة مشروعها، اضافة الى ما اعترى وعي قيادة الحركة الوطنية من امكانية اقناع بريطانيا بوقف دعمها للمشروع الصهيوني، حتى بعد ان ظهر لها اصرار بريطانيا على دعمه. ومن تلك الاسس، أيضاً، عجز قيادة الحركة الوطنية عن التصدي لتمثيل البلاد بأسرها، بعربها ويهودها، وتخلّفها عن البحث عن تحالفات مع القوى والتيارات المناوئة للصهيونية. وفي مقابل ذلك، بالغت القيادة في تصور أهمية الاهتمام العربي، والاسلامي، بفلسطين، وفي تصور فعالية المساندة التي يمكن ان يقدّمها العرب والمسلمون الى عرب فلسطين، وبالتالي ايلاء حكام البلاد العربية دوراً في صياغة السياسة الفلسطينية وعدم الانتباه الى العوامل التي دفعتهم الى التدخل في الشأن الفلسطيني.

ملاحظات عامة

بعد العرض الموجز لما تضمّنه الكتاب من مقالات، لا بدّ من تسجيل بعض الملاحظات على منهج الكتاب. ولعل ما أورده المؤلف في مقدمة كتابه من شأنه ان يشكل مدخلاً مناسباً لاثارة تلك الملاحظات، التي جاء ابرزها متعلقاً بالمصادر. فالكتاب غطّى فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، برمّتها، منذ سنة ١٩١٨ وحتى ١٩٤٨، من خلال قراءة الاحداث المتصلة بالرفض السياسي الفلسطيني للمشاريع السياسية المطروحة لتسوية الأزمة. وعلى الرغم من ضخامة هذا العمل، فان مراجعه ومصادره جاءت محدودة، قياساً مع الفترة والموضوع الذي عالجه. وهذا ما أشار اليه المؤلف، بنفسه، في مقدمته. فبعد ان شرح الظروف الصعبة التي تعرّض لها خلال اعداده الكتاب في بيروت، لفت النظر، أيضاً، «الى الظروف الصعبة التي تمّ فيها العمل في الكتاب في قبرص». وعلى هذه الارضية، طالب القارىء بـ «الانصاف، فيغض النظر عن النواقص التي قد يكون سببها غياب المراجع والمصادر اللازمة» (ص ١٠). لكنه أشار، في الوقت عينه، الى «ان هذا لا يلغي النقص الناجم عن غياب عدد من المؤلفات الهامة التي غطت تلك الفترة، وخصوصاً منها مؤلفات قادة شاركوا في صنع الاحداث، وكانوا شهوداً عليها» (ص ١١).

وبالفعل، فقد أدّى نقص المصادر والمراجع الى اعتماد عدد قليل منها لا يتناسب وموضوع الكتاب، او اعتماد المصدر ذاته في الاستناد الى مصادر أخرى واردة في متنه، الأمر الذي أخلّ، اخلالاً واضحاً، ببعض القواعد المنهجية، والتي لا تشفع معها أية اسباب أو اعذار تتعلق بأوضاع أمنية، أو اجتماعية، أو خلافها.

والملاحظة الثانية تتعلق، بالاساس، بطبيعة المنهج الكتابي وشكله، وهو ما أشار اليه الكاتب، أيضاً، في مقدمته، اذ قال: «لم يرد في ذهني ان يأتي هذا الكتاب تأريخاً للحركة الوطنية الفلسطينية، بل تعمّدت ان يكون قراءة لهذا التاريخ» (ص ١٠). ولعل المنهج الذي اختاره المؤلف أملى العديد من الضرورات المتعلقة بتبويب الكتاب، وطبيعة الاقتباس فيه. لذا، جاء بعض الاقتباسات طويلاً. ويبدو ان المؤلف آثر ايرادها على هذا النحو، حرصاً منه على سلامة قراءة الاحداث وايرادها على لسان القوى السياسية التي قامت بها. اضافة الى ذلك، لجأ الكاتب الى استحضار الوثيقة، أو الواقعة، أكثر من مرة، انسجاماً مع منهجه الكتابي، الأمر الذي أوقعه

في التكرار.

ولعلّ أهمّ الملاحظات المنهجية هي ان الكاتب كان وضع خطة بحثه، وعزم على كتابته، عبر أجواء الصراع السياسي الداخلي الفلسطيني، ما بين منهجي «الرفض» و«القبول»، اثر طرح برنامج النقاط العشر سنة ١٩٧٧. واستناداً الى مواقف المؤلف السياسية، المناوئة لمنهج الرفض، بدأ، كما يبدو، بوضع كتابه وفقاً لمواقف مسبقة. وعلى الرغم من حرصه الواضح على قراءة الأحداث التاريخية، بمنظور موضوعي، الاّ انه وقع في سوق حقائق محددة تاريخية لتأكيد مقولات ومواقف راهنة، على الرغم من انه تمكّن من اثارة زوايا في الفكر السياسي الفلسطيني «بمنظور الوعي المعاصر المتحرر من التمجيدية والفجائعية» (ص ١٠).

أمّا في ما يتعلق بالوثائق التي أوردها، وعددها ٢٤ وثيقة، فقد جاءت، كلها، تكراراً لوثائق سبق ان نشرت في كتاب «وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، من أوراق أكرم زعيتر، واعداد بيان نويهض الحوت، وكتاب «وثائق المقاومة الفلسطينية ـ العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني ١٩١٨ ـ ١٩٣٩»، جمع وتصنيف د. عبدالوهاب الكيالي، وملف «وثائق فلسطين»، جمع وتصنيف د. عبدالوهاب الكيالي أيضاً، وكتاب «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨»، تأليف بيان نويهض الحوت، وكتاب «وثائق أساسية في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، جمع واعداد سمير ايوب. وبالتالي، جاءت اعادة نشرها تكراراً لما سبق ان نشر، في وقت كان من الممكن وضع بيبليوغرافيا شارحة لتلك الوثائق، ولوثائق أخرى ذات علاقة بالموضوع، مع الاشارة الى مصادرها، دون اللجوء الى اعادة نشرها.

على اي حال، لقد شكّل الكتاب قراءة جديدة للنشاط السياسي الفلسطيني الرافض للتسويات، خلال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين؛ وتمكّن من اضاءة زوايا جديدة، الأمر الذي من شأنه ان يشكّل مدخلاً جديداً، وحافزاً جديداً لمتابعة هذا المشوار.

سميح شبيب

الدورة العشرون للمجلس الوطني الفلسطيني

لم يحدث، منذ انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني الاولى في العام ١٩٦٤، ان وجدت م.ت.ف. نفسها ازاء استحقاقات مصيرية، كما هو الحال في الدورة العشرين ـ دورة القدس والشهداء.

جاءت هذه الدورة في أجواء دولية، وعربية، متغيّرة، وبعد حوارات فلسطينية مكثّفة. ويكفي الاشارة الى حجم التغيّرات وتأثيراتها السلبية بما شهده الاتحاد السوفياتي، وما ترتّب عليه، دولياً واقليمياً. فبعد ان كان الاتحاد السوفياتي يضع ثقله الى جانب القضية الفلسطينية، «موازناً بذلك التحيّز الاميركي، باتت القضية الوطنية الفلسطينية تواجه التفرّد الاميركي. وبدلاً من الدعم السوفياتي المتعدّد الشكل، تأتي موجات الهجرة اليهودية السوفياتية، التي تشكّل احد أخطر المستجدات على القضية الفلسطينية» (نعيم الأشهب، **صوت الوطن**، نيقوسيا، تشرين الاول ـ اكتوبر ١٩٩١).

أمّا على الصعيد العربي، فلا تزال مواقف الأنظمة العربية «دون تنسيق مسبق فيما بينها، بشكل عام، ودون مثل هذا التنسيق مع م.ت.ف. بشكل خاص، باعتبارها تمثّل القضية الأساس في النزاع العربي ـ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

عقدت الدورة في قصر الأمم في الجزائر، في الفترة الواقعة ما بين ٢٣ و٢٨/٩/١٩٩١، في حضور وفد جزائري رفيع المستوى مؤلف من رئيس الوزراء، سيد احمد غزالي، ورئيس المجلس الوطني الشعبي الجزائري، عبدالعزيز بلخادم، ووزير خارجية الجزائر، الاخضر الابراهيمي. وتغيّب عنها ممثّلو الفصائل الفلسطينية، التي تتّخذ من دمشق مقرّاً لها. ورأت أوساط سياسية فلسطينية ان تلك المقاطعة، لم تعكس موقفاً سياسياً، بقدر ما تعكس افلاساً تنظيمياً، كاملاً، وذلك بعد ان تخلّت سوريا عنها، حين وافقت على حضور مؤتمر السلام (د. يزيد صايغ، **الحياة**، لندن، ٢٠/١٠/١٩٩١).

وقد افتتح رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السايح، الدورة، فأكد أهمية وحساسية عقدها في الظروف الدولية الراهنة.

ثمّ ألقى الرئيس ياسر عرفات كلمة استغرقت خمسين دقيقة، ناشد، خلالها، الرئيسين، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، والقادة الاوروبيين، عمل كل ما في وسعهم من اجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، على أساس الشرعية الدولية. قال عرفات: «أتوجّه الى بوش وغورباتشيوف والى قادة الدول الصناعية الكبرى والاوروبية والدول الصديقة في الامم المتحدة بنداء من القلب والعقل: انتبهوا الى الشرق الاوسط، واعملوا كل ما في وسعكم من أجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي وجوهره قضية فلسطين على أساس العدل والشرعية الدولية، قبل ان يتّخذ الوضع في منطقتنا منعطفاً خطراً لا يمكن العودة عنه». وأضاف: «لقد كنّا، نحن الفلسطينيين، أول من عمل من أجل السلام بعقل مفتوح»، وذلك في اشارة الى قرارات المجلس الوطني المتّخذة في دورته التاسعة عشرة سنة ١٩٨٨. «ليعلم الجميع اننا نرفض الابتزاز الاسرائيلي والشروط الاسرائيلية. ونفعل ذلك بصفتنا ممثّلين للشعب الفلسطيني وكمنظمة تحرير فلسطينية ناطقة باسمه» (انظر نص الخطاب في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٠ ـ ١٤٤).

أمّا رئيس الوزراء الجزائري، سيد احمد غزالي، فقد عبّر عن ثقته بأن «الشعب الفلسطيني سيكون عند مستوى التحدّي، وسيواجه المرحلة بما تقتضيه من موقف شجاع مسؤول» (**الحرية**، نيقوسيا، ٦/١٠/١٩٩١).

وإثر الافتتاح، خُصصت جلسة مغلقة لتثبيت العضوية، فتبيّن ان العدد الاجمالي المقر للعضوية هو ٤٨٤ عضواً، بينما عدد الحضور ٤١٣. وقد أُبديت ملاحظات عدّة حول تشكيل المجلس،

وقُدّمت طعون في تمثيل عدد من الفصائل والاتحادات والجاليات، أُحيلت كلها الى لجنة طعون شُكّلت لهذه الغاية. وبقي بعض المسائل، على هذا الصعيد، معلّقاً حتى نهاية أعمال الدورة.

بعد ذلك، أُجريت عملية انتخاب رئيس المجلس الوطني، فرشّح الرئيس عرفات، مجدّداً، الشيخ عبدالحميد السايح، الذي كان أعلن انسحابه قبل ذلك. وتقدّم آخرون بترشيحات شملت، الى جانب السايح، رئيسة اتحاد المرأة الفلسطينية، عصام عبدالهادي، وشفيق الحوت وياسر عمرو وعبدالغني خريشة، الّا ان عصام عبدالهادي انسحبت، فبقي الآخرون. وبعد فرز الأصوات، أُعلن عن فوز السايح بأغلبية ٢٣٨ صوتاً، مقابل ١٠٦ أصوات لشفيق الحوت، و٥٤ صوتاً لياسر عمرو، وستة أصوات لعبدالغني خريشة. وقد أعقب ذلك انتخاب سليم الزعنون (أبو الأديب) وتيسير قبعة نائبين للرئيس، ومحمد صبيح، أميناً للسر (**المصدر نفسه**).

وفي جلسة لاحقة، تلا رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف) التقرير السياسي، فأكد «ان م.ت.ف. مع عقد المؤتمر الدولي للسلام على أساس الشرعية الدولية». ونبّه من «مخاطر النظام الدولي الجديد وانعكاساته على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**وفا**، تونس، ١٩٩١/٩/٢٤).

إثر ذلك، قام رئيس الصندوق القومي الفلسطيني، جويد الغصين، بتلاوة التقرير المالي، ومن ثمّ تمّت تلاوة تقرير «لجنة الوطن المحتل».

انقسم المجلس، بعد ذلك، الى مجموعة من اللجان، هي: اللجنة السياسية، واللجنة العسكرية، ولجنة الوطن المحتل والانتفاضة، ولجنة لبنان والمخيّمات، ولجنة شؤون الفلسطينيين في الكويت والمهجّرين منه، ولجنة التنظيم والشؤون الاجتماعية، واللجنة القانونية، واللجنة المالية والاقتصادية، ولجنة التربية والتعليم العالي. واجتمعت اللجان فانتخبت رئيساً لكلٍ منها، وأحالت مشاريع قراراتها الى الاجتماع العام، الذي ناقشها في اليومين الاخيرين من أعمال المجلس، وتبنّى جملة من القرارات والتوصيات. وقد شكّلت اللجنة السياسية لجنة صياغة برئاسة د. نبيل شعث وعضوية حوالى خمسة عشر فرداً من أعضاء المجلس.

وواصل المجلس أعماله ظهر ١٩٩١/٩/٢٤ بالاستماع الى العديد من المداخلات السياسية، بدأها الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د. جورج حبش، الذي أعلن رفضه «الكامل والحاسم» لمقترحات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، للتسوية في الشرق الاوسط، مهدّداً بالانسحاب من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في حال مشاركة وفد فلسطيني في مؤتمر السلام» (**الحياة**، ١٩٩١/٩/٢٤). وتلاه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمة، حيث دعا، أيضاً، الى رفض المقترحات الاميركية، والى ضرورة بلورة ردّ وطني فلسطيني من خلال وضع شروط م.ت.ف. (**الحرية**، ١٩٩١/١٠/٦).

واستهل الجلسة المسائية لليوم ذاته عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، بمداخلة سياسية موسّعة، تركّزت على التحوّلات السياسية الجارية في العالم، ومشروع التسوية الاميركية، ومستقبل القضية الفلسطينية. وأجرى الحسن جولة مقارنة بين الدورة العشرين والدورة التاسعة عشرة، موضحاً التطوّرات العالمية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند صدور موقف نهائي من جانب المجلس، يُحدد التحرّك السياسي المستقبلي. وقال: «ان الرفض ليس مرفوضاً ولكن بشروط عملية، وكذلك الموافقة». وأضاف: «لا أعتقد بأننا يجب ان نتخذ قراراً بالموافقة أو بالرفض، لأن ذلك ليس من الحكمة. والحكمة أعتقد هي ما جاء في خطاب الأخ ابو عمّار في افتتاح المجلس بشأن التعاطي مع المشروع السلمي، وعلى المجلس ان يوافق على الخيار الذي جاء به على مستوى النتائج، وكذلك تحديد الثوابت» (**وفا**، ١٩٩١/٩/٢٥).

تلا الحسن عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عبدربه، فاستهل مداخلته بتأكيد ضرورة وضع برنامج سياسي، «وخطة تقنع الشعب الفلسطيني أولاً، والعالم ثانياً». وقال: «ان هذا البرنامج يمكن استلهامه من تجربة الانتفاضة والشعب والثورة»؛ مضيفاً «ان ذلك يتطلّب العمل بروح الواقعية الوطنية والمسؤولية السياسية» في سياق «النهج

الذي تعمّق أكثر فأكثر منذ دورة المجلس السابقة، والذي رسم لوحة شاملة له التقرير السياسي الذي قدّمه فاروق القدومي» (**المصدر نفسه**).

وفي اليوم الثالث (٢٥/٩/١٩٩١)، كرّس المجلس أعماله، وحتى ساعة متأخّرة من الليل، لمناقشة تقارير اللجان في جلسات مغلقة، وخصوصاً اللجنة السياسية، التي شهدت اهتمام الاعضاء. وفي تلك الجلسة، قدّم الرئيس عرفات مداخلة استغرقت ساعة ونصف الساعة، شرح خلالها الافكار الاساسية حول مؤتمر السلام، وكشف عن المحطات الاساسية في المفاوضات الاميركية ـ الفلسطينية التي دارت بين وفد فلسطيني من الداخل يمثّل م.ت.ف. ووزير الخارجية الاميركية، بيكر، خلال جولاته السبع على منطقة الشرق الاوسط (**المصدر نفسه**، ٢٦/٩/١٩٩١).

وأفادت مصادر المجلس بأن الجبهتين، الشعبية والديمقراطية، تقدّمتا بصيغة تدعو الى الاستمرار في التعاطي الايجابي مع العملية السياسية على قاعدة المقتضيات التالية:

١ ـ ان يعقد مؤتمر السلام على أساس مقررات الشرعية الدولية، وخصوصاً قراري مجلس الامن ٢٤٢ و٣٣٨.

٢ ـ ان تكون م.ت.ف. طرفاً مشاركاً، وان تشكّل الوفد الفلسطيني بشكل متكافىء مع سائر الاطراف.

٣ ـ ان تعتبر القدس جزءاً من الاراضي المحتلة، وان تتمثّل، بالتالي، في الوفد الفلسطيني.

٤ ـ ضرورة ايقاف الاستيطان الاسرائيلي (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٨/٩/١٩٩١).

اضافة الى تلك الصيغة، شهدت اللجنة السياسية مداخلات متشدّدة، رافضة مبادرة السلام، جملة وتفصيلاً.

وعلى ذلك، يمكن رصد أربعة اتجاهات داخل المجلس:

اولاً: رفض مطلق للتعامل مع مؤتمر السلام المقترح، والاعتماد، في هذا المجال، على الأجيال المقبلة للحفاظ على الحق التاريخي للفلسطينيين في وطنهم.

ثانياً: رفض غير مباشر، بالتقدّم بطلبات غير قابلة للتحقيق، كالدعوة الى عقد مؤتمر دولي للشرق الاوسط، ورفض المشاركة في مؤتمر السلام المقترح.

ثالثاً: القبول بما هو مطروح ومحاولة تحسين الشروط من الداخل.

رابعاً: الترحيب بجهود السلام المطروحة، والوحيدة المتاحة حالياً، مع العمل على الحصول على ضمانات عربية ودولية بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية قبل المشاركة في المؤتمر (د. وليد مصطفى، **صوت الوطن**، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٩١).

ونظراً الى كثافة المداخلات، وجدّيتها، في اللجنة السياسية، فقد مدّد المؤتمر أعماله يوماً اضافياً؛ إذ تابع المجلس أعماله مساء ٢٧/٩/١٩٩١ بتلاوة تقريري الانتفاضة ولجنة الوطن المحتل، حيث قدّم عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، عباس زكي، تقريراً مطوّلاً عن الانتفاضة، اشتمل على المحاور الأساسية التالية: التحديات الناجمة عن الاحتلال؛ والتحديات والمصاعب الذاتية؛ واقتراحات وأفكار لتطوير الانتفاضة وتصعيدها (**وفا**، ٢٦/٩/١٩٩١).

أمّا التقرير السياسي، فتلاه د. شعث، وطُرح على التصويت في المجلس، فحاز على تأييد ٣١٣ عضواً من الموجودين، ومعارضة ١٨ عضواً، وامتناع خمسة أعضاء فقط (**المصدر نفسه**، ٢٨/٩/١٩٩١).

وعند الساعة الثانية الّا ربعاً من صباح ٢٨/٩/١٩٩١، قدّم الرئيس عرفات استقالة اللجنة التنفيذية؛ ثمّ تلا عضو اللجنة التنفيذية، جمال الصوراني، قرار المجلس المركزي بتسمية عرفات رئيساً لدولة فلسطين، فتمّ انتخابه رئيساً من المجلس الوطني، بالاجماع. ثمّ انتقل الصوراني الى قراءة أسماء المرشّحين للجنة التنفيذية الجديدة، ففازت بالتزكية، بعد تعديل المادة ١٤ من النظام الأساسي، الأمر الذي أتاح توسيع اللجنة الى ١٨ عضواً، هم: ياسر عرفات (أبو عمار) رئيساً؛ وفاروق القدومي (أبو اللطف)؛ ومحمود عباس (ابو مازن)؛ وياسر عبدربه؛ وسليمان النجاب؛ ومحمود درويش؛ وعبدالله حوراني؛ وجمال الصوراني؛ وجويد الغصين، رئيس الصندوق القومي

الفلسطيني (وجميع هؤلاء كانوا أعضاء في اللجنة السابقة)؛ وعبدالرحيم ملّوح (حلّ محل ابو علي مصطفى عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)؛ وعلي اسحق (حلّ محل محمد عباس ـ ابو العباس ـ عن جبهة التحرير الفلسطينية)؛ ومحمود اسماعيل (ابو اسماعيل) (شغل مقعد عبدالرحيم أحمد عن جبهة التحرير العربية)؛ وتيسير خالد (ممثلاً لجناح نايف حواتمة)؛ ود. سمير غوشة؛ وشفيق الحوت؛ ومحمد زهدي النشاشيبي؛ وياسر عمرو؛ والمطران ايليا خوري (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٦/١٠/١٩٩١). وبعد ذلك تُلي البيان السياسي الختامي. وحسب بعض التقويمات، فان اصدار البيان السياسي شكّل نجاحاً هامّاً؛ «اذ انه جمع بين قبول المبادرة الدبلوماسية الاميركية ـ السوفياتية، من جهة، وبين طرح المطالب الفلسطينية، من جهة أخرى، مع الابقاء على هامش معيّن للمناورة السياسية» (د. صايغ، **مصدر سبق ذكره**).

وفي الاجمال، ان الدورة العشرين ركّزت، حسب بعض المراقبين، على أربع نقاط، هي:

١ ـ التشديد على الثوابت الفلسطينية، المستندة الى الشرعية الدولية (الانسحاب الاسرائيلي من على الاراضي العربية التي احتلت العام ١٩٦٧، وتقرير المصير بالنسبة الى الشعب الفلسطيني).

٢ ـ تفويض اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بالتعامل ايجاباً مع مساعي السلام بناء على هذه الثوابت.

٣ ـ في حال حدوث مستجدات سياسية، فان الكلمة الفصل في أمر البتّ فيها تكون للمجلس المركزي الفلسطيني، الذي هو هيئة وسيطة بين اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني.

٤ ـ اذا تمّ التوصل الى اتفاق نهائي للسلام بمشاركة فلسطينية، فلا بدّ من اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني لمناقشة بنوده (**الوطن العربي**، لندن، ٤/١٠/١٩٩١).

من جهة أخرى، وعلى الصعيد التنظيمي، لاحظت الاوساط الفلسطينية تركيز المجلس الواضح على دور المجلس المركزي واللجنة التنفيذية. فقد مُنح المجلس المركزي، في الدورة التاسعة عشرة، سلطات تشريعية وأخرى تنفيذية، وذلك من خلال تكليفه باعلان تشكيل الحكومة الفلسطينية المؤقتة، اذا ما وجد ان ذلك يخدم مصلحة النضال الوطني. وفي الدورة العشرين، تمّ منح المجلس المركزي، أيضاً، سلطات تشريعية أوسع. وبذلك، لم يعد المجلس هيئة استشارية للجنة التنفيذية فحسب، بل أصبح يتمتّع بسلطات تشريعية وتنفيذية في آن.

أمّا على صعيد المستجدات السياسية، فقد لاحظت الأوساط الفلسطينية، على اختلافها، ان المجلس الوطني الفلسطيني لم يقل «نعم» للانخراط في التسوية، كما انه لم يقفل الباب نهائياً في وجهها. وبالتالي، «فان مجموعة الأسس والمتطلّبات التي صاغها المجلس تشكّل برنامج عمل أمام اللجنة التنفيذية، تناضل في سبيل تأمين الضمانات الضرورية للالتزام بها في أية تسوية مقبلة. والكلمة الفصل، في ضوء نتائج نشاط اللجنة التنفيذية في هذا المضمار، وبالتالي، هل نشارك أو لا نشارك في عملية التسوية المذكورة، هي للمجلس المركزي، الذي خوّله المجلس الوطني بهذه الصلاحية» (الأشهب، **مصدر سبق ذكره**).

س. ش.

طريق العرب الى مدريد

تركّز النشاط السياسي خلال شهري أيلول (سبتمبر) وتشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١ على جولتي وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، حيث دارت حوارات الأطراف المعنيّة مباشرة بأزمة الشرق الاوسط مع الوزير الاميركي حول مسألة الضمانات والتطمينات التي طالبت بها تلك الاطراف قبل اعلان موافقتها على حضور مؤتمر السلام، وكان ذلك محور جولة أيلول (سبتمبر). أمّا جولته الثانية (الثامنة منذ بدء جولاته المكوكية بعد حرب الخليج)، فتركّزت الحوارات خلالها على جدول أعمال المؤتمر، وقد اختتمت الجولة الاخيرة بإعلان وزيري خارجيتي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي عن توجيه الدعوات لحضور المؤتمر الى الاطراف المعنيّة بحضوره، وحدّدا موعده ومكانه في العاصمة الاسبانية، مدريد، في ٣٠/١٠/١٩٩١. وجاء في اعلان ذلك «ان الرئيس الاميركي، جورج بوش، والسوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، قد وجّها دعوات لاسرائيل والدول العربية والفلسطينيين لحضور المؤتمر» (**السلام**، الجزائر، ١٩/١٠/١٩٩١). ونصّت الدعوة، حسب نص نشرته جريدة «الحياة» التي تصدر في لندن، «على ان واشنطن وموسكو على استعداد لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية شاملة، ودائمة، وعادلة، من خلال مفاوضات مباشرة ترتكز على قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨... [و] ان دولتيهما تتبنّيان المؤتمر، وان المفاوضات الثنائية المباشرة ستبدأ بعد أربعة أيام من الافتتاح. أمّا الاطراف المعنيّة والراغبة في حضور المفاوضات متعدّدة الاطراف، فستجتمع بعد اسبوعين من الافتتاح لتنظيم المفاوضات... [و] انه لن تكون للمؤتمر سلطة فرض حلول على الاطراف، أو حق رفض الاتفاقات التي ستتوصل اليها، وبالامكان عقد المؤتمر مرة ثانية، فقط بموافقة جميع الأطراف» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٩١). كما تضمّنت الدعوة «ان المفاوضات مع الفلسطينيين من خلال الوفد المشترك ستدور على مراحل، تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت بهدف التوصل الى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وتدوم ترتيبات الحكم الذاتي خمسة أعوام، على ان تجرى، بدءاً من العام الثالث، المفاوضات في شأن الوضع الدائم» (**المصدر نفسه**).

وكان واضحاً، منذ بداية جولة الوزير الاميركي الاخيرة، ان اللمسات الاخيرة للاعداد للمؤتمر قيد الانتهاء، حيث صرّح بيكر، في ختام محطته الاولى، القاهرة، بـ «أن مؤتمر السلام في الشرق الاوسط سيعقد قبل نهاية الشهر الجاري حتى في حالة عدم تجاوز كل المسائل العالقة»، موضحاً «... وجود بعض المسائل التي قد لا يمكن حلّها؛ الّا ان هذا ليس بالأمر المهمّ... لأن مستوى التفاهم الموجود بين مختلف الأطراف المعنيّة يسمح بوجود اتفاق حول محتوى مشروع الدعوات» (**الشعب**، الجزائر، ١٥/١٠/١٩٩١).

ضمانات لجميع الأطراف

خلال جولته السابعة، ناقش الوزير الاميركي، بيكر، مع الاطراف المعنيّة الضمانات التي تطالب بها تلك الأطراف قبل موافقتها على حضور مؤتمر السلام؛ تلك الضمانات جاءت على شكل ردود حول أسئلة أثارتها الاطراف ايّاها وتتعلّق بفحوى مؤتمر السلام ونتائجه. وكانت المملكة الاردنية الهاشمية أول الراضين عن تلك الردود. فقد أعلن رئيس الحكومة الاردنية، طاهر المصري، بعد الاجتماع الى الوزير الاميركي، «ان الاردن حصلت على الردود التي كانت تنتظرها من الولايات المتحدة الاميركية على أغلبية الشروط التي طرحتها في ما يخص مسار السلام في الشرق الاوسط» (**الشعب**، ٢٢/٩/١٩٩١). الّا ان المصري أوضح «ان مسألة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ليست واضحة، وما زالت علامات استفهام عديدة

حولها في الوثيقة التي سلّمها بيكر للاردن» (**المصدر نفسه**). وخلال جولة بيكر الثامنة، يبدو ان الاردن قَبِل، بشكل نهائي، الضمانات الاميركية، حيث قال المَلك الاردني، حسين، انه «راضٍ عن رسالة الضمانات الاميركية» (**السلام**، ١٦/١٠/١٩٩١). وأعرب الملك حسين عن تفاؤله «في ايجاد فلسطينيين من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة يوافقون على التفاوض ضمن وفد مشترك، اردني ـ فلسطيني... [حيث] انه ليس من هدف المؤتمر حمل الاسرائيليين على الجلوس مع وفد من منظمة التحرير [الفلسطينية]» (**المساء**، الجزائر، ١٧/١٠/١٩٩١). وكان الملك حسين قال، في كلمة الى المؤتمر الوطني الاردني: «ان مؤتمر السلام في الشرق الاوسط، اذا ما كتب له النجاح، فانه سيفرض واقعاً جديداً يحقق الأمل والانفراج والبناء، ويُسدل الستار على حقبة من التشتت والضياع... [و] تحقيقه يقوم، أساساً، على تنفيذ قراري مجلس الامن [الدولي] ٢٤٢ و٣٣٨» (**السلام**، ١٤/١٠/١٩٩١).

أمّا سوريا، فقد أبدت قلقها، وتريّثت في الردّ بالايجاب على الضمانات الاميركية. وسبب قلق سوريا، حسب مصادر دبلوماسية في دمشق، هو «التناقض الواضح بين النصوص التي ظهرت... في رسائل التطمينات الاميركية لمختلف الاطراف... [و] ان سوريا ستركّز، في دراستها للرسالة الاميركية، على ثلاث قضايا، هي: الموقف الفلسطيني من الرسالة المقدّمة الى الفلسطينيين... [حيث] لا يمكن ان تشارك في مؤتمر من دون الفلسطينيين... [و] ان سوريا ستسعى الى ان يكون ' حق تقرير المصير' ضمن التطمينات الاميركية للفلسطينيين... [اذ] سيصعب على دمشق السير قدماً في التسوية من دون وجود مثل هذه الضمانات الاميركية، حتى ولو بعد فترة انتقالية» (**الحياة**، لندن، ٢٠/٩/١٩٩١). وكان الرئيس السوري، حافظ الاسد، قال، في مقابلة أجرتها معه شبكة اي.بي.سي. الاميركية، ان «الجهود تُبذل لحل شامل. والحل الشامل يجب ان لا يترك أي جزء من المشكلة من دون حل؛ لأننا عندما نترك أي جزء من المشكلة من دون حل لن يكون هناك سلام مستقر في المنطقة؛ وها نحن أمام التجربة التي مررنا بها منذ العام ١٩٧٨ بين مصر واسرائيل؛ اذ حُلّت المشكلة بشكل جزئي، لكن ظروف التوتّر والحرب بقيت قائمة، لأن المشكلة العربية، في أساسها، مشكلة واحدة؛ فتجزئتها لا تساعد على السلام المستقر؛ لذلك، فان الجهود الاميركية التي تستجيب لمتطلّبات المنطقة في الاستقرار والسلام العادل هي جهود تسعى الى شمولية الحل. وهذه الثوابت تستدعي ان نحل كل مواضيع النزاع القائم بين العرب والاسرائيليين» (**المصدر نفسه**، ص ١). وأوضح الرئيس الاسد انه لم يتلق وعداً من الرئيس الاميركي بالضغط على اسرائيل. لكن الهامّ، حسب الاسد، هو «ان تلتزم الولايات المتحدة [الاميركية] مواقفها من قرار مجلس الامن [الدولي]» (**المصدر نفسه**). وكان مسؤول سوري، لم يكشف عن اسمه، صرّح بـ «ان بلاده مستعدة للمشاركة في مؤتمر السلام». وأشار الى «عدم وجود أي مشكلة بالنسبة الى سوريا، مؤكداً ان المبادرة الاميركية التي أعلنها الرئيس بوش «تتضمّن تسوية شاملة وعادلة في الشرق الاوسط... [و] ان سوريا وجدت في هذه المبادرة عناصر ايجابية من شأنها ان [تؤدي] الى الحل، وهو الامر الذي جعلها تبدي رغبة للمشاركة في مؤتمر السلام» (**السلام**، ١٨/٩/١٩٩١). وهكذا وافقت سوريا، خلال الجولة الثامنة، على حضور المؤتمر؛ وكان نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، صرّح، خلال زيارته للجزائر (١٣/١٠/١٩٩١)، بـ «ان بلاده تؤيد الدعوة الى عقد هذا المؤتمر الذي يرتكز على الشرعية الدولية، ويؤدي... الى تطبيق قرارات الأمم المتحدة، ممّا يجب ان يؤدي الى الانسحاب الاسرائيلي من [على] جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة وضمان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني» (**المصدر نفسه**، ١٥/١٠/١٩٩١).

وقد استبعد بيكر من جدول لقاءاته منظمة التحرير الفلسطينية. لكنه تفاوض معها بشكل غير مباشر، من خلال وفد شخصيات من الاراضي الفلسطينية المحتلة، ضمّ كلاً من فيصل الحسيني والدكتور زكريا الآغا والدكتورة حنان عشراوي. وقد قدّم بيكر الضمانات الى منظمة التحرير الفلسطينية عبر الوفد المذكور. ولم تكن تلك الضمانات مُرضية في صيغتها الاولية. وذكرت مصادر فلسطينية مطلعة «ان الردّ الفلسطيني قد يكون سلبياً على

حضـور مؤتمـر السـلام، اذا لم يتمّ تعـديل هذه الضمـانـات، بحيث تتضمّن الاعتراف بحق تقرير المصـير للشعب الفلسطيني ووقف الاستيطان مع بدء المفاوضات، وتعهّد أميركي بانسحاب اسرائيل من [عـلى] الاراضي المـحتلة» (**المصـدر نفسـه**، ٢١/٩/١٩٩١). وحـدّد عضـو اللجنـة التنفيذية لـ م.ت.ف. محمود عباس (ابو مازن)، ان منظمة التحـريـر الفلسـطينيـة «تصرّ على الحصول على: ـ وقف الاستيطان في الاراضي المحتلة في بداية مؤتمر السـلام؛ ـ ضمـانات من جانب الولايات المتحدة [الامـيركيـة] بوضـع حدّ لاحتـلال هذه الاراضي؛ ـ الاعتـراف بحق الشعب الفلسـطيني في تقـريـر المصير؛ ـ صدور بيان أميركي يوضح ان الاراضي المحتلة تشمـل، أيضـاً، مدينـة القـدس الشرقية» (**الشعب**، ٢١/٩/١٩٩١). وكـانت عضـو الوفـد الفلسـطيني المفـاوض، د. حنان عشراوي، سلّمت بيكـر رسالة من الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، تتضمّن تلك النقـاط، وقالت: «ان بيكر يعرف اننا سنقـوم، بعـد ذلك، بنقل ردوده [بيكر] الى منظمة التحرير الفلسطينية ـ الجهة الوحيدة المخوّلة باتخاذ القرار» (**السلام**، ٢١/٩/١٩٩١).

لكن رسالة التطمينات الاميركية للفلسطينيين لم تكن كافية، حسب قول الرئيس عرفات، «بالرغم من ان الفلسطينيين قدّموا كل ما في وسعهم لتسهيل سير عملية السلام، وهذا من طريق تسـهيل لقاءات بيكر بالمفاوضين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة» (**المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٩١). وكان مستشار الرئيس الفلسـطيني للشؤون السياسية، د. نبيل شعث، قال ان التـطمينـات الامـيركية تركّزت على «تأييد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني... [و] استعـداد الولايات المتحدة [الاميركية] لقبول وفد فلسـطـيـني يعلن انتمـاءه لمنـظمـة التحـريـر [الفلسطينية] في مؤتمر السلام، ويتمثّل شكل هذا القبـول في اعـلان واشنـطن وتل ـ أبيب عن عدم انسحـابهمـا من المـؤتمـر في حالة اعـلان الوفـد الفلسطيني انه يمثّل منظمة التحرير الفلسطينية» (**الشعب**، ٢٢/٩/١٩٩١). وأوضـح رئيس الوفـد الفلسـطيني الى المفـاوضـات مع بيكـر، فيصـل الحسـيني، «ان واشنـطن لا تدعم قيـام الدولة [الفلسـطينيـة]، وهـذا المـوقف جرى تقديمه الى اسرائيل؛ وتتحدّث واشنطن عن فيدرالية مع الاردن؛ وهـذا يعـني... ان الرفض الامـيركي ليس لدولة فلسـطينية مستقلة، بل لدولة فلسطينية منفردة... [و] بالمزيد من العمل سيتمّ القبول بدولة فلسطينية مسـتـقـلة، وفي اطار كونـفـيـدراليـة» (**السـلام**، ٣/١٠/١٩٩١). وتـركت مسـألة البتّ في قبـول حضور مؤتمر السلام، أو عدم حضوره، الى المجلس الوطني الفلسطيني، الذي افتتح دورته العشرين في الجزائر في ٢٣/٩/١٩٩١؛ حيث دعا رئيس الدائرة السيـاسيـة في م.ت.ف. فاروق القـدومي (أبـو اللطف)، الأعضاء، بعد عرضه للتقرير السياسي، الى «الاستعـداد لاتخـاذ ' مواقف شجاعة وصعبة في عصر سقوط الايديولوجيات والمتغيّرات في العالم' » (**القـدس العـربي**، لندن، ٢٥/٩/١٩٩١). وحدّد المجلس الوطني، في بيـانه السياسي، الأسس التي يجب توفّـرها لانجاح مؤتمر السلام (انظر النص الكـامل للبيان في «وثائق» هذا العدد، ص ١٤٤ ـ ١٤٩). وخـوّل المجلس الوطني اللجنـة التنفيذية باتخـاذ قرار المشـاركـة بعـد العـودة الى المجلس المركزي الفلسطيني. وأوضح الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفـات، «ان القرارات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسـطيني ستسهّـل خطوات السلام في منطقة الشرق الاوسط»؛ موضحاً انه «تمّ التركيز، في قرار المشـاركـة في مؤتمـر السـلام، على الثـوابت الفلسـطينيـة» (**الشعب**، ١/١٠/١٩٩١). وقـال عرفات، في حديث الى شبكة سي.ان.ان. الاميركية: «ان منظمة التحرير [الفلسطينية] لن تضع عقبة في طريق السـلام؛ لكنهـا، في الوقت نفسـه، متمسّكة بقـرارات الشرعية الدولية». وأعرب عن استعداده لقبول «قوات دولية، أو متعدّدة الجنسية، أو حتى اميركية، على الحدود الفلسطينية ـ الاسرائيلية بعد الانسحاب الاسرائيلي؛ على ان تبقى هذه القوات أي مدة تريـدهـا اسرائيل؛ ولكن لا بدّ من الانسحاب الكـامـل، ولا يمكن التفـريـط بالقـدس» (**القدس العربي**، ٢٥/٩/١٩٩١). وقد أقرّ المجلس المركزي الفلسـطيني، في ١٨/١٠/١٩٩١، «قبول مشاركة منـظمـة التحرير الفلسطينية في مؤتمر السلام، في اطار وفـد مشتـرك فلسـطيني ـ اردني» (**السلام**، ١٩/١٠/١٩٩١). وقال الناطق باسم المجلس «ان هذا القـرار اتخـذ اعتمـاداً على قرارات المجلس الوطني الفلسـطيني، وأيضـاً على أساس التعاون

والتنسيق الكامل بين الفلسطينيين والاردن» (**المصدر نفسه**).

«مظلّة اردنية» للوفد الفلسطيني

كانت مسألة التمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام من القضايا الشائكة التي عالجها وزير الخارجية الاميركية خلال جولاته على المنطقة، حيث ان المشروع الاميركي يستبعد حضوراً فلسطينياً مستقلاً في المؤتمر؛ كما لم تلق دعوة الرئيس عرفات الى تشكيل وفد عربي مشترك برئاسة الجامعة العربية (**السلام**، ٢٩/٨/١٩٩١) قبولاً في الاوساط العربية الرسمية، ناهيك عن ان الادارة الاميركي هي التي أصرّت على ان يكون الحضور الفلسطيني الى المؤتمر في اطار وفد اردني، مع حصر عضوية الوفد الفلسطيني بسكان الاراضي المحتلة. وقد وقفت الاردن موقفاً ايجابياً داعماً للموقف الفلسطيني، بحيث تركت الخيارات مفتوحة للفلسطينيين، وتركت مسؤولية القرار لهم. فقد قال وزير خارجية الاردن، آنذاك، عبدالله النسور: «ان الفلسطينيين يمثّلون أنفسهم، ولا شأن للغير [في] ان يتدخّل في هذا التمثيل، لا الاردن ولا اميركا ولا اسرائيل ولا الاطراف العربية الاخرى... [و] لا نمانع في مؤتمر يتمثّل فيه الفلسطينيون بوفد مستقل كامل التمثيل؛ ولا نمانع بوفد عربي مشترك يضمّ جميع الاطراف في وفد واحد؛ كما لا نمانع بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك» (**الشعب**، ١٢/٩/١٩٩١). وأعلن ولي عهد الاردن، الامير حسن، من جهته، عن ان الاردن «لن يمثّل الفلسطينيين في مؤتمر السلام، لكنه سيقدّم اليهم الدعم الضروري في الوقت المناسب» (**المصدر نفسه**، ٣/١٠/١٩٩١). وأوضح الملك الاردني، حسين، كذلك، ان الاردن انما يقدّم «مظلّة» للوفد الفلسطيني. ففي كلمته الى أعضاء البرلمان الاوروبي في ستراسبورغ، قال الملك حسين: «ان بلاده سعت، على الدوام، الى ان يمثّل الفلسطينيون، وحدهم، أنفسهم، و' عرضنا مظلة يمكنهم، بموجبها، القيام بذلك، اذا أرادوا' » (**الحياة**، ١٢/٩/١٩٩١). وفي المؤتمر الصحافي الذي عقده في ستراسبورغ، قال ان «من حق الفلسطينيين اختيار ممثليهم؛ وتوفّر المظلّة الاردنية الفلسطينية، لمن يقبلها، امكانيات ان يتفاوض الفلسطينيون مع الاسرائيليين على الاراضي الفلسطينية؛ وينوب الوفد الاردني عن الاردنيين كافة، أيّاً كان أصلهم، للدفاع عن حقوقهم، بما فيها حق التعويضات» (**المصدر نفسه**).

وقد قبل الفلسطينيون المظلّة الاردنية. وقال فيصل الحسيني، ان «الوفد الفلسطيني في الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك سيأخذ على عاتقه مهمّة التحدّث في القضايا الفلسطينية؛ بينما يتولّى الوفد الاردني التحدّث في القضايا التي تمسّ الاردن... [و] ان هذه النقطة قد تمّ الاتفاق عليها» (**السلام**، ٣/١٠/١٩٩١).

وبعد اختتام أعمال المجلس الوطني الفلسطيني، بدأت وفود فلسطينية من منظمة التحرير الفلسطينية ومن داخل الاراضي المحتلة بالبحث في ترتيبات الوفد المشترك مع الاردن. ففي ١٥/١٠/١٩٩١ بحث وفد من اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في مسألة تشكيل قيادة سياسية مشتركة مع الاردن لتوجيه مفاوضات السلام. وصرّح عضو اللجنة التنفيذية، تيسير خالد، بـ «ان المنظمة والاردن اتفقتا على تشكيل قيادة سياسية على النمط الكونفيدرالي، برئاسة الملك حسين... والرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، لتوجيه الوفد المشترك في مؤتمر السلام... [و] ان الاتفاق سيعرض على المجلس المركزي لمنظمة التحرير [الفلسطينية] رسمياً... وان الوفد [المشترك] المشارك [في مؤتمر السلام] سيكون مسؤولاً أمام القيادة العليا التي يتزعّمها العاهل الاردني والرئيس عرفات» (**المصدر نفسه**، ١٧/١٠/١٩٩١). أمّا عضوا الوفد الفلسطيني الذي فاوض بيكر، د. زكريا الآغا ود. حنان عشراوي، فقد بحثا مع الاردنيين في القضايا التقنية لتشكيل الوفد المشترك. وقال د. الآغا «انه تمّ التوصل الى حل لمسألة رئاسة الوفد المشترك»؛ في حين أشارت د. العشراوي «الى التمثيل المتكافىء للفلسطينيين في مؤتمر السلام والى علاقات الاخوّة والاحترام بين الوفد المشترك» (**المصدر نفسه**). وكان العاهل الاردني قال «ان الوفد المشترك سيكون تحت رئاسة شخصية اردنية، في حين طالب الطرف الفلسطيني برئاسة دورية» (**الشعب**، ١٧/١٠/١٩٩١). وقد وافق المجلس المركزي الفلسطيني على الاتفاقيات المبرمة بين م.ت.ف.

والحكومة الاردنية، «والتي تنصّ على تشكيل الوفد المشترك، وعلى تنسيق سياسي في مؤتمر السلام» (**المصدر نفسه**، ١٩/١٠/١٩٩١). كما أعلن، في وقت لاحق، عن أسماء أعضاء الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام.

ثوابت عربية للسلام

منذ ان بدأ بيكر جولاته على منطقة الشرق الاوسط دعت منظمة التحرير الفلسطينية الاطراف العربية المعنيّة مباشرة الى التنسيق فيما بينها؛ اذ، كما قال الرئيس الفلسطيني، عرفات، «بدون التضامن العربي لا نستطيع، اطلاقاً، ان نواجه التحديات التي تواجهنا... [حيث] لا بدّ من ان نواجهها مجتمعين، من اجل الحل الشامل الذي يأخذ في الاعتبار الحقوق السياسية والوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني» (**السلام**، ١/١٠/١٩٩١). لكن دعوات منظمة التحرير الفلسطينية لم تلقَ آذاناً صاغية؛ كما لم تدفع الاصوات العربية الاخرى التي أكدت وجوب مثل هذا التنسيق الاطراف نفسها الى القيام بذلك. ففي افتتاح دورة اجتماعات مجلس وزراء الخارجيات العرب، في ١٠/٩/١٩٩١، قال رئيس الدورة وزير خارجية لبنان، فارس بويز: «نحن على أبواب مؤتمر محتمل للسلام في منطقة الشرق الاوسط. ويأتي هذا المؤتمر في ظرف افتقدنا فيه الكثير من قوتنا وطاقتنا. لذا، لا بدّ لنا من ان نعوّض ذلك بالكثير من تماسكنا وبالكثير من العقلانية... ان جلوسنا الى طاولة المفاوضات قد يوجّهنا نحو النجاح، أو [نحو] الفشل؛ وذلك بحسب الروح التي تواكب جلوسنا. فبتنسيق دقيق وتضامن وثيق ورؤية موحّدة، لا بدّ لنا [من] ان نفرض على العالم عدالة قضيتنا؛ وبتشرذم الصف والرؤية المتناقضة قد نخاطر بحقوقنا وبأمل شعوبنا» (**صوت الكويت**، لندن، ١٢/٩/١٩٩١).

كما دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية، د. عصمت عبدالمجيد، في كلمته في افتتاح الدورة ايّاها، الى «تنسيق السياسات العربية، واتخاذ موقف موحّد ازاء الدعوة الى مؤتمر السلام المنتظر انعقاده قريباً» (**السلام**، ١٢/٩/١٩٩١).

وقرّر المجلس، بالاجماع، «دعوة دول المواجهة الخمس لتنسيق مواقفها ازاء عملية السلام» (**المصدر نفسه**). لكن مثل هذا التنسيق لم يحصل. ونفت مصادر رسمية، سورية ومصرية، احتمال عقد اجتماع خماسي كان بعض الصحف تطرّق اليه. فقد صرّح مصدر مصري مسؤول بـ «ان أي اجتماع من هذا النوع يجب ان يُعقد بعد وضوح الرؤية لدى بعض الاطراف العربية المعنيّة بمؤتمر السلام، حتى يمكن ' اتخاذ موقف عربي، والتحدّث بصوت واضح على أساس سليم' ...» ولم يستبعد المصدر عقد هذا الاجتماع بعد انعقاد دورة المجلس الوطني الفلسطيني، واعلان موقف فلسطيني واضح من المؤتمر، «واتخاذ خطوات ايجابية في هذا الاتجاه» (**الحياة**، ١٢/٩/١٩٩١).

كما أشار وزير خارجية سوريا «الى عقبات تتعلّق بمؤتمر السلام، لا بدّ من ازالتها أولاً، [والى] خلافات بين بعض الدول الخمس». لكن ذلك لم يمنع نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، من التشديد «على حرص سوريا على تحقيق موقف عربي متماسك يضمن استعادة الحقوق العربية وفق قرارات الشرعية الدولية» (**المصدر نفسه**).

لكن الحال بدأ يتبدّل بعد ان بدا ان بيكر قادم الى المنطقة في جولة أخيرة وحاسمة. وقادت سوريا الاتجاه نحو التنسيق. ففي أوائل تشرين الأول (اكتوبر)، صرّح وزير خارجية سوريا، فاروق الشرع، بـ «ان قمّة خماسية للأطراف العربية المعنيّة مباشرة بمؤتمر السلام ستعقد قريباً في دمشق... [و] ان الرئيس حافظ الاسد أكد، خلال اتصالاته... مع الرئيس المصري والعاهل الاردني، ضرورة التنسيق والتفاهم العربيين على أعلى المستويات قبل بدء أعمال المؤتمر» (**السلام**، ٥/١٠/١٩٩١). كما زار الرئيس السوري القاهرة في ١٢/١٠/١٩٩١. وقالت مصادر دبلوماسية في دمشق «ان القمّة السورية ـ المصرية... أبرزت أهمية التكامل والتنسيق السياسي بين البلدين، من أجل بلورة موقف عربي مشترك، يكون قادراً على مواجهة التحدّيات القائمة، ويدفع الموقف الدولي باتجاه الضغط على اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٠/١٩٩١). وقال نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، «انه لا يجب ان يذهب العرب الى المفاوضات [وهم] يحملون معهم تناقضاتهم وخلافاتهم... [فـ] أي تناقض، أو خلاف، يحمله

فريق الى المفاوضات يخدم العدو الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**، ٨/١٠/١٩٩١).

وجاءت الاشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية من سوريا، عندما أعلنت مصادر دبلوماسية سورية ان سوريا لن تبلغ الى بيكر قرارها النهائي حول حضورها مؤتمر السلام، «الاّ بعد ان تتشاور مع منظمة التحرير الفلسطينية» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٠/١٩٩١)، ممّا ترتّب عليه ان يقوم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، بجولة شملت دمشق وعمّان والقاهرة. وفي دمشق، أسفرت مباحثات الوفد الفلسطيني مع المسؤولين السوريين عن الاتفاق «على الدعوة الى لقاء على مستوى وزراء الخارجية بين الأطراف الخمسة المعنيّة مباشرة بمؤتمر السلام؛ وذلك لتنسيق الموقف العربي في مؤتمر السلام، ومنع الحلول المنفردة، والاصرار على الحل الشامل وفق قرارات الشرعية الدولية؛ كما تمّ الاتفاق... على ضرورة ان يكون موضوع وقف الاستيطان، وموضوع القدس كجزء من الاراضي المحتلة، في مقدّم أعمال مؤتمر السلام. وتمّ الاتفاق، كذلك، بين الطرفين، السوري والفلسطيني، على لقاءات... على المستوى الثنائي» (**الشعب**، ٢١/١٠/١٩٩١). وحمل عرفات الى الملك حسين رسالة من الرئيس السوري بهذا الخصوص عند زيارته عمّان، تدعو الى «عقد قمّة خماسية تجمع مباشرة الأطراف المعنيّة بالصراع العربي - الاسرائيلي»، حسب قول الرئيس الفلسطيني عرفات (**السلام**، ٢١/١٠/١٩٩١).

وفي ٢٢/١٠/١٩٩١، التأم عقد اجتماع وزراء خارجيات سوريا ومصر والاردن ولبنان ورئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. في دمشق للبحث في أُسس موقف عربي موحّد خلال مفاوضات السلام؛ كما دُعي الى الاجتماع مندوبون عن الدول العربية الأخرى التي ستحضر المؤتمر بصفة مراقب. وبعد مداولات استمرت يومي ٢٣ و٢٤/١٠/١٩٩١، أُصدر بيان مشترك، من بين ما جاء فيه ان الدول المعنيّة حدّدت أهداف المباحثات وهي: الانسحاب من على الاراضي المحتلة، بما فيها القدس؛ وتأمين الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ وتقرير الالتزام بموقف مشترك خلال المفاوضات؛ كما تعهّدت تلك الدول بعدم توقيع معاهدات منفصلة (**الاذاعة البريطانية**، ٢٤/١٠/١٩٩١، الساعة السابعة مساء). وقد أشاد وزير خارجية المغرب، د. عبدالله فيلالي، الذي شارك في الاجتماع ممثلاً لاتحاد المغرب العربي، بنتائج الاجتماع الوزاري (**السلام**، ٢٦/١٠/١٩٩١).

وقبل افتتاح مؤتمر السلام في مدريد (٣٠/١٠/١٩٩١)، أعرب الرئيس الفلسطيني، عرفات، بعد لقائه وزير خارجية الاتحاد السوفياتي في باريس، «عن أمله في ان يتوصّل مؤتمر مدريد الى سلام عادل وشامل في الشرق الاوسط...» وأكد «ان من المستحيل احلال السلام بدون الفلسطينيين، لأن القضية الفلسطينية تعتبر القضية الاساس في التسوية بالشرق الاوسط؛ وان اسرائيل، بمواصلتها انشاء المستوطنات الجديدة في الارض الفلسطينية المحتلة، ورفض القبول بمبدأ ' السلام مقابل الارض ' تزيد العقبات» (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٠/١٩٩١).

أحمد شاهين

استراتيجية «الحل الوسط»

في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، طوى تاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، في لحظة، مرحلة كاملة بالاحداث والحروب عمرها أكثر من ٤٠ عاماً، وفتح مرحلة جديدة مجهولة المعالم وغير واضحة النتائج. لكن أطراف هذا النزاع، الذين دخلوا الى «قصر الشرق» في مدريد، من بوّابة النظام الدولي الجديد، وانْ تعدّدت لغاتهم واختلفت، فان الترجمة الوحيدة المقبولة لها هي «لغة الكلام» التي قام الطرفان، الاميركي والسوفياتي، بتسويقها، على صعوبتها، للوصول الى تسوية سلمية في المنطقة.

ولغرض التبسيط في استعراض الجهود الاميركية والسوفياتية تلك، على امتداد الشهرين الماضيين، فاننا سوف نسعى الى تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية: الفترة الاولى، تمتد من مطلع أيلول (سبتمبر) وحتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر)، وتميّزت الجهود المبذولة بين الاخذ والردّ مع الاطراف المتنازعة، في لعبة دبلوماسية وراء الستار، وبعيداً من العلانية الظاهرة؛ والفترة الثانية، تمتد من توجيه الطرفين، الاميركي والسوفياتي، الدعوات لحضور مؤتمر السلام في مدريد، حتى يوم عقده؛ وأمّا الفترة الثالثة والاخيرة، فترتكز على رصد تطوّرات «اللعبة الدبلوماسية» من جانب الولايات المتحدة الاميركية في سعيها الى التوصّل لاتفاق على حلّ دبلوماسي وسط للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ازالة العقبات

لقد انصبّت المشكلة الحقيقية التي واجهها التحرّك الاميركي، في مطلع أيلول (سبتمبر)، على الكيفيّة التي يمكن بها اخراج عملية السلام من الطريق المسدود الذي سبّبه الطلب الاسرائيلي بحل، أو بتسوية، ضمانات القروض من الولايات المتحدة الاميركية، والتي تبلغ قيمتها زهاء عشرة مليارات دولار. في البداية، سرّبت مصادر صحافية مطلّعة في واشنطن عزم الادارة الاميركية على تأخير البتّ في قضية ضمانات القروض بسبب استمرار قلق الاطراف العربية من ان تستعمل الحكومة الاسرائيلية هذه القروض لاحكام قبضتها على الارض الفلسطينية المحتلة؛ اضافة الى ان الادارة تحاول استعمال ضمانات القروض لدفع اسرائيل الى تجميد بناء المستوطنات في الارض المحتلة (**الواشنطن بوست**، ٥/٩/١٩٩١).

ومهما كان الامر، فقد دخل الرئيس الاميركي، جورج بوش، على خط المواجهة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عندما طلب من الكونغرس تأجيل البتّ في طلب تل ـ أبيب ضمانات قروض، لمدة أربعة شهور، وقال، ان «في مصلحة عملية السلام تأجيل البتّ في الضمانات لاسرائيل؛ واعتقد بأن الشعب الاميركي سيؤيدني، بقوة، في ذلك» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٩/٩/١٩٩١).

على هذا الاساس، تحرّك البيت الابيض، بعد تصريحات الرئيس الاميركي، ليعرض وجهة نظر الادارة الاميركية على زعماء الكونغرس، وأجرى سلسلة اتصالات هاتفية مع رؤساء اللجان الهامّة في مجلسي النواب والشيوخ، وعدد من أعضاء الكونغرس الآخرين. وشارك في عملية شرح وجهة نظر الادارة، أيضاً، وزير الخارجية، جيمس بيكر، ونائبه لورانس ايغلبرغر، ومستشار الرئيس للأمن القومي، برنت سكوكروفت، في اتصالات هاتفية أخرى (**المصدر نفسه**، ١٢/٩/١٩٩١).

هكذا سارعت الاوساط القريبة من البيت الابيض الى تفسير جانب من تفكير الرئيس الاميركي المتعلّق بتأجيل البتّ في ضمانات القروض، بالاشارة الى ان الادارة الاميركية لا ترغب في طرح قضية ضمانات القروض لتمنع فتح باب المناقشة العلنية والحادّة بالنسبة الى الشروط التي سيتمّ على

أساسها تقديم الضمانات، كونها غير مستعدة للقبول بموافقة سريعة للكونغرس على مبالغ طائلة من دون أي مقابل. وأضافت، ان للرئيس بوش «موقفاً صامداً» من قضية المستوطنات الاسرائيلية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان، وانه يرغب في ان تجمّد الحكومة الاسرائيلية بناء هذه المستوطنات وتوسيعها. وهو، فوق ذلك كله، منزعج من تجاهل تل ـ أبيب لنداءاته المتكرّرة (**الحياة**، لندن، ٨/٩/١٩٩١).

وبالفعل، فقد أشار مسؤولون اميركيون الى ان الرئيس بوش يعتقد بأن شامير لا يأخذ برأيه؛ ويعتبر ان في استطاعته الحصول على ما يريد من مساعدات اميركية، وضمانات قروض، مع رفض تجميد بناء المستوطنات، والتمسّك بمؤتمر سلام يرتكز على الشروط الاسرائيلية (**نيويورك تايمز**، ٦ ـ ٧/٩/١٩٩١). وبما ان بوش راغب في تحقيق تقدّم في عملية السلام، ويعرف جيداً ان الحكومة الاسرائيلية غير راغبة في ان تلعب بلاده «سياسة متوازنة» في المنطقة بغية التوصّل الى حل، فقد ذكرت أوساط دبلوماسية مطلعة، ان نقل المواجهة مع اسرائيل ومؤيديها الى الساحة العلنية في واشنطن، هو بمثابة قرار، من جانب الرئيس الاميركي، بنقل معركة السلام في المنطقة الى مبنى الكابتول في العاصمة الاميركية (**الغارديان ويكلي**، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ١ و٢٠).

هذا، على الاقل، ما كان واضحاً في الرسالة التي أبلغها الرئيس الاميركي الى الكونغرس، ومفادها انه اذا لم يرجىء خطة تزويد اسرائيل بضمانات حكومية لقروض اسكان قيمتها عشرة مليارات دولار، «فان النتيجة قد تكون ضياع عملية السلام» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٢/٩/١٩٩١). أكثر من ذلك، هدّد بوش باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي قانون تصدره السلطة الاشتراعية في هذا الشأن، وأكّد عزمه على التمسّك بموقفه، وحمل، في شكل غير مباشر، على اللوبي الاسرائيلي، عندما قال انه يواجه في الكونغرس قوى سياسية نافذة، ومجموعات قوية وفعّالة، مشيراً الى تدفّق أكثر من ألف شخصية يهودية أميركية الى واشنطن للضغط على أعضاء الكونغرس، من أجل تجاهل طلب الرئيس الاميركي (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٩١).

والواضح، ان بوش ربط، بصورة لا لبس فيها، بين اعطاء ضمانات القروض وبدء المسيرة السلمية في الشرق الاوسط؛ أو بمعنى آخر رهن اعطاء الضمانات بايقاف عمليات التوطين في الارض المحتلة؛ أي ان واشنطن تريد، اولاً، ان تضمن مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام، استناداً الى الشروط الاميركية؛ وتريد، ثانياً، ايقاف بناء المستوطنات الاسرائيلية، الامر الذي يخفّف الكثير من المطالب العربية، التي تصرّ على لائحة طمأنات اميركية، ويشكّل اجراء لبناء الثقة بأهداف واشنطن وبنتائج مؤتمر السلام (جون جوشكو، **المصدر نفسه**، ١٦/٩/١٩٩١).

هل كان اصرار الرئيس الاميركي على تأجيل البتّ في ضمانات القروض واصرار اسرائيل على رفض ذلك ايذاناً ببدء واشنطن بمحاولة «تدجين» اللوبي الاسرائيلي المؤثّر في الرأي العام الاميركي؟ لا تذهب الاوساط الدبلوماسية المطلعة الى تبنّي هذا الرأي، وتشير، في المقابل، الى ان بوش طرح على مؤيدي اسرائيل في الكونغرس اقتراحاً من ست نقاط، تكون أساساً لاتفاق يؤدي الى تأجيل البتّ في ضمانات القروض حتى كانون الثاني (يناير) المقبل. وقد وعد بوش، في هذا الاطار، بوضع «آلية عمل» للضمانات بعد مرور ١٢٠ يوماً؛ وان لا تسعى الادارة، بعد ذلك، الى تأخير البتّ في القروض؛ وأكد دعمه جهود استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات؛ والسعي، مع الدول الاخرى، من اجل مساعدة اسرائيل في الحصول على ضمانات قروض؛ وخفض قيمة الكفالة لضمانات القروض، التي ستضعها الادارة جانباً؛ وتحمّل واشنطن أية خسائر قد تتكبّدها اسرائيل نتيجة طلب التأجيل (ديفيد هوفمان وجاكسون ديهل، **المصدر نفسه**، ١٨/٩/١٩٩١).

على هذا الاساس، تراجع مؤيدو اسرائيل في الكونغرس عن مواجهة الادارة الاميركية، ووافقوا على طلبها تأجيل البتّ في ضمانات القروض لاسرائيل. وجاء هذا التراجع في بيان أصدره كل من رئيس مجلس النواب، توماس فولي، وزعيم الغالبية الديمقراطية في المجلس، النائب ريتشارد غيبهارد، وزعيم الغالبية الديمقراطية في مجلس الشيوخ،

السيناتور جورج ميتشيل، الذين وافقوا فيه على التأجيل، وأكدوا ان على الادارة الاميركية «ان تدعم آلاف الوافدين الى اسرائيل وتشجّعهم» (**الحياة**، ٤/١٠/١٩٩١).

وما ان جرى، في سرعة، طيّ صفحة الخلاف هذه، فان عدداً من الاوساط السياسية والدبلوماسية أشار الى وجود نقاط خلاف أخرى لا تزال من دون حل، من شأنها عرقلة عقد المؤتمر، ولا سيما منها مسألتا القدس الشرقية وتشكيل الوفد الفلسطيني. واستندت تلك الاوساط، في ذلك، الى ما ذكره المدير العام لمكتب رئيس الوزراء الاسرائيلي، يوسي بن ـ اهارون، حين لاحظ ان نقطة الخلاف الاولى تتعلّق بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢؛ اذ تؤيد واشنطن مبدأ مبادلة الارض بالسلام، وتقول، في بساطة، ان في وسع اسرائيل ان تقدّم تفسيرها الخاص للقرار، «لكن الاطراف العربية ستستخدم التفسير الاميركي تفسيراً ملزماً، وترفض، بالتالي، الموقف الاسرائيلي». وتتناول نقطة الخلاف الثانية القدس الشرقية التي ضُمّت في العام ١٩٦٧، وهضبة الجولان التي ضُمّت في العام ١٩٨١. وتقول واشنطن انها لم تعترف بضمّ القدس الشرقية والجولان، وان هذين الموضوعين مفتوحان للنقاش بين الاطراف المتنازعة، «لكن اسرائيل تعتبر ان قبولها بهذا الموقف قد يعني انها مستعدة لمناقشة وضع القدس على طاولة المفاوضات». وتدور نقطة الخلاف الاخيرة حول التمثيل الفلسطيني في المفاوضات؛ اذ تؤكد واشنطن ان تل ـ أبيب لن تتمتّع بحق النقض (الفيتو) في هذا الشأن، لكنها، في الوقت عينه، «ليست مرغمة على الجلوس الى طاولة المفاوضات مع محاور لا ترغب في مناقشته» (**جيروزاليم بوست**، ٧/١٠/١٩٩١).

هل كانت حصيلة هذا الكلام تعني رفضاً للمساعي الاميركية برمّتها؟ المصادر السياسية والدبلوماسية تكاد تجمع على ان لاسرائيل قادرة على التأثير في الجهود التي بذلتها الادارة الاميركية لعقد المؤتمر، وتلفت، في الوقت عينه، النظر الى عدم استسهال الحصول على موافقتها على حضوره. وتبيّن ذلك، عملياً، من خلال ردّ وزير الخارجية الاميركية، بيكر، على نظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، عند اجتماعهما في نيويورك، بقوله: «اذا كنتم تعتقدون بأن ليس في استطاعتنا ممارسة سياستنا التقليدية، فقولوا، صراحة، انكم لستم مهتمين بالعملية». وحين أجاب ليفي بـ «اننا لا نطلب منكم تغيير سياساتكم، بل ان تمتنعوا، كوسيط، عن ابداء آراء علنية»، عاجله بيكر: «قل لي، صراحة، اذا كنتم جدّيين؛ واذا لا تريدون حضور مؤتمر السلام، فلا تأتوا» (**النهار**، بيروت، ٩/١٠/١٩٩١).

بيد ان مصادر سياسية أخرى لا تشاطر الوزير بيكر النبرة التي استخدمها، والتي غابت، بعض الشيء، عن النبرة التي لدى كبار مساعديه. ولاحظت، ان اسرائيل حينما طالبت بتوسيع ورقة الضمانات الاميركية، وجعلها «مذكّرة تفاهم» وضمانات رسمية، علّقت الناطقة باسم وزارة الخارجية، مارغريت تتوايلر، بأن الامر يعود الى الحكومة الاسرائيلية لتقرّر ما تريد، «رسالة ضمانات أم مذكّرة تفاهم؟» مشيرة الى ان بيكر سبق ان أعلن ان الامر يعود الى حكومات المنطقة لاعلان ما تريده (**الحياة**، ٩/١٠/١٩٩١).

في أيّ حال، ان تعثّر جهود الادارة الاميركية، في هذا الخصوص، لم يكن يعني تجميد جهودها باتجاه عقد مؤتمر السلام. فالتحرّك الذي دشّنته باتجاه الفلسطينيين كان جزءاً جوهرياً منها، أو، على الاقل، عاملاً مساعداً في حلحلة بعض العقد التي تواجه عقد المؤتمر، وهي ليست سهلة، أقلّه في المنظور الاسرائيلي. وفي اعتقاد بعض المصادر الدبلوماسية المطلعة، ان الادارة عملت، من جهة، على اقناع الفلسطينيين بالعمل على تشكيل الوفد، فوراً، لسببين: الاول، ان واشنطن أكدت لتل ـ أبيب ان الفلسطينيين سيمثّلون في المؤتمر كجزء من وفد مشترك مع الاردن يكون مؤلّفاً من أفراد غير أعضاء في منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الارض الفلسطينية المحتلة؛ والآخر، كون وزير الخارجية الاميركية وعد تل ـ أبيب بأن اختيار الفلسطينيين، الذين سيشاركون في الوفد مع الاردن، سيكون منسجماً مع الشروط الاسرائيلية، وهي ان لا تكون لهم علاقة واضحة ومباشرة بالقدس الشرقية أو علاقة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية (دافيد ماكوفسكي، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ١٩/١٠/١٩٩١، ص ١ و٤). لكن الادارة الاميركية، من الجهة الاخرى، استبعدت معاودة

التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية. في هذا الخصوص، صرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية، تتوايلر، بأن استقالة محمد عباس (ابو العباس) من عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة ليست سبباً كافياً لمعاودة التحاور. وأضافت: «لاحظنا، بلا شك، خروج ابو العباس من اللجنة التنفيذية؛ لكن ذلك لا يلبّي كل مطالبنا» (**النهار**، ١/١٠/١٩٩١).

واذا كانت الادارة الاميركية تحاشت معاودة التحاور مع منظمة التحرير الفلسطينية، فانها سعت، في المقابل، الى تجاهل المعارضة الاسرائيلية في شأن تشكيل الوفد الفلسطيني. ففي اشارة ذات مغزى، أكد الناطق باسم وزارة الخارجية، ريتشارد باوتشر، ان بلاده لم تقدّم الى الحكومة الاسرائيلية «قائمة بأسماء الوفد الفلسطيني»، كما «لم تسع الى الحصول على موافقتها». وأضاف ان واشنطن أكدت، في الوقت عينه، ان شروط عملية السلام التي طوّرها بيكر، «تنطبق على قائمة أسماء الوفد الفلسطيني» (**الحياة**، ٢٥/١٠/١٩٩١).

ومع اقتراب المساعي المبذولة من أجل عقد مؤتمر السلام من مرحلة الحسم، دشّنت جولة وزير الخارجية السوفياتية، بوريس بانكين، على دول المنطقة، تحرّكاً استهدف، من حيث الاساس، دعم الجهود الرامية الى عقد المؤتمر، والمساهمة، قدر الامكان، في تذليل ما تبقّى من عقبات على الطريق اليه. ولو لم يكن الأمر كذلك، لما كانت واشنطن مضطرة الى تبادل رعاية مؤتمر السلام مع موسكو، فيما كانت ترفض، في السباق، مجرّد التحدّث عن دور سوفياتي في حلّ أزمة المنطقة. وفي اعتقاد بعض المصادر الدبلوماسية المطلعة، ان الوزير السوفياتي أدّى دوره بنجاح، وهو دور اتفق على رسمه مع نظيره الاميركي (اندرو روزنتال، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٩/١٠/١٩٩١).

في هذا السياق، كشفت مصادر دبلوماسية في العاصمة السوفياتية، عن ان وفد منظمة التحرير الفلسطينية، برئاسة عضو اللجنة التنفيذية، محمود عباس (ابو مازن)، سمع في موسكو كلاماً واضحاً عن ضرورة التساهل في مسألتي القدس الشرقية والتمثيل الفلسطيني، أقلّه في مرحلة افتتاح مؤتمر السلام، مع ضرورة التشديد على أهمية ايقاف الاستيطان الاسرائيلي في الارض الفلسطينية المحتلة. وأضافت المصادر نفسها، ان المسؤولين السوفيات دعوا الوفد الفلسطيني الى التعامل بواقعية مع التطوّرات في المنطقة، واستيعاب المستجدات الاقليمية والدولية بعد حرب الخليج، ومنها انتهاء الحرب الباردة والتقارب بين القوتين العظميين الى درجة التطابق في الافكار، وان على القيادة الفلسطينية الأخذ بعامل الوقت، وعدم اضاعة فرصة تاريخية لاقامة السلام، وانهاء النزاع مع اسرائيل (روزنتال، **مصدر سبق ذكره**).

ولا يحتاج المرء الى عناء كبير ليكتشف الفرق بين الحاح موسكو على التساهل في مسألتي القدس الشرقية والتمثيل الفلسطيني، وبين اصرارها، في الماضي، على تحرير الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وان منظمة التحرير الفلسطينية هي «الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، والطرف المستقل في أي مفاوضات لتسوية أزمة المنطقة (دافيد ماكوفسكي، **جيروزاليم بوست ويكلي**، ٢٦/١٠/١٩٩١، ص ١ و٤). واذا كان هذا لا يكفي، في حدّ ذاته، لفهم الفرق، فيمكن الاشارة الى موقف آخر تخلّت موسكو عنه، بعدما ظلّت متمسّكة به نحو ثلاثة عقود، أي الموافقة على اعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع اسرائيل. وبالفعل، فبعد أقل من ٢٤ ساعة من استقبال الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي المعارض، شمعون بيرس، وتأكيده ان عودة العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين «مسألة لا رجوع عنها»، أعلن وزير الخارجية السوفياتية عن اعادة العلاقات مع اسرائيل (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٩١).

قصّ الشريط

هكذا أصبح المسرح معدّاً لاستقبال الاطراف المتنازعة على طاولة المؤتمر، خصوصاً بعد ان اتفقت، وإنْ بصورة ضمنية، على عدد من النقاط، ومنها: تناوب واشنطن وموسكو على رئاسة المؤتمر؛ ونظام استئناف المؤتمر وخوض المفاوضات استناداً الى قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ وضمان ربط المؤتمر بهيئة الامم المتحدة، عبر ما يسمّى «المعادلة الموجّهة»، أي الاشارة، في نصوص

الدعوات، الى قراري مجلس الامن الدولي في جلسات المؤتمر الاعتيادي؛ وايداع الاتفاقيات التي يتمّ التوصّل اليها لدى المنظمة الدولية؛ وضمانات مجلس الامن الدولي التي تكفل تطبيق الاتفاقيات المقبلة؛ كما ان هناك تفهّماً عاماً بخصوص مشاركة ممثلي السوق الاوروبية المشتركة، والاقطار الخليجية والمغربية، بصفة مراقبين (توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ٢١/١٠/١٩٩١).

على هذا الاساس، وجّه الرئيسان، بوش وغورباتشيوف، دعوة الى الاطراف المتنازعة، نصّت على استعدادهما لمساعدة الاطراف على تحقيق تسوية سلمية ودائمة وعادلة من خلال مفاوضات مباشرة، ترتكز على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨. وأوضحت الدعوة ان الحكومات المدعوّة هي اسرائيل وسوريا ولبنان والاردن؛ أمّا الفلسطينيون، فيدعون جزءاً من الوفد الاردني ـ الفلسطيني؛ وستدعى مصر «بصفة مشارك»؛ وسيكون المجتمع الاوروبي «مشاركاً في المؤتمر» و«ممثّلاً في رئاسته». وأكدت انه «لن تكون للمؤتمر سلطة فرض الحلول على الاطراف، أو حق رفض الاتفاقيات التي ستتوصل اليها». ونصّت على ان المفاوضات مع الفلسطينيين، من خلال الوفد المشترك، ستدور على مراحل تبدأ بمحادثات حول ترتيب الحكم الذاتي المؤقت، بهدف التوصّل الى اتفاق في موعد أقصاه سنة واحدة، وتدوم ترتيبات الحكم الذاتي خمسة أعوام، على ان تجرى، بدءاً من العام الثالث، المفاوضات في شأن الوضع الدائم؛ و«ستدور هذه المفاوضات الخاصة بالوضع الدائم، والمفاوضات بين اسرائيل والدول العربية على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩ ـ ٢٠/١٠/١٩٩١).

ولا ريب في ان أيّ تدقيق في طبيعة الدعوة يسمح بالقول، ان ثمّة مواقف ثلاثة أساسية انطوت عليها. الاول، هو الاستمرار في رفع شعار مقايضة الارض بالسلام. والثاني، اعتبار قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ الأساس للمفاوضات في مؤتمر السلام. امّا الثالث، فهو المفاوضات الثنائية والمباشرة داخل المؤتمر بين أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي التي تؤدي، وحدها، الى نتائج؛ ورفض ان يكون لعرّابيْ المؤتمر، أي واشنطن وموسكو، أي دور أساس فيه، سواء لجهة توجيه مناقشاته، أو لجهة فرض حلول معيّنة للمشاكل على أطراف النزاع (لاسلي غيلب، **المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

من هنا، مثلاً، امتنع وزير الخارجية الاميركية عن الخوض في النتائج المتوقّعة لمؤتمر السلام، أو التطرّق الى مواضيع حسّاسة، مثل استمرار اسرائيل في بناء المستوطنات في الارض المحتلة، وتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، ورسم الحدود النهائية لاسرائيل، وغيرها من المسائل المتوقّع طرحها في المؤتمر؛ واكتفى بالقول، ان بلاده ستقوم بدور «منصف»، لكنها لن تشارك في المفاوضات الثنائية بين اسرائيل والدول العربية الاطراف في النزاع، ما لم يوافق على ذلك طرفا أي خلاف. لكنه أضاف ان موقف بلاده من الخلاف على تفسيرات القرار الرقم ٢٤٢، خصوصاً ما يتعلّق بانسحاب اسرائيل من على «أراضٍ» أو من على «كل الاراضي» المحتلة، يستند الى القرار ذاته من حيث مبادلة الارض بالسلام، و«سنترك الامر عند هذه النقطة» (**الحياة**، ٢٨/١٠/١٩٩١).

هذا الامر عكسه، بشيء من التفصيل، الرئيس الاميركي في خطابه الذي ألقاه في جلسة افتتاح مؤتمر السلام في مدريد. فقد بدا واضحاً ان بوش وضع، منذ لحظة الافتتاح، اطراف النزاع تجاه الاستحقاقات التي تنتظرهم، بتحديده الهدف النهائي للمؤتمر، من جهة، وبتشديده على ان بلاده لن تفرض حلاً، من جهة أخرى، مشيراً، بوضوح، الى احتمال تغيير حدود دول المنطقة، والى ضرورة اتفاق الاطراف على «آلية» للمفاوضات (**المصدر نفسه**، ٣١/١٠/١٩٩١).

أكثر من ذلك، أوضح الرئيس الاميركي المبادىء التي سترتكز هذه «الآلية» عليها، كالآتي:

أولاً: على اسرائيل وجيرانها العرب ان يدخلوا في مفاوضات مباشرة. وذكر، للمرة الاولى، عبارة «الجيران الفلسطينيين واسرائيل». وأكد ان الحوار بين اسرائيل والفلسطينيين سيتميّز عن الحوار بين اسرائيل والدول العربية.

ثانياً: ان الولايات المتحدة الاميركية مستعدة لدعم المطالب القصوى لأي طرف، ولكن على طرفي الحوار ان يكونا مستعدّين للتوفيق، والأخذ والردّ.

ثالثاً: ليس لأي طرف خارجي ان يملي صيغة تسوية على الاطراف المعنيّة، أي ان الولايات المتحدة ستكون شريكاً في البحث عن السلام، لكنها لن تفرض وجهة نظرها على أحد، ولن تنقض أي قرار تتخذه الاطراف المعنيّة بالنزاع.

رابعاً: يجب ان لا يكون هناك اطار زمني محدّد سلفاً للمفاوضات، أي ان يتاح للاطراف المعنيّة الوقت الكافي للاصغاء الى آراء بعضها البعض (امير طاهري، **الشرق الاوسط**، ٣١/١٠/١٩٩١).

كذلك أعطى بوش عنوان «الانصاف والأمن» لنتيجة المفاوضات العربية ـ الاسرائيلية. ولوحظت اشارته الى ان «الحل الوسط المتعلّق بالارض ضروري للسلام»، مكرراً ان أساس المفاوضات هو القراران ٢٤٢ و٣٣٨، معالجاً بذلك، ضمناً، عنصر الارض من دون ذكر معادلة «مقايضة الارض بالسلام». وقال ان لا «خارطة» لديه تحدّد حدود الدول؛ ولكن لا بدّ من «الحل الوسط» المتعلّق «بالارض» شرطاً للسلام في «تسوية شاملة وعادلة ودائمة». واعتبر ان «التقدّم» في المفاوضات الاقليمية الخاصة بالرقابة على الاسلحة والمياه واللاجئين والمشاكل الاقتصادية «ليس بديلاً» من المفاوضات الثنائية، انما يمكن ان «يهيىء مناخاً» يساعد المفاوضات الثنائية (**الحياة**، ٣١/١٠/١٩٩١).

هل يعني هذا ان انتهاء المؤتمر بنتائج ايجابية معقول توقّعه؟ المعلومات المتوافرة لدى المصادر المطلّعة لا تسمح بتوقّعات جازمة، أو نهائية، في هذا الشأن. فبعضها أشار الى ان أطرافاً عدّة تتوقّع نتائج سريعة، تتضمّن القواعد الاساسية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. وهي تبني توقّعها على موقف واشنطن، التي تريد حلاً نهائياً، يقوم على توفير الامن لاسرائيل، في صورة نهائية، والقبول من جيرانها العرب، وتريد حلاً يرضي العرب، وانْ في الحدّ الأدنى، وتريد، في الوقت عينه، حلاً سريعاً يوقف الاستيطان في الاراضي المحتلة. فالبطء، في ظل وتيرة الاستيطان السريعة، يغضب العرب، ويدفعهم الى تصلّب من شأنه تهديد المسار السلمي برمّته (كارل مورفي، **انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٦ ـ ٢٧/١٠/١٩٩١؛ توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ٣٠/١٠/١٩٩١).

الجزء الآخر من المعلومات أشار الى ان مدّة انعقاد المؤتمر ستكون طويلة، وربما طويلة جداً. فهو سيبدأ في عهد الليكود لكنه سينتهي في عهد آخر يكون حزب «العمل»، المعارض الآن، عموده الفقري (انطوني لويس، **المصدر نفسه**، ٢٢/١٠/١٩٩١). وتنطلق هذه المعلومات من اقتناع بأن الحكومة الاسرائيلية الحالية ترفض ايقاف الاستيطان والتخلّي عن الارض المحتلة؛ وتنطلق، أيضاً، من معرفة بـ «اعتدال» حزب «العمل» الذي عبّر عنه بقبوله مبدأ مقايضة الارض بالسلام، وكذلك برفضه سياسة الاستيطان الواسعة، كما ينفّذها منافسه الليكود. واستناداً الى هذه المعلومات، فان ذلك سيؤدي، مع الوقت، بعد تدشين المرحلة الاولى من المفاوضات، الى حال من البلبلة السياسية داخل اسرائيل، تنجم عنها انتخابات نيابية عامّة، يرجّح ان يكون «فريق الاعتدال»، ممثلاً بـ «العمل»، الفائز فيها (**المصدر نفسه**). وساق البعض عدداً من الاعتبارات ترجّح هذا الخيار، منها ان عدداً متزايداً من الاسرائيليين باتوا يرفضون التوسّع بالاستيطان، ومنها، أيضاً، ان هؤلاء باتوا لا ينظرون، بارتياح، الى موجات الهجرة اليهودية السريعة والمتعاقبة، لأنها تؤدي الى انتشار البطالة، والى نقص حادّ في المساكن والخدمات، الخ، ومنها، أخيراً، انهم يشعرون بجدية الولايات المتحدة في معالجة النزاع العربي ـ الاسرائيلي؛ هذه الجدية التي تحوّلت ضغطاً أثار، ويثير، نقمة الشارع الاسرائيلي، وضغطاً منه على حكومته (توماس فريدمان، **المصدر نفسه**، ٢٨/١٠/١٩٩١).

وفي أي حال، لا تتوقّع المصادر رضى أطراف النزاع عن النتائج التي أسفر عنها مؤتمر السلام، في جولته الاولى، ولا تتوقّع، في المقابل، رفضاً لها؛ اذ ان كل طرف في المفاوضات سيشعر بأنه حقق شيئاً، وانْ خسر أشياء.

ن. ح.

السكّة الثانية للانتفاضة

بعد التصاعد المستمر منذ الربيع، باتت عمليات المقاومة المسلّحة ضد الاحتلال الاسرائيلي تحتل موقعاً متميّزاً في مسار الانتفاضة الشعبية في الاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧. وقد تبيّن ذلك من خلال نمو عدد حالات استخدام الاسلحة المتنوّعة، في الوقت الذي تكاملت هذه الانماط مع أعمال قذف الحجارة والمصادمات.

وترافقت أحداث الشهرين قيد المراجعة، من منتصف آب (اغسطس) حتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر)، مع تطوّرات على الساحة الدبلوماسية والسياسية الخارجية، المتعلّقة بعقد الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني، في الاسبوع الاخير من أيلول (سبتمبر)، والتحضير لعقد مؤتمر السلام الاقليمي في نهاية تشرين الاول (اكتوبر). وتدل مؤشرات عدّة على ان هذه المرحلة هي مرحلة انتقالية، ليس على الصعيد السياسي وحده، بل ولجهة تقويم الابعاد التكتيكية والاستراتيجية للخيار العسكري، الذي ربما تسعى الاطراف المعنيّة الى معرفة ابعاده وعواقبه الحقيقية.

الانتفاضة «الساخنة»

توزّعت الأعمال المسلّحة، كالعادة، بين أنواع قليلة ومحدّدة، من حيث اختيار السلاح والاسلوب والتنظيم؛ اذ شملت إلقاء قنابل يدوية ناسفة محلية الصنع، وقنابل حارقة (مولوتوف)، وزرع شحنات ناسفة، واطلاق رصاص، وهجمات بالسكاكين والفؤوس. وقد انطلق المسلسل بتاريخ ١٦ آب (اغسطس) بعملية إلقاء قنبلة يدوية على دورية اسرائيلية في مخيم الشابوره، دون ان تحدث اصابات. وانفجرت عبوّة ناسفة عند مرور دورية ثانية في نابلس، بعد يومين، وبالنتيجة ذاتها. وقد أُصيبت فتاة بجراح واعتقلت، بعد ان حاولت طعن جندي اسرائيلي في بني نعيم، في ١٩ الشهر، بينما تعرّضت عربة لـ «حرس الحدود» لاطلاق النار بعد يومين، في رام الله (**القدس العربي**، لندن، ١٧ و٢٠ و٢٢/٨/١٩٩١). ووقعت عمليتا اطلاق رصاص في ٢٣ الشهر. استهدفت أولاهما حارس مكتب الادارة العسكرية في جنين؛ وثانيتهما مجموعة من الجنود في رفح. وتعرّضت دورية أخرى لالقاء قنبلة يدوية في غزة، في اليوم ذاته، غير ان هذه العملية، مثل سابقاتها، لم توقع اصابات (**المصدر نفسه**، ٢٤ ـ ٢٥/٨/١٩٩١).

وقعت أولى الاصابات الاسرائيلية خلال فترة المراجعة، في ٢٤ آب (اغسطس)، حين قام شاب فلسطيني بمهاجمة مجموعة من الاسرائيليين وهم ينتظرون حافلة نقل في القدس الغربية، فطعن وجرح امرأتين ورجلاً قبل التغلّب عليه (**المصدر نفسه**، ٢٦/٨/١٩٩١). وكان يمكن احداث اصابات اضافية لولا تمكّنت قوات الامن الاسرائيلية، في اليوم عينه، من ابطال مفعول عبوة ناسفة، عثرت عليها في مسبح في احدى ضواحي القدس الغربية. بعد ذلك، تدفّقت العمليات المسلّحة؛ اذ وقعت ثماني عمليات في غضون اسبوع، شملت محاولة فتاة طعن حارس عند منزل الوزير الاسرائيلي اريئيل شارون، في القدس الشرقية، في ٢٦ الشهر، وانفجار عبوة محلية الصنع قرب دورية في المدينة ذاتها، في اليوم التالي، ثمّ اطلاق نار على موقع عسكري في قباطية، وحادثة اطلاق نار أخرى على جنود في الخليل، في ٢٨ و٢٩ منه، على التوالي، ومحاولة زرع عبوة قرب مركز الشرطة في بيت لحم، تمّ العثور عليها في ٣٠ الشهر، واطلاق رصاص على دورية في قباطية، وأخرى في الخليل، ومحاولة طعن جندي في رفح، ممّا أدّى الى جرحه واستشهاد الفتاة المهاجمة، وكل ذلك في ٣١ منه (**المصدر نفسه**، ٢٧ و٢٨ و٣٠/٨/١٩٩١ و٣١/٨/١٩٩١ ـ ١/٩/١٩٩١). وقد شهدت الفترة عينها وقوع انفجار مجهول السبب أدّى الى مقتل

صبي داخل ورشة والده في الخليل، في ١٦ الشهر، وانفجار قنبلة صوتية جرحت طفلاً في المدينة ذاتها، في ٢٨ منه، عدا انفجار عبوة أودت بحياة أربعة شبان وجرحت خامساً في العقربانية، في ٣١ منه، وربما كانوا يعدّونها للزرع ضد الاحتلال (**الحياة**، لندن، ١٧/٨/١٩٩١؛ و**القدس العربي**، ٢٩ و٣٠ ـ ٣١/٨/١٩٩١ و٢/٩/١٩٩١).

بدأ شهر أيلول (سبتمبر) باعتقال فتاة في القدس تحمل سكيناً، كانت تنوي مهاجمة حارس منزل الوزير شارون به. تبع ذلك اطلاق نار، مرتين، على دوريات اسرائيلية ليلة ٢/٩/١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ٣ و٤/٩/١٩٩١). وصادف، في اليوم ذاته، ان أعلنت حركة «حماس» انها لا تزال تحتجز الجندي الاسرائيلي ايلان سعدون منذ أيار (مايو) ١٩٨٩، بهدف مبادلته بعدد من السجناء الفلسطينيين، علماً بأن الاوساط الاسرائيلية أكدت موته منذ لحظة خطفه (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٩١). وحفل اليوم التالي بحوادث عدّة؛ اذ أدّى انفجار عبوة ناسفة الى جرح جنديْن اسرائيلييْن في نابلس، اضافة الى قذف قنبلة على نقطة مراقبة في المدينة ذاتها، بينما حاول مواطن ان يستولي على سلاح أحد أفراد «حرس الحدود» الاسرائيليين في طولكرم، وقد أُشيع جرح جنديين بانفجار عبوة أخرى في طولكرم ايضاً (**المصدر نفسه**، ٥/٩/١٩٩١؛ و**الحياة**، ٥/٩/١٩٩١). وتجدّدت العمليات في الثامن من الشهر بانفجار قنبلة يدوية قرب دورية عسكرية في يطّا، والعثور على قنبلة ثانية تحت جسر كدرون (رحفوت)، وقيام فتاة بمحاولة طعن جندي في جنين، الاّ انها أُصيبت وتمّ اعتقالها (**القدس العربي**، ٩ و١٠/٩/١٩٩١). وتعرّضت دورية أخرى لانفجار عبوة، في اليوم التالي، في رفح، بينما أُصيب مقرّ شرطة في بيت لحم بعبوتين، في ١٣ الشهر.

امّا الحدث البارز، فكان نصب كمين لدورية اسرائيلية مترجّلة عند مداخل مسلّية، فأُصيب احد الجنود في ظهره وفارق الحياة، وهو الجندي الثاني عشر الذي لقي مصرعه منذ بداية الانتفاضة. وقد صادف ان قام مجهولون من داخل سيارة باطلاق الرصاص على حارس احدى القواعد الاسرائيلية قرب جنين في الليلة عينها، دون معرفة ما اذا كانت ثمّة صلة بين العمليتين. وأعلنت السلطات، بعد حوالى الشهر، عن كشف أفراد خلية تابعة لجماعة «الفهود السود» في قباطية، وقتلت اثنين منهم وجرحت ثالثاً وأسرته مع الرابع، وهم المسؤولون عن تنفيذ كمين مسلّية، وربما عن قتل ٢٦ مشبوهاً بالتعاون (**المصدر نفسه**، ١٦/٩/١٩٩١ و١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١).

ثمّ أدّى انفجار عبوة من صنع محلي، موضوعة في «بسطة» خضار، الى جرح اسرائيليْن في بئر السبع، في ١٦ أيلول (سبتمبر). واستشهد شاب فلسطيني في برّو، في ٢٣ الشهر، حين هاجم مجموعة جنود بفأس بعد ان أصرّوا على تفتيشه. وقد انفجرت عبوة قرب باص على طريق سور باهر، في اليوم ذاته، بينما نجت دورية عسكرية من الاصابة حين أُلقيت عليها، في القدس، قنبلة لم تنفجر، في اليوم التالي. وفي ٢٥ الشهر، اشتبك الجنود الاسرائيليون مع مجموعة مسلّحة داخل سيارة في فقّوعة، فاستشهد اثنان من أفرادها فوراً، بينما استشهد الثالث في المغيّر لاحقاً (**المصدر نفسه**، ١٧ و٢٦/٩/١٩٩١ و١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١). وانتهى الشهر باعتقال فتاة فلسطينية طعنت جندياً بسكين في خان يونس، في ٢٧ الشهر.

وبدأ تشرين الاول (اكتوبر) بانفجار عبوة عند نقطة مراقبة اسرائيلية في نابلس، وبالعثور على ثانية وابطال مفعولها في بتّير. وتتالت العمليات بوتيرة عالية؛ اذ قُتلت سائحة ألمانية وجُرحت أخرى في القدس بأيدي شاب لاذ بالفرار، في الثاني من الشهر؛ بينما انفجرت عبوة عند موقف باصات في مخيم البريج؛ واستشهد مواطن حاول مهاجمة جنود في غزة، في الثالث منه؛ فيما أُلقيت قنبلة غازيّة على دورية كانت تمرّ على طريق القدس ـ مسغاف زئيف؛ وانفجرت عبوة ليلاً قرب سيارة عسكرية في بيت ساحور (**المصدر نفسه**، ٢ و٣ و٤ و٥/١٠/١٩٩١؛ و**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٣/١٠/١٩٩١). الاّ ان العملية الملفتة كانت طعن ثلاثة من «حرس الحدود» في طولكرم بأيدي شابين فلسطينيين، تمّ اعتقالهما في السادس من الشهر، فتبيّن انهما كانا قتلا، أيضاً، اسرائيلياً قرب مستوطنة كاديما قبل اسبوع (**القدس العربي**، ٥ و٧/١٠/١٩٩١). ثمّ طعن شاب آخر جنديين حين أوقفاه، في الرابع

منـه؛ بينما تمّ اعتقال مواطن بعد ان طارد شابين اسرائيليين بفأس، في مخيم جباليا في السادس منه؛ وتعـرّض شاب فلسطيني وبعض المدنيين للاصابة بنـيران الجنـود الاسرائيليـين حين أطلقـوا عليهم الرصـاص في بني سهيلة، في اليوم ذاته (**المصدر نفسه**، ٧/١٠/١٩٩١).

وانتهى المسلسـل بعـدد من العمليات؛ كانت الاولى القاء قنبلة يدوية على دورية في مخيم المغازي، في السـابع من تشرين الاول (اكتوبر)؛ وتلا ذلك العثـور على عبـوتـين ناسفتين قرب مبنى الادارة المـدنيـة في بيت لحم، في التـاسـع من الشهر؛ وتمّ اعتقال فتاة بعد محاولة طعن حارس قبر يوسف في نابلس، في اليوم التالي؛ وتفجير عبوة عند مرور دورية في مخيم البريج، في ١١ منه. الّا ان الحادثة المثيرة الاخيرة كانت قيام شاب فلسطيني باختطاف سيارة نقـل تخص صاحب عمله الاسرائيـلي، وبقيادتها، وصـدم عدد من الجنـود كانوا ينتظرون في موقف باصـات في تل ـ أبيب، في ١١ الشهر، فقتل اثنان منهم على الفـور وجـرح ما بين ١١ و٢١، حسب المصـدر (**انترنـاشونـال هيرالد تربيـون**، ١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١). واصطدمت السيارة، بعد ذلك، بعربة أخرى وانقلبت، فتمّ اعتقال المهاجم، وهو من قبية.

غير ان العمليات المسلّحة لم تشكل، وحدها، التجسيد العملي لتصاعد المقاومة العسكرية وشبه العسكـريـة؛ اذ تضـاعفت، أيضـاً، حوادث القاء القنـابـل الحارقة (مولوتوف)، لتصبح حدثاً يومياً، وكثيراً ما أُلقيت زجاجات عدة خلال حادثة واحدة. وهذه الاتجاهات اثبتتها احصاءات عدّة أُصدرت، ومنها حول احداث شهر آب (اغسطس) في قطاع غزة، الذي شهد ٨٦ حالة القاء «مولوتوف» وأربع قنـابـل يدويـة وخمس عبـوات ناسفـة واشتباكين مسلّحـين، ممّـا أدّى الى جرح جنـديـيْن، عدا ١٩ جريحـاً بالحجـارة (**فلسـطين الثـورة**، نيقـوسيا، ١٥/٩/١٩٩١). وأكـدت المصادر اياها القاء ٢٢ قنبلة مولوتوف وتفجير عبوة واحدة وهجوم بسكين، في القطاع، خلال أيلول (سبتمبر)، ممّا أدّى الى جرح ١٦ جندياً، منهم من جرح بحجارة (**المصدر نفسه**، ١٣/١٠/١٩٩١). الّا ان مصـادر محـليـة عدة لاحـظت ضعف تأثـير وفاعلية العمليات المسلّحة، نظراً الى ضعف التسليح وأساليب العمل، ورشّحت ان تعود نسبة ملموسة منها الى افراد غير منضوين تحت لواء التنـظيمـات المعـروفـة (**ميـدل ايست انترناشونال**، ٢٧/٩/١٩٩١).

واستمرت، أيضاً، أعمال قتل المشتبه بتعاملهم مع قوات الاحتـلال؛ اذ تمّ العثـور على جثث ٢٣ منهم، وقد قضى معظمهم، طعناً، أو رمياً بالرصاص، وبذلك ارتفع عدد من تمّ اعدامه بتهمة التعاون، من قبل الجماعات المختلفة، ٣٦٧، بناء على تقدير وكالة الصحافة الفرنسية (**الحياة**، ٢٢/٩/١٩٩١).

استمرار الهجوم المضاد

غير ان مسـألة قتل المشبوهين تظهر المخاطر الكامنة بالعمل المسلّح الفلسطيني، وقدرة العدو على الاستفادة من تلك الوسائل. فقد قتل مواطن بأيدي مجهـولين في اثنـاء قدومـه الى جنـين بسيارته، في السـابـع من أيلول (سبتمبـر)، ولكن «اللجـان الضـاربـة» أصـدرت بياناً لاحقاً واعتبرته شهيداً (**القدس العربي**، ٩/٩/١٩٩١). وتكرّر أمر مشابه في مطلع تشرين الاول (اكتوبر)، حين عُثر على جثة قتيل مجهول مطعوناً في بني سهيلة، ليتبيّن، لاحقاً، حسب المصادر الفلسطينية، انه من ناشطي الجبهة الشعبيـة لتحرير فلسطين، وكذلك الامر بخصوص قتيل عُثر عليه مطعوناً في خان يونس، في الرابع من الشـهـر، وهـو من أعضـاء «فتـح» (**الحيـاة**، ٦/١٠/١٩٩١). والواضـح ان أجـهـزة الامـن الاسرائيليـة قد وجّهت العملاء المسلّحين نحو شن الهجمـات والاغتيـالات ضد النـاشطين الوطنيين، وذلك ما وقع، مجدداً، باستشهاد مواطن في كل من البريج وغزة، في السادس والتاسع من الشهر، على التـوالي، الى جانب استشهـاد ملثّم بأيـدي «فرقة موت» اسرائيلية في الخضر، في التاسع منه (**القدس العـربـي**، ٧ و١٠/١٠/١٩٩١). ولا ينـفي ذلك، أيضاً، انزلاق الناشطين الفلسطينيين في قتل العملاء الى ممـارسـة العنف فيمـا بينهم؛ اذ وقع اشتباك مسلّح بين أعضاء «فتح» و«حماس» في سلفيت، في ٢١ أيلول (سبتمبر)، انتهى بسقوط قتيل وثلاثة جرحى (**الحياة**، ٢٢/٩/١٩٩١). ولا بدّ أيضاً من ملاحظة ارتفاع عدد الفلسطينيين المصابين بعبوات كانـوا يعـدّونهـا، أو عثـروا عليهـا، وبلغ ستـة

شهداء خلال الفترة قيد المراجعة.

انعكست هذه الحقائق، الى جانب استمرار وتكثيف أعمال القتل الاسرائيلية المتعمّدة، بارتفاع عدد الشهداء عموماً؛ اذ سقط ٢٨ مواطناً شهداء بين منتصف آب (اغسطس) ومنتصف تشرين الاول (اكتوبر)، منهم طفل صدمته سيارة عسكرية في القرارة، في الثالث من أيلول (سبتمبر)، والباقون بفعل رصاص الجنود والعملاء. ولو أضيف اليهم الشهداء بفعل الانفجارات الخاطئة، أو الاسباب المجهولة، لارتفع العدد الاجمالي الى ٣٥. وحتى بدون تلك الاضافة، بلغ المجموع العام منذ بدء الانتفاضة ١٠٧٨ شهيداً. والى جانب القتل، ألحقت القوات الاسرائيلية مئات الاصابات بالمدنيين الفلسطينيين. وقد أظهرت الاحصاءات سقوط ١٠٣٥ جريحاً في قطاع غزة، وحده، خلال آب (اغسطس)، و٨٨٦ خلال أيلول (سبتمبر)، علماً بأن عدد المصابين بالرصاص الحيّ، في المكان ذاته، بلغ ٦٨ في الشهر الاول و٢١ في الثاني، ممّا يدلّ على سياسة قوات الاحتلال الهادفة الى تقليص أنواع محدّدة من الاحتكاك واعادة توجيه طابع المواجهة (**فلسطين الثورة**، ١٥/٩/١٩٩١ و١٣/١٠/١٩٩١).

من جهة أخرى، صعّدت أجهزة الامن الاسرائيلية حملتها لكشف الخلايا الناشطة الفلسطينية ولاعتقال أعضائها. وقد نجحت بالقاء القبض على احد قادة «فتح» المحليين في جنين، في ٢٠ آب (اغسطس)، وهو مطلوب منذ عامين. تبع ذلك كشف خلية تابعة لـ «فتح» أيضاً مؤلفة من أربعة أعضاء موزّعين بين الطيّبة ونابلس، في ٢٦ الشهر (**القدس العربي**، ٢٢ و٢٧/٨/١٩٩١). ثمّ أعلنت السلطات عن اعتقال خلايا أخرى عدّة ومصادرة أسلحة، في الثالث من أيلول (سبتمبر)، دون ذكر التفاصيل. وكذلك الامر بالنسبة الى اكتشاف خليّتين اضافيتين في نابلس، في الثامن منه (**المصدر نفسه**، ٥ و٩/٩/١٩٩١).

الّا ان الحدث البارز كان اعلان السلطات الاسرائيلية، في ٢٧ أيلول (سبتمبر)، عن ان قواتها نجحت، خلال الاسابيع الماضية، في اكتشاف عشرات الخلايا التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ومصادرة كمّيات من الاسلحة. والواضح، ان توقيت الاعلان جاء مع نهاية أعمال دورة المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر. وقد بلغ عدد المعتقلين حوالى ٤٦٠، منهم ٢٥ مطلوباً منذ زمن، توزّعوا على ثلاث موجات رئيسة (**المصدر نفسه**، ٢٨ و٢٩/٩/١٩٩١). تألّفت الموجة الاولى من ١٧٠ عضواً في التنظيم العسكري للجبهة في قطاع غزة؛ بينما شملت الموجة الثانية ٢٥٠ مواطناً في مناطق اريحا ورام الله والبيره والقدس؛ وضمّت الموجة الثالثة ٤٣ شخصاً في نابلس وطولكرم وقلقيلية وجنين (**الحياة**، ١٣/١٠/١٩٩١). وكان بين المعتقلين وسيم الرفيدي، المطلوب منذ تسع سنوات؛ فيما اكتشفت السلطات شققاً سرية في القدس لاخفاء الاسلحة، وأكدت ان الخلايا المعنيّة قامت بحوالى ١٤٣ عملية القاء «مولوتوف» و١٨ عملية القاء قنابل يدوية و٣٩ حالة زرع عبوات و٣٩ حالة اطلاق رصاص، ممّا أوقع ٥٠ جريحاً اسرائيلياً بين مطلع أيار (مايو) ومنتصف آب (اغسطس) ١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ١٣/١٠/١٩٩١).

وانتهت عمليات الاعتقال الملفتة مع القبض على قائد جماعة «الفهود السود» في غزة، عادل جعبري، في الرابع من تشرين الاول (اكتوبر)، وهو الذي قتل ضابط شرطة اسرائيلياً في رفح قبل عام، ومع اعتقال ستة فلسطينيين، عملوا في مطبخ مستشفى اسرائيلي في القدس الغربية، اتهموا بمحاولة تسميم النائبة اليمينية المتطرّفة، غيئولاه كوهين، في ١٢ الشهر (**القدس العربي**، ٥ ـ ٦ و١٤/١٠/١٩٩١). وفي مقابل هذه العمليات الاعتقالية، واصلت المحاكم العسكرية اصدار أحكام بالسجن المؤبد بحق المزيد من المواطنين الفلسطينيين، بتهم قتل اسرائيليين وعملاء؛ اذ صدرت مثل تلك الاحكام بحق سبعة اشخاص كمجموع، خلال الفترة المعنيّة. وليس غريباً، ازاء استمرار اعمال الاعتقال الجماعي التي شملت ٤٦٧ مواطناً في قطاع غزة خلال أيلول (سبتمبر) وحده، على سبيل المثال، ان تكون أوضاع السجون آخذة بالتردّي نحو الأسوأ (**فلسطين الثورة**، ١٣/١٠/١٩٩١). ودفع ذلك بالمسجونين، في نابلس، الى الاضراب عن الطعام في أيلول (سبتمبر)، بموازاة حركة المحامين والاهالي الذين عقدوا مؤتمراً صحافياً في القدس، في ٢٢ الشهر، لكشف حقيقة ممارسة التعذيب بواسطة

الصعق الكهربائي والحرمان من النوم وصبّ المياه الباردة والساخنة، لانتزاع الاعترافات من المعتقلين (**ميدل ايست انترناشونال**، ٢٧/٩/١٩٩١).

وبموازاة كل ذلك، واصلت قوات الاحتلال الاسرائيلية أعمالها القمعية الاخرى. ومنها غلق الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ تماماً، وعزلها عن القدس واسرائيل، عشية رأس السنة الجديدة اليهودية، أي في ٨ ـ ٩ أيلول (سبتمبر)، فيما تمّ عزل القدس، وحشد الشرطة بداخلها، ومنع دخول الجمهور الى المسجد الاقصى، في مناسبة ذكرى المجزرة التي وقعت في الثامن من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٠. كما شملت الاجراءات هدم عشرة منازل فلسطينية، وغلق اثنين، وغلق غرفة، في عين السلطان والنصيرات والقرارة وشويكة وعقربا وكفر نعمة ومخيم جنين وخان يونس، لصلة اصحابها، أو سكانها، بأعمال المقاومة. ومن جهة أخرى، مارس العديد من الجنود أعمال البطش والنهب، مستفيدين من التوجّهات الرسمية، أو غياب الضوابط الفعلية. فقد قام بعضهم بقذف فتاة فلسطينية من الطابق الثالث لمبنى في رام الله، في ٢٣ آب (اغسطس)؛ بينما سرق آخرون محتويات منزل في بيت حنينا، في اليوم التالي (**القدس العربي**، ٢٤ ـ ٢٥ و٢٦/٨/١٩٩١). وقذف جنود قنبلة صوتية، وجرحوا طفلاً، في الخليل، في ١٨ أيلول (سبتمبر)؛ فيما اقتلع المستوطنون ٥٠ شجرة مثمرة تابعة لقرية مخماس، قبل ذلك بتسعة أيام. وبالمقابل، أُصدر حكم بالسجن لمدة ستة شهور على اثنين من محققي جهاز «شاباك» بسبب مقتل المعتقل خالد الشيخ علي في أواخر العام ١٩٨٩، في الثاني من الشهر عينه؛ بينما أُعفي ضابط من قيادة وحدته، في العاشر من تشرين الاول (اكتوبر)، بعد ان قتل جنوده صبياً فلسطينياً في غزة، قبل اسبوع (**المصدر نفسه**، ٣/٩/١٩٩١؛ **والحياة**، ١١/١٠/١٩٩١).

«تحرشات» حدودية

شهد مسرح الاحداث في المواجهة العسكرية، أيضاً، بعض المحاولات لتحريك الحدود العربية مع اسرائيل، علماً بأنها ظلت محدودة للغاية من حيث العدد والتأثير. فقد تعرّضت دورية اسرائيلية لطلقات متفرّقة من على الاراضي الاردنية، مساء الاول من أيلول (سبتمبر)، وهي تسير قرب مستوطنة شاعر هاغولان (**القدس العربي**، ٢/٩/١٩٩١). ثمّ جاءت محاولة مجموعة تابعة لتنظيم أبو نضال، «فتح ـ المجلس الثوري»، للتسلّل عبر القطاع الغربي في جنوب لبنان، فاصطدمت بكمين لـ «جيش لبنان الجنوبي» العميل لاسرائيل، فأصابت اثنين من جنوده وفقدت أسيرين، في ١١ من الشهر عينه (**المصدر نفسه**، ١٣/٩/١٩٩١).

أمّا العملية البارزة، فكانت انطلاق زورقين، يحملان ستة فدائيين، من ميناء صيدا على ما يبدو، بهدف مهاجمة أهداف في شمال اسرائيل، في ١٣ الشهر. غير ان المقاتلين ضلّوا الطريق، فنزلوا عند الناقورة بالقرب من مواقع قوات الطوارىء الدولية. وقد سلّمت المجموعة الاولى، المؤلفة من ثلاثة فدائيين، نفسها للجنود الفرنسيين، بينما قامت المجموعة الثانية باحتجاز ١٤ جندياً دولياً وبالاختباء داخل منزل قريب. وقد باشر الضباط الدوليون بالتفاوض لحل الموقف، الّا ان وصول القوات الاسرائيلية والعميلة الى المكان، وتحرّكها لاقتحام المنزل، فجّر الموقف، فجرى تبادل اطلاق نار سقط على أثره جندي سويدي ومقاتل فلسطيني، وانتهى بقبض الاسرائيليين على أسير والعملاء اللبنانيين على اسير ثانٍ جريح (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ١٤ ـ ١٥/٩/١٩٩١؛ **والحياة**، ١٤/٩/١٩٩١). ولم تتأكد هوية الجهة التي قامت بالعملية. وقد أُشيع انها من المنشقين عن «فتح»، بينما ادّعى احد الاسيرين في التلفزة الاسرائيلية بأنه تابع لـ «فتح» الشرعية، الأمر الذي نفته قيادة م.ت.ف. والمعروف ان هذه هي المحاولة البحرية الخامسة عشرة منذ ربيع العام ١٩٨٥ (**المصدر نفسه**، ١٦/٩/١٩٩١؛ **والقدس العربي**، ١٤ ـ ١٥/٩/١٩٩١).

وتكرّر الفشل في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، حين استشهد ثلاثة من مقاتلي الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (جناح نايف حواتمة) على سفوح جبل الشيخ، وهم ينوون تنفيذ عملية «دعائية» بمناسبة عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني. وقد أكدت الجبهة ذلك الهدف حين اعتبرت العملية بمثابة «ارسال اشارة الى المجلس»، وادّعت بأن التسلّل تمّ عبر الاراضي اللبنانية، في الوقت

الذي أوضحت مصادر أخرى انها تمّت عبر الخطوط السورية (**المصدر نفسه**، ٢٥/٩/١٩٩١؛ **والحياة**، ٢٤/٩/١٩٩١). هذا، وانتهى مسلسل العمليات الحدودية باستشهاد متسلّل مجهول داخل «المنطقة المحرّمة» غرب نهر اليرموك، بنيران دورية اسرائيلية، في ١٥ تشرين الاول (اكتوبر). وجدير بالذكر ان السلطات الاردنية كانت اعتقلت رئيس «الجبهة الاسلامية لتحرير فلسطين» الشيخ ناصر العنقاوي، في ٢٤ أيلول (سبتمبر)، دون معرفة الاسباب، وهي المجموعة التي ادّعت بالمسؤولية عن قتل اسرائيليين في القدس، قبل حوالى السنة، وعن عمليات مسلّحة عدّة وقعت منذ العام ١٩٨٦ (**القدس العربي**، ٢٦/٩/١٩٩١).

واخيراً، لقد هدأت الاوضاع الفلسطينية داخل جنوب لبنان نسبياً، بالمقارنة مع الفترة السابقة، على الرغم من اشتداد التوتّر وتبادل الكمائن والقصف بين المقاومين الوطنيين اللبنانيين والقوات الاسرائيلية والعميلة في المنطقة الحدودية، ممّا أوقع ستة عملاء قتلى في الفترة المعنيّة. من جهة أخرى، احتج المسؤولون الفلسطينيون على عملية دهم محدودة تمّت لمخيم عين الحلوة من قبل عناصر في الجيش اللبناني، في ٢٥ آب (اغسطس)؛ فيما أُصيب أحد ضباط «فتح» بجراح، نتيجة كمين نُصب له في المخيم، في ٣١ الشهر (**الحياة**، ٢٩/٨/١٩٩١ و٢/٩/١٩٩١). وقد استنكر عضو اللجنة السياسية الفلسطينية في لبنان، صلاح صلاح، عملية الدهم، واحتج على استمرار حصار الجيش اللبناني لمخيمات صور، وطلب فكّه (**القدس العربي**، ١٠/٩/١٩٩١).

د. يزيد صايغ

مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام

صادقت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها العادية، التي عقدتها في ٢٠/١٠/١٩٩١، على التوصية التي قدّمها طاقم المفاوضات الاسرائيلي، المؤلف من رئيس الحكومة ووزيري الخارجية والدفاع ـ بعد اختتام المحادثات مع وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر ـ بالموافقة على الدعوة التي وجّهها الى اسرائيل الرئيسان، الاميركي جورج بوش والسوفياتي ميخائيل غورباتشيوف، للمشاركة في مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، سوف يفتتح في الثلاثين من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، في العاصمة الاسبانية، مدريد. وذكرت مصادر صحفية اسرائيلية ان المصادقة على التوصية بالموافقة على الدعوة تمّت بأكثرية ساحقة، اذ أيّد الموافقة ستة عشر وزيراً، من أصل عشرين، وعارضها ثلاثة وزراء فقط، بينما امتنع وزير واحد عن التصويت (**هآرتس**، ٢١/١٠/١٩٩١). وجاء في نصّ رسالة الدعوة التي سلّمها السفير الاميركي في اسرائيل، وليام براون، لمكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية في القدس، على لسان الرئيسين الاميركي والسوفياتي: «نحن نأمل في تلقّي ردّكم الايجابي في أسرع وقت ممكن، وفي موعد اقصاه الثالث والعشرين من تشرين الاول (اكتوبر) الحالي» (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١٠/١٩٩١). وجاء الاعلان عن تحديد مكان وزمان مؤتمر السلام، وعن توجيه الدعوة الى الاطراف كافة للمشاركة فيه، خلال مؤتمر صحافي مشترك، عقده، في القدس، وزير الخارجية الاميركية، بيكر، مع نظيره السوفياتي، بوريس بانكين، بعد لقاء بينهما، تمّ فيه تقويم نتائج المحادثات التي أجراها كل منهما مع الزعماء الاسرائيليين، ووفد الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة، ووضع اللمسات الاخيرة على صيغة الدعوة الى المشاركة في مؤتمر السلام، وموعد الاعلان عنها (**المصدر نفسه**).

وكان وزير الخارجية السوفياتية بدأ جولة مكّوكية على دول المنطقة، كانت اسرائيل محطّته الاولى فيها، حيث وصل اليها بعد أقل من أربع وعشرين ساعة على وصول وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الذي كانت اسرائيل محطّته الاخيرة في جولته المكّوكية الثامنة على دول المنطقة (**المصدر نفسه**، ١٨/١٠/١٩٩١). ورأى بعض المراقبين في تزامن زيارتي وزيري الخارجيتين، الاميركي والسوفياتي، مؤشراً الى الضغوط التي ستمارس على رئيس الحكومة الاسرائيلية، لكي يعلن مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام، وكذلك الى عزم الدولتين العظميين على عدم السماح له بالافلات من قبضتيهما (دافيد لنداو، **معاريف**، ١٨/١٠/١٩٩١).

وكما هو معلوم، فـ «النعم» الاسرائيلية التي حصل بيكر عليها، بعد مماحكات ومماطلات لا حصر لها من جانب حكومة شامير، في مطلع آب (اغسطس) الماضي (عقب جولة بيكر السادسة)، كانت مشروطة بايجاد حل لعقدة التمثيل الفلسطيني في الوفد المشترك مع الاردن، يراعي المعايير التي اشترطت اسرائيل توفّرها، أو عدم توفّرها، في اعضائه. كذلك اشترطت حكومة شامير وجوب الانتهاء من وضع صيغة رسالة الطمأنة الاميركية، بشكل يستجيب للمطالب الاسرائيلية في هذا الشأن والاطلاع مسبقاً على نصّ رسالة الدعوة التي سيرسلها الرئيسان، الاميركي والسوفياتي، الى زعماء المنطقة للمشاركة في مؤتمر السلام.

جولة بيكر السابعة

في السادس عشر من أيلول (سبتمبر) الماضي، وصل وزير الخارجية الاميركية، بيكر، الى اسرائيل، في سياق جولة مكّوكية قام بها على دول المنطقة، استمراراً لجهوده السابقة، الهادفة الى عقد مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط. وتميّزت زيارة الوزير الاميركي لاسرائيل بقصرها اولاً (اذ وصل اسرائيل في ١٦/٩/١٩٩١ وغادرها في ١٧/٩/١٩٩١)

وبكونها تمّت في ظل أزمة بدأت تتفاقم بين الادارة الاميركية وحكومة شامير، على خلفية اصرار الرئيس بوش على تأجيل البحث في موضوع طلب اسرائيل الحصول على ضمانات مالية لقروض الاسكان والاستيعاب للمهاجرين الجدد، لمدة أربعة شهور (**دافار**، ٥/٩/١٩٩١).

وفي المؤتمر الصحافي عينه، الذي أعلن فيه الوزير بيكر ان الادارة سوف تؤجّل البحث في موضوع الضمانات المالية التي طلبتها اسرائيل، قال الوزير بيكر، أيضاً، انه، بعد زيارته للاتحاد السوفياتي، سوف يتوجّه الى المنطقة في محاولة لاستكمال ما سمّاه «اغلاق الثغرات» التي بقيت قائمة بين مواقف الاطراف في المنطقة، استعداداً لعقد مؤتمر السلام (**المصدر نفسه**).

ووفقاً للمصادر الاسرائيلية، فان الجزء الاول من محادثات الوزير بيكر في اسرائيل كرّس للبحث في الازمة الناشبة بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل على خلفية موضوع الضمانات المالية. وقالت تلك المصادر ان محادثات بيكر اخفقت في التوصّل الى حل وسط في موضوع الضمانات (**معاريف**، ١٧/٩/١٩٩١). من ناحية أخرى، عُلم ان الوزير بيكر قدّم، في بداية المحادثات، مسودة رسالة الطمأنة الاميركية الى شامير. وقال بيكر لمحاوريه انه لا مانع لديه من اعطاء اسرائيل «مذكّرة تفاهم» بدلاً من رسالة الطمأنة، اذا كانت تصرّ على ذلك. لكنه قال ـ حسب ما نسبه اليه مصدر صحفي اسرائيلي ـ «لكنكم سترتكبون خطأ. فمذكرة كهذه لا يمكن ان تكون من جانب واحد. فليست الولايات المتحدة الاميركية هي التي ستضطر الى تحديد مواقفها من مطالب اسرائيل فحسب، بل سوف يتوجّب على اسرائيل أيضاً ان تحدّد مواقفها ازاء الولايات المتحدة الاميركية، لأن المذكّرة هي 'مذكرة تفاهم' ». وأضاف بيكر: «أنا لا أتهرّب. قوّموا الموضوع بأنفسكم وقرّروا ما هو الأفضل لكم، مذكّرة تفاهم أو رسالة طمأنة منّا اليكم؟» (يوسف حاريف، **المصدر نفسه**، ٢٠/٩/١٩٩١).

وذكرت مصادر سياسية اسرائيلية ان طاقم المفاوضات الاسرائيلي أعرب عن ارتياحه لمضمون مسودة رسالة الطمأنة التي قدّمها الوزير بيكر، على الرغم من وجود بعض الملاحظات لدى الفريق الاسرائيلي. وقالت مصادر صحفية ان طواقم عمل من الجانبين سوف تبحث في الملاحظات التي وضعها الطاقم الاسرائيلي حول موضوع التمثيل الفلسطيني، وذلك لتمكين الوزير بيكر من بلورة الصيغة النهائية للرسالة، سوياً مع رئيس الحكومة شامير والوزيرين ليفي وارنس، في لقائهما الثاني (**هآرتس**، ١٧/٩/١٩٩١). وأوردت مصادر مطلّعة بعض ما تضمّنته المسودة الاميركية، فقالت انها تتضمّن نصّاً يؤكد ان اسرائيل لن تكون مضطرة الى الجلوس الى طاولة المفاوضات مع مَنْ لا ترغب في الجلوس معه (أي مع م.ت.ف.) ولكن خلافاً لما طلبته اسرائيل، فالولايات المتحدة الاميركية لا تتعهّد ان تغادر المؤتمر سوياً مع اسرائيل، اذا طرح الممثلون الفلسطينيون أنفسهم ممثلين لمنظمة التحرير الفلسطينية أو أعضاء فيها (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، وعلى الصعيد السياسي، عُلم ان الوزير بيكر عرض على محاوريه في الجانبين، الاسرائيلي والفلسطيني، مسودة دعوة الى مؤتمر السلام، وضع صيغتها بالتعاون مع السوفيات. ولم يترك بيكر في القدس نسخة من الدعوة، لكنه استمع الى ملاحظات محاوريه الاسرائيليين بالنسبة الى مضمونها. وفي القدس، لم يكونوا مرتاحين لحقيقة ان القرار الدولي الرقم ٢٤٢ مذكور في صيغة الدعوة أربع مرات، وكذلك لأنه ليس وارداً في نصّ الدعوة ان هدف المفاوضات هو عقد معاهدات سلام بين اسرائيل والدول العربية. مع ذلك، جاء في نص الدعوة، ان هدف المسار هو التوصّل الى «سلام حقيقي» (**دافار**، ١٩/٩/١٩٩١). وفي ختام المحادثات مع الوزير بيكر، تباينت آراء المسؤولين الاسرائيليين بالنسبة الى نتائجها. فالبعض منهم قال انه على الرغم من عدم حصول تقدّم في موضوع الضمانات المالية، الّا ان الجانبين أوضحا عدم رغبتهما في التصادم. وعلى الصعيد السياسي، قال المسؤولون هؤلاء ان المحادثات حقّقت تقدّماً. لكن أوساطاً أخرى قالت انه لم يحصل أي تقدّم على الصعيد السياسي. ووصل الأمر بأحد المسؤولين حدّ وصف المحادثات بأنها «فاشلة تماماً» (**المصدر نفسه**).

جولة حاسمة

لعلّ أبلغ تقدير لما أسفرت عنه جولة

بيكر السابعة والمحادثات التي أجراها في اسرائيل، في سياق محادثاته مع زعماء المنطقة، كان قول شامير، في معرض ردّه على سؤال حول امكان افتتاح مؤتمر السلام: «لم ينته أي شيء حتى الآن» (**معاريف**، ٢٠/٩/١٩٩١). واتضح، لاحقاً، ان هناك جموداً في عملية صياغة رسالة الطمأنة الاميركية لاسرائيل التي كانت تجرى في واشنطن. ولذا اقترحت اسرائيل نقل المداولات في هذا الشأن الى القدس للتسريع بالعملية (**دافار**، ٣/١٠/١٩٩١). وفي هذا الصدد، قال مسؤول رفيع المستوى في القدس ان «الامور تسير بصعوبة»، في سياق تطرّقه الى المحادثات التي أجراها السفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، مع المسؤول عن دائرة التخطيط السياسي في الخارجية الاميركية، دنيس روس، حول الملاحظات الاسرائيلية على رسالة الطمأنة الاميركية الى اسرائيل (**المصدر نفسه**).

من ناحية أخرى، قالت مصادر سياسية في القدس انه تحقّق «تقدّم تجميلي» فقط في المحادثات بين السفير شوفال ومساعد الوزير بيكر المسؤول عن دائرة التخطيط السياسي، روس. وأضافت تلك المصادر انه لم يحصل أي تقدّم في المواضيع الاساسية، موضع الخلاف. فحتى الآن لا تزال الولايات المتحدة الاميركية ترفض تعهّد دعم اسرائيل، اذا قرّرت الانسحاب من المؤتمر أو من المحادثات لاحقاً، بسبب تماثل الوفد الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية. وترفض الولايات المتحدة الاميركية، أيضاً، الاستجابة لمطالبة اسرائيل لها بألّا تعلن تفسيرها هي للقرار الدولي الرقم ٢٤٢، والذي يعني ان الانسحاب يشمل كل الجبهات، ويعني «مقايضة الارض بالسلام». وترفض الولايات المتحدة الاميركية، أيضاً، تضمين رسالة الطمأنة بنداً ينص على ان هدف العملية السياسية هو التوصل الى «معاهدة سلام» بين اسرائيل وكل دولة عربية على حدة (**المصدر نفسه**). وفي هذه الاثناء، قالت المصادر الصحفية الاسرائيلية ان الوزير بيكر سوف يعود الى المنطقة في جولة مكّوكية ثامنة، قد تكون الحاسمة، وذلك ازاء اقتراب الموعد الذي حدّده الرئيسان، بوش وغورباتشيوف، لعقد مؤتمر السلام (**عل همشمار**، ٩/١٠/١٩٩١).

واستبق وزير الخارجية الاميركية وصوله الى اسرائيل بتصريحات أكد فيها ان الرئيسين، بوش وغورباتشيوف، حدّدا لنفسيهما هدفاً لعقد المؤتمر في شهر تشرين الاول (اكتوبر)، وانه حان الوقت لكي يتّخذ الفلسطينيون والاطراف الاخرى القرارات اللازمة للمشاركة في مؤتمر السلام. وأضاف بيكر ان تشكيل الوفد المشترك الاردني ـ الفلسطيني لا يزال الموضوع الرئيس الذي لم يجد حلاً له بعد (**دافار**، ١١/١٠/١٩٩١). وقالت مصادر صحفية ان الولايات المتحدة الاميركية قدّمت الى اسرائيل، قبيل وصول الوزير بيكر اليها، مسودة شبه نهائية لصيغة رسالة الطمأنة الاميركية. وأضافت تلك المصادر ان الصيغة الجديدة لا تزال تتضمّن بعض «الافخاخ» التي يفترض ان ينزعها الوزير بيكر في محادثاته مع شامير. وسوف يمهّد لهذه المحادثات بمحادثات على مستوى أطقم العمل، سوف تتمحور في موضوع رسالة الطمأنة (**معاريف**، ١٥/١٠/١٩٩١). وتوقّع المعلّق الصحفي حامي شاليف ان يتخلّى شامير عن مطلبه بالحصول على «مذكرة تفاهم» من الولايات المتحدة الاميركية وان يكتفي برسالة الطمأنة من جانب واحد، على ان ترفق بها رسالة طمأنة اسرائيلية. ورأى شاليف ان حكومة اسرائيل على وشك الدخول في مفاوضات سياسية مصيرية «بينما يدها اليسرى لا تعرف بالضبط ما تفعله يدها اليمنى»، مشيراً بذلك الى العلاقات السيئة السائدة بين مكتب رئيس الحكومة، من جهة، ووزارة الخارجية، من جهة أخرى، حيث كل منهما يحجب المعلومات عن الآخر، وينتقد تحرّكاته (**دافار**، ١١/١٠/١٩٩١). وحذّر شاليف من المناورات التي قد يلجأ شامير اليها في المفاوضات لنسفها، من خلال الافتراض انه بمجرّد موافقته ومشاركته في مؤتمر السلام سوف يتمكّن من فضح التطرّف العربي والحصول، مجدّداً، على دعم اليهود، والكونغرس، ناهيك عن الناخبين الاسرائيليين. وأضاف شاليف ان التوجّه الاميركي الى عملية السلام يجب ان يدق، منذ الآن، جرس الانذار من انتهاج تكتيك كهذا. «فالبديل عن المفاوضات التي يفترض ان تدور في اطار العملية السياسية ليس تخلّي الاميركيين عن المفاوضات وتركهم الاطراف

تغرق في الوحل. فمع انفجار المفاوضات، سوف تخلع الولايات المتحدة الاميركية القفّازات، وتتوجّه، مباشرة، الى مجلس الامن الدولي» (**المصدر نفسه**).

وألمح بيكر، قبيل وصوله الى اسرائيل، الى انه لن يسمح بمزيد من المماطلة والمماحكة حول مطالب الافرقاء، حيث حذّر الفلسطينيين، عقب محادثاته مع الملك الاردني حسين، من انهم «قد يفوّتون الفرصة الاخيرة»، اذا رفضوا الانضمام الى عملية السلام. «فالحافلة» ـ على حدّ قوله ـ «لن تعود مرة أخرى». وقبل ذلك، وفي القاهرة، قال الوزير بيكر ان الولايات المتحدة الاميركية تنظر الى عقد مؤتمر السلام وفقاً لما هو مخطط، أي حتى نهاية تشرين الاول (اكتوبر)، بغض النظر عمّا ستسفر عنه المحاولات لردم الفجوات القائمة بين مواقف الشركاء في المفاوضات (**معاريف**، ١٥/١٠/١٩٩١). وسخر المعلّق الصحفي، شموئيل شنيتصر، من تهديد حكومة اسرائيل بأنها سوف تنسحب من المؤتمر والمفاوضات اذا تماثل الوفد الفلسطيني مع منظمة التحرير الفلسطينية، أو أعلن انتماءه اليها، أو تلقّيه التعليمات منها. وقال شنيتصر: «كل العالم يعرف ان اولئك الفلسطينيين الذين يساومون بيكر في موضوع الطمأنات، انما يفعلون ذلك باسم منظمة التحرير الفلسطينية، واسرائيل تسمع ذلك ولا تحتج... وهي لا تخرج عن طورها ازاء الحوار بين واشنطن والمنظمة، ولا تستخلص النتائج من ادخال عرفات من الباب الرئيس الى عملية السلام» (**المصدر نفسه**).

وبدأت تظهر خلافات في تقويم ما توصّلت اليه الاتصالات مع الوزير بيكر ومساعديه بين مكتب رئيس الحكومة ومكتب وزير الخارجية، وجدت تعبيراً عنها في ابراز الوزير ليفي لما اعتبره نقاطاً ايجابية في صيغة رسالة الطمأنة الاميركية المقدّمة الى اسرائيل. وأخذ شامير ومكتبه على الوزير ليفي هذا النهج الانتقائي في تقويم رسالة الطمأنة الاميركية (**المصدر نفسه**).

وسرّبت الخارجية الاسرائيلية سبع عشرة نقطة ايجابية من نقاط رسالة الطمأنة الاميركية، أبرزها:

١ ـ ان الهدف الاساس للمفاوضات يجب ان يكون السلام الحقيقي والصلح. ولكي تتجسّد هذه الامور يجب ان تكون هناك معاهدات سلام وعلاقات دبلوماسية، ستعمل الولايات المتحدة الاميركية من أجل تحقيقها.

٢ ـ لا تؤيد الولايات المتحدة الاميركية الربط بين المفاوضات المختلفة بين اسرائيل، من جهة، والدول العربية، من جهة أخرى.

٣ ـ لا تؤيد الولايات المتحدة الاميركية اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

٤ ـ لاسرائيل تفسيرها الخاص لقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٢٤٢، الى جانب تفسيرات الاطراف الاخرى.

٥ ـ تلتزم الولايات المتحدة الاميركية برسالة الرئيس جيرالد فورد الى اسحق رابين في ١/٩/١٩٩١ (التي تتفهّم الاحتياجات الامنية الاسرائيلية في الجولان).

٦ ـ ان الولايات المتحدة الاميركية على استعداد لتقديم ضمانها للحدود التي سيتمّ الاتفاق عليها بين اسرائيل وسوريا.

٧ ـ من حق اسرائيل ضمان سلامة حدودها الشمالية، وتنفيذ القرار الرقم ٤٢٥ (انسحاب قوات من لبنان) بطريقة تضمن أمن واستقرار الحدود الشمالية.

٨ ـ تلتزم الولايات المتحدة الاميركية بالحفاظ على أمن اسرائيل وعلى تفوّقها النوعي (**المصدر نفسه**).

وكانت المفاوضات الرسمية بين الوزير بيكر والمسؤولين الاسرائيليين بدأت، عملياً، غداة وصوله الى اسرائيل، أي يوم الخميس الموافق ١٧/١٠/١٩٩١. وقام الوزير بيكر ليلة وصوله (مساء ١٦/١٠/١٩٩١) بعقد لقاء مع وفد الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة. وقالت مصادر اسرائيلية ان هناك نقاطاً عديدة لم يتمّ الاتفاق عليها بعد، مثل اطار المفاوضات الثنائية، ومن سيفتتح الجلسات، ومن سيديرها، وأين ستجرى؟ (اسرائيل تفضّل اجراء المفاوضات الثنائية بالتناوب، أي مرة في اسرائيل وأخرى في احدى العواصم العربية)، اضافة الى قضايا اجرائية واحتفالية أخرى، مثل نظام الجلسة،

وشكل الطاولة، ومسألة الاعلام (**هآرتس**، ١٧/١٠/١٩٩١).

من ناحية أخرى، واستعداداً للمحادثات مع الوزير بيكر، نسّق كل من رئيس الحكومة ووزير الخارجية موقفيهما من التعديلات التي سيطلبان ادخالها الى رسالة الطمأنة الاميركية، وهي:

○ يجب ان تدرك الولايات المتحدة الاميركية ان اسرائيل لن تجلس مع أعضاء في م.ت.ف. أو سكان القدس الشرقية، لأنه لا مكان للمنظمة في العملية السياسية. واسرائيل سوف تنسحب من المحادثات، اذا أعلن أحد أعضاء الوفد الفلسطيني انتماءه الى، أو عضويته في، المنظمة. والولايات المتحدة الاميركية كمن يعارض أية عملية تضليل وخداع، سوف تؤيد في هذا الحال، الجانب الاسرائيلي.

○ ان تكرر الولايات المتحدة الاميركية موقفها الذي أعرب عنه، في الماضي، الرئيس جيمي كارتر، ووزير الخارجية جورج شولتس، والذي بمقتضاه لا تعتبر حدود العام ١٩٦٧ حدوداً آمنة ويمكن الدفاع عنها. وكان بيكر رفض، بشدة، هذا البند في الاقتراح الاسرائيلي الى «مذكّرة التفاهم».

○ ان هدف المؤتمر هو عقد معاهدات سلام واقامة علاقات دبلوماسية كاملة (صيغة لا لبس فيها أقوى من تلك الواردة في رسالة الطمأنة).

○ ذكر كل الامور التي تمّ التفاهم حولها في حينه، والتي ظهرت في «مذكّرة التفاهم» السرية المرفقة بالاتفاق مع لبنان في العام ١٩٨٣، بما في ذلك انسحاب كل القوات الاجنبية، وحق اسرائيل في تنفيذ عمليات ضد «المخرّبين» في البحر والبر والجو (الولايات المتحدة الاميركية تقول ان المذكّرة فقدت مفعولها، لأن الاتفاق مع لبنان لم يصل، في أي وقت، الى مرحلة الابرام).

○ ذكر كامل لرسالة الرئيس الاميركي فورد الى رابين التي تتضمّن ان كل تسوية في هضبة الجولان ستأخذ في عين الاعتبار الاحتياجات الامنية الاسرائيلية.

○ ستصوّت الولايات المتحدة الاميركية ضد كل اقتراح لمباشرة عملية موازية لعملية السلام، قد يطرح على مجلس الامن الدولي أو في الامم المتحدة.

○ هذه الطمأنات يجب ان تكون معلومة لكل الاطراف.

○ يجب الاتفاق، مسبقاً، وقبل توجيه الدعوات، على اطار المؤتمر والمفاوضات الثنائية التي ستجرى بعد حفل الافتتاح. كذلك يجب الاتفاق على جهاز المفاوضات متعددة الطرف المفترض ان تبدأ بعد اسبوعين من افتتاح المؤتمر.

○ يجب ان يتمثّل الفلسطينيون في اطار وفد مشترك مع الاردن (**المصدر نفسه**).

وفي ضوء هذه المطالب، أعربت أوساط في مكتب رئيس الحكومة الاسرائيلية عن توقّعها بأن تكون المحادثات مع الوزير بيكر صعبة وطويلة حول بعض هذه البنود المقترحة، وبالذات تلك الهادفة الى تقليص مجال المناورة الفلسطينية في العملية السياسية. وتوقّعت تلك المصادر ألّا تنتهي المحادثات يوم الخميس، بل ان تستأنف يوم الجمعة في ١٨/١٠/١٩٩١ (**المصدر نفسه**).

وتوقّعت مصادر صحفية اسرائيلية، صبيحة يوم المحادثات الثاني بين الوزير بيكر والمسؤولين الاسرائيليين، ان تبلغ الجهود لعقد مؤتمر السلام ذروتها. ووفقاً لتلك المصادر، من المقرّر ان يلتقي الوزير بيكر نظيره السوفياتي صباح يوم الجمعة ١٨/١٠/١٩٩١، من أجل اعداد الصيغة النهائية للدعوة التي سترسل الى الاطراف المعنيّة. وأشارت تلك المصادر الى ان شامير وبيكر قد انتهيا، عملياً، من صيغة رسالة الطمأنة الاميركية الى اسرائيل واتفقا، أيضاً، على صيغة رسالة الدعوة الى المشاركة في أعمال المؤتمر. وقالت مصادر مطّلعة مساء يوم المحادثات الاول بين الوزير بيكر والمسؤولين الاسرائيليين ان الموضوع الوحيد الذي لا يزال يؤخر اعطاء الردّ الاسرائيلي النهائي والايجابي بالنسبة الى مشاركة اسرائيل في المؤتمر هو مسألة التمثيل الفلسطيني وقائمة أسماء أعضاء الوفد المقترح في اطار الوفد المشترك الاردني ـ الفلسطيني (**يديعوت احرونوت**، ١٨/١٠/١٩٩١).

وكانت المحادثات بين الوزير بيكر وطاقم المفاوضات الاسرائيلي بدأت قبيل ظهر يوم الخميس في ١٧/١٠/١٩٩١، واستمرت حوالى تسع ساعات.

وطلب الطاقم من الوزير بيكر الاطلاع على أسماء اعضاء الوفد الفلسطيني، لكن بيكر لم يكن قد حصل، بعد، على القائمة. وذكرت مصادر صحفية انه من المتوقّع ان يحصل عليها في لقائه الثاني مع وفد الشخصيات الفلسطينية، صباح الجمعة ١٨/١٠/١٩٩١ (**معاريف**، ١٨/١٠/١٩٩١).

ووفقاً لبعض المصادر الصحفية، فان نقاطاً بقيت موضع خلاف، ولم تتمكّن اسرائيل من اقناع الولايات المتحدة الاميركية بتلبية مطالبها بشأنها. وهذه النقاط هي:

○ في صيغة الدعوة الى المؤتمر ليس هناك ذكر لمعاهدة السلام، بناء على طلب سوريا. كذلك، ففي رسالة الطمأنة، فضّل الوزير بيكر صيغة غامضة نسبياً، وليس قولاً صريحاً لا لبس فيه بالنسبة الى الهدف النهائي للمفاوضات.

○ اضطرت اسرائيل الى التسليم بنص في الرسالة ينصّ على ان الولايات المتحدة الاميركية لا تؤيد استمرار سيطرتها على المناطق التي احتلت العام ١٩٦٧، أو التي ضمّتها منذ ذلك الوقت، على غرار الجولان والقدس الشرقية.

○ رفضت الولايات المتحدة الاميركية ان يرد في الرسالة ـ الوثيقة ان حدود العام ١٩٦٧ غير قابلة للدفاع عنها، وكذلك التعهّد بأن اسرائيل لن تُطالَب بالانسحاب الى «الخط الاخضر».

○ وبسبب رفض سوريا المشاركة في المحادثات متعدّدة الطرف، امتنع الوزير بيكر عن ان يحدّد الآن كيف ستجرى تلك المحادثات. أمّا اسرائيل، فطالبت بتحديد الاجراءات منذ الآن.

○ ذكرت الولايات المتحدة الاميركية، في الرسالة، انها لا تؤيد اقامة دولة فلسطينية، بينما طالبت اسرائيل بأن تتضمّن الرسالة قولاً صريحاً بأن الولايات المتحدة الاميركية تعارض ذلك.

○ رفضت الولايات المتحدة الاميركية ان تتضمّن رسالة الطمأنة بنداً يتعلّق بما أسمته اسرائيل «موضوع الخداع»، أي ان يتعهّد الوفد الاميركي الانسحاب من المؤتمر مع الوفد الاسرائيلي، اذا قال احد المشاركين في الوفد الفلسطيني انه يمثّل م.ت.ف. (**المصدر نفسه**).

وذكر المعلّق الصحفي، يوسف حاريف، في مقالة بعنوان «شامير يتهاون؛ تأجيل الصراع الى المؤتمر»، انه على الرغم من التحفّظات التي تُسمع في القدس، لا يوجد هناك، تقريباً، من يشك في ان المؤتمر سوف يفتتح فعلاً في احد الأيام القريبة. وأضاف حاريف: «وعلى كل حال، ليس بامكان اسرائيل ان تكون الطرف الذي يحول دون ذلك. ومن المؤكد ان الامر لم يكن مجرّد صدفة، حيث ان رئيس الحكومة سلّم بالذهاب الى المؤتمر، من خلال تقديم تنازلات طفيفة، هنا وهناك. وكما يبدو، فقد توصّل الى استنتاج انه في الواقع الذي نشأ لا يمكن الامتناع عن المشاركة في المؤتمر». وخلص حاريف الى ان شامير، في ضوء ادراكه للابعاد التي قد تترتب على رفضه المشاركة في المؤتمر الآن، ولاحتمال ان يلجأ الرئيس بوش الى اتهام اسرائيل بعرقلة المؤتمر، وبالتالي «ضربها في جيبها»، فضّل، كما يبدو، «ادارة المعركة في المؤتمر ذاته، وفي المفاوضات الثنائية، وحول مواضيع يمكن توضيحها والدفاع عنها أمام الرأي العام الاميركي، وكذلك الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**).

هاني العبدالله

أزمة الضمانات الاميركية

فيما كانت الاطراف المعنيّة بالصراع في الشرق الاوسط تتابع، بقلق واهتمام بالغين، جولات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على دول المنطقة، من أجل التحضير لعقد مؤتمر السلام، انفجر الخلاف بين الدولتين الاكثر خصوصية في تحالفهما، اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وجاء الخلاف هذه المرة (وهي ليست الاولى على أي حال في تاريخ العلاقة الخاصة والمميّزة بين واشنطن وتل ـ أبيب) بواجهة اقتصادية أخفت وراءها، في الوقت عينه، ابعاداً سياسية وشخصية لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي.

القذيفة الاولى في تلك المعركة أطلقها الرئيس الاميركي، جورج بوش، عندما طلب من الكونغرس الاميركي، رسمياً، في السادس من أيلول (سبتمبر) الماضي، تأجيل مناقشة الطلب الاسرائيلي للحصول على ضمانات اقتراض بقيمة عشرة مليارات دولار. وكان سبق هذا الطلب حملة اتصالات شخصية، ومكثّفة، أجراها كل من الرئيس بوش ووزير خارجيته، بيكر، مع كبار المسؤولين الاسرائيليين في أواخر آب (اغسطس) والاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر)، لاقناعهم بتأجيل تقديم الطلب الاسرائيلي. ولكن هذه المحاولات اصطدمت بالرفض القاطع من جانب الحكومة الاسرائيلية، التي كانت تناقش، آنذاك، مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٩٢، والمرتكز على افتراض الحصول على الضمانات المالية المطلوبة من واشنطن. وعلى الأثر، تحوّلت الاتصالات المكثّفة باتجاه زعماء اللوبي الاسرائيلي، لحملهم على التأثير في صانعي القرار الاسرائيلي في تل ـ أبيب. وعندما فشلت هذه المحاولات أيضاً في اعطاء النتيجة المطلوبة، توجّه الرئيس بوش، شخصياً، الى زعماء الكونغرس الاميركي، طالباً الموافقة على تأجيل البحث في الضمانات المالية لاسرائيل لمدة ١٢٠ يوماً. وكان السفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، تقدّم، رسمياً، في اليوم عينه ١٩٩١/٩/٦، بطلب حكومته الحصول على ضمانات ائتمانية اميركية بقيمة عشرة مليارات دولار لمدة خمس سنوات، وذلك غداة اقرار الحكومة الاسرائيلية مشروع الميزانية الجديدة للعام ١٩٩٢ (**دافار**، ١٩٩١/٩/٨).

الخلفية السياسية للضمانات

هذا الطلب الاميركي جاء ضمن جهود الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر لتذليل العقبات أمام عقد مؤتمر السلام لحل النزاع في الشرق الاوسط. ويبدو ان الادارة الاميركية الحالية، معزّزة بانتصارها العسكري في حرب الخليج، الذي ضمن للصناعة الغربية تدفّق النفط لسنوات طويلة مقبلة بدون توقّف، وبأسعار مناسبة، أرادت ان ترسّخ هذا الانتصار أيضاً بإزاحة العقدة الاخرى في الشرق الاوسط، وهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ومن هنا كان الاصرار الاميركي على حضور جميع اطراف النزاع، على درجات متفاوتة من التمثيل، الى طاولة المفاوضات السياسية ضمن اطار مؤتمر السلام المقترح.

في مواجهة هذا التحرّك الاميركي الحثيث، كانت السياسة الاسرائيلية، بزعامة الليكود اليميني، ترى مصالحها ضمن اطار مختلف في عدد من التفاصيل الهامّة. ذلك ان حكومة اسحق شامير، المحكومة بعقيدة «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، ترفض، بإصرار، التنازل عن «شبر » من الاراضي العربية المحتلة مقابل التوصّل الى سلام مع جيرانها العرب، وترفض التعامل مع الفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية مشروعة، وبالتالي التعايش معهم في دولتهم المستقلة. وتنفيذاً لهذه السياسة اليمينية المتطرّفة، تواصل اسرائيل زرع المناطق المحتلة بالمستوطنات، وتشجّع على هجرة آلاف اليهود من مختلف انحاء العالم الى اسرائيل للتغلّب على التهديد الديمغرافي العربي في وسطها. ولكن الادارة الاميركية

الحالية ترى في سياسة الاستيطان الليكودية تحدّياً سافراً لجهودها المتواصلة من أجل اقناع العرب بالجلوس الى طاولة التفاوض مع اسرائيل.

ومن جهة أخرى، فان المتغيّرات العالمية خلال السنتين الاخيرتين ـ سياسة الانفتاح السوفياتية، وانتهاء الحرب الباردة، وتداعي نفوذ الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى موازية للولايات المتحدة الاميركية ـ تركت هذه الاخيرة متفردة في زعامتها العالمية، وفي ممارسة نفوذها وفرض حلولها العسكرية والسياسية على مختلف بؤر التوتّر في العالم. وكان واضحاً، خلال أزمة الخليج والحرب المدمّرة التي لحقتها، ان واشنطن قرّرت التعامل مباشرة مع بؤر التوتّر الخطرة، بدلاً من الاعتماد على وكلاء محليين، كما كان الحال سابقاً.

هذه التطوّرات، في مجملها، باتت تعني تغيّراً هامّاً، وربما جذرياً، في مكانة اسرائيل وأهميتها الاستراتيجية بالنسبة الى الشريك الاميركي الكبير، على الرغم من انه من السابق لأوانه التوصّل الى استنتاجات قاطعة في هذا المجال. وضمن هذا الاطار يندرج الطلب الاميركي لاسرائيل، خلال أزمة الخليج وحربه، بالتزام ضبط النفس وعدم التدخّل مباشرة في تلك الازمة، بهدف الحفاظ على تماسك تحالفها مع عدد من الدول العربية آنذاك ضد العراق. ولم تكن استجابة اسرائيل لهذا الطلب الاميركي اعترافاً منها بتراجع أهميتها الاستراتيجية في الحسابات الاميركية، بل رغبة في تسجيل خدمة للشريك الاكبر لا بدّ من المطالبة بثمنها مستقبلاً، من جهة، وادراكاً ضمنياً، من جهة أخرى، بأن القدرات العسكرية الاسرائيلية لن تستطيع القيام بأكثر ممّا تقوم به جيوش التحالف في حرب الخليج. ولم تتأخّر اسرائيل كثيراً عن المطالبة بالثمن المناسب لسياستها «المنضبطة»؛ اذ قدّمت، في شباط (فبراير) الماضي، طلباً رسمياً الى الادارة الاميركية للحصول على ضمانات ائتمانية بقيمة عشرة مليارات دولار تتوزّع على خمس سنوات مقبلة. وعلى الرغم من ان هذا الطلب لا يعني حصول اسرائيل من الخزينة الاميركية، مباشرة، على هذا المبلغ؛ الّا ان مجرّد تقديم الضمانات المالية الاميركية يعني تمكين اسرائيل من الحصول على قروض بشروط مريحة من الاسواق المالية العالمية، وعلى ضمانات مماثلة من حكومات غربية أخرى، وعلى التزام واشنطن بتسديد القروض الاسرائيلية في حال عجزت تل ـ أبيب عن ذلك. كما ان اسرائيل كانت تدرك، بالتأكيد، ان فرصة الحصول على مبلغ ضخم بهذا الحجم قد لا تتكرّر ثانية، آخذة في الاعتبار المتغيّرات على الساحتين، الدولية والاقليمية.

الّا ان الادارة الاميركية، في حينها، لم تستقبل هذا الطلب بأي ترحيب أو حماس، وأشارت على اسرائيل بتأجيل طلبها حتى أيلول (سبتمبر)، وهو موعد دراسة الميزانية الاميركية للعام ١٩٩٢، ووافقت، في المقابل، على منح اسرائيل مساعدة خاصة بقيمة ٦٥٠ مليون دولار. ويبدو ان الادارة الاميركية كانت، في موقفها هذا، تنطلق من اعتبارات ثلاثة: الازمة الاقتصادية المتزايدة داخل الولايات المتحدة الاميركية، وسياسة اسرائيل الاقتصادية المتهوّرة، وموقف شامير المتزمّت من الحقوق الفلسطينية المشروعة (تايم، ٢٣/٩/١٩٩١). وفي حين وافقت اسرائيل على هذا التأجيل، فان اللوبي الاسرائيلي في اميركا بدأ استعداداته لشنّ حملة منظّمة على الادارة الاميركية لضمان الموافقة على طلب الضمانات في أيلول (سبتمبر)؛ وبالتالي، فعندما طلب الرئيس بوش تأجيل البحث، مجدداً، في هذه الضمانات لمدة ١٢٠ يوماً، انفجرت في وجهه آلة الضغط الصهيونية، بحيث اضطر بوش، في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٢/٩/١٩٩١، الى ان يصف نفسه بـ «الرجل الوحيد الصغير في البيت الابيض» في مواجهة حوالى ١٢٠٠ شخص من نشيطي المنظّمات اليهودية الاميركية، الذين زحفوا الى العاصمة واشنطن لاقناع أعضاء الكونغرس بعدم الاستجابة للطلب الرئاسي (نيوزويك، ٢٣/٩/١٩٩١). وهدّد بوش، في ذلك المؤتمر، باستخدام الـ «فيتو» لالغاء قرار مجلس الشيوخ الاميركي، في حال موافقته على طلب الضمانات الاسرائيلي وعدم استجابته لرغبة الرئيس في تأجيل البحث بهذا الطلب. وتجدر الاشارة، هنا، الى ان الرئيس الاميركي لا يملك حق منع الكونغرس من مناقشة الطلب، ولكنه يملك حق معارضة قراره باستخدام حق النقض (الفيتو) الرئاسي. وفي المقابل، يملك الكونغرس، بأغلبية ثلثي الاصوات (يتألف الكونغرس من مئة عضو)، حق ردّ

الـ «فيتو» الرئاسي واقرار ما يشاء من القرارات. الاّ ان الكونغرس الاميركي نادراً ما يلجأ الى مثل هذا التحدّي لرغبة رئيس الجمهورية، خاصة عندما يدرك أعضاؤه ان عليهم التعايش، طوال فترة رئاسية ثانية، مع رئيس يتمتّع بشعبية عالية في أوساط الجمهور الاميركي. والاعتبار عينه يحكم، أيضاً، نشاطات اللوبي الاسرائيلي، الهادفة الى حشد الدعم الاميركي للسياسة الاسرائيلية.

من جهته، لجأ الرئيس بوش، في هذه المواجهة، الى تجريد اللوبي الاسرائيلي من أسلحته الاعلامية، فأوضح ان الولايات المتحدة الاميركية قدّمت الى اسرائيل، خلال السنة الحالية، أكثر من أربعة مليارات دولار (بمعدّل أربعة آلاف دولار لكل رجل وامرأة وطفل في اسرائيل)، وان الجنود الاميركيين غامروا بأرواحهم، في حرب الخليج، لحماية اسرائيل من الصواريخ العراقية (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١). وكانت لجنة الشؤون العامة الاسرائيلية الاميركية (ايباك) التي تقود نشاط اللوبي نجحت، خلال الصيف الماضي، في عزل مسألة الضمانات المالية عن بعدها السياسي الاستراتيجي، والتركيز على جانبها الاقتصادي «الانساني» (هي ضرورة حيوية لتسهيل استيعاب المهاجرين من اليهود السوفيات الذين بذلت واشنطن بالذات جهوداً مضنية لمنحهم حرية مغادرة الاتحاد السوفياتي) أمام الرأي العام الاميركي. والمعروف ان «ايباك» تسجل، عادة، نجاحاً كبيراً في كسب تأييد الجمهور الاميركي للمطالب الاسرائيلية، اذا ما عرضت هذه المطالب ضمن اطار المصالح الاقتصادية. ومن هنا كان تركيز الرئيس بوش، في المقابل، على الجانب السياسي الاستراتيجي للضمانات المطلوبة وارتباطها بمؤتمر السلام المقترح وسياسة اسرائيل الاستيطانية، وتشديده على ان مصالح اميركا في الشرق الاوسط يجب ألاّ تخضع لضغوط السياسة الداخلية الاميركية (**ايكونوميست**، ٢١/٩/١٩٩١).

الاهمية الاقتصادية للضمانات

لم تكن العاصفة التي أثارتها اسرائيل في وجه الرئيس الاميركي عائدة فقط الى تجاوزه أحد «المحرّمات» في العلاقة الخاصة بين تل ـ أبيب وواشنطن، واستخدامه الضغط الاقتصادي للتأثير في السياسة الاسرائيلية، أو بسبب العلاقة الشخصية الباردة بين بوش وشامير، بل أساساً بسبب الاهمية الحيوية للضمانات المالية المطلوبة بالنسبة الى الاقتصاد الاسرائيلي المتأزّم. ذلك ان مشروع الميزانية للعام ١٩٩٢ يفترض، ضمن بنوده، الحصول على مبلغ مليار دولار من الضمانات الاميركية لتسديد جانب من العجز في الميزانية. وينصّ أحد بنود مشروع الميزانية، الذي وافقت عليه الحكومة الاسرائيلية مساء ٤/٩/١٩٩١، على ان حوالى ٤,٤ مليارات شيكل من العجز المالي ستتمّ تغطيتها بقروض خارجية، يمكن الحصول عليها بواسطة الضمانات الاميركية. ويبلغ مجموع العجز في الميزانية الاسرائيلية المقترحة للعام ١٩٩٢ حوالى ١١ مليار شيكل (**هآرتس**، ٦/٩/١٩٩١).

ومن هنا، كان تحذير كبار المسؤولين في وزارة المالية الاسرائيلية من ان طلب التأجيل الاميركي لمدة ١٢٠ يوماً سيعني، عملياً، ارجاء التصرّف بالضمانات المالية المطلوبة الى ميزانية العام ١٩٩٣. وبالتالي ستواجه اسرائيل ضرورة اعادة النظر في مجمل هيكل الميزانية المقترحة، وفرض ضرائب جديدة، وتقليص مخصّصات عدد من الوزارات، للتعويض عن هذه الضمانات. ومن المستبعد تماماً ان يوافق شامير وحكومته على اجراءات تقشّفية من هذا النوع عشية الموسم الانتخابي للكنيست المقبل (**يديعوت احرونوت**، ٨/٩/١٩٩١).

وقد أوضحت اسرائيل، في نصّ الطلب الذي تقدّمت به للحصول على الضمانات وعلى مساحة ١٥ صفحة، انها تعتزم استخدام القروض، التي ستحصل عليها بموجب الضمانات الاميركية، لتمويل استثمارات داخلية توفّر فرص عمل جديدة للعاطلين عن العمل الذين بلغت نسبتهم، في مطلع هذا العام، ١٠,٨ بالمئة، وللمهاجرين الجدد، وليس لرفع مستوى المعيشة في اسرائيل. وقدّرت اسرائيل انها ستحتاج الى حوالى عشرين مليار دولار من العملات الاجنبية، خلال السنوات الخمس المقبلة، لمشاريع الاستيعاب والتنمية، يمكن تغطية نصفها بواسطة الضمانات الاميركية. وأشارت، في الوقت عينه، الى قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على الالتزام بمواعيد تسديد القروض (**دافار**، ٨/٩/١٩٩١).

الاّ ان واقع الحال يشير الى صورة مغايرة

بعض الشيء. فالنمو الاقتصادي في اسرائيل تراجع من معدّل تسعة بالمئة خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٧٣، الى حوالى ثلاثة بالمئة خلال الفترة ما بعد ١٩٧٣ وحتى الآن. وفي المقابل، حصلت اسرائيل من الولايات المتحدة الاميركية على مبلغ ٤٦ مليار دولار كمساعدة اقتصادية وعسكرية منذ العام ١٩٧٣ وحتى الآن. امّا الدَيْن الخارجي، فيصل ١٨ مليار دولار، على الرغم من ادّعاء اسرائيل بأنها تلتزم بجدول تسديد قروضها الاجنبية. والواقع، ان السبب الاساس في ذلك هو تحويل الولايات المتحدة الاميركية جانباً كبيراً من قروضها لاسرائيل الى هبات ومساعدات خاصة (**نيوزويك**، ٣٠/٩/١٩٩١).

هذا الأداء الضعيف للاقتصاد الاسرائيلي دفع بعض المسؤولين في واشنطن الى التفكير في فرض «عمولة» مرتفعة على الضمانات المالية المطلوبة، في حال عجزت اسرائيل عن تسديد قروضها، بحيث يدفع ذلك اسرائيل الى التخلّي عن المطالبة بهذه الضمانات. ولكن ذلك لم يكن ممكناً، في النهاية، لأن الضمانات المالية الاميركية ضرورية لتمكين اسرائيل من الاقتراض من الاسواق المالية العالمية بشروط مريحة وفوائد منخفضة وجداول تسديد طويلة الأمد تمتد الى ثلاثين عاماً. وفي حال عدم الحصول على الضمانات الاميركية، فان كلفة القروض الاجنبية (أي نسبة الفائدة عليها) سترتفع بمعدّل ٢ ـ ٣ بالمئة. وأوضح مدير عام بنك التنمية الصناعية، آرييه سار، ان اسرائيل تجد صعوبة بالغة في حشد مبلغ مليار دولار سنوياً بواسطة سندات «النداء اليهودي الموحّد»؛ وبالتالي، من غير المحتمل انها ستنجح، أيضاً، في جمع ضعف هذا المبلغ سنوياً للتعويض عن الضمانات الاميركية. وفي المقابل، أكد المستشار الاقتصادي لوزارة المالية، دوف ميشور، ان تقديم الضمانات الاميركية يشكّل رسالة واضحة الى الاسواق العالمية بأن اسرائيل تستند الى الدعم المالي الاميركي، وبالتالي يمكن الاعتماد عليها لتسديد القروض. أمّا مستشار حاكم بنك اسرائيل، جدعون شور، فقد أشار الى المنافسة التي تواجهها اسرائيل من جانب الدول الاوروبية الشرقية، من أجل الحصول على قروض اجنبية، وبالتالي أهمية الضمانات الاميركية لتعزيز فرص اسرائيل في هذا المجال (**هآرتس**، ٦/٩/١٩٩١).

ولالقاء مزيد من الضوء على أهمية الضمانات الاميركية للاقتصاد الاسرائيلي، خاصة خلال الفترة المقبلة التي تسعى تل ـ أبيب، خلالها، الى جلب مليون مهاجر جديد، نشير الى ان التقديرات المختلفة داخل اسرائيل تؤكد حاجتها، خلال السنوات الخمس المقبلة، الى مبلغ ١٥ ـ ٢٠ مليار دولار من العملات الاجنبية لتمويل الزيادة الكبيرة المتوقّعة في الاستيراد والاستثمار، نتيجة الهجرة المرتقبة. ذلك ان حوالى ٨٠ بالمئة من المكننة الصناعية تُستورد من الخارج؛ كما ان حوالى ٦٥ بالمئة من مجموع استثمارات الانتاج هي استيراد خارجي؛ بالاضافة الى جانب كبير من المواد الاستهلاكية. والواضح ان زيادة الصادرات الاسرائيلية وحدها لن تكون قادرة على تأمين المبالغ الهائلة المطلوبة لاحتياجات الاستيعاب؛ كما ان هناك ميلاً واضحاً الى تجنّب فرض أي ضرائب اضافية، أو استقطاع مخصّصات الوزارات المختلفة، مع اقتراب الانتخابات للكنيست؛ وبالتالي، فان الخيار الوحيد الممكن هو الحصول على المزيد من القروض الخارجية (**هآرتس**، ٦/١٠/١٩٩١). أمّا احدى النتائج التي قد تترتّب على عدم الحصول على هذه الضمانات، فهي ارتفاع البطالة الى معدّل ٢٠ ـ ٣٠ بالمئة، بسبب وقف الاستثمارات وتراجع الانتاج.

ردود الفعل الاسرائيلية

أثار الموقف الاميركي عاصفة من الاحتجاجات داخل اسرائيل، لم يخفّف من حدّتها توقّف المؤسسات الرسمية بسبب اعياد رأس السنة العبرية (٨ ـ ٩/٩/١٩٩١) ويوم الغفران (١٨ ـ ١٩/٩/٩٩١). وأعلن وزير الاسكان، اريئيل شارون، انه «سيبذل كل جهد من أجل مواصلة البناء في [الضفة] وغزة، كذلك الحال في الجليل والنقب. ان حقنا في ' أرض ـ اسرائيل' غير قابل للنقض... ولن أتراجع، اطلاقاً، من أجل نيل استحسان الادارة الاميركية» (**يديعوت احرونوت**، ٦/٩/١٩٩١). امّا رئيس الحكومة، شامير، فقد حرص على اختيار لهجة أقل تحدّياً، وانْ كانت أكثر تأكيداً؛ حيث قال انه واثق من استجابة الادارة الاميركية لطلب اسرائيل الحصول على الضمانات

الامـيركيـة. وأعرب عن أمله في ألّا تعمد الولايات المتحدة الاميركية الى الضغط على اسرائيل، أو تهديد الهجرة، لأنها تدرك، تماماً، المزاج العام في الداخل. وأضاف «ان احداً لم يقل لنا ان الضمانات ستكون وسيلة للضغـط على اسرائيـل، أو انهـا ستكـون مشروطة بخطوات سياسية» (**دافار**، ٦/٩/١٩٩١).

ويبـدو ان حكومة شامير آثرت ان تترك مهمة التعامل مع الموقف الاميركي هذا لجماعات اللوبي الاسرائيلي، التي سرعان ما حشدت نشيطيها للتأثير في اعضاء مجلس الشيوخ، وضمان تأييدهم الطلب الاسرائيـلي. وخلال أيام قليلة، أعلنت «ايباك» عن انهـا تضمن تأييـد ما بين ٦٧ ـ ٧٥ عضـواً في الكـونغرس الاميركي، في الوقت الذي كان الرئيس بوش يلقي خطابه العنيف الى الجمهور الاميركي في ١٢/٩/١٩٩١ (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١). واعتبر عدد من مؤيدي اسرائيل في واشنطن خطاب الرئيس بوش بمثـابـة «قنبلة ذرّيـة» أُلقيت على اسرائيـل وانفجرت، الامر الذي يفسّر القلق العميق الذي ساد في اوساط المسؤولين الاسرائيليين. وشدّد هؤلاء على المقارنة التي أجراها بوش بين اسرائيل والعراق الذي يحكمه الرئيس صدام حسين، وعلى تحديده، للمرة الاولى من جانـب أي رئيس امـيركي، ان انهـاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو مصلحة اميركية؛ وبـالتـالي، فان الاساءة الى احتمالات تقدّم مسار السـلام تشكّـل اسـاءة للأمن القـومي الاميركي (**المصدر نفسه**).

هذا المـوقـف المـتـشـدّد من جانب الرئيس الاميركي، الذي فسّره البعض بأنه تعبير عن تعهّدات سرية اعطاها بوش للرئيس السوري، حافظ الاسد، مقـابـل موافقة سوريا على حضور مؤتمر السلام العتيد، أثارت مخاوف اللوبي الاسرائيلي من مواجهة عنيفة مع الرئيس الاميركي، من شأنها ان تعرّض المصـالـح الاسرائيلية لدى الادارة الاميركية لأزمة عميقـة مستقبلاً. وعليه، ارتفعت الاصوات مطالبة بتحاشي المواجهة، والبحث، سريعاً، في تسوية مقبولة من جميع الاطراف. وعكس تصريح وزير الخارجية الاسرائيليـة، دافيـد ليفي، الاجواء التصالحية في صفوف الاسرائيليين، حيث قال: «لقد كانت اسرائيل المبادرة والفاعلة من أجل تعزيز عملية السلام بدون أي ارتبـاط بمسـألة الضمـانـات؛ وقـد اعتبـر وزير الخارجية الاميركية، في زيارته الاخيرة، موقف اسرائيـل ايجابياً للغاية». وأضاف ليفي: «منذ ان تقـدّمنا بطلب الضمانات، لم يكن هناك أي ارتباط بينها وبين مسار السلام. بل اننا استجبنا، في حينه، لطلب الادارة الاميركية تأجيل تقديم الطلب من آذار (مارس) الى أيلول (سبتمبر)، من خلال رغبتنا في التعـاون». وزعم ان استيعـاب الهجـرة «مسـألة محض انسانية، والضمانات المالية حيوية لانجاح استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين». وأكد ليفي ان «اسرائيـل لا تتجـه نحـو مواجهـة مع حليفها الولايات المتحدة الاميركية؛ كما ان طلبنا الضمانات لا يشكّل استفزازاً لأي جهة، ولا عرقلة لتقدّم مسار السلام» (**دافار**، ١٣/٩/١٩٩١).

هذا الموقف، المعتدل نسبياً، خالفه تماماً حديث شامـير في باريس، في لقـاء مغلق مع مجمـوعة من مؤيـدي حركة «حيروت» في فرنسا. وكانت مصادر الوفد المرافق لرئيس الحكومة الاسرائيلية ذكرت ان شامـير اعتبـر خطاب الرئيس بوش بمثابة «اهانة شخصية له»، ولكنه امتنع عن الردّ، علناً، على أقوال الرئيس الاميركي. وانتهز شامير فرصة اللقاء المغلق مع مؤيدي «حيروت» ليعلن «ان اسرائيل لن تتنازل عن مصالحها الحيوية مقابل المال... وانها لن تقدّم لعملية السلام أي تنازلات امتنعت عن تقديمها حتى الآن». وأقـرّ شامـير بوجـود مشكلة بين اسرائيـل والولايات المتحدة الاميركية، لكنه اعتبر ان المشكلة الاكبـر هي القائمة بين الادارة الاميركية ومجلس الشيوخ (**هآرتس**، ١٥/٩/١٩٩١).

وازدادت أزمـة الضمـانـات حدّة مع تتـالي التصريـحـات والتـعـليـقـات من جانـب الوزراء والمسؤولين الاسرائيليين الذين أيّدوا، في غالبيتهم، سياسة شامير المتصلّبة. وذهب الوزير بلا حقيبة، رحبعام زئيفي، الى حدّ اتهام بوش بالعداء للسامية وبالكذب (**يديعوت احرونوت**، ١٧/٩/١٩٩١). الّا ان هذه المـواجهـة مع الولايات المتحدة الاميركية عكست اختـلافـات واضحـة بين أحـزاب اليمين واليسـار الاسرائيليـة وتعـاملهـا مع السيـاسـة الاسرائيلية تجاه هذه الأزمة. ففي حين أيّدت احزاب اليمين موقف شامير وتعنّته، انتقدت احزاب الوسط العمّالي واليسار اصرار حكومة الليكود على سياسة المـواجهـة مع حليفها القوي، وهي السياسة التي

من شأنها ان تعرّض مصالح اسرائيل للخطر، وتمنع عنها الدعم المالي الاميركي، الذي تعتبره تل ـ أبيب «حاجة ماسّة»، وتهدّد، أيضاً، نفوذ الطوائف اليهودية الاميركية ومكانتها (**دافار**، ١٧/٩/١٩٩١).

ومع ازدياد الضغوط على الحكومة الاسرائيلية من جانب زعماء اللوبي الاسرائيلي في اميركا لتليين مواقفها، وصدور بعض التلميحات من الادارة الاميركية بأنها ترحّب برؤية حكومة من لون آخر في اسرائيل، وتردّد معلومات عن قيام ألمانيا، أيضاً، بتأجيل ضماناتها المالية بقيمة خمسة مليارات دولار لاسرائيل (**هآرتس**، ٢/١٠/١٩٩١)، اضطرت حكومة شامير الى تعديل مواقفها والتخفيف من حدّة تصريحات المسؤولين فيها. وفي المقابل، نجح اللوبي الاسرائيلي في تقديم مشروع قانون الضمانات المالية الى الكونغرس بتأييد ثلثي الاصوات (خلافاً لرغبة الرئيس بوش)، مع الموافقة، في الوقت عينه، على تأجيل التصويت عليه لمدة ١٢٠ يوماً، نزولاً عند طلب الرئيس الاميركي (**دافار**، ٣/١٠/١٩٩١).

فهل كانت أزمة الضمانات المالية الاميركية مجرّد «كابوس» تمنّى شامير ان ينتهي بسرعة، أم كانت بداية تحوّل في العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية الخاصة؟ ربما ما زال الوقت مبكراً لتقديم ردّ واقعي على هذا السؤال؛ ولكن الواضح ان هذه الأزمة كانت الأسوأ في تاريخ العلاقة الاسرائيلية ـ الاميركية.

مها بسطامي

سبعة شهور مباحثات قبل مدريد

في آذار (مارس) ١٩٩١، وصل وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى الشرق الاوسط، في أول رحلة مكّوكية يقوم بها بعد توقّف الأعمال العسكرية في منطقة الخليج، حيث وجدت الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها أنفسهم في مواجهة استحقاقات ما بعد الحرب على صعيد الصراع العربي - الاسرائيلي والصراع الفلسطيني - الاسرائيلي، الذي رفضت الادارة الاميركية ربطه بأزمة الخليج، وأصرّت على وضع حلول منفصلة لكل من الازمتين العربية - الاسرائيلية والخليجية. وجاء بيكر مستهدفاً فتح ملف الصراع العربي - الاسرائيلي الذي وعدت بلاده بمعالجة ما يحويه من قضايا ومشاكل فور الانتهاء من أزمة الخليج. وتطلّب ذلك اجراء لقاءات مع المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية، وفي كل من مصر والاردن وسوريا، اضافة الى الشخصيات الفلسطينية في المناطق المحتلة. واستغرقت مهمّة بيكر هذه، التي بدأت استطلاعية وانتهت بعودته الى واشنطن في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، حاملاً معه أسماء وفد فلسطيني الى مؤتمر السلام يعقد في مدريد تحت رعاية الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، قرابة سبعة شهور، قام بيكر، في خلالها، بثماني جولات مكّوكية، والتقى عدداً من الشخصيات الفلسطينية مرّات عدّة في القدس، بهدف التوصّل الى صيغة لمشاركة فلسطينية في المؤتمر.

شكّل لقاء بيكر الأول بوفد من الشخصيات الفلسطينية، في مبنى القنصلية الاميركية، في القدس، بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٩١، حدثاً سياسياً بارزاً. فقد أحدث تطوّراً في مستوى العلاقات الاميركية - الفلسطينية، واتصالات واشنطن بسياسيين فلسطينيين من المناطق المحتلة، ووضع، في الوقت عينه، حدّاً لمقاطعة الفلسطينيين للوفود الاميركية. وكانت الشخصيات الوطنية في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة التزمت موقف المقاطعة منذ عرقلت واشنطن صدور قرار عن مجلس الامن الدولي، في أيار (مايو) ١٩٩٠، دعا الى إجراء تحقيق في مقتل سبعة عمّال فلسطينيين في حادثة دموية مدبّرة في «ريشون لتسيون» (عيون قاره)، حيث استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار. كذلك كان اللقاء الفلسطيني مع بيكر أول اتصال اميركي - فلسطيني على مستوى وزارة الخارجية منذ التقى الرئيس الاميركي، جورج بوش، ١٨ شخصية فلسطينية في القدس، في تموز (يوليو) ١٩٨٦، وكان حينذاك نائباً للرئيس. كما جاء اللقاء بعد مقاطعة فلسطينية لوزير الخارجية الاميركية السابق، جورج شولتس، استمرت حتى العام ١٩٨٨.

تقدّم محدود

لم يعط الاجتماعان، الأول والثاني، بين بيكر ووفد فلسطيني من المناطق المحتلة أية نتائج ملموسة. لكنهما تركا الباب مفتوحاً للقاءات أخرى. وكان أبرز ما تمّ تناوله، في خلالهما، موقف الولايات المتحدة الاميركية من منظمة التحرير الفلسطينية ومقاطعتها لها. وقدّم الوفد الفلسطيني الى بيكر رسالة تضمّنت ١١ نقطة، حدّدت، منذ البداية، الموقف من م.ت.ف. بوصفها القيادة الشرعية الوحيدة للشعب الفلسطيني والناطقة باسمه والمجسّدة لهويته الوطنية والمعبّرة عن ارادته في كل مكان. وتراوحت تقويمات الفلسطينيين للقاء مع بيكر ما بين الخيبة والتشاؤم.

أمّا الجولة الثالثة من المباحثات فعقدت في أواخر نيسان (ابريل) ١٩٩١، بعد قرار من م.ت.ف. سمح باجراء مباحثات بين وفد فلسطيني ووزير الخارجية الاميركية. وقد ضمّ الوفد كلاً من فيصل الحسيني (رئيساً) والدكتورة حنان عشراوي والدكتور زكريا الآغا (عضوين). وقد أكد الوفد، في مذكّرة أخرى سلّمها لبيكر، موقفه من

موضـوع التمثيـل الفلسطيني والولاء لـ م.ت.ف. بوصفهـا الجهـة الوحيدة المخوّلة بصلاحية تمثيل الشعب الفلسطيني وقيادته وتوقيع الاتفاقيات نيابة عنه، معتبراً ان أي سلام دائم وشامل وعادل يجب ان يستند الى الاقرار بهذه الحقيقة.

وبعـد جولتي المباحثات الرابعة والخامسة، أشار وزير الخارجية الاميركية الى انه أحرز تقدّماً ملمـوساً، قياساً بجولاته وحواراته السابقة. أمّا الجانب الفلسطيني، فقد أبدى حذره تجاه هذا الانطباع. وأعرب أعضاء الوفد الذي تحاور مع بيكر عن خشيتهم من ضياع ما تمّ التوصل اليه في الجولات الاخيرة، بسبب استمرار اسرائيل في تعنّتها وعدم تجاوبها مع جهود بيكر.

وشهدت جولة المباحثات السادسة مع بيكر تصعيداً في المساومات حول مسألة التمثيل الفلسطيني. وقد شدّد الفلسطينيون على رفضهم لأي تدخّل من جانب أي طرف كان في تسمية وفدهم الى مؤتمر السلام. وأبلغوا الى بيكر انهم لن يحضروا المؤتمر ما لم تتولّ م.ت.ف. تسمية أعضـاء الوفـد الفلسـطيني. وطالبـوا الادارة الاميركية، في بيان من م.ت.ف. قرأه أحد أعضاء الوفـد، بصـوغ «مـذكّرة تفـاهم» بينهـا وبـين الفلسـطينيـين قبـل الدخـول الى مؤتمر مدريد. واستهدفوا، من وراء ذلك، الحصول على إعلان اميركي خطّي يكون بمثابة ضمان تقدّمه واشنطن الى الفلسطينيين، الذين تساورهم مخاوف كثيرة تجـاه عمليـة السلام. بالمقابل، حصل بيكر من الوفد الفلسطيني على موافقة مشروطة على حضور مؤتمر السلام. وقد ساد في الاوساط الفلسطينية، في أعقـاب ذلك، انـطبـاع بوجود فرصة حقيقية لنجـاح المؤتمر. فقد وصف الحسيني المباحثات بأنها كانت «جدّية للغاية»، لكن «ثمّة نقاطاً غير مقبـولة، مثـل الفيتـو الاسرائيلي [على] مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية؛ وقد طلب الوفد من بيكر اعادة النظر فيها». وخلاصة ما توصّل اليه الفلسطينيون، بعد ست جولات من التباحث مع بيكر، هو حصولهم على طمأنة اميركية حول «حكم ذاتي» وتطبيق قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، اللذين ينصّان على مبادلة الارض بالسـلام. وقـد أُحيلت هذه القضايا، بمجملها، وقضايا أخرى، الى مفاوضات لاحقة*.

مصاعب المباحثات

تركّـزت المباحثات الاميركية ـ الفلسطينية، في المـرحلة اللاحقة، التي امتدت من منتصف أيلول (سبـتمبـر) ١٩٩١ حتى نهـايـة تشرين الاول (اكتـوبـر)، وتخللتهـا جولتـان لوزيـر الخارجية الاميركية على المنطقة، وجولات ومباحثات للمفاوضين الفلسطينيين في القدس وعمّان وواشنطن والقاهرة ولنـدن، على موضـوعـات التمثيـل والمشـاركـة الفلسـطينيـة في مؤتمر السلام وموضوع القدس، تمـثيـلاً ومستقبـلاً، وقضـايـا أخـرى. وأكـد الفلسـطينيون الثلاثة، الذين التقوا بيكر في جولته السابعة على مطالب الفلسطينيين، وهي: حقهم في اختيار وفدهم الذي يمثّلهم في مفاوضات السلام، بغض النـظر عن مكان اقامته، في المنطقة أو تحت الاحـتـلال الاسرائيـلي، على ان تتـولّى م.ت.ف. تسميته؛ وان تكون القدس، التي ضمّتها اسرائيل، مطروحة في مفاوضات السلام؛ وان تتعهّد الولايات المتحـدة الامـيركيـة الاعتـراف بحقـوق الشعب الفلسطيني؛ والتوقّف عن بناء المستوطنات في الضفة الفلسـطينيـة وقـطاع غزة، بمـا في ذلك القـدس؛ واعتـراف واشنـطن بمبـدأ انسحـاب اسرائيـل الى «الخـط الاخضر» (**جـيـروزاليـم بوسـت**، ١٧/٩/١٩٩١). غير ان واشنـطن لم تقـدّم أيّـة ضمانات محدّدة الى الفلسطينيين، لكن بيكر أكد ان قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومقايضة الارض بالسلام سوف تكون قاعدة مؤتمر السلام المقتـرح، وأبـدى استعـداد بلاده للاعتراف بحق الفلسطينيين في «البحث» عن تقرير مصيرهم. وظل موضوع مشاركة فلسطينيين من القدس الشرقية في المؤتمر، في هذه المرحلة، بدون حل، بل ان واشنطن الحّت على الطرف الفلسـطيني لتقديم اجابات عن اسئلتهـا حول المـوقف النهـائي من المشـاركـة

---

* للمزيد من التفاصيل حول الجولات والمباحثات يمـكـن العـودة الى باب «المـنـاطق المـحـتـلة» في **شؤون فلسطينية**، العدد ٢١٧ ـ ٢١٨، نيسان (ابريل) ـ أيار (مايو) ١٩٩١، ص ١٤٢ ـ ١٤٧، والعدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

الفلسطينية في مؤتمر السلام، والتي كانت تنتظر قراراً يصدره المجلس الوطني الفلسطيني الذي عُقدت دورته العشرون في الجزائر، في الفترة من ٢٣ ـ ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ (**المصدر نفسه**، ١٩/٩/١٩٩١). وفسّر مراقبون الموقف الاميركي الرافض لتقديم ضمانات محدّدة الى الفلسطينيين بأنه عكس محاولة من جانب بيكر لتجنّب اتخاذ موقف يطلب من الفلسطينيين قبوله أو رفضه. فهو، أي بيكر، راغب «في التعهّد بالقدر القليل الممكن الذي لا يضطره الى تقديم تعهّدات متناقضة الى اسرائيل» (داود كتّاب، «مسودة رسالة بيكر»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٠٩، ٢٧/٩/١٩٩١). أمّا أوساط الوفد الفلسطيني، فقد اعتبرت ما قدّمه بيكر غير مقبول و«لا يلبّي الحدّ الادنى [المقبول فلسطينياً]» (**القدس العربي**، لندن، ١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١). وكانت الاوساط القيادية الفلسطينية، في تونس، تلقّت نص مسودة رسالة بيكر الجديدة، وشكت، بدورها، من ان «الضمانات الاميركية غير كافية». واضطر بيكر، الذي كان في زيارة للاردن، الى الاعلان، من عمّان، عن موافقته على ادخال تعديلات على الرسالة واجراء تغييرات في بعض نقاطها، وطلب حضور أحد المفاوضين الفلسطينيين الى عمّان «للتأكّد من جدّية الفلسطينيين في المشاركة في عملية السلام». وتحرّكت م.ت.ف. بسرعة فطلبت من د. العشراوي القيام بالمهمّة باسم اللجنة التنفيذية للمنظمة، بهدف الحصول على طمأنة جديدة من بيكر. وبتسلّم الفلسطينيين الضمانات الجديدة، أعلن الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، موقفاً صيغ بكلمات قليلة ولكن اختيرت بعناية؛ اذ اعتبر رسالة بيكر الجديدة «خطوة ايجابية، لكنها ناقصة». وحدّد الرئيس عرفات النقص في ثلاث مسائل: خلو الرسالة من الاشارة الى حق تقرير المصير، وغياب دور م.ت.ف. في اعلان أسماء الوفد الفلسطيني، وعدم وجود اشارة الى موضوع القدس، لا من حيث طرحها للنقاش في المؤتمر، ولا على صعيد تمثيلها فيه (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

في الثلث الأول من تشرين الاول (اكتوبر)، التقى بيكر الوفد الفلسطيني في جولة مباحثات جديدة. وأعلن، قبل اللقاء، انه أراد ان يرى «قرارات تتّخذ هنا وفي الخارج»، ويرغب في متابعة العمل الذي لم ينته بعد. أمّا د. العشراوي، فقد صرّحت بـ «اننا لم نصل الى مستوى من الافكار الضامنة التي نحتاج اليها، لكننا أحرزنا تقدّماً؛ ولهذا، نحن، هنا، لنناقش بعض التعديلات والتغييرات والاضافات المقترحة على مسودة الضمانات» (**جيروزاليم بوست**، ١١/١٠/١٩٩١). لكن اللقاء لم يتوصّل الى ما يبتغيه الطرفان، فانتقل المحاورون الفلسطينيون الثلاثة، الحسيني والعشراوي والآغا، الى واشنطن، في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، حيث انضمّ اليهم هناك د. سري نسيبة، والتقوا بيكر مجدّداً (**القدس العربي**، ١٠/١٠/١٩٩١). وذكر مصدر فلسطيني مطلع ان اجتماعات واشنطن كانت «هزيلة»؛ وان الولايات المتحدة الاميركية لم تتقدّم خطوة نحو تلبية المطالب الأساسية التي تصرّ م.ت.ف. على الحصول على ضمانات واضحة بشأنها، وهي: موضوع القدس، وحق تقرير المصير، وموضوع الاستيطان. وأضاف المصدر ان الرئيس عرفات أبلغ رسالة شفوية الى بيكر، نقلها اليه الوفد الفلسطيني، مفادها ان من شأن تقديم اجابات واضحة عن القضايا المطروحة ان يسهم في دفع جهود السلام. وأشار الرئيس عرفات الى ان اجتماعاً قريباً للمجلس المركزي الفلسطيني سوف يعقد لاتخاذ قرار نهائي بشأن المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، طبقاً لقرار المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة (**المصدر نفسه**، ١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١).

في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، بدأ يتّضح نجاح الجهود التي بذلها الوفد الفلسطيني، على امتداد الشهور السبعة، للتوصّل الى صيغة متفق عليها مع الولايات المتحدة الاميركية. فقد قام الحسيني بتسليم الردّ الفلسطيني النهائي الى قنصلي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، بوصفهما راعيا مؤتمر السلام، في لقاء عقد في منزله حضره جمع من الصحافيين. وأكد الوفد الفلسطيني للحضور انه يحتفظ بمبادئه ومواقفه السياسية، وان موافقته انما جاءت تنفيذاً لقرار أصدره المجلس المركزي الفلسطيني. أمّا رسالة الردّ، فقد كتبت بالانكليزية، على ثلاث

صفحات، أكدت حقيقة ان قبول م.ت.ف. بدور غير مباشر في عملية السلام «لا يؤثر، بأي شكل من الاشكال، في دورها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده، وانها الجسم الوحيد المخوّل بالتفاوض، وبعقد الاتفاقيات، باسم الشعب الفلسطيني. ولذلك، يجب المشاركة في العملية في المرحلة المقبلة، ويجب استئناف الحوار الاميركي ـ الفلسطيني في أسرع وقت». وجاء في الردّ الفلسطيني، أيضاً، «ان قبولنا بالقيود غير العادلة لطريقة التمثيل تعود لقبول راعيي المؤتمر للشروط الاسرائيلية المسبقة؛ غير ان ذلك لا يشكّل، بأي حال من الاحوال، قبولاً حتمياً بجوهر الموقف الاسرائيلي... [إن قبولنا] ينبع من تمسّكنا بالشرعية الدولية، وايماننا المطلق بعدالة قضيتنا». وجدّدت رسالة الردّ الموقف الفلسطيني من قضايا القدس والاستيطان والممارسات الاسرائيلية؛ وشدّدت على حق العودة وفقاً للقرار الدولي الرقم ١٩٤؛ وأكدت انه «مع ان راعيي المؤتمر لا يستبعدان الكونفدرالية الفلسطينية ـ الاردنية، كخيار ممكن، الّا ان شعبنا لن يتخلّى عن مطالبته بدولة مستقلة، متمسّكاً بحقه في تقرير المصير»؛ وطالبت بالحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، من خلال تطبيق معاهدة جنيف الرابعة، وقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١. وأشار الردّ الى ان «فهمنا لحل المراحل يقوم على ترابطها المتّسق المحكم ضمن اطار زمني محدّد؛ وان السلطة الانتقالية يجب ان تشمل السيطرة على الارض والمياه والسكان والمواطنة والسلطات التشريعية والقضائية». وعُلم ان القنصل الاميركي العام في القدس فضّل، في البداية، ان لا يتمّ تسلّم الردّ الفلسطيني في حضور الصحافيين، الّا ان الجانب الفلسطيني أصرّ على ذلك، مهدّداً بتسليم الردّ الى المندوب السوفياتي لوحده (**المصدر نفسه**، ٢٤/١٠/١٩٩١).

فتح الموقف الفلسطيني الباب لتطوّرات سريعة لاحقة. فقد تسلّم الحسيني من الادارة الاميركية رسالة طمأنة خاصة بالشعب الفلسطيني، تضمّنت عدداً من النقاط، أهمّها: ان الولايات المتحدة الاميركية تواصل اعتقادها الجازم بأن سلاماً شاملاً يجب ان يقوم على أساس قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام؛ وان نتيجة المفاوضات يجب ان توفّر الأمن والاعتراف لجميع الدول في المنطقة، بما فيها اسرائيل، والحقوق السياسية للشعب الفلسطيني؛ وان الولايات المتحدة الاميركية تؤمن بوجوب ان يكون هناك انهاء للاحتلال الاسرائيلي عبر مفاوضات حقيقية وذات مغزى؛ ويجب ان تخلق عملية السلام علاقة جديدة من التكافؤ، حيث يحترم كل من الفلسطينيين والاسرائيليين أحدهم أمن الآخر وهويته وحقوقه السياسية؛ وان الفلسطينيين محتاجون للحصول على سيطرة على القرارات السياسية والاقتصادية وأية قرارات أخرى تؤثر في حياتهم ومصيرهم؛ وان الولايات المتحدة الاميركية، التي لا تسعى الى ان تحدّد من يتحدث باسم الفلسطينيين في هذه العملية، تسعى الى اطلاق عملية تفاوض سياسية تشرك الفلسطينيين، بصورة مباشرة، وتقدّم اليهم طريقاً للوصول الى حقوقهم السياسية المشروعة والمشاركة في تقرير مستقبلهم؛ وان يختار الفلسطينيون أعضاء وفدهم الذي يجب ألّا يكون عرضة للنقض (الفيتو) من أي أحد؛ ولهم خطاب افتتاحي في المؤتمر، ويمكنهم ان يثيروا أية قضية تتعلّق بجوهر المفاوضات؛ وان هذا الاختيار لن يؤثر في مطالبهم في القدس الشرقية، ولن يكون له تأثير في نتائج المفاوضات؛ وان القدس يجب ألّا تعود مرة ثانية مقسّمة، وان وضعها النهائي يتحدّد من خلال المفاوضات، ونحن لا نعترف بضمّ اسرائيل للقدس الشرقية ولا بتوسيع حدودها البلدية؛ وتعتقد الولايات المتحدة الاميركية بأن الفلسطينيين من القدس الشرقية والفلسطينيين من خارج الاراضي المحتلة الذين تنطبق عليهم المعايير يجب ان يكونوا قادرين على المشاركة في محادثات الوضع النهائي؛ وان هدف مفاوضات الترتيبات الانتقالية هو خلق نقل سلمي ومنظّم للسلطة من اسرائيل الى الفلسطينيين؛ وان المفاوضات بين اسرائيل والفلسطينيين ستجرى على مراحل، وتبدأ بمحادثات ترتيبات الحكم الذاتي المرحلية للوصول الى اتفاق في خلال سنة؛ أمّا المرحلة الانتقالية، فتستمر لمدة خمس سنوات، وفي بداية السنة الثالثة تبدأ مفاوضات الوضع النهائي؛ وان هدف الولايات المتحدة الاميركية ان تنتهي محادثات الوضع النهائي بانتهاء المرحلة الانتقالية (**المصدر نفسه**).

آراء متباينة

بتاريخ ١٩ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، عقد ممثلو التيارات السياسية والشخصيات المستقلة، في المناطق المحتلة، سلسلة اجتماعات مكثّفة لوضع تصوّر حول تشكيل الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام لرفعها الى قيادة م.ت.ف. وعلم، في حينه، ان الحزب الشيوعي والجبهة الديمقراطية (جناح ياسر عبدربه) سيمثّلان في الوفد، في حين لم تتضح صورة الموقف النهائي للجبهة الديمقراطية (جناح نايف حواتمة)، التي صوّتت في المجلس المركزي ضد المشاركة في المؤتمر. أمّا الجبهة الشعبية، فقد هدّدت بالانسحاب من اللجنة التنفيذية بعد موافقة المجلس المركزي على حضور المؤتمر، الاّ ان مصادر في القدس ذكرت ان بعض قياديها شاركوا في عملية اختيار أعضاء الوفد، وتوقّعت ان يتمّ اختيار أعضاء يعرفون بصلاتهم بالجبهة الشعبية (**المصدر نفسه**، ١٩ - ٢٠/١٠/١٩٩١). وقد تمّ حسم الامور، لاحقاً، ولكن في اتجاه آخر. فقد أعلن كل من د. رياض المالكي، المعروف بتأييده للشعبية، وعلي ابو هلال، المؤيد للديمقراطية (جناح حواتمة)، والذي كان أُبعد في العام ١٩٨٥، وأُعيد مؤخراً، في مؤتمر صحافي عقداه في القدس، بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٩١، معارضة الشعبية والديمقراطية لمشاركة الفلسطينيين في مؤتمر مدريد. وحدّد د. المالكي أسلوب عمل المعارضة قبل مؤتمر السلام، وفي أثنائه، قائلاً: «سنجعل حياة كل من المشاركين في الوفد عبارة عن كابوس»؛ موضحاً ان ذلك «سيتمّ من خلال تنظيم تظاهرات لأهالي الشهداء والمعتقلين [قبالة] منازل أعضاء الوفد؛ اضافة الى اغراقهم بالرسائل والاتصالات الهاتفية، لاجبارهم على سحب مشاركتهم في المؤتمر». واعتبر بيان صحافي وزّعته الجبهتان، الشعبية والديمقراطية، ان مؤتمر مدريد «لا يمكن ان يكون مدخلاً الى السلام العادل، لأنه لا يقوم على أساس احترام الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني» (**الحياة**، ٢٣/١٠/١٩٩١).

المعركة الأخيرة

تابع المفاوضون الفلسطينيون جهودهم بدعم وتنسيق كاملين مع قيادة م.ت.ف. وقام فيصل الحسيني بتسليم القنصل الاميركي العام في القدس قائمة بـ ١٤ شخصية فلسطينية تؤلف الوفد المفاوض، وهي: استاذ العلوم السياسية في جامعة النجاح، د. صائب عريقات؛ وسامح كنعان، وهو من الأسرى المحررين، وكان قضى ١٣ عاماً في سجون الاحتلال الاسرائيلية؛ وعميد كلية الهندسة في جامعة بيرزيت، د. عبدالرحمن حمد؛ واستاذ الأدب الانكليزي في جامعة بيرزيت، د. نبيل قسيس؛ والمحاضر في جامعة النجاح، د. سامي كيلاني؛ والمحاضر في جامعة بيرزيت، د. غسان الخطيب؛ ورئيس مجلس أمناء جامعة الخليل، نبيل الجعبري؛ ورئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج؛ ورئيس نقابة الأطباء في غزة، د. زكريا الآغا؛ ونقيب المحامين في قطاع غزة، فريح ابو مدّين؛ ونائب رئيس بلدية الخليل، مصطفى النتشة؛ ورجل الاعمال الغزّي، احمد اليازجي (**جيروزاليم بوست**، ٢٣/١٠/١٩٩١)؛ والطبيب النابلسي ممدوح العكر (**القدس العربي**، ٢١/١٠/١٩٩١)؛ اضافة الى فيصل الحسيني ود. العشراوي، ورئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني في غزة د. حيدر عبدالشافي. وتمّ تقسيم الوفد الى قسمين: «لجنة المستشارين» الذين سيحظون بامتيازات الوفد، من حيث الاقامة والأمن والاتصال، باستثناء حق الدخول الى قاعة المؤتمر، وتضمّ هذه اللجنة فيصل الحسيني منسّقاً عامّاً للوفد، ود. حنان عشراوي ناطقاً رسمياً باسم الوفد، ود. سري نسيبة، ود. رشيد الخالدي، المقيم في الولايات المتحدة الاميركية ويدرّس في احدى جامعاتها؛ ود. كميل منصور، المدرّس في الجامعة الفرنسية؛ وأنيس فوزي القاسم، أحد أبرز القانونيين الفلسطينيين. أمّا القسم الثاني والذي أتينا على ذكر أسماء اعضائه، فيشكّل الوفد المفاوض برئاسة د. حيدر عبدالشافي. وقد أُدخلت تعديلات، فيما بعد، على لجنة المستشارين (**المصدر نفسه**).

اتفاق فلسطيني - اردني

تابعت الادارة الاميركية ضغطها على الفلسطينيين لتشكيل وفد فلسطيني - اردني مشترك. وقد انتقل الحسيني ود. العشراوي وبقية الوفد الفلسطيني الى عمّان لهذا الغرض،

حيث عقدوا اجتماعاً مع رئيس وزراء الاردن، طاهر المصري، الذي أعرب عن استعداد الاردن، غير المحدود، لدعم الوفد الفلسطيني، و«السير معه خطوة خطوة، من اجل تحقيق تنسيق كامل ومستمر بين الجانبين» (**الدستور**، عمّان، ٢٨/١٠/١٩٩١). من جهتها، أعلنت الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، د. العشراوي، ان المحادثات مع المسؤولين الاردنيين أسفرت عن اتفاق تامّ بين الطرفين. وقالت، في مؤتمر صحافي عقدته بتاريخ ٢٧/١٠/١٩٩١: «ليس هناك أي خلاف في وجهات النظر، سواء بالنسبة الى الموضوع السياسي أو بالنسبة الى آلية العمل». ووصفت المحادثات بأنها «مثمرة» (**الحياة**، ٢٩/١٠/١٩٩١). وطبقاً لاتفاق الجانبين، الفلسطيني والاردني، تقرّر تشكيل وفد مشترك برئاسة مزدوجة، على ان يؤلف كل طرف وفده من ١٤ عضواً، مقسّمين الى فريقين، واحد لمناقشة القضية الفلسطينية ويضمّ ١٣ فلسطينياً وأردنياً واحداً؛ وآخر لمناقشة القضية الاردنية ويضمّ ١٣ اردنياً وفلسطينياً واحداً، بغرض التوفيق بين فلسطينيي القدس وفلسطينيي الشتات. ووافق الوفد الفلسطيني على تشكيل فريق منسّق من دون ان يكون مفاوضاً ويتألف من أعضاء لجنة التنسيق التي أتينا على ذكر المشاركين فيها، بغياب د. سري نسيبة وحضور رئيسة لجان العمل النسائي في الضفة الفلسطينية، زهيرة كمال. ووافقت واشنطن على ان تكون المجموعة هذه جزءاً من الوفد الفلسطيني (كتّاب، «فريق من المناطق»، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤١١، ٢٥/١٠/١٩٩١).

آخر معارك المفاوضات الفلسطينية ـ الاميركية تركّزت على الاسماء. فقد رفض الفلسطينيون تقديم أسماء وفدهم الى وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، حتى لا يضطر الى تسليمها لاسرائيل. وبعد مجادلات، أمكن التوصّل الى تسوية نصّت على ان ينضمّ بعض أعضاء الوفد الفلسطيني الى اجتماع مع بيكر، يحضره الحسيني ود. العشراوي ود. الآغا، يتمكّن بيكر، من خلاله، من الابلاغ الى الاسرائيليين ان المجتمعين هم بالفعل جزء من الوفد الفلسطيني، وهم ليسوا من القدس. وقد أكد بيكر، لدى سؤاله عن تسلّمه أسماء الوفد الفلسطيني، انه تسلّمها فعلاً. وأعرب عن اعتقاده بأنها ستحظى بموافقة الاسرائيليين، لكن معلومات صحافية أشارت الى نيّة بيكر عرض الاسماء على الحكومة الاسرائيلية أثارت زوبعة كبيرة، خرج الحسيني، في أعقابها، الى وسائط الاعلام مهدّداً: «اذا وصلت الاسماء الى الاسرائيليين، فستتعرّض عملية السلام، بأكملها، للخطر». وبعد وقت قصير خرج وزير الخارجية السوفياتية، الكسندر بانكين، الذي كان في زيارة للقدس، معلناً ان بيكر لم يسلّم قائمة أسماء الوفد الفلسطيني الى اسرائيل؛ فيما أعلن وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، عدم اصرار اسرائيل على معرفة الاسماء. وقال: «أخذنا بمصداقية بيكر ان القائمة ستضمّ شخصيات من الوسط المتفق بشأنه». وعقد وزيرا خارجيتي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي مؤتمراً صحافياً، أعلنا فيه ان مؤتمر السلام في مدريد سوف يبدأ أعماله في ٣٠ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٩١؛ وان الدعوات أرسلت الى الاطراف المشاركة. ولم تعلن أسماء الوفد الفلسطيني، الّا بعد اعلان اسرائيل عن موافقتها الرسمية على حضور المؤتمر (**المصدر نفسه**).

ربعي المدهون

كلمة الرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني

[في ما يلي نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات (ابو عمار)، في افتتاح «الدورة العشرين ـ دورة القدس والشهداء» للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عقدت في الجزائر العاصمة، فيما بين ٢٣ و٢٨ ايلول (سبتمبر) ١٩٩١]

بسم الله الرحمن الرحيم

«انا فتحنا لك فتحاً مبيناً، ليغفر لك الله ما تقدّم من ذنبك وما تأخر ويتمّ نعمته عليك ويهديك صراطاً مستقيماً وينصرك الله نصراً عزيزاً. هو الذي انزل السكينة في قلوب المؤمنين ليزدادوا ايماناً مع ايمانهم ولله جنود السموات والارض وكان الله عليماً حكيما» صدق الله العظيم.

دولة الأخ رئيس الوزراء سيد احمد غزالي؛

سيادة الاخ رئيس المجلس الوطني؛

الاخ عبدالعزيز بلخادم؛

معالي وزير الخارجية الاخ الاخضر الابراهيمي؛

اصحاب السعادة السفراء ورؤساء البعثات الدبلوماسية؛

ايها الاخوات والاخوة اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني؛

ايها الاخوة الاعزاء الضيوف؛

يا اخوتي وأحبتي؛ يا اهلي، كل أهلي، في أرضنا الحبيبة؛

يا ابطال الانتفاضة المباركة؛

يا أسرانا ومعتقلينا وجرحانا البواسل؛

يا كل طفل ورجل وامرأة في هذه المسيرة الثورية العظيمة؛

يا صنّاع المجد والملحمة والشموخ؛

أيها الاخوات والاخوة؛

انه لشرف كبير لمجلسنا الوطني الفلسطيني ان يُعقد على ارض الجزائر البطلة، ارض المليون ونصف المليون شهيد. ان استضافة الجزائر ورئيسها المجاهد الرئيس الشاذلي بن جديد لمجلسنا تحمل معاني عميقة مؤثرة، لما للجزائر من مكانة بارزة في تاريخ الكفاح التحرري المجيد من اجل الاستقلال، ولما لشعبها العظيم من مآثر مشرّفة في دعم نضالات الشعوب من اجل الحرية والاستقلال، وبوجه خاص نضالات شعبنا الفلسطيني. فتحيّة للجزائر، أرض الشهداء والنصر؛ تحية لشعب الجزائر المجاهد، شعب العطاء والوفاء؛ تحية لأخي المجاهد الشاذلي بن جديد ولحكومته الرشيدة؛ وتحية الى تونس، ولشعبها، ولرئيسها المجاهد زين العابدين بن علي، الذين يحتضنون المنظمة بدفئهم وايمانهم.

ايها الاخوات والاخوة؛

ان انعقاد مجلسنا الوطني بتشكيله الجديد في دورته العشرين ـ دورة القدس والشهداء يثير في داخلنا أعمق مشاعر الحب والولاء للقدس، عاصمة دولتنا الفلسطينية، وأعمق مشاعر الاعتزاز بشهدائنا الأبرار الذين قضوا على درب مسيرتنا في الطريق الطويل الى القدس، الى فلسطين. اننا اسمينا هذه الدورة باسم القدس وباسمهم، كي تطمئن ارواحهم المحلّقة حولنا. أنهم معنا، في قلوبنا وعقولنا. معنا ابو جهاد، امير الشهداء؛ معنا ابو اياد بحنكته وقوّته وصلابته المشهودة في جميع مجابهاتنا؛ معنا ابو الهول بهدوئه وايمانه؛ معنا ابو محمد؛ معنا الحبيب عبدالرحيم بصدقه ووطنيته؛ ومعنا الحبيب الملتزم هواري؛ ومعنا الشهيد عبداللطيف؛ ومعنا الشهيد ابو زياد، الذي قضى وهو يدافع عن شعبه في الكويت؛ ومعنا هذا السجل الحافل من الخالدين العظماء، رجالات

فلسطين، ونسائها واطفالها ممّن قدموا حياتهم على درب الثورة والعطاء والانتفاضة حتى التحرير والنصر. فتحيّة لهؤلاء الشهداء الأبرار، وتحية الى اسرانا ومعتقلينا، وتحية الى جرحانا البواسل، وعهداً لهم والى كل شهدائنا العظام ان نواصل الجهاد وحمل رسالتهم المقدسة حتى يرتفع علم فلسطين فوق اسوار القدس ومآذن القدس وكنائس القدس، عاصمة دولتنا الفلسطينية المستقلة.

يا جماهير الانتفاضة الشعبية المباركة؛

يا جماهيرنا في الشتات والمهاجر؛

ان شعبنا الفلسطيني الصامد المرابط بجماهيره، اطفالاً ونساء ورجالاً، داخل الوطن المحتل، ومن خلال انتفاضته المباركة، يجاهد، بكل دأب واصرار، من اجل ان يرى فجر الحرية والاستقلال يضيء فلسطين. انه يواصل صموده وابداعه الكفاحي المتجدّد على الرغم من القمع الوحشي الاسرائيلي، وبرغم القتل الجماعي، والارهاب الرسمي المنظّم، وبرغم التجويع والتجهيل وتجفيف الموارد وتدمير المرافق الحيوية والتعليمية، وكل ما يتصل بالحياة الانسانية بأبسط مقوّماتها. ان شعبنا يواصل صموده وكفاحه البطولي، برغم الآلة الاستيطانية المدمّرة التي تبتلع أرضه ووطنه، وبرغم سيول المهجّرين الى ارضنا، وبرغم كل صنوف القهر ومصادرة الحقوق، وبرغم الظلم والجرائم الاسرائيلية، وبرغم معسكرات الاعتقال الجماعية. ان شعبنا، وهو يواجه ذلك كله، يستحق من اخوانه واشقائه واصدقائه كل الدعم والاسناد، لتوفير اسباب هذا الصمود الاسطوري، والمقاومة الملحمية، وحتى نتمكّن من مواصلة تدعيم، وتفعيل، مؤسساتنا الوطنية والشعبية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والطبية، ومدّها بكل اسباب الاستمرار والنمو والنجاح، للوقوف في وجه هذه التحديات التي تواجهنا على الجبهات كافة، والتي وصلت حدّ المجاعة في غزة، والضيق الاقتصادي الكبير في الضفة. وبالرغم من ذلك، فها هي جماهيرنا تصنع هذه الملحمة الجبّارة، وتتحدى هذا الطاغوت الصهيوني العنصري، بكل امكاناته وامكانات حلفائه، بهذا الايمان الذي يعتمر القلوب، والارادة التي تملأ النفوس، والاصرار على مواصلة الجهاد، حتى تحقيق احدى الحسنيين، نصر او شهادة.

واذا كانت معاناة شعبنا في الوطن المحتل تستحوذ كل هذا الاهتمام، الاّ ان ذلك لا ينبغي ان يبعدنا من تلمّس معاناة اهلنا خارج الوطن المحتل؛ اهلنا في الكويت وما عانوا، ويعانون، من الآلام والظلم ومأساة المهجّرين منهم، واهلنا في الشتات، وفي كل مكان على الارض العربية وفي العالم. انها معاناة الصابرين المؤمنين المجاهدين، الذين يملأهم الايمان بالله والثقة بقضيتهم وعدالتها وبأن ساعة الخلاص آتية لا ريب فيها.

ان تلمسّ معاناة شعبنا، والعمل على حل مشاكله، وتوفير اسباب الحياة الكريمة، تظل امانة في اعناقنا، نسأل الله ان يعيننا على الوفاء بها.

ايها الاخوات والاخوة؛

ان مجلسنا الوطني كان، ولا يزال، وسيبقى باذن الله، بيتاً راسخ الدعائم لديمقراطيتنا الرائدة؛ تلك الديمقراطية التي نعتزّ بها، والتي أرسينا أسسها منذ البدايات المبكرة على ارض القدس، ومضينا بها عن وعي عميق لحقيقة التزاوج والتداخل العميق بين الديمقراطية والثورة، على طريق الحرية والاستقلال. وقد حمت اجيالنا المتعاقبة هذه التجربة الفذّة، والصعبة، والناجحة. ويتعيّن علينا ان ننقل الأمانة الى الأجيال القادمة من شعبنا، كي تحافظ على هذا الانجاز التاريخي، وتطوّره، وتعمّق وجوده في حياتنا الوطنية، وعلى ارضنا. وانني لعلى يقين جازم من ان الفلسطينيين، الذين حملوا لواء الديمقراطية في هذا الجزء من العالم، ورفعوا شعارهم الخالد «حماية الديمقراطية بمزيد من الديمقراطية»، سوف يواصلون نهجهم الحضاري هذا. بل ولسوف يبتكر العقل الفلسطيني المبدع صيغاً عصرية وجديدة، لتطوير الأداء الديمقراطي داخل مؤسساتنا واطرنا وهياكلنا الوطنية. وانني، من هنا، من بيت الديمقراطية الفلسطينية، أدعو شعبنا، في كل اماكن تواجده، الى المزيد من المبادرات القاعدية الخلاّقة، التي من شأنها، لو تبلورت ضمن اطارات عصرية ومؤسسات جديدة، ان توفّر روافد قوية لعمليات تجديد منظمتنا، منظمة التحرير الفلسطينية، وتطوير فاعليتها ومؤسساتها على المستويات كافة، بروح خلاّقة متجددة، تواكب العصر وتتفاعل معه وتنفعل به، بل وتهدي هذا العالم هذه الانتفاضة، لتكون قدوة يحتدى بها في مواجهة المحتلين والعنصريين والطغاة المستعمرين.

ايها الاخوات والاخوة؛

بين يدي مجلسكم الجديد، وفي مرحلة

التحضيرات الشاقة من اجل بلوغ المستوى المنشود لتمثيل القوى والتيارات الشعبية الوطنية جميعاً، عملنا كل ما في استطاعتنا لتوفير ذلك؛ الّا اننا واجهنا عقبة بالغة الصعوبة والتعقّد. ولا اخفي عليكم انني، واخوتي في رئاسة المجلس والقيادة الفلسطينية، لجأنا الى اعلى المستويات الدولية لمساعدتنا على تجاوزها، ألا وهي توفير مشاركة ممثلي شعبنا من الوطن المحتل في اجتماعاتنا هذه. ولكن ـ ويا للأسف ـ لم يحالفنا النجاح في ذلك، بسبب التعنّت الاسرائيلي وعنصريته في هذه المسألة بالذات، ورفضه السماح لممثلينا بالمشاركة، الشيء الذي يثبت، اكثر فأكثر، حقيقة الحكومة الاسرائيلية، باعتبارها حكومة عنصرية ومعادية للديمقراطية، وتحرم شعبنا الفلسطيني من أبسط حقوقه الانسانية والسياسية، مثلما هي معادية للسلام، ومعادية للشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها حقوق شعبنا الوطنية السياسية المشروعة. ومع ذلك، فان غياب ممثلي الشعب الفلسطيني، المحتجزين في الوطن المحتل، عن اجتماعاتنا، بسبب هذا الرفض الاسرائيلي واجراءاته العسكرية الغاشمة والمستمرة ضد شعبنا، لا بدّ من ان يضاعف جهودنا من اجل ان نحمل، معاً، ثقل المسؤولية الجسيمة على كواهلنا.

ان شعبنا صانع الانتفاضة، الذي رسم، بابداعاته الخلّاقة، أروع وأنبل وأرقى صور الكفاح التحرري، يُمنع، بقوة الاحتلال، من ان يمارس خياره الديمقراطي المتحضّر؛ ويمنع من ان يمارس أبسط حقوقه الانسانية، في زمن يصل الحديث فيه عن حقوق الانسان الى مرتبة القداسة؛ ويمنع شعبنا من ان يعيش حياة طبيعية أسوة بباقي شعوب الارض؛ ان هذا الشعب يتطلع الى مجلسنا هذا كي يستمد من قراراته قوة جديدة تعينه على المزيد من الصمود والثبات، والمزيد من التقدم بخطى ثابتة واثقة نحو الحرية والاستقلال، ويتطلع الى العالم الجديد، من اجل تمكينه من نيل حقوقه الوطنية المشروعة، وحتى يعيش اطفالنا احراراً على ارضهم الحرة، مثلهم مثل بقية اطفال العالم.

ايها الاخوات والاخوة؛

انني، بلا شك، سوف ندرس، في هذه الدورة، خياراتنا السياسية للمرحلة الراهنة، والمقبلة. وانني لعلى يقين من ان هذا المجلس سوف يتّخذ القرارات السياسية السديدة بهذا الشأن.

انني، ايها الاخوات والاخوة، نراقب، عن كثب، حركة الاحداث على الصعيد الدولي؛ وندقّق في عمق وآثار التحوّلات الكبرى التي تحدث على نحو متسارع، شاملة العالم بأسره؛ وندرك حقيقة سياسية لا خلاف حولها، وهي ان العالم، انْ لم يكن يبني بالفعل نظاماً دولياً جديداً، فانه يتّجه حثيثاً نحو تكريس واقع دولي جديد على أسس جديدة، اخلاقية وسياسية ومادية واقتصادية، لجوهر وآفاق العلاقات الدولية في الحقبة الزمنية المقبلة. وهنا، على المجتمع الدولي ان يتنبّه، بجدية، الى القضية الفلسطينية في هذا الخضم من التطورات والمتغيّرات، وان يعمل كل ما في استطاعته لتفادي الوقوع، مرة أخرى، في خطيئة ظلم الفلسطينيين ومصادرة حقوقهم. فلقد فقد الشعب الفلسطيني وطنه جرّاء مظالم النظام الدولي القديم وحرم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية، وحتى الانسانية، بل وطرد من على ارضه في حقبة ما بعد الحربين العالميتين، الاولى والثانية، وفي سياق ما تلاها من حروب ساخنة، او حروب باردة. ولا يصحّ، ولا يمكن ان يصحّ، ضمن اي منطق او تفسير، ان يحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد. ان هناك مسؤولية اخلاقية، وانسانية، وسياسية، تقع على عاتق المجتمع الدولي والضمير الانساني في رفع هذا الظلم واحقاق الحق. وانه لا يمكن ان يبنى سلام على اضطهاد الشعوب والسلام في الشرق الاوسط، ولا يمكن ان يستتب الّا بتحقيق الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة، وتقرير المصير، واقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس.

انني لا اقول ذلك لمجرد الاشارة الى فداحة الخطأ الاخلاقي في الأمر، وانما من اجل أمور عميقة اخرى تتعلق بوعينا لوضع الشرق الاوسط في هيكلية، وروح، النظام الجديد.

ان الشرق الاوسط، بالذات، منطقة تتوازى فيها فرص السلام بذات القدر مع فرص الحرب. والشرق الاوسط، وقضيته المركزية قضية فلسطين، يظلّ، في كل الاحوال، بؤرة مفصلية اساسية تمتلك امكانات هائلة في التأثير في الواقع الدولي بأسره. انه يمنح النظام الدولي استقراراً راسخاً، او يسلبه هذا الاستقرار. لذا، فانني، من على هذا المنبر، اتوجّه الى الرئيس الاميركي، جورج بوش، والى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، والى قادة الدول الصناعية الكبرى، والى الدول الاوروبية، والدول الصديقة

في الامم المتحدة، والى قادة الفكر الديمقراطي في العالم اجمع، والى جميع الشعوب والقادة والقوى المحّبة للحرية والسلام، والساعية من اجلها، اني اتوجه الى هؤلاء، جميعاً، بنداء نابع من القلب والعقل: انتبهوا الى الشرق الاوسط؛ اعملوا كل ما في استطاعتكم من اجل تسوية النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وجوهره قضية فلسطين، على أساس العدل والشرعية الدولية، قبل ان يتخّذ الوضع في المنطقة طابعاً مزمناً مستعصياً على الحل. ان الزمن يمضي بسرعة كبيرة؛ والجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام تدخل طوراً بالغ الدقّة والجدية. واذا كان العالم كله يتحدث، بصدق، عن فرصة ثمينة تلوح في الافق، فاننا، نحن الفلسطينيين، كنّا اول من اتخذ الخطوة الاولى على الطريق الصعب، والطويل، وسوف نكون اكثر الاطراف جدّية في التعامل مع هذه الفرصة، بعقل مفتوح وارادة قوية. ان خيار السلام هو خيارنا المبدئي الراسخ؛ اقدمنا عليه بوعي عميق عبر مبادرة السلام الفلسطينية، التي عزّزناها بخطوات واقعية دستورية، رحّب بها العالم كله. اننا نريد السلام الدائم والعادل، لأن كفاحنا الوطني انطلق، أساساً، من اجل هذا السلام. واننا نعي، بحكم التجربة وبحكم اعتمادنا للواقعية السياسية بمنطلقاتها وآفاقها العصرية، ان السلام، ولكي يكون حقيقة راسخة الدعائم، لا بد، أولاً، من ان يستند، بوضوح، الى الحق الطبيعي للشعوب في تقرير مصيرها، والى الشرعية الدولية؛ الى قراراتها ومبادئها. ان الشرعية الدولية منحت شعبنا مباركة ثمينة لحقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني؛ وان الشرعية الدولية اكدت، بشكل لا غموض فيه، ان الانسحاب الاسرائيلي من على جميع الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، بما فيها القدس الشريف، أمر لا تراجع عنه، ولا تساهل في تطبيقه؛ والشرعية الدولية اعترفت لشعبنا المشرّد بحقه في العودة الى ارضه وممتلكاته؛ والشرعية الدولية دانت الاستيطان اليهودي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبرته عملاً غير شرعي لا بد من ان يتوقف. ان مراجعة لقرارات الامم المتحدة، وحتى لمواقف جميع دول العالم على انفراد، تشير الى ان هذه الأسس هي جوهر السلام في الشرق الاوسط، وهي جوهر الحل العادل للقضية الفلسطينية، وهي المصداقية المطلوبة لعملية السلام ولمؤتمر السلام الموشك على الانعقاد. اننا نجدّد استعدادنا للعمل مع جميع الاطراف الدولية من اجل انجاح مؤتمر السلام، ليتحقق ما تصبو اليه شعوب المنطقة من سلام عادل وأمن واستقرار، وخاصة شعبنا الفلسطيني الطامح الى تحقيق حريته واستقلاله وعودته. ونجدّد استعدادنا للتعاون من أجل تذليل العقبات المتبقية على طريق انعقاده، آملين في ان تبذل الاطراف الاخرى جهودها، كي تساعد، من جانبها، على حل هذه العقبات. ولكن، ليعلم الجميع اننا نرفض الابتزاز الاسرائيلي والشروط الاسرائيلية. اننا نفعل ذلك من موقعنا المسؤول، باعتبارنا ممثّلين لشعبنا الفلسطيني، من موقع منظمة التحرير الفلسطينية التي صاغتها الارادة الوطنية لشعبنا من خلال التراكم النضالي المتنامي، والتي يقرّ العالم بمرجعيّتها في كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وعملية السلام.

اننا، ايها الاخوات والاخوة، سوف ندرس، في هذه الدورة، مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسألة الحيوية، مسترشدين بالمصالح الوطنية العليا لشعبنا وامتنا، وبالثوابت الوطنية الراسخة، المعبّر عنها في قرارات مجالسنا الوطنية، وبوجه خاص قرار الاستقلال والمبادرة السلمية الفلسطينية. واني لعلى يقين من ان مجلسنا لا بدّ من ان يتخّذ أصوب القرارات وأسلم التوجّهات.

يا جماهير امتنا العربية المناضلة؛

لقد تعرّضت امّتنا العربية لاحداث عاصفة خلال العام الماضي، كانت ذروتها حرب الخليج. ولقد افرزت هذه الحرب نتائج مأساوية دفعت ثمنها، في المقام الأول، امتنا العربية. وقد أدّت هذه الحرب الى تدمير بلدين عربيين، هما العراق والكويت، ولا يزال العراق وشعبه الشقيق يعاني من المجاعة والحصار نتيجة لها. وتكبّد شعبنا، كذلك، أفدح الخسائر، جرّائها. وانه ليحزّ في النفس ان تؤدي هذه الحرب العاتية الى تعميق الشروخ في الجسد العربي الواحد، واشاعة البغضاء في النفوس، في وقت تحتاج امتنا الى رصّ صفوفها وتوحيد كلمتها، كي تكون جديرة باحتلال مكانتها اللائقة في العالم المعاصر.

انني، باسمكم، أدعو قادة امتنا العربية، جميعاً، الى فتح صفحة جديدة في العلاقات الاخوية. ادعوهم، باسم القدس، الى عودة جماعية الى روح التضامن العربي الأصيل، الذي كان، على الدوام، مبعث الأمل في نفوس الجماهير العربية، المتطلعة الى الحرية والتقدم ونصرة قضاياها العادلة. انني لأدعو اخواني المغاربيين، قادة وشعوباً، ليتحمّلوا مسؤولياتهم

التـاريخية والقومية، ليشكّلوا الرافعة، في هذا الوقت بالذات، للمسـاهمـة مع جميـع المخلصـين في امتنا العربية لتوحيد الصفوف وجمع الكلمة، حتى تستطيع امتنـا ان تجابه التحديات التي تواجهنا جميعاً بأن نكـون او لا نكـون، وحتى لا يكـون النـظام العالمي على حسابنا وحساب امّتنا القومي ومستقبل اجيالنا القادمة.

ايها الاخوات والاخوة؛

أنني اتطلع، مثلما يتطلع شعبنا البطل في الوطن المحتل وفي كل مكان، الى ان يكون مجلسنا هذا خليّة بحث وعمـل؛ محـطة تجـديد وتطوير؛ منطلق قرارات صائبة وحيوية لا تتوقف عند حدود الجهود السياسية وحدها، وانما تشمل كل مجالات حياتنا الوطنية. هذه مسؤوليتكم بالمقام الاول؛ وهذا ما يصبو اليه شعبنا في كل مكان.

أخيراً، اسمحوا لي ان ادعوكم الى وقفة وفاء مع انبل وأشرف وأطهر ما في روحنا ووجداننا، القدس والشهداء:

القدس، أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمـد صلى الله عليـه وسلم، ومهـد المسيح عليه السلام. القدس التي تعيش في أعماقنا، وأعماق امتنا، واعماق المؤمنين، حلماً مقدساً، وحقيقة ناصعـة. انها عاصمتنا التي لا بدّ من ان نرفع علم فلسـطين المحررة يوماً في سمائها. وأسأل الله ان لا يكون ذلك اليوم بعيداً. «يرونه بعيداً ونراه قريباً وانّا لصادقون».

والشهداء، الذين قضوا على أرض فلسطين وعلى الطريق اليها؛ شهداء الانتفاضة والقادة، صنّاع مجد الوطن والامة؛ صنّاع أروع ملحمة كفاحية شعبية في العصر الحـديث. ومن أجل الشهداء، من أجل القيم الأصيلة التي تتجسـد بالقدس وبالشهداء، اسمينا هذه الدورة بهـذا الاسـم الخـالد، «دورة القـدس والشهداء»، انها دورة الوفاء للقيم السامية، وتجديد العـهـد والقسم على مواصلة الدرب بارادة لا تلين، وعـزيمـة لا تستكـين، بكل الصلابة والايمان لمتابعة الجهاد حتى ينبلج الفجر.

بسم الله الرحمن الرحيم

«ونريد ان نمن على الذين استضعفوا في الارض ونجعلهم ائمة ونجعلهم الوارثين ونمكّن لهم في الارض. وعـد الله لا يخلف الله وعـده، ولكن اكثـر الناس لا يعلمون». صدق الله العظيم.

الجزائر، ٢٣/٩/١٩٩١

◇
◇ ◇

البيـان السـياسي

[نص البيـان السيـاسي الصادر عن «الدورة العشرين ـ دورة القدس والشهداء» للمجلس الوطني الفلسطيني]

خاضت الثـورة الفلسطينية، منذ انطلاقتها، في العام ١٩٦٥، نضالاً طويلاً ومريراً وشاقّاً، قدّم شعبنا، خلاله، تضحيـات جسيمـة، وكـانت الانـطلاقة بعد سنـوات من تغييب القضيـة الفلسـطينية واعتبارها قضية لاجئين.

ان سنوات النضال الطويل، بأشكاله كافة، تحت قيـادة منـظمـة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيـد لشعبنـا، أعادت طرح قضية فلسطين على المجتمع الدولي، باعتبارها قضية وطنية لشعب له الحق في التحرر وتقرير المصير والاستقلال، واحتلت قضية فلسـطين مكـانتهـا المـركـزيـة في الصراع العربي ـ الاسرائيـلي، التي بدون حلّها لا يمكن ضمان الأمن والسلام والاستقرار في الشرق الاوسط.

ثمّ جاءت الانتفاضة المباركة، بعمقها الجماهيري

والديمقراطي، استمراراً خلّاقاً للنضال الوطني الفلسطيني، فشكّلت مرحلة متميّزة تركت آثارها وصداها في العالم بأسره، وعزّزت الاعتراف الدولي بحقوق شعبنا وبمنظمة التحرير الفلسطينية التي لم تتوان عن توظيف هذا التأييد والاستقطاب الدوليين، فانعقد مجلسنا الوطني، في دورته التاسعة عشرة، وأطلق مبادرة السلام الفلسطينية، وتمّ الاعلان التاريخي، بتاريخ ١٥/١١/١٩٨٨، عن ولادة دولة فلسطين.

وقد رحّب العالم بمبادرتنا السلمية من خلال قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والاربعين، التي عقدت في جنيف؛ كما اعترف معظم دول العالم بدولة فلسطين وأقام معها علاقات دبلوماسية وسياسية.

وعلى الرغم من الترحيب الدولي بالمبادرة الفلسطينية، وبالخطاب التاريخي لرئيس دولة فلسطين، الأخ ياسر عرفات، والذي أوضح للعالم بأسره رغبتنا بالسلام العادل، بحيث أعلنت الولايات المتحدة الاميركية، ولأول مرة، فتح حوار رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فقد أدّت سياسة التعنّت والرفض الاسرائيلية، منذئذٍ، الى افشال جميع المبادرات والجهود السلمية وايصالها الى طريق مسدود.

وجاءت تطوّرات اقليمية ودولية بعد ذلك، أهمّها حرب الخليج، والتغيّرات التي حدثت في المجموعة الاشتراكية، ممّا أدّى الى تبدّل جوهري في موازين القوى، فانتهت الحرب الباردة، وبدأت ملامح عصر جديد في العلاقات الدولية، وخاصّة في مجال العلاقات الاميركية ـ السوفياتية، والتعاون فيما بينهما لحل الصراعات والمشاكل الاقليمية، سلماً.

لقد تابعت منظمة التحرير الفلسطينية عن كثب حركة الاحداث في العالم وتأثيرها في قضية فلسطين والصراع العربي ـ الاسرائيلي. واذا كان الشعب الفلسطيني قد اغتُصب وطنه جرّاء مظالم النظام الدولي القديم، وحرم من أبسط حقوقه الوطنية والسياسية، وحتى الانسانية، فانه لا يصحّ، ولا يجوز، ضمن أي منطق، ان يُحرم من هذه الحقوق في ظل مرحلة نشوء النظام الدولي الجديد، الذي يرفع شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان وقدسية حق تقرير المصير للشعوب.

ان هذا الوضع الجديد يقتضي منّا التعامل بروح المسؤولية السياسية والواقعية الوطنية، وقراءة للمستجدات الاقليمية والدولية؛ كما يستدعي هذا الوضع استلهام دروس وخبرة الانتفاضة الشعبية التي جعلت هدف الاستقلال والحرية الفلسطينية برنامجاً قابلاً للتحقيق.

وانسجاماً مع مبادرة السلام الفلسطينية سنة ١٩٨٨، ومع الشرعية الدولية، والعربية، تعاملت م.ت.ف. بشكل ايجابي وفعّال مع الافكار والمقترحات والمبادرات الدولية السلمية التي استندت الى الشرعية الدولية؛ كما رحّبت بالعناصر الايجابية التي وردت في اعلان الرئيس الاميركي، جورج بوش، ومواقف المجموعة الاوروبية، والاتحاد السوفياتي، ودول عدم الانحياز، وغيرها من الجهات الدولية. ان م.ت.ف. التي رحّبت بالجهود والمساعي السلمية الجارية، وتعاملت معها بايجابية، بما في ذلك الدعوة التي أعلنها الرئيسان، بوش وغورباتشيوف، لعقد مؤتمر السلام الخاص بتسوية الصراع القائم في الشرق الاوسط، ترى ان نجاح المساعي لعقد مؤتمر السلام يتطلّب مواصلة العمل مع الاطراف الاخرى لتحقيق الأسس التالية:

اولاً: استناد مؤتمر السلام الى الشرعية الدولية وقراراتها، بما فيها قرارا مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨، والالتزام بتطبيقها، والتي تكفل الانسحاب الاسرائيلي الشامل من على الاراضي العربية، والفلسطينية، المحتلة، بما فيها القدس الشريف، وتحقيق مبدأ «الارض مقابل السلام»، والحقوق الوطنية، والسياسية، للشعب الفلسطيني.

ثانياً: تأكيد اعتبار القدس جزءاً لا يتجزأ من الارض الفلسطينية المحتلة، ينطبق عليها ما ينطبق على سائر الاراضي المحتلة، عملاً بقرارات مجلس الامن الدولي والامم المتحدة.

ثالثاً: وقف الاستيطان في الارض المحتلة، بما فيها القدس الشريف، كضرورة لا غنى عنها لبدء عملية السلام، مع وجوب توفير ضمانات دولية لتأمين ذلك.

رابعاً: حق م.ت.ف. باعتبارها الممثّل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، في تشكيل الوفد الفلسطيني، من داخل، وخارج، الوطن، بما في ذلك القدس، وتحديد صيغة مشاركته في عملية السلام على أساس متكافىء، وبما يؤكد مرجعيتها في هذا المجال.

خامساً: تنسيق المواقف العربية بما يضمن

تحقيق الحل الشامل واستبعاد الحلول المنفردة وفقاً لقرارات القمم العربية.

سادساً: ضمان ترابط مراحل الحل، وصولاً الى الحل النهائي الشامل، طبقاً لقرارات الشرعية الدولية.

ومنظمة التحرير الفلسطينية وهي تنطلق من هذه الأسس والمنطلقات تجاه مساعي السلام، فانها تهدف الى تحقيق ما يلي:

اولاً: تأمين حق تقرير المصير لشعبنا الفلسطيني وبما يضمن حقه في الحرية والاستقلال الوطني.

ثانياً: الانسحاب الاسرائيلي التامّ من على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف.

ثالثاً: حل قضية اللاجئين الفلسطينيين الذين شرّدوا من وطنهم بالقوة والاكراه، وفق قرارات الامم المتحدة، وخاصة القرار الرقم ١٩٤، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

رابعاً: ضرورة ان تشمل أية ترتيبات انتقالية حق شعبنا في السيادة على الارض والمياه والمصادر الطبيعية والشؤون السياسية والاقتصادية كافة.

خامساً: توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، تمهيداً لممارسة حق تقرير المصير.

سادساً: توفير الضمانات الكاملة للعمل على ازالة المستوطنات القائمة، باعتبارها غير شرعية وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار مجلس الامن الدولي الرقم ٤٦٥.

ان المجلس الوطني يكلّف اللجنة التنفيذية بالاستمرار في الجهود الجارية لتوفير أفضل الشروط التي تكفل نجاح عملية السلام وفق قرارات المجلس الوطني، على ان ترفع النتائج الى المجلس المركزي لاتخاذ القرار النهائي في ضوء المصلحة الوطنية العليا لشعبنا؛ وان منظمة التحرير الفلسطينية التي بذلت، في المرحلة السابقة، كل الجهود الممكنة لدفع عملية السلام، تأمل في ان تبذل الاطراف الاخرى، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي، جهودها، كي تساعد، من جانبها، على تذليل العقبات التي تضعها اسرائيل أمام هذه العملية السياسية الجارية، وابقاء باب العودة الى مجلس الامن الدولي مفتوحاً، من أجل تطبيق قرارات الشرعية الدولية.

ان العمل لانجاز أهدافنا الوطنية في المرحلة المقبلة، ولمواجهة العقبات التي تعترض طريق نضالنا، يتطلب تعزيز الوحدة الوطنية، وتعميقها، في شتى المجالات، وتطوير مساهمة جميع القوى والهيئات والشخصيات الوطنية داخل الوطن المحتل، وخارجه، مع القيادة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية في المسائل كافة التي تتعلّق بمستقبل شعبنا والعملية السياسية الجارية، وايجاد الصيغة العملية الملائمة لتحقيق هذا الغرض.

ويدعو المجلس الوطني الفلسطيني، في هذا المجال، الى زيادة فعالية، ودور، المجلس المركزي الفلسطيني في متابعة، وتطبيق، قرارات المجلس الوطني، تعزيزاً للديمقراطية وممارستها.

ويعتبر المجلس الوطني ان تطوير الانتفاضة المباركة، وتعزيز طابعها الجماهيري، والديمقراطي، ومشاركة شعبنا بأسره في اسنادها، ودعمها، هو الضمان الحقيقي الذي يكفل تحقيق الاهداف السياسية، والوطنية، في المرحلة المقبلة من كفاحنا الوطني. وبهذا الصدد، يتوجّه المجلس بالتحيات النضالية الى جماهير الانتفاضة الباسلة، ويؤكد تعزيز دور، وهيبة، القيادة الوطنية الموحّدة، وتطوير عمل أذرعها الكفاحية، ومواصلة عملية بناء الأطر والمجالس القطاعية العليا. ويجدّد المجلس التأكيد ان حماية الانتفاضة، ودعمها، وتوفير كل مستلزمات تطويرها، هي في مقدّم مهمّات العمل الوطني الفلسطيني.

ويوجّه المجلس الوطني التحية النضالية الى ابطالنا الاسرى في معتقلات الاحتلال الصهيوني، والى جرحانا الشجعان السائرين على درب الانتفاضة الذي شقّه شهداؤها البررة.

ويتوجّه المجلس الوطني بالتحية النضالية الى جماهير شعبنا الصامد في الجليل، والمثلّث، والنقب، والساحل؛ ويؤكد تقديره لنضالها، دفاعاً عن حقوقها ضد سياسات الاضطهاد والتمييز واسنادها الفاعل للانتفاضة الباسلة.

كما يؤكد المجلس الوطني ان ضمان تحقيق أهداف شعبنا وأمتنا العربية من خلال عملية السلام، بما يحقق تأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل من على الاراضي الفلسطينية، والعربية، المحتلة، وضمان حق العودة وتقرير المصير والاستقلال لشعبنا، يستدعي استعادة التضامن العربي، وطيّ صفحة الماضي، حماية للمستقبل العربي، في ظل المتغيّرات الدولية،

والاقليمية، الراهنة.

ويدعو المجلس الوطني، في هذا المجال، الدول العربية الخمس المعنيّة بعملية السلام، الى تحقيق أعلى مستويات التنسيق السياسي، والدبلوماسي، فيما بينها، لمواجهة متطلّبات المرحلة المقبلة، ولتقوية الموقف التفاوضي العربي، لضمان تحقيق حل شامل على جميع الجهات، ومنع أية حلول منفردة على حساب حقوق شعبنا الوطنية وحقوق أمتنا العربية.

ويدعو المجلس الوطني المجتمع الدولي بأسره الى تطوير دعمه واسناده لقضية الشعب الفلسطيني ونضاله العادل وتعزيز صموده في الوطن المحتل.

ويقدّر المجلس الوطني دور دول المجموعة الاقتصادية الاوروبية، ويدعوها الى المساهمة بفعالية في توفير شروط النجاح لعملية السلام على أسس متوازنة طبقاً للشرعية الدولية، وذلك صوناً للأمن الدولي والاستقرار في منطقة الشرق الاوسط والبحر المتوسط.

ويعرب المجلس الوطني عن تقديره لدور الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية ومجموعة دول عدم الانحياز والدول الافريقية ومنظمة الدول الاسلامية في مساندتها للقضية الفلسطينية وتمسّكها بأسس الشرعية الدولية في حل الصراع في المنطقة.

ودرس المجلس علاقات منظمة التحرير الفلسطينية على المستوى العربي، واتخذ في صددها القرارات الآتية:

يحيّي المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، الجزائر الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على احتضانهم قضية فلسطين، واستضافتهم دورات مجلسنا الوطني، ودعمهم المتواصل لحقوق شعبنا، منذ ان ارتفع علم الحرية والاستقلال في جزائر المليون ونصف المليون شهيد.

يحيّي المجلس الوطني، في دورته العشرين، تونس الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً، على احتضانهم الدافىء لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وتحمّلهم لكثير من التضحيات التي وصلت الى حدّ امتزاج الدم التونسي بالدم الفلسطيني. فلتونس الشقيقة عرفاننا الأبدي بكرم الضيافة والتضامن الأخوي.

ويخصّ المجلس الوطني بالشكر جلالة الملك الحسن الثاني، رئيس «لجنة القدس»، على جهوده ومساعيه المتواصلة، دعماً لحقوق الشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية، ولما تقدّمه المملكة المغربية الشقيقة من دعم لصمود شعبنا في الوطن المحتل.

يعبّر المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، عن تثمينه للدعم المتواصل الذي تقدّمه الجماهيرية الليبية الشقيقة الى جماهير الانتفاضة الفلسطينية الباسلة.

يحيّي المجلس الوطني دول الاتحاد المغاربي على دعمها المتواصل لقضية فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية؛ ويثمّن الدور الحيوي الذي تقوم به هذه الدول على طريق استعادة التضامن العربي.

يعرب المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته العشرين، عن تضامنه العميق مع الشعب العراقي الشقيق في معاناته؛ ويطالب المجتمع الدولي بالتحرّك الفوري لانهاء الحصار الاقتصادي الذي يعرّض حياة أطفاله ونسائه ورجاله للخطر، جرّاء فقدان الدواء والغذاء. ويهيب المجلس الوطني بجماهير الأمة العربية وبالدول العربية الشقيقة مدّ يد العون والدعم الى العراق الشقيق، ويطالب بوقف كافة أشكال التدخّل في شؤونه الداخلية؛ كما يدعو الى العمل الجادّ، والمثابر، لاستعادة التضامن العربي بين أبناء الأمة العربية.

يحيّي المجلس الوطني الفلسطيني الاخوّة الفلسطينية ـ الاردنية؛ ويدعو الى تعزيزها، وتعميقها، في المجالات كافة؛ ويؤكد قراراته السابقة بالعلاقات الخاصة، والمميّزة، التي تربط بين الشعبين الشقيقين، الاردني والفلسطيني؛ ويدعو الى استمرار، وتعزيز، التنسيق والتعاون بين م.ت.ف. والاردن الشقيق في المجالات كافة؛ كما يؤكد المجلس الوطني على قراراته في بناء العلاقات المستقبلية، على أساس كونفدرالي بين دولتي فلسطين والاردن.

ويحيّي المجلس الوطني لبنان الشقيق، ويشيد بتضحيات الشعب اللبناني من أجل نصرة القضية الفلسطينية؛ ويتمنّى النجاح لمسيرة الوفاق الوطني اللبناني، الهادفة الى استعادة وحدة لبنان، وسيادته، وبسط سلطة الشرعية على أرضه؛ كما يؤكد الدعم الكامل لمعركة تحرير الجنوب من الاحتلال الاسرائيلي، توصّلاً الى تطبيق القرار الدولي الرقم ٤٢٥، القاضي بالانسحاب الاسرائيلي من على جميع الاراضي اللبنانية. ويدعو المجلس الى ترسيخ الأخوّة بين شعبي لبنان وفلسطين، من خلال تنظيم العلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية على أسس متينة تكفل الحقوق السياسية

والنضالية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان، وتوفّر الأمن للمخيمات الفلسطينية في مواجهة الاعتداءات الاسرائيلية، وعلى قاعدة التعاون الوثيق مع السلطات الشرعية اللبنانية.

ويشدّد المجلس الوطني على ضرورة استكمال الحوار بين الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل التوصّل الى معالجة قضايا الخلافات اللبنانية ـ الفلسطينية، معالجة ايجابية في جميع الميادين، ولما فيه المصلحة المشتركة للشعبين الشقيقين.

ويدعو المجلس الوطني الدول العربية الخمس المعنيّة، بشكل مباشر، بالصراع العربي ـ الاسرائيلي (الاردن ومصر وسوريا ولبنان وفلسطين) الى تحقيق أعلى مستويات التنسيق السياسي، والدبلوماسي، فيما بينها، لمواجهة متطلّبات المرحلة السياسية المقبلة، ولتقوية الموقف العربي التفاوضي، وان يرتقي التنسيق الى مستوى القمّة بين هذه الدول الشقيقة.

ان المجلس الوطني يشير بالتقدير الى الأهمية الخاصة لانعقاد دورتين متتاليتين لوزراء الخارجيات العرب في اطار الجامعة العربية على أرض مصر الشقيقة التي تواصل القيام بدور فاعل، وأساسي، لاحياء التضامن العربي، وتحقيق موقف عربي موحّد؛ كما يشير المجلس الى موقف مصر الشقيقة من الحقوق الوطنية الثابتة لشعبنا، وسعيها الدائم لتأمين هذه الحقوق.

ويدعو المجلس الوطني الى استمرار العمل لتعزيز العلاقة السورية ـ الفلسطينية، وتطوير التنسيق بين الشقيقة سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يخدم المصلحة الوطنية والقومية المشتركة ومواجهة التحديات.

يقدّر المجلس الوطني الفلسطيني الدعم الثابت والمتواصل الذي قدّمته المملكة العربية السعودية لسنوات طويلة الى شعبنا الفلسطيني والى منظمة التحرير الفلسطينية، واستضافتها المستمرة، وتسهيلها، لعمل واقامة أبناء شعبنا على أراضيها؛ ويأمل في استمرار الدعم للانتفاضة المباركة في وجه حرب التجويع ومحاولات تدمير البنية الاقتصادية التي تشنّها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد شعبنا؛ ويتطلع المجلس الوطني، بأمل، الى استعادة وتحسين العلاقات الأخوية مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي.

يحيّي المجلس الوطني شعبي السودان واليمن الشقيقين، ورئيسيهما، وحكومتيهما، ويعبّر عن شكره، باسم الشعب الفلسطيني، على ما قدّمه، ويقدّمه، أشقاؤنا في السودان واليمن، على الرغم من ظروفهما الصعبة، من دعم لشعبنا واستضافتهما لقواتنا.

ويعرب المجلس الوطني الفلسطيني عن تقديره واكباره لمواقف قداسة البابا والفاتيكان في دعم حقوق شعبنا.

ان المجلس الوطني الفلسطيني يدعو المجتمع الدولي الى معالجة موضوع الهجرة اليهودية الاستيطانية المنظّمة، بما يكفل منع اسرائيل عن استخدامها لتنفيذ أغراضها في التوسّع والاستيطان، وحرمان شعبنا من تقرير مصيره على أرض وطنه. ويرى المجلس ان استمرار هذه الهجرة وفق المخططات الاسرائيلية لتكثيف الاستيطان في أرضنا المحتلة يشكّل عقبة رئيسة، وخطراً يهدّد مستقبل السلام في المنطقة، وخرقاً لحقوق الانسان الفلسطيني والمواثيق الدولية.

ان المجلس الوطني يلفت الانتباه الى المحاولات والمساعي التي تجرى في بعض الأوساط الدولية، من أجل الغاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصهيونية كشكل من أشكال العنصرية، ويطالب اللجنة التنفيذية بالعمل، مع الدول الصديقة والشقيقة، لمواجهة هذه المحاولات، وافشالها.

ويحيّي المجلس الوطني نضال جميع الشعوب الطامحة الى المساواة والعدالة واشاعة الديمقراطية وتحقيق التكافؤ في العلاقات الدولية؛ ويقدّر، في هذا المجال، نضال شعب جنوب افريقيا، بقيادة المؤتمر الوطني الافريقي والزعيم المناضل نلسون مانديلا، من أجل المساواة وازالة العنصرية؛ ويعلن المجلس عن تضامنه الكامل مع شعب جنوب افريقيا في نضاله العادل في مواجهة العنصرية وضد أعمال التخريب التي تقوم بها أدوات العنصرية المضادّة؛ ويؤكد المجلس الوطني ضرورة مواصلة تقديم كل أشكال الدعم والمساندة الى شعب جنوب افريقيا المناضل والصديق. كما يؤكد المجلس دعمه ومساندته وتضامنه مع دول المواجهة الافريقية في وجه العدوان والعنصرية.

ويوجّه المجلس الوطني تحية الى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

الثابتة، والى المؤسسات والمنظمات الدولية غير الحكومية، الشقيقة والصديقة، والى رجال الاعلام ووسائل الاعلام التي وقفت وتقف مع انتفاضة شعبنا ونضاله.

ويجدّد المجلس الوطني الفلسطيني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الاجنبي، والاستعمار، والتمييز العنصري، وحقها في النضال من أجل استقلالها؛ ويعلن، مجدداً، رفضه للأرهاب بكل أنواعه، بما في ذلك إرهاب الدولة.

وختاماً يوجّه المجلس الوطني الفلسطيني التحية والاعتزاز الى شعبنا الفلسطيني الصامد والصابر داخل أرضنا المحتلة وفي الشتات، والى جماهير أمتنا العربية وقواها الفاعلة على مواقفها الداعمة والمساندة لجهاد شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية الثابتة. ويهيب بها للوقوف، بحزم، في وجه المؤامرات التي يحيكها أعداء أمتنا العربية، وذلك حفاظاً على أمتنا العربية، ووجودها، وعزّتها، وكرامتها، وأمنها القومي.

كما يتوجّه المجلس الوطني الى جميع الأصدقاء والقوى الشريفة المحبّة للسلام والحرية بالتحية والتقدير لمواقفها المشرّفة مع قضية شعبنا العادلة.

الجزائر، ٢٨/٩/١٩٩١

◇
◇ ◇

خطاب الوفد الفلسطيني في مؤتمر السلام

[نص الخطاب الذي ألقاه رئيس الوفد الفلسطيني، د. حيدر عبدالشافي، بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩١، في مؤتمر السلام الذي افتتح في العاصمة الاسبانية، مدريد، يوم الاربعاء الموافق ٣٠/١٠/١٩٩١]

بسم الله الرحمن الرحيم

في مدريد نلتقي، في المدينة التي تزخر بنسيج التاريخ، لننسج معاً ما يجمع بين ماضينا ومستقبلنا.

نلتقي لنؤكد، من جديد، تلك الرؤيا الشمولية التي أعادت، يوماً، ميلاد الحضارة، وقدّمت نظاماً جديداً مبنيّاً على التناسق والانسجام ضمن التعددية والاختلاف. ومرة أخرى، يواجه الانسان المسلم، والمسيحي، واليهودي تحدّياً بأن يحمل البُشرى بعهد جديد متوّج بقيم الديمقراطية وحقوق الانسان والحرية والعدالة والأمان.

ومن مدريد ننطلق في سعينا من أجل السلام، ومن اجل ان تكون قدسية الحياة البشرية في أعلى سلّم أولويات هذا العالم، ومن أجل توجيه طاقاتنا ومواردنا نحو الازدهار والتقدّم والسعادة للجميع، بدلاً من توجيهها نحو الدمار المتبادل.

وها نحن، شعب فلسطين، نقف أمامكم نمتلىء ألماً وكرامة بقدر ما نمتلىء بالتوقّع والأمل، بعد ان طال توقنا الى السلام، وطال حلمنا بالعدالة والحرية. وقد عانينا طويلاً من عدم اصغاء الآخرين الى صوتنا، ومن محاولة اسكات هذا الصوت، بل وحتى انكاره. لقد تمّ انكار هويتنا الوطنية بسبب اعتبارات المصالح السياسية النفعية وشوّه نضالنا العادل ضد الظلم، كما تمّ اخضاع وجودنا للحاضر، ليلبّي اعتبارات خلقتها مأساة حلّت، في الماضي، بشعب آخر.

أصحاب السعادة؛ أيها السيدات والسادة؛

على مدار هذا القرن، وقع شعبنا ضحية لخرافة تقول: «هناك أرض بلا شعب»؛ ووصفنا بكل صلافة بأننا «الفلسطينيون غير المرئيين». ولكننا وقبل هذا

العمى المتعمّد، رفضنا ان نختفي؛ ورفضنا تشويه هويتنا؛ وجاءت الانتفاضة شهادة على صمودنا وتصميمنا.

لقد آن الأوان لكي نروي قصتنا؛ وان نقف مرافعين عن الحقيقة التي دفنت منذ زمان في وعي هذا العالم وضميره. نحن لا نقف أمامكم متسوّلين؛ بل نقف حاملين الشعلة، مدركين انه، وفي عالم اليوم، لم يعد هناك، أبداً، من عذر للجهل بالحقيقة. نحن لا نسعى الى اعتراف بالذنب من أحد، ولا نسعى الى الانتقام بسبب اجحاف لحق بنا؛ انما يصدر سعينا هذا عن ارادة صادقة، يمكن لها ان تجعل من السلام حقيقة واقعة.

أيها السيدات والسادة؛

اننا نرفع صوتنا عالياً، انطلاقاً من الايمان الكامل بعدالة قضيتنا، وصدق تاريخنا، وعمق انتمائنا. وهنا، بالذات، مكمن قوّتنا، بعد ان تجاوز شعبنا الفلسطيني جدران الخوف والصمت. نريد ان نرفع صوتنا عالياً بكل الشجاعة والكرامة التي تستحقها روايتنا، ويستحقها تاريخنا.

لقد قامت الدولتان الراعيتان لهذا المؤتمر بدعوتنا، اليوم، لنعرض قضيتنا ونصل الى «الآخر» الذي نواجه فيه معاً واقع رفض الواحد منّا للآخر على أرض فلسطين. ولكن، وحتى في هذه الدعوة التي تلقّيناها لحضور مؤتمر السلام هذا، تمّ تشويه روايتنا، ولم يتمّ الاعتراف بحقيقتنا، الّا اعترافاً جزئياً. ان الشعب الفلسطيني شعب واحد، صهره العيش قروناً من التاريخ على أرض فلسطين، وتشدّه معاً ذاكرة جماعية من الاحزان والافراح المشتركة، وتجمعه وحدة الهدف والرؤية. ان أغانينا ومواويلنا وحكاياتنا الشعبية وقصص أطفالنا وعبارات نكاتنا والصور التي ترسمها قصائد شعرنا، وتلك المسحة من الحزن التي تلوّن حتى أسعد لحظات حياتنا؛ كلّها، جميعاً، مهمة لنا أهمية روابط الدم التي تربط بين عائلاتنا وعشائرنا.

ومع كل هذا، فان الدعوة التي وجّهت الينا للبحث عن السلام، ذلك السلام الذي ننشده جميعاً ونحتاج اليه، قد أتت الى جزء فقط من شعبنا، متجاهلة وحدتنا الوطنية، والتاريخية، والعضوية. لقد جئنا الى هنا بعد ان تمّ فصلنا قسراً عن اخوتنا واخواتنا في المنفى والشتات، لنقف قبالتكم، نحن الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال. الّا اننا نؤكد ان كل واحد منّا يمثّل حقوق ومصالح كل شعبنا. حرمنا من حقنا في الاعلان عن ولائنا لقيادتنا ونظام حكومتنا؛ على ان الولاء والانتماء لا يمكن لرقابة الرقيب ان تشطبه، أو تقطّع أواصره.

ان قيادتنا المعترف بها هي أكثر من كونها القيادة التي اختارها، ديمقراطياً، كل شعبنا. انها رمز هويتنا ووحدتنا الوطنية. انها الوصيّة على ماضينا، وحامية حاضرنا، وأمل مستقبلنا. لقد اختار شعبنا ان يأتمنها على تاريخه والحفاظ على تراثه. وقد اعترف المجتمع الدولي بهذه القيادة بكل وضوح، ودونما أي لبس؛ ولم يشذّ عن هذا سوى عدد قليل اختار، لسنوات طويلة، ان يتمسّك بالظل بدلاً من الجوهر. وبغض النظر عن طبيعة، وظروف، الاضطهاد الذي نتعرّض له، سواء من خلال الحرمان والتشريد في المنفى والشتات، أو من خلال وحشية وقمع الاحتلال، فإن الشعب الفلسطيني لا يمكن تمزيق وحدته. سنبقى موحّدين، كشعب، حيثما نكون، او يُفرض علينا ان نكون.

والقدس، أيها السيدات والسادة، هذه المدينة التي لا تمثّل روح فلسطين فحسب، بل هي مهد ديانات العالم الثلاث، ان غيابها المزعوم ملموس وسطنا في هذه المرحلة. ان استثناءها ظاهرياً من هذا المؤتمر، وعلى الرغم من انه استثناء مصطنع، الّا انه انكار لحقها في السعي من أجل السلام، ومن اجل الانعتاق من أسرها، بعد ان عانت هي الاخرى من الحرب ومن الاحتلال. لقد منعت القدس، مدينة السلام، من حضور مؤتمر السلام! حرمت من ايصال رسالتها. القدس الفلسطينية، عاصمة وطننا ودولتنا المستقبلية، والتي تحدّد الوجود الفلسطيني، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، حُرمت من صوتها وهويّتها. القدس تتحدّى التفرّد في تملّكها أو التعلّق بها. ويظل ضمّ اسرائيل للقدس، في نظر المجتمع الدولي، ضمّاً غير شرعي، بل ويشكّل اهانة للسلام الذي تستحقه هذه المدينة.

جئنا اليكم من وطن معذّب وشعب أسير، لكنه مكابر؛ ومطلوب، الآن، منّا ان نتفاوض مع محتلينا، بعد ان تركنا وراءنا أطفال الحجارة وشعباً تحت الاحتلال وتحت نظام منع التجوّل ائتمننا على ألّا ننسى، أو نتنازل. وفي الوقت الذي نخاطبكم، لا يزال الآلاف من اخوتنا واخواتنا يقبعون في سجون ومعسكرات الاعتقال الاسرائيلية، ويحتجز معظمهم بدون دليل، أو لائحة اتهام، أو محاكمة. وقد تمّ التنكيل بالكثيرين وعُذّبوا في اثناء التحقيق، لا لذنب اقترفوه

سوى لتطلّعهم الى الحرية وتجرّؤهم على تحدّي الاحتلال. نتحدث باسمهم ونقول: اطلقوا سراحهم.

وفي الوقت الذي نخاطبكم فيه، يئن من الألم عشرات الألوف من الجرحى والمعوقين، فليشف السلام جراحهم. وفي الوقت الذي نخاطبكم فيه، تلازمنا، وتلاحقنا، عيون الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، ومن المشرّدين منذ العام ١٩٦٧، ومن المبعدين، فليس أقسى من مصير الابعاد والنفي. أعيدوهم الى الوطن؛ فحق العودة حق لهم. وفي الوقت الذي نتحدث اليكم، فان صمت البيوت المهدومة يتردّد صداه عبر ارجاء القاعات وفي أذهاننا؛ فلنُعد بناء بيوتنا في دولتنا الحرة. ماذا نقول لأحباء الشهداء الذين صرعهم رصاص جيش الاحتلال؟ وبماذا نجيب عن تلك الاسئلة وذلك الخوف في عيون أطفالنا؟ وأي لحن وداع نعزفه للاشجار التي اقتلعتها جرّافات الجيش المحتل؟ وفوق كل ذلك من يقدر ان يفسّر رسالة السلام لأولئك الذين صودرت أراضيهم؟ ازيلوا الاسلاك الشائكة وأعيدوا المياه التي تمنحنا الحياة.

يجب ايقاف الاستيطان الآن. فمن المستحيل اطلاق عملية السلام في الوقت الذي تتمّ مصادرة الارض الفلسطينية بوسائل وأساليب لا حصر لها، وفي الوقت الذي تحدّد جرّافات الاحتلال الاسرائيلي والاسلاك الشائكة، يومياً، وضع، ومصير، الاراضي الفلسطينية المحتلة. وهذا ليس عبارة عن موقف، بل هو حقيقة لا يمكن نفيها. ان مبدأ «الارض مقابل السلام» يصبح مهزلة عندما يكون الاستيلاء غير القانوني على الاراضي هو السياسة الرسمية الاسرائيلية، قولاً وممارسة.

باسم الشعب الفلسطيني نودّ مخاطبة الشعب الاسرائيلي الذي عانينا وإيّاه، دهراً، من الألم. نحن على استعداد لأن نعيش جنباً الى جنب، نقتسم الارض والوعد بالمستقبل. غير ان التقاسم يستدعي أن يكون الشريكان على استعداد للاقتسام كأنداد؛ فالتبادلية والمعاملة بالمثل ينبغي ان تحل محلّ السيطرة والعداء، وذلك من اجل المصالحة الحقة، والتعايش في ظل الشرعية الدولية. ان أمنكم وأمننا يعتمد كل منهما على الآخر، ويرتبطان، معاً، كارتباط مخاوف وكوابيس أطفالنا.

لقد خبرنا البعض منكم في السرّاء والضرّاء. فالمحتل لا يستطيع اخفاء أسرار عمّن يحتلهم. ونحن شهود على الثمن الباهظ الذي انتزعه الاحتلال منكم ومنّا. لقد رأيناكم وانتم مهمومون لتحوّل أبنائكم وبناتكم الى مجرّد أدوات للاحتلال الاعمى والعنيف. ونحن على ثقة بأنه لم يخطر ببالكم، ولم تتصوّروا، أبداً، مثل هذا الدور لأطفالكم، الذين اعتقدتم بأنهم سيشكّلون معالم مستقبلكم. لقد رأيناكم تستعيدون، بأسى عميق، مأساة ماضيكم، فننظر برعب الى التشويه الذي صيّر الضحية جلاداً.

ليس من أجل هذا ترعرعت آمالكم واحلامكم وأولادكم. ولهذا السبب بالذات نتوجّه بالتقدير الصادق الى الذين قدّموا منكم العزاء لثكلانا، والذين آزروا من هدمت منازلهم من أبناء شعبنا، والذين منحوا التشجيع وقدّموا النصح القانوني الى المعتقلين خلف الأسلاك الشائكة وقضبان الحديد.

وقد خرجنا في مسيرات معاً، وأصابنا الغاز المسيل للدموع بالاختناق؛ الغاز الذي لا يعرف التمييز. كما صرخنا ألماً من الهراوات التي انهالت على أجساد الفلسطينيين والاسرائيليين سواء بسواء؛ فالألم لا يعرف الحدود القومية، وليس بمقدور احد ان يدّعي باحتكار المعاناة.

لقد شكّلنا، ذات يوم، سلسلة بشرية حول مدينة القدس، حيث تشابكت أيدينا وأنشدنا للسلام. فدعونا نشكّل، اليوم، سلسلة معنوية حول مدريد، ونواصل سعينا النبيل من أجل تحقيق السلام ووعد الحرية لأبنائنا وأبنائكم. فلتخترقوا حواجز التشكيك والخوف. لننظر الى أمام بسعة أفق وأمل.

ولأخواتنا وأخوتنا العرب، الذين يمثّل أغلبهم في هذه المناسبة التاريخية، نعبّر عن انتمائنا كما نعبّر عن عرفاننا لدعمكم المتواصل وتضامنكم معنا. نحن، الآن، هنا، من أجل سلام عادل ودائم، تكون فيه الحرية لفلسطين، والعدالة للفلسطينيين، وانهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية كافة، بمثابة الحجر الأساس. وعندها، فقط، سنتمكّن من جني ثمار السلام، ازدهاراً، وأماناً، وكرامة، وحرية، للانسان.

كما نتوجّه، بشكل خاص، الى زملائنا الاردنيين في وفدنا المشترك. ان كلاً من التاريخ والجغرافيا يربطان ما بين شعبينا برباط خاص. معاً سنكافح من أجل تحقيق السلام. وسنواصل كفاحنا من أجل حقنا في السيادة في ذات الوقت الذي نمضي بحرية وملء

الارادة لارساء أسس الكونفدرالية ما بين دولتينا: فلسطين والاردن. وهذه الكونفدرالية ستكون الحجر الأساس نحو الأماني والازدهار.

ومن صميم نضالنا الجماعي من أجل السلام، نتوجّه بالتحية الى المجتمع الدولي على كوكبه المضطرب، ونتوجّه الى الشعوب الافريقية وشعوب العالم الاسلامي، ونتوجّه، بشكل خاص، الى شعوب اوروبا التي يعقد هذا المؤتمر على أرض جيراننا، على شاطئها الجنوبي، ونقول لكم: نقدّر لكم دعمكم لنا. لقد اعترفتم بحقوقنا وبحكومتنا، وقدّمتم الينا دعماً وحماية حقيقيين. لقد تمكّنتم من اختراق ضباب التشويه الذي تولّده العنصرية والافكار المسبقة والجهل عندما تجرّأتم على رؤية «غير المرئيين» وأصغيتم لصوت من أريد لصوتهم ان يسكت. ان الفلسطينيين، سواء الرازحون منهم تحت الاحتلال او الموجودون في المنفى والشتات، أصبحوا، في نظركم، واقعاً وحقيقة. وبفضل شجاعتكم وتصميمكم أكدتم صدق روايتنا. لقد تبنّيتم قضيتنا، فدخلتم قلوبنا. نشكر لكم اهتمامكم وجرأتكم في سبيل الوصول الى الحقيقة؛ الحقيقة التي ستجعلنا، جميعاً، احراراً.

وفي هذه المناسبة المليئة بالرهبة وبالتحدي، وأمام الدولتين الراعيتين للمؤتمر، نؤكد التزامنا مبدأ العدالة والسلام والمصالحة القائمة على أساس الشرعية الدولية ووحدة المعايير. طوال سعينا نحو السلام، سنواصل طرح جوهر، وتصميم، شعبنا، الذي وانْ كان وقع ضحية في أغلب الأحيان، الّا انه، أبداً، لم يهزم. كما سنواصل العمل من اجل حصول شعبنا على حقه في تقرير المصير، وحقه في ان ينعم بالحرية، ويتمتّع بدفء الشمس كشعب بين بقية الشعوب، سواء بسواء.

لقد حانت لحظة الحقيقة. وعليكم ان تمتلكوا شجاعة الاعتراف بها، وتمتلكوا الارادة على تطبيقها. فما عاد هناك أي مجال لاخفاء حقيقتنا في زوايا الاهمال المظلمة. ان شعب فلسطين يوجّه انظاره نحوكم مباشرة وبعيون محدقة الى عيونكم، سبيلاً الى ملامسة قلوبكم، بعد ان امتلكتم شجاعة اثارة الأمل فينا؛ ذلك الأمل الذي لا يمكن التخلّي عنه؛ فلا مجال أمامكم لأن تخذلونا، طالما ارتقينا الى المبادىء والمثل التي تناصرون، وطالما نُخلص لقضيتنا.

لقد قام شعبنا الفلسطيني بقفزة نوعية في دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، في الجزائر العاصمة، والتي أطلقت منها منظمة التحرير الفلسطينية مبادرتها للسلام المبنيّة على قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و٣٣٨؛ كما أعلنت الاستقلال على أساس قرار الامم المتحدة الرقم ١٨١، وهو القرار الذي منح شهادة الولادة لدولتين: اسرائيل وفلسطين. كما ان الخطاب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، في جنيف، حقّق، في نتائجه المباشرة، بدء الحوار الفلسطيني ـ الاميركي. ومنذ ذلك الحين، تجاوب شعبنا، بكل ايجابية وجدية، مع كل مبادرة سلام، وبذل كل ما في وسعه لضمان نجاح هذه المسيرة؛ هذا في الوقت الذي وضعت اسرائيل كل العراقيل والحواجز على طريق السلام وافقاد هذه المسيرة كل مصداقيتها. وسياسة الاستيطان الجنوني واللاشرعي لهي أسطع دليل على موقف الرفض الذي تتبنّاه اسرائيل؛ وما آخر مستوطنة تمّ انشاؤها قبل يومين الّا المثال الأقرب على ذلك.

ان تلك القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني قد غيّرت مجرى التاريخ، من المواجهة والصراع الحتميّين الى اتجاه السلام والاعتراف المتبادل. وبأيدينا وملء ارادتنا أعدنا صياغة مستقبل شعبنا. لقد قام برلماننا بالتعبير عن رسالة شعبنا الذي اختار، بشجاعة، ان يقول: «نعم لتحدّي التاريخ»؛ تماماً كما أعطى المجلس المرجعية للمضيّ قدماً الى هذا المؤتمر التاريخي، وذلك من خلال القرارات التي أصدرها في دورته في الشهر الماضي [أيلول ـ سبتمبر سنة ١٩٩١] في الجزائر، والقرارات التي اتخذها المجلس المركزي في هذا الشهر في تونس. ليس من حق أحد ان يحمّلنا مسؤولية كلمة «لا» تصدر عن شعب آخر. يجب ان نحصل على مقابل ما قدّمناه. يجب ان نحصل على السلام.

أيها السيدات والسادة؛

ليس هناك في الشرق الاوسط شعب زائد خارج حدود الزمان والمكان؛ بل هناك دولة أخطأها الزمان والمكان، ألا وهي دولة فلسطين. لا بدّ لدولة فلسطين من ان تولد على أرض فلسطين، تكفيراً عن الظلم الناشىء عن تدمير حقيقتها التاريخية ولتحرير شعب فلسطين من اغلال معاناته كضحية. لم يتوقّف الوطن، أبداً، عن تواجده داخل عقولنا وقلوبنا؛ ولكن الوطن لا بدّ من ان يتواجد دولة على كل الاراضي التي احتلتها اسرائيل

في حرب العام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشريف، بتميّزها ومكانتها التي لا تقبل التفرّد.

دولتنا، هذه، وهي في مرحلة المخاض، قد طال انتظارها. لا بدّ لدولتنا من ان تقوم الآن، وليس غداً. ومع ذلك، فاننا على استعداد لقبول المرحلة الانتقالية، شريطة ألّا تتحوّل هذه المرحلة الانتقالية الى حل دائم. كما لا بدّ من اختصار السقف الزمني لهذه المرحلة الانتقالية، نظراً الى الحاجة الملحّة لشعبنا المشرّد الى مأوى وحق شعبنا تحت الاحتلال الى الخلاص من القمع وتحرير ارادته الاصيلة. فخلال هذه المرحلة الانتقالية، هناك حاجة ماسّة لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، ولتطبيق اتفاقيات جنيف الرابعة. ولا يجوز لهذه المرحلة الانتقالية ان تؤثر مسبقاً في الحل النهائي؛ بل يجب ان توفّر حوافز وزخماً من داخلها، يؤدي، تلقائياً، الى السيادة. كما ان المفاوضات النهائية حول انسحاب القوات الاسرائيلية، وتفكيك الادارة الاسرائيلية، وتحويل السلطة الى الشعب الفلسطيني، لا يمكن لها ان تتمّ تحت القمع والتهديد الاسرائيليين، في ظل عدم توازن القوى ما بين شعب محتل وجيش احتلال. على اسرائيل ان تعرب عن نيّتها التفاوض بنيّة صادقة، وذلك بالتوقّف الفوري عن كل النشاطات الاستيطانية ومصادرة الاراضي وتطبيق اجراءات حقيقية وذات معنى لبناء الثقة. وبدون تقدّم صادق واحداث تغييرات ملموسة واتفاقات منصفة وعادلة خلال المفاوضات الثنائية، فان المفاوضات متعددة الطرف تفقد كل معنى. ان استقرار المنطقة، وأمنها، وتطوّرها، هي المحصلة المنطقية لحل متكافىء، وعادل، للقضية الفلسطينية. فالقضية الفلسطينية تبقى مفتاح حل الصراعات والمواجهات في اطارها الأشمل.

وطوال صراع الارادة ما بين شرعية الشعب المقاوم ولاشرعية المحتل، ظلّت رسالة الانتفاضة متواصلة ومستمرة: تجسيد الدولة الفلسطينية وبناء المؤسسات والبنى التحتية. نطالبكم بالاعتراف بهذا النبض المبدع الخلّاق ، الذي يحمل في ثناياه ميلاد دولة. لقد دفعنا الثمن غالياً لتأكيد أصالتنا وممارسة ديمقراطيتنا الشعبية، على الرغم من كل وحشية الاحتلال. ان حضورنا، هنا، انما يصدر عن ارادة صلبة، وهي الارادة عينها التي تعزّزت بالانتفاضة، كصرخة من أجل الحرية والمقاومة اللاعنفية والمشاركة الجماهيرية. ان الانتفاضة هي طريقنا نحو بناء الدولة والتحوّل الاجتماعي. اننا موجودون اليوم، هنا، بدعم من شعبنا، الذي أعطى لنفسه حق الامل وحق الوقوف مع السلام. ولكن علينا ان نقرّ، أمامكم، بأن جزءاً من شعبنا تساوره مخاوف وشكوك حول هذه المسيرة. ولقد استطاعت مؤسساتنا الديمقراطية، السياسية منها والاجتماعية، ان تطوّر احترامنا للتعددية واختلاف الآراء. سنصون للمعارضة حقّها، على أساس من الاحترام المتبادل والحفاظ على الوحدة الوطنية.

ان المسيرة التي تنطلق هنا يجب ان تقودنا الى النور في نهاية النفق. وهو نور الوعد بفلسطين جديدة: فلسطين حرة، ديمقراطية، تحترم حقوق الانسان.

ان حق تقرير المصير، أيها السيدات والسادة، لا يمكن لأحد ان يمنحه، او يحجبه بدافع من مصالح ذاتية لآخرين؛ ذلك ان حق تقرير المصير يتوّج كل المواثيق الدولية والقوانين الانسانية. نطالب بحقنا في تقرير المصير. ونؤكد حقنا هذا بكل قوّة أمامكم وأمام عيون كل العالم، لأنه حق مقدّس، ولا يمكن انتهاكه. وسنواصل الكفاح بلا هوادة من اجل نيله وممارسته بكل التفاني والثقة بالنفس، وبكل الكرامة والكبرياء.

دعونا نضع حدّاً لهذه المواجهة الفلسطينية ـ الاسرائيلية المميتة، المجسّدة، حالياً، بالاحتلال، الذي أودى بحياة الكثيرين. فلا يمكن لأي حلم بالمجد والتوسّع ان يبرّر فقد حياة انسان واحد. اطلقوا سراحنا، كي نتعامل كجيران متساوين متكافئين على هذه الارض المقدسة.

وأمّا شعبنا، في المنفى والرازح تحت الاحتلال، والذي أرسلنا بهذه المهمّة محمّلين بثقته وحبّه وطموحاته، فله نقول: ان عبء المسؤولية ثقيل، وان المهمة عظيمة؛ ولكننا سنكون عند حسن ظنكم بنا. وكما عبّرت عنها كلمات شاعرنا الوطني محمود درويش «ايه يا جرحي المكابر / وطني ليس حقيبة / وأنا لست مسافر». ولشعبنا الشجاع المعذّب نقول: سنعود، وسنبقى، وسننتصر؛ لأن قضيتنا عادلة. سنرتدي أثوابنا المطرزة وكوفيّاتنا أمام كل أبصار العالم، ونحتفل معاً بيوم التحرير.

ان مخيّمات اللاجئين لا يمكن ان تكون المأوى اللائق لشعب ترعرع على أرض فلسطين، وتحت دفء الشمس والحرية. لا يمكن لسيل القنابل الاسرائيلية التي تنهال يومياً على شعبنا الأعزل، في مخيمات اللاجئين في لبنان، ان تكون بديلاً من انهمار

أمطار الحياة على أرض الوطن. ومع ان الارادة الدولية أكدت حقّهم في العودة، عبر قرار الامم المتحدة الرقم ١٩٤، الّا ان هذا الواقع يتمّ تجاهله وتعطيله عمداً.

وعلى نحو مماثل، فان القرارات الاخرى كافة المتعلّقة بالقضية الفلسطينية، بدءاً من القرار الرقم ١٨١، مروراً بالقرارين ٢٤٢ و٣٣٨، وانتهاء بقرار مجلس الامن الدولي الرقم ٦٨١، قد تحوّلت الى ممارسة في العلاقات العامّة، بدلاً من التطبيق الحقيقي. ان هذه القرارات، ومن ضمنها بنود القانون الدولي ذات الصلة، تشكّل الاطار الشرعي الواسع الذي على أساسه يمكن لأي تسوية سلمية ان تقوم. فاذا أُريد للشرعية الدولية وسيادة القانون ان تسود، وتحكم، العلاقات بين الشعوب، فلا بدّ من احترامها وتطبيقها بدون تحيّز أو تمييز. لا نريد، نحن الفلسطينيين، ما هو أقل من العدالة.

وللفلسطينيين في أماكن تواجدهم كافة، نقول: بأيدينا نحمل الهدية الثمينة من حبكم ومن آلامكم، وسنضعها، بكل رفق هنا، أمام أنظار كل العالم، ونقول: يوجد لنا حق هنا، لا بدّ من الاعتراف به، ألا وهو حق تقرير المصير واقامة الدولة. نحن أقوياء؛ وها هي رائحة البخور المقدس تملأ الهواء؛ وها هي القدس، قلب وطننا ومهد أرواحنا، تتلألأ عبر حواجز الاحتلال والخداع؛ وان الانتهاك المتعمّد لحرمتها، ولقدسيتها، ما هو الّا انتهاك للذاكرة الجماعية، الانسانية والحضارية والروحية، بقدر ما هو عدوان صارخ على الرموز الثابتة للتسامح والشهامة واحترام الاصالة الحضارية والدينية. فحرام ان تردّد الشوارع المبلّطة في القدس العتيقة ذلك الصدى النشاز لخطوات «بساطير» جيش الاحتلال الاسرائيلي. لا بدّ من ان نعيد الى تلك الشوارع ضحكات الأطفال وصوت المؤذن للصلاة ورنين اجراس الكنائس وصلوات كل المؤمنين الداعية الى السلام، في مدينة السلام.

ومن مدريد، دعونا نشعل شمعة السلام، وندعو، ونبتهل، من أجل السلام. ولتزهر أغصان الزيتون، ولنردد، معاً، ابتهالات العدالة، ونفرح بلحن الحقيقة. فجلال هذه اللحظة، وهيبتها، انما هما وعد بمستقبل، علينا، جميعاً، الوفاء به. لا بدّ من ان يحصل الفلسطينيون على حريتهم كي يقفوا منتصبي القامة، جنباً الى جنب بين الشعوب كافة، بكل الكرامة والإباء اللذين هما حق من حقوق كل الشعوب. وها هو شعبنا تحت الاحتلال يلوّح عالياً بغصن الزيتون؛ وكما قال الرئيس ياسر عرفات، في خطابه أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة سنة ١٩٧٤، «لا تدعوا غصن الزيتون يسقط من أيدينا»، فلا تدعو غصن الزيتون يسقط من أيدي الشعب الفلسطيني.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

[ملحق خاص، **وفا**، تونس، ١/١١/١٩٩١]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٨/١٩٩١ الى ١٥/١٠/١٩٩١

١٩٩١/٨/١٦

• استشهد محمد خيري بركات النتشة (١١ عاماً)، متأثراً بجروح أُصيب بها، أمس، اثر انفجار قنبلة وضعها مستوطنون في منطقة الزاهر، في الخليل. وشهدت غالبية مدن وقرى ومخيّمات الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، تميّزت باستخدام الاسلحة النارية والقنابل اليدوية. فقد أُلقيت قنبلة باتجاه سيارة عسكرية اسرائيلية في رام الله، وأخرى باتجاه دورية في رفح، أسفرت عن اصابة جنديين اسرائيليين. كما تبادل مسلّحون فلسطينيون اطلاق النار مع جنود اسرائيليين في جنين وعلى طريق برقين ـ جنين (**الرأي**، عمّان، ١٧/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/١٧

• ذكر متحدث اسرائيلي ان هجوماً بقنبلة حارقة وقع قرب محطة للحافلات الاسرائيلية تقع وسط تل ـ أبيب، ممّا أدّى الى احتراق محال تجارية في المنطقة. من جهة أخرى، أُصيب ٢٧ مواطناً، بينهم طفل وثلاث نساء، بكسور وتسمّم واختناق، في اثناء مواجهات عنيفة بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما اعتقل ٢٧ آخرون (**الدستور**، عمّان، ١٨/٨/١٩٩١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، ردّاً على سؤال حول احتمال تقديم اسرائيل تنازلات عن هضبة الجولان انه «اذا اتضح ان السوريين ينظرون الى الانسحاب من الجولان كموضوع وحيد في علاقتهم معنا ضمن عملية السلام، فاننا لن نحرز تقدّماً كبيراً» (**عل همشمار**، ١٨/٨/١٩٩١).

• ذكرت مصادر سياسية اسرائيلية ان الاستياء يسود في الاوساط السياسية في اسرائيل، في أعقاب نشر تقارير ذكرت ان الولايات المتحدة الاميركية وعدت الدول العربية والفلسطينيين بتأييد طلبهم مشاركة سكان القدس الشرقية في الانتخابات المزمع اجراؤها في المناطق المحتلة (**دافار**، ١٨/٨/١٩٩١)

• أشارت مصادر دبلوماسية مطلّعة في العاصمة الاميركية، الى انه يوجد ميل لدى المسؤولين الاميركيين الى ايجاد صيغة وسط للتمثيل الفلسطيني في مؤتمر السلام، تتّسم بقدر من التوازن، أُطلق على تسميتها «ازدواجية العنوان»، بمعنى اشراك شخصيات تقيم في القدس الآن، لكنها تنتمي، أصلاً، الى مدن، أو قرى، أخرى في الضفة الفلسطينية، أو لديها محل اقامة ثانٍ، أو العكس (**نيويورك تايمز**، ١٧ ـ ١٨/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/١٨

• انضمّ محمود زلارفة، من قباطية، الى قافلة شهداء الانتفاضة، اثر اطلاق جنود اسرائيليين النار عليه في اثناء اشتباكات وقعت معهم في البلدة التي كانت خاضعة لحظر تجوّل منذ أيام عدّة، في أعقاب هجوم مسلّح قام به فلسطينيون على مقر الحاكم العسكري الاسرائيلي فيها. الى ذلك، تواصلت الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وهاجمت القوات الضاربة الفلسطينية اهدافاً عسكرية اسرائيلية في منطقتي جنين والخليل (**الدستور**، ١٩/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/١٩

• استشهدت ناريمان المناصرة (١٦ عاماً)، عندما حاولت طعن جندي اسرائيلي بسكين في قرية بني نعيم، القريبة من الخليل. فقد أطلق جندي آخر النار على ناريمان قبل ان تتمكّن من الطعن. من جهة أخرى، شهدت مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات متفرّقة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، أُصيب، في اثنائها، عدد من المواطنين بجروح (**الدستور**، ٢٠/٨/١٩٩١).

• استقبل رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف.

فاروق القدومي (أبو اللطف)، سفير جمهورية الصين الشعبية في تونس، تشيو يانغ لو، وتبادل معه الرأي حول تطوّرات الاحداث في الشرق الاوسط، حيث جدّد السفير يانغ لو تأييد بلاده لحقوق الشعب الفلسطيني واعتبارها م.ت.ف. الجهة الشرعية الوحيدة التي تمثّل الفلسطينيين (**وفا**، تونس، ١٩/٨/١٩٩١).

٢٠/٨/١٩٩١

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالتين من القيادة السوفياتية، تتعلّق الاولى بتطوّر الاوضاع في الاتحاد السوفياتي، وتناولت الثانية عملية السلام في الشرق الاوسط، وأهمية اجتماع اللجنة الفلسطينية ـ السوفياتية الخاصة بذلك. وكان الرئيس عرفات تسلّم الرسالتين لدى استقباله سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس (**وفا**، ٢٠/٨/١٩٩١).

• أُصيب جنديان اسرائيليّان بجروح خطرة اثر القاء ثلاث زجاجات كربونية على دورية عسكرية اسرائيلية قرب قرية النصارية في منطقة الاغوار. وذكرت انباء ان أكثر من عشرين زجاجة كربونية وأخرى حارقة أُلقيت، قبل يومين، على دوريات ونقاط مراقبة عسكرية اسرائيلية في الضفة الفلسطينية، وزجاجتين أخريين في اتجاه مقر الشرطة الاسرائيلية في غزة، بالاضافة الى تعرّض دورية اسرائيلية لنيران أُطلقت عليها في اثناء مرورها على شارع جنين ـ حيفا قرب قرية كفر ذان. كذلك أُصيبت عشر سيارات للجيش الاسرائيلي ولمستوطنين بأضرار متعدّدة، نتيجة هجمات بالحجارة وقعت في غزة (**الدستور**، ٢١/٨/١٩٩١).

٢١/٨/١٩٩١

• نفّذ المواطنون في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراباً عاماً، بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين لجريمة احراق المسجد الاقصى. وقد توقّفت حركة السير والمواصلات في عموم المنطقتين، فيما عزّزت قوات الاحتلال الاسرائيلية تواجدها، وكثّفت دورياتها الراجلة والآلية والطائرات المروحية، وأقامت حواجز عدّة، وفرضت حصاراً على منطقة الحرم المقدسي. بالمقابل، واصل المواطنون تصديهم لقوات الاحتلال، وتمكّنوا من تحطيم زجاج أكثر من ١٥ سيارة تابعة للجيش الاسرائيلي ولمستوطنين، وأطلقوا النار على دورية عسكرية اسرائيلية وسط مدينة رام الله (**الدستور**، ٢٢/٨/١٩٩١).

• أمل الناطق الرسمي باسم منظمة التحرير الفلسطينية في عودة الاستقرار السياسي الى الاتحاد السوفياتي، واستتباب الأمن الداخلي عبر مؤسسات الدولة والشعب في أعقاب الانقلاب الذي شهدته البلاد. واعتبر الناطق ما وقع في الاتحاد السوفياتي قضية محض داخلية، مؤكداً ان الموقف الفلسطيني منه نابع من «تقاليد سياستنا الخارجية وعلاقاتنا مع الدول والشعوب، القائمة على الاحترام المتبادل وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية لأية دولة» (**وفا**، ٢١/٨/١٩٩١).

• دعا حزب «العمل» الاسرائيلي كل من يستطيع الهجرة من يهود الاتحاد السوفياتي الى القيام بذلك فوراً. وقال سكرتير عام الحزب، ميخا حريش، انه على الرغم من خلافات حزب «العمل» مع الحكومة حول السياسية الخارجية والامن، وانتقاده تقصيرات الحكومة في مجال الاستيعاب والهجرة، الّا ان حزب العمل يدعو الى القيام بكل ما هو مستطاع، من أجل انجاح الهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل (**دافار**، ٢٢/٨/١٩٩١).

٢٢/٨/١٩٩١

• وقع هجوم مسلّح ضد دورية عسكرية اسرائيلية قرب منطقة الرامة، قضاء الخليل، في الضفة الفلسطينية. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان قوات الاحتلال حاصرت الموقع، وأقامت حواجز على الطرقات، وبدأت بحملة تمشيط بحثاً عن المهاجمين. في السياق عينه، ألقت القوات الضاربة الفلسطينية عدداً من القنابل الكربونية على أهداف اسرائيلية في جنين، وزجاجة حارقة على دورية عسكرية اسرائيلية في برقين، في حين أُصيب جندي اسرائيلي في برطعة الشرقية، جرّاء القاء زجاجة حارقة على دورية أخرى (**الدستور**، ٢٣/٨/١٩٩١).

• توقّع رئيس دائرة الهجرة في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، ارتفاع عدد المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي بعد انتهاء الانقلاب الذي وقع مؤخراً. لكنه استبعد وقوع هجرة جماعية (**معاريف**، ٢٣/٨/١٩٩١).

• في معرض تعليقه على تأثير الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفياتي في مفاوضات السلام، قال الرئيس الاميركي، جورج بوش: «أمّا وقد انتهى هذا

الاضطراب بما يبعث على الأمل، لكون الاتحاد السوفياتي عنصراً هامّاً في هذا الامر، فانني أرى تحسّن فرص المفاوضات» الجارية لعقد المؤتمر (انترناشونال هيرالد تربيون، ٢٣/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٢٣

• هنّأ الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، بعودته الى موسكو، في أعقاب الانقلاب الفاشل الذي شهدته البلاد. وتمنّى عرفات، في برقية بعث بها الى غورباتشيوف، التقدّم والازدهار للاتحاد السوفياتي (وفا، ٢٣/٦/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، في حين تمكّنت القوات الضاربة الفلسطينية من مهاجمة سيارات اسرائيلية بالحجارة والزجاجات الحارقة فألحقت بها خسائر مادية، وأصابت مستوطناً بجروح؛ كما هاجمت نقطة عسكرية اسرائيلية في جنين، واشتبكت مجموعة منها مع نقطة أخرى في رفح بالاسلحة النارية (الدستور، ٢٤/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٢٤

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الخرطوم، الى الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، وتباحثا في آخر تطوّرات القضية الفلسطينية وأهمية اجتماع الامانة العامة لمؤتمر الشعب العربي والاسلامي في الخرطوم لتدارس الخطوات التي يمكن اتخاذها لمواجهة محاولات تصفية القضية الفلسطينية وتهويد القدس (وفا، ٢٤/٨/١٩٩١).

• هاجم فلسطيني، وهو يهتف بـ «الله اكبر»، رجلاً وامرأتين اسرائيليتين كانوا ينتظرون عند موقف للحافلات في شارع «شديروت اشكول» في القدس المحتلة. واثر الهجوم، نقل ثلاثتهم الى المستشفى، فيما شنّت قوات الاحتلال الاسرائيلية حملة دهم واسعة، وأقامت الحواجز، واعتقلت عدداً من المواطنين. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات في مختلف المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح (الدستور، ٢٥/٨/١٩٩١).

• قُتل جنديان من «جيش جنوب لبنان» العميل لاسرائيل وجرح ثلاثة آخرون، جرّاء انفجار عبوتين ناسفتين داخل منطقة «حزام الأمن» في جنوب لبنان (عل همشمار، ٢٥/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٢٥

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، الممثّل الخاص للأمين العام لمنظمة الامم المتحدة للشرق الاوسط، ادوار برونار، وبحث معه في تطوّر الاوضاع في المنطقة، وامكان عقد مؤتمر للسلام، والدور الذي يمكن ان تلعبه الامم المتحدة في ذلك. وشدّد الرئيس عرفات على امكان قيام المنظمة الدولية بلعب دور ايجابي، بما يضمن استعادة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية (وفا، ٢٥/٨/١٩٩١).

• وقعت أربعة اشتباكات مسلّحة بين مجموعات فلسطينية وقوات اسرائيلية في منطقة جنين. وأغلقت القوات الاسرائيلية مناطق الاشتباكات واعتقلت حوالى عشرين مواطناً، وقامت بعملية دهم وتمشيط امتدت الى الجبال والسهول المجاورة. وكانت القوات الضاربة الفلسطينية كثّفت هجماتها بالزجاجات الحارقة والكربونية ضد أهداف اسرائيلية في مناطق جنين وقباطية ومسلّية، فبلغت ١٥ هجوماً خلال فترة وجيزة، وأسفرت عن جرح جندي اسرائيلي وتحطيم عدد من السيارات العسكرية (الدستور، ٢٦/٨/١٩٩١).

• ذكرت مصادر في هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي، ان الجيش سيقوم بتقليص أنشطته الأمنية على حدود كل من لبنان والاردن وسوريا ومصر وفي مناطق داخل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، في البحر والجو، وذلك لتوفير عشرات ملايين الشيكلات (دافار، ٢٦/٨/١٩٩١).

١٩٩١/٨/٢٦

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في عمّان، الى ملك الاردن، حسين، وبحث معه في الاوضاع السياسية الراهنة والتسوية المقترحة. واتفق الجانبان على مواصلة التشاور وتبادل الرأي حول خطوات التسوية ومؤتمر السلام وشروط انجاحه؛ كما اتفقا على ضرورة العمل لتعزيز وحدة الموقف العربي في مواجهة الابتزاز والشروط الاسرائيلية المعوّقة للسلام (وفا، ٢٦/٨/١٩٩١).

• حاولت فلسطينية تبلغ من العمر سبعة عشر عاماً طعن جندي اسرائيلي متمركزاً أمام منزل

وزير الاسكان الاسرائيلي، اريئيل شارون، غير ان الجندي تمكّن من اعتقال الفتاة التي تمّ نقلها للاستجواب. من جهة أخرى، تواصلت الصدامات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وألقى المواطنون، في اثنائها، عشرات الزجاجات الحارقة والكربونية على دوريات عسكرية ونقاط مراقبة اسرائيلية، وتمّ تحطيم زجاج أكثر من ١٥ سيارة للجيش والمستوطنين الاسرائيليين (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٢٧).

١٩٩١/٨/٢٧

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مكتبه، في تونس، سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس، الذي أطلعه على التطوّرات الاخيرة في بلاده. وقد جدّد الرئيس عرفات، من جانبه، تهانيه الى الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، وتمنّى له التوفيق ومتابعة العمل المشترك لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة (**وفا**، ١٩٩١/٦/٢٧).

• جرح فلسطيني مقنّع برصاص جنود الاحتلال الاسرائيلي، في اثناء مقاومته، بسكين، محاولة من قبل الجنود لالقاء القبض عليه. وأُلقيت متفجّرة من صنع يدوي على دورية اسرائيلية في غزة. وأُصيبت سائحة في القدس بجروح نتيجة القاء حجارة. وجرح اربعون مواطناً في خلال اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية. الى ذلك، ألقت القوات الضاربة الفلسطينية خمس زجاجات حارقة وثلاثاً كربونية، وهاجم شبان من بتّير قطاراً اسرائيلياً كان متجهاً الى تل ـ أبيب. وقد شنّت قوات الاحتلال حملة دهم واعتقالات، أسفرت عن اعتقال عدد من المواطنين (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٢٨).

• ذكر رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، انه وصل اسرائيل، منذ العام ١٩٨٩ وحتى الآن، ٣٤٧٥٠٠ مهاجر يهودي، بينهم ١٠٨٥٠٠ مهاجر تمّ استيعابهم في مناطق الشمال، ممّا أدّى الى رفع نسبة تعداد سكانها الى ٢٢ بالمئة من مجمل سكان اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٩١/٨/٢٨).

• ذكر مصدر أمني اسرائيلي ان «الادارة المدنية» في الضفة الفلسطينية ألغت الصيغة السابقة المعمول بها في طلبات الحصول على اذونات لعبور الجسور الى الاردن. ووفقاً للوضع الجديد، أصبح بامكان الراغبين بالسفر تعبئة نماذج خاصة ودفع الرسوم في مكاتب البريد، بدلاً من التوجّه الى «الادارة المدنية» (**عل همشمار**، ١٩٩١/٨/٢٨).

١٩٩١/٨/٢٨

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، وبحث معه في آخر التطوّرات التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، والتهديدات التي تستهدف المقدسات الاسلامية والمسيحية (**وفا**، ١٩٩١/٨/٢٨).

• استشهد خالد عبدالرؤوف (٣٧ عاماً)، من مخيم طولكرم، بنيران جندي اسرائيلي كان عبدالرؤوف حاول ضربه بقضيب حديد؛ فيما تواصلت الاشتباكات بين قوات الاحتلال الاسرائيلية والمواطنين في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأُصيب، في خلالها، عدد من المواطنين بجروح، واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٢٩).

١٩٩١/٨/٢٩

• عقد الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، سلسلة اجتماعات، على هامش افتتاح النهر الاصطناعي العظيم، مع كل من رئيس الدولة رئيس الحكومة في بوركينا فاسو، بليز كابناوري، والرئيس الراوندي، ماريباما جوفيفال، ورئيس اللجنة المؤقتة لخلاص الشعب رئيس الدولة في مالي، احمد توماني ثوري، ومبعوث الرئيس العراقي، طه ياسين رمضان، وصومالية اليزي، مبعوث رئيس النيجر، ورئيس نيكاراغوا السابق، دانييل اورتيغا. وتركز البحث، في خلال هذه اللقاءات، على التطوّرات الدولية الراهنة، والجهود المبذولة لعقد مؤتمر السلام، ومحاولات استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية وتغييب مدينة القدس، وكذلك العلاقات الثنائية بين دولة فلسطين والدول والأطراف المعنيّة آنفة الذكر (**وفا**، ١٩٩١/٨/٢٩).

• اعترف متحدث اسرائيلي بانفجار عبوة ناسفة في أحد شوارع تل ـ أبيب، ممّا أدّى الى تحطّم عدد من واجهات المحال التجارية واشعال حرائق واصابة ثلاثة من الحراس الاسرائيليين في المنطقة. من جهة أخرى، تواصلت الصدامات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وتميّزت بتصعيد كمّي، ونوعي، في منطقة جنين، التي

شهدت القاء أكثر من أربع زجاجات حارقة وقنبلة يدوية و٢٣ كربونية، واشتباكاً مسلّحاً وسط بلدة قباطية بين مجموعة من «الفهود السود» وجنود الاحتلال، استمر لعشر دقائق. الى ذلك، اندلعت مواجهات متفرّقة في مناطق عدة من الضفة والقطاع، أسفرت عن اصابة مواطنيْن بجروح (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٣٠).

١٩٩١/٨/٣٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى ملك المغرب، الحسن الثاني، وتركّز البحث على آخر التطوّرات التي تمرّ بها المنطقة العربية، وخصوصاً تطوّرات القضية الفلسطينية. والتقى الرئيس عرفات، أيضاً، الرئيس الليبي، معمّر القذافي، وأجرى معه مباحثات مماثلة، وهنّأه، والشعب الليبي، بانجاز النهر الاصطناعي العظيم. كذلك اجتمع الرئيس عرفات بعبدالحليم خدام، نائب الرئيس السوري، حافظ الاسد (**وفا**، ١٩٩١/٦/٣٠).

• فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على رام الله لمدة خمس ساعات، في أعقاب اطلاق نار على سيارة اسرائيلية في منطقة عين مصباح؛ فيما أعلنت مدن الخليل ونابلس وقلقيلية مناطق عسكرية مغلقة، وأغلقت وسط مدينة غزة. وأمس، أُلقيت قنبلة يدوية على دورية اسرائيلية في اثناء مرورها في مدينة خان يونس؛ وألقى أفراد من القوات الضاربة الفلسطينية أكثر من عشر زجاجات كربونية على نقاط عسكرية ودوريات اسرائيلية راجلة ومؤلّلة في منطقة جنين (**الدستور**، ١٩٩١/٨/٣١).

١٩٩١/٨/٣١

• انضمّ خمسة فلسطينيين الى قافلة شهداء الانتفاضة، في اثناء اشتباكات وقعت بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. فقد استشهدت فوزية حسن ابو جزر (٣١ عاماً)، من رفح، لدى محاولتها طعن جندي اسرائيلي بسكين، حيث تمكّن من اطلاق النار عليها. امّا الشهداء الاربعة الآخرون، فجميعهم من بلدة النصارية، القريبة من نابلس، وأُصيبوا اثر انفجار عنيف؛ وهم: معزوز عودة البلاونة (٢٧ عاماً)، وفيصل ابراهيم البلاونة (٢٤ عاماً)، وخالد رماضين (٣٥ عاماً)، ونعيم البلاونة (١٨ عاماً). وقالت الاذاعة الاسرائيلية ان الاربعة كانوا يعتزمون زرع عبوة ناسفة انفجرت بهم (**الدستور**، ١٩٩١/٩/١).

١٩٩١/٩/١

• ألقت القوات الضاربة الفلسطينية زجاجات حارقة وكربونية عدّة على أهداف عسكرية اسرائيلية في جنين والخليل. واعتقلت سلطات الاحتلال الاسرائيلية ابراهيم الحايك (٢٣ عاماً)، من مخيم الدهيشة، بعد مطاردة استمرت عاماً ونصف العام (**الدستور**، ١٩٩١/٩/٢). من جهة أخرى، أُطلقت عيارات نارية عدّة باتجاه دورية تابعة للجيش الاسرائيلي كانت تتحرّك على طول الحدود في منطقة «شاعر هجولان» (بوّابة الجولان) شرق السياج الامني على نهر الاردن (**دافار**، ١٩٩١/٩/٢).

• انتقد عضو الكنيست رئيس المجلس الاقتصادي ـ الاجتماعي في حزب «العمل» الاسرائيلي، غاد يعقوبي، تقليص الموازنة الاجتماعية بنصف مليون شيكل ورصد ثلاثة مليارات شيكل للمستوطنات، واعتبرها فضيحة. وقال انه «بينما يزيد عدد العاطلين عن العمل على ١٤٠ الفاً، ويتدهور مستوى التعليم، وترتفع رسومه، تنشىء الحكومة الاسرائيلية مستوطنات جديدة في المناطق [المحتلة]، وتعزّز المستوطنات القائمة، دون أي عائق مالي» (**دافار**، ١٩٩١/٩/٢).

١٩٩١/٩/٢

• تسلّم رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة من وزير الخارجية البريطانية، دوغلاس هيرد، تتعلّق بسبل دفع عملية السلام في المنطقة الى أمام. وكان السفير البريطاني لدى تونس، ستيفن داي، سلّم الرسالة لدى استقبال الرئيس عرفات السفير في مكتبه (**وفا**، ١٩٩١/٩/٢).

• استشهد، في قطاع غزة، المواطن هشام ابو لحية (٢٣ عاماً)، من قرية بني سهيلة، متأثراً بجروح أُصيب بها، أمس. وكانت قوات الاحتلال الاسرائيلية تبحث عن ابو لحية لقيامه بقتل متعاونين مع السلطات الاسرائيلية (**الدستور**، ١٩٩١/٩/٣).

• بدأ الرئيس الروماني، يون ايليسكو، زيارة رسمية لاسرائيل يرافقه، في خلالها، مئتا شخص. وقد اعتبر ايلسكو زيارته هذه غير عادية، وتشير الى رغبة رومانيا في تطوير علاقات خاصة مع اسرائيل، في المجالات كافة (**عل همشمار**، ١٩٩١/٩/٣).

١٩٩١/٩/٣

• استشهد أحمد محمد الهميري (٢٥ عاماً)، من قرية القرارة، القريبة من خان يونس، متأثراً بجروح أُصيب بها قبل ثلاثة أيام. وكانت سيارة جيب عسكرية اسرائيلية صدمت الهميري في اثناء مطاردة انتهت باصابته بكسور، حيث فارق الحياة فيما بعد. وتواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في مختلف مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، أضرم شبان من قلقيلية، خلالها، النار بمساحات واسعة من مستوطنة «الفيه منشيه» (**الدستور**، ٤/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٤

• غادر رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، عاصمة زيمبابوي، هاراري، متوجهاً الى العاصمة الزامبية، لوساكا. وقد أجرى عرفات مباحثات مع الرئيس روبرت موغابي في اطار التشاور المشترك بين دولة فلسطين وزمبابوي؛ واستعرض الرئيسان تطوّرات الوضع في الشرق الاوسط (**وفا**، ٤/٩/١٩٩١).

• وقع اشتباك مسلّح، ليلة أمس، بين مجموعة فلسطينية ووحدات خاصة تابعة لجيش الاحتلال الاسرائيلي في حي السكة في جنين. وهذا هو ثاني اشتباك من نوعه يقع في المدينة في خلال أربع وعشرين ساعة. كذلك أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح، في نابلس، اثر القاء قنبلة ناسفة على مركز اسرائيلي في المدينة. وقد أغلقت قوات الاحتلال حي القصبة، في نابلس، وقامت بحملة تمشيط، واعتقلت عدداً من المواطنين (**الدستور**، ٥/٩/١٩٩١). من جهة أخرى، ذكرت مصادر عسكرية اسرائيلية ان الجيش الاسرائيلي قلّص نقاط المراقبة العسكرية التابعة له والمقامة عند مفارق الطرق في شوارع الضفة الفلسطينية وعلى مداخل المدن والقرى بنسبة ٥٠ بالمئة (**عل همشمار**، ٥/٩/١٩٩١).

• قالت مصادر اميركية مسؤولة، ان الادارة الاميركية حاولت تأخير البتّ في قضية ضمانات القروض التي طلبتها اسرائيل، بسبب استمرار قلق الاطراف العربية من ان تستعمل الحكومة الاسرائيلية هذه القروض لاحكام قبضتها على الارض المحتلة؛ اضافة الى ان الادارة تحاول استعمال ضمانات القروض لدفع اسرائيل الى تجميد بناء المستوطنات في الارض الفلسطينية المحتلة (**الواشنطن بوست**، ٥/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٥

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في لوساكا، الى رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، نيلسون مانديلا، وبحث معه في قضايا ذات اهتمام مشترك، وخصوصاً في القضية الفلسطينية. واستعرض الطرفان التحرّكات السياسية الجارية في شأن عقد مؤتمر للسلام (**وفا**، ٥/٩/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأُصيب، في خلالها، جندي اسرائيلي بجروح في مخيم عين بيت الماء، وتمّ تحطيم زجاج أكثر من ١٥ سيارة لقوات الاحتلال ولمستوطنين، وأُلقيت عشرات الزجاجات الحارقة والكربونية على دوريات ومواقع عسكرية اسرائيلية في منطقة جنين. بالمقابل، أُصيب أكثر من ٢٢ مواطناً بجروح، واعتقل ١٥ آخرون في خلال اشتباكات وعمليات دهم اسرائيلية (**الدستور**، ٦/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٦

• اجتمع الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، الى الرئيس السوداني، عمر حسن البشير، وبحث معه في آخر التطوّرات على الساحتين، العربية والدولية (**وفا**، ٦/٩/١٩٩١). من جهة أخرى، تلقّى الرئيس عرفات رسالة تضامن من رئيس اللجنة الدولية للمنظمات غير الحكومية، دون بيتز، أكدت التزام ٢٥٠ منظمة غير حكومية في العالم دعم ومساندة نضال الشعب الفلسطيني لانتزاع حقوقه الوطنية المشروعة (**المصدر نفسه**).

• شهدت مناطق عدة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة صدامات عنيفة مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، أُصيب، في خلالها، ٣٥ مواطناً بجروح، واعتقل عشرة آخرون، فيما عمّ مناطق الضفة والقطاع اضراب شامل. وكان مواطنون ألقوا خمس زجاجات حارقة على مركز لجنود الاحتلال في غزة، وقنبلة سادسة في قباطية، وسابعة في القدس، حيث أدّت الاخيرة الى جرح مستوطن (**الدستور**، ٧/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٧

• أُلقيت قنبلتان في باحة منزل في الحي

الاسلامي في القدس الذي يحتل مستوطنون متشدّدون منازل عدّة فيه. واثر ذلك، شرعت قوات الاحتلال في عملية تمشيط واسعة، بحثاً عن الفاعلين. كما اندلع حريق بالقرب من منطقة «سيلات تسيون» في جبال القدس، أتى على حوالى مئة دونم من مناطق حرجية. من جهة أخرى، أُصيب ثلاثة مواطنين في غزة بجروح، اثر اعتداء قام به جنود اسرائيليون عليهم. كما حطّم جنود آخرون زجاج عدد من السيارات التي يملكها عرب كانت متوقفة في حي الشجاعية في غزة، على مقربة من معسكر للجيش الاسرائيلي، واحتجزوا البطاقات الشخصية لأصحابها (**وفا**، ٧/٩/١٩٩١).

• ذكر رئيس دائرة الهجرة والاستيعاب في الوكالة اليهودية، اوري غوردون، انه وصل اسرائيل، منذ قيامها، ٢١٥٨٤٠٨ مهاجرين، بينهم ٤٥٥٥٨٤ مهاجراً من افريقيا، و١١٦٥٨١٧ من اوروبا (بضمنها الاتحاد السوفياتي)، و١٤٢٠١٣ من اميركا الجنوبية والشمالية، و٣٦٠١٩٤ من آسيا، و٣٤٨٠٠ لم يعرف بلدهم الاصلي. وأشار غوردون الى انه منذ موجة الهجرة الاخيرة من الاتحاد السوفياتي وحتى الآن، وصل اسرائيل ما يزيد على ٣٥٠ ألف مهاجر، تمّ استيعاب ٤٨ بالمئة منهم في وسط البلاد، و٣١ بالمئة في الشمال، و١٢ بالمئة في الجنوب، وتسعة بالمئة في القدس (**عل همشمار**، ٨/٩/١٩٩١).

• دخل الرئيس الاميركي، جورج بوش، على خط المواجهة مع الحكومة الاسرائيلية، عندما طلب من الكونغرس تأجيل البتّ في طلب تل ـ أبيب ضمانات لقروض، لمدة اربعة شهور. وقال ان «في مصلحة عملية السلام تأجيل البتّ في الضمانات لاسرائيل، واعتقد بأن الشعب الاميركي سيؤيدني، بقوة، في ذلك» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٧ ـ ٨/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٨

• أُصيبت سيارة عسكرية اسرائيلية بأضرار، جرّاء القاء قنبلة يدوية على دورية في بلدة يطّا القريبة من الخليل. وأُلقيت زجاجة حارقة على دورية عسكرية أخرى وسط مدينة رام الله، فيما قتل مواطن من جنين يدعى عمر حسين زيدان (٣٢ عاماً) برصاص مجهولين. واثر الحادث أصدرت القوات الفلسطينية الضاربة بياناً نعت فيه القتيل واعتبرته شهيداً، نافية أي اشتباه بتعاونه مع السلطات الاسرائيلية. وتعرّض يسري عبدالمنعم التميمي لحادث اطلاق نار مشابه، فأُصيب بجروح خطرة. ويملك التميمي محلاً لبيع الحلي والمجوهرات في مدينة القدس. كما عثر على جثتي فلسطينيين متعاونيْن مع سلطات الاحتلال الاسرائيلية قرب مخيم النصيرات في قطاع غزة (**الدستور**، ٩/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٩

• استشهد أحمد عبدالحميد مقصقص (١٩ عاماً)، من جنين، عندما فتح أفراد مجموعة عسكرية اسرائيلية النار على مواطنين ادّعت بأنهم ينتمون الى مجموعة «الفهود السود». كما استشهد احمد سعيد كميل (٣٥ عاماً)، من قباطية، متأثراً بجروح أُصيب بها في اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية قبل ثلاثة أيام (**الدستور**، ١٠/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/١٠

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وصرّح الرئيس عرفات، عقب الاجتماع، بأن لقاءه بالرئيس التونسي يندرج في اطار المشاورات المستمرة حول المسائل المتعلّقة بالشؤون الفلسطينية كافة، وبالخطوات والتطوّرات الخاصة بمؤتمر السلام المزمع عقده قريباً (**وفا**، ١٠/٩/١٩٩١).

• شهدت غالبية مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ فيما استمر حظر التجوّل والحصار العسكري مفروضين على قباطية. من جهة أخرى، هاجم شبان الانتفاضة دورية عسكرية اسرائيلية في رفح بقنبلة يدوية ألحقت بالدورية خسائر مادية. كما هاجم آخرون نقطة مراقبة عسكرية تقع على سطح المجلس القروي في عزّون. وأُلقيت زجاجات حارقة على نقطة مراقبة أخرى في حي الشابورة في رفح (**الدستور**، ١١/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/١١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في مكتبه في تونس، سفير الهند لدى دولة فلسطين. وأُجري، في الاجتماع، استعراض لتطوّرات الوضع الراهن للقضية الفلسطينية من جميع جوانبها (**وفا**، ١١/٩/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة

بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة ثلاثين مواطناً بجروح واعتقال ٢٥ آخرين. وأطلقت عناصر من «الفهود السود» النار على دورية عسكرية اسرائيلية، في اثناء مرورها على شارع جنين - نابلس المحاذي لبلدة مثلث الشهداء. وألقت قوات ضاربة فلسطينية ست زجاجات حارقة وأكثر من ثلاثين زجاجة كربونية على دوريات عسكرية اسرائيلية في جنين (**الدستور**، ١٢/٩/١٩٩١).

• ذكر الرئيس الاميركي، جورج بوش، في رسالة الى الكونغرس انه اذا لم يرجىء الكونغرس خطة لتزويد اسرائيل بضمانات حكومية لقروض إسكان قيمتها عشرة مليارات دولار، «فان النتيجة قد تكون ضياع عملية السلام» في منطقة الشرق الاوسط (**نيويورك تايمز**، ١٢/٩/١٩٩١).

١٢/٩/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، الى عضو قيادة الثورة الليبية، عبدالسلام جلود، وبحث معه في الاوضاع العربية، والفلسطينية، والتطوّرات الاخيرة في المنطقة (**وفا**، ١٢/٩/١٩٩١).

• استشهدت المواطنة خلف الانصاري (٣٣ عاماً)، من جنين، جرّاء الاعتداء عليها بالضرب المبرح من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي؛ والشهيدة ام لأربعة أطفال. من جهة أخرى، تصاعدت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، حيث أُلقيت عشرات الزجاجات الحارقة، والكربونية، على دوريات ونقاط مراقبة عسكرية اسرائيلية، وأُصيب، في خلال تلك الاشتباكات، أكثر من أربعين مواطناً بجروح واعتقل عشرات آخرون (**الدستور**، ١٣/٩/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في مقابلة مع صحيفة «لافيغارو» الفرنسية، ان «ليس هناك فرق جوهري بين المناطق التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧ وبين المناطق التي تحت سيطرتها قبل هذا التاريخ» (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١).

• سمحت اسرائيل لعضو الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، علي عبدالله محمد علي ابو هلال، بالعودة الى بيته في الضفة الفلسطينية، بعد ست سنوات من ابعاده، مقابل اعادة جثة الجندي الاسرائيلي، سمير اسعد، التي كانت محتجزة لدى الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين منذ العام ١٩٨٢ (**هآرتس**، ١٣/٩/١٩٩١).

• هدّد الرئيس الاميركي، جورج بوش، باستعمال حق النقض (الفيتو) ضد أي قانون تصدره السلطة الاشتراعية، الآن، ويعطي اسرائيل مساعدات قيمتها عشرة مليارات دولار. وأكد عزمه على التمسّك بموقفه، وحمل، في شكل غير مباشر، على اللوبي الاسرائيلي، عندما قال انه يواجه في الكونغرس قوى سياسية نافذة ومجموعات قوية وفعّالة، مشيراً الى تدفّق أكثر من ألف شخصية يهودية أميركية الى العاصمة واشنطن، للضغط على أعضاء الكونغرس من أجل تجاهل طلب الرئيس الاميركي (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٣/٩/١٩٩١).

١٣/٩/١٩٩١

• استشهد علاء الرطروط (١٨ عاماً)، اثر اصابته في اشتباك مع جنود الاحتلال الاسرائيلي في نابلس؛ فيما تواصلت الاشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية في مناطق أخرى أُلقيت، في خلالها، زجاجة حارقة على سيارة اسرائيلية في الخليل، وقنبلتان يدويتان على مركز شرطة بيت لحم، وسبع قنابل حارقة على مراكز وأهداف اسرائيلية عسكرية أخرى (**الدستور**، ١٤/٩/١٩٩١).

١٤/٩/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة هامّة من القيادة السوفياتية، نقلها اليه سفير الاتحاد السوفياتي لدى تونس. وتتعلّق الرسالة بالاتصالات الخاصة بعملية السلام في الشرق الاوسط، وتضمّنت نتائج مباحثات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، في موسكو، مؤخراً. كما تلقّى الرئيس عرفات رسالة شفوية من الرئيس البولندي، ليش فاليسا، تتعلّق بالتطوّرات عينها (**وفا**، ١٤/٩/١٩٩١).

• ساد في مدينة نابلس ومخيّماتها اضراب تجاري، حداداً على علاء الرطروط، الذي استشهد أمس؛ فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأطلق فلسطينيون النار باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية في بلدة طوباس ومخيم طولكرم (**الدستور**، ١٥/٩/١٩٩١).

• اعتبرت أوساط مراقبة، ان قرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، نقل المواجهة مع مؤيدي اسرائيل، بشأن ضمانات القروض، الى الساحة

العلنية في واشنطن، هو بمثابة قرار من جانبه بنقل معركة السلام في منطقة الشرق الاوسط الى مبنى الكابيتول في العاصمة الاميركية (**نيويورك تايمز**، ١٤ ـ ١٥/٩/١٩٩١).

١٥/٩/١٩٩١

• استشهد براق صلاح المصري (١٨ عاماً)، من نابلس، في اثناء مواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية وقعت في حي الشيخ سلمة في الجانب القديم من المدينة؛ فيما تصاعدت حدّة الصدامات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مناطق أخرى من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وأسفرت عن مقتل الجندي الاسرائيلي، يورام كوهين، اثر اشتباك مسلّح وقع قرب قرية مسلّية (**الدستور**، ١٦/٩/١٩٩١).

• نفى وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في مقابلة مع صحيفة «دير شبيغل» الالمانية، وجود أزمة في العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية واسرائيل، وقال: «ان مثل هذه الازمة لن يحدث أبداً» (**هآرتس**، ١٦/٩/١٩٩١).

١٦/٩/١٩٩١

• هزّ انفجار عنيف وسط بئر السبع، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان سببه عبوة ناسفة وضعت في سوق الخضار وسط المدينة، فأدّى انفجارها الى جرح اسرائيليين. وأضافت الاذاعة ان السلطات الاسرائيلية اعتقلت ثلاثين فلسطينياً، بعد حملة تفتيش قامت بها في المنطقة. من جهة أخرى، تواصلت المصادمات في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، فأسفرت عن اصابة عدد من المواطنين بجروح، في حين هاجمت قوات ضاربة فلسطينية دورية عسكرية اسرائيلية في منطقة طولكرم، وألقت زجاجات حارقة عدّة على مواقع عسكرية اسرائيلية في قطاع غزة (**الدستور**، ١٧/٩/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، في مقابلة مع التلفزة الاسرائيلية، ان نظيره الاميركي، جيمس بيكر، يستطيع المساهمة في ايجاد حل معقول وجيّد لمشكلة الضمانات (**معاريف**، ١٧/٩/١٩٩١). امّا الوزير بيكر، فقد أكد لنظيره ليفي، ان الولايات المتحدة الاميركية «لا تبحث عن مواجهة مع اسرائيل»، وانهما «ستجدان معاً وسائل حل أزمة» تأجيل البتّ في ضمانات القروض، لأن الولايات المتحدة الاميركية «ترغب في المساهمة في استيعاب المهاجرين اليهود السوفيات في اسرائيل» (**تايمز**، ١٧/٩/١٩٩١).

١٧/٩/١٩٩١

• وجّه رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة خاصة الى رئيس الحكومة الايطالية الاسبق، بيتينو كراكسي، حول التطوّرات الراهنة والجهود المبذولة في عملية السلام. وأكد الرئيس عرفات، في رسالته، اهمية اتخاذ اوروبا موقفاً ايجابياً في دعم السلام القائم على العدل للشعب الفلسطيني، ودعم نضاله المشروع لاستعادة حقوقه الوطنية (**وفا**، ١٧/٩/١٩٩١).

• عمّ الاضراب الشامل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، تلبية لنداء من القيادة الموحّدة للانتفاضة بمناسبة الذكرى التاسعة لمجازر مخيمي صبرا وشاتيلا في لبنان في العام ١٩٨٢؛ فيما فرضت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حظر التجوّل على عدد من المناطق. من جهة أخرى، ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان عبوة ناسفة، من صنع محلي، انفجرت، مساء أمس، قرب موقع تابع للجيش الاسرائيلي جنوب بيت لحم، دون ان تحدث أيّة اضرار او اصابات. كما أُلقيت زجاجة حارقة باتجاه دورية عسكرية اسرائيلية كانت تعبر بلدة عبسان الكبيرة، شرق خان يونس (**القدس العربي**، لندن، ١٨/٩/١٩٩١).

١٨/٩/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، نائب وزير الخارجية السوفياتية، الكسندر بيلونوغوف، ووفداً مرافقاً له، حيث أُجريت مباحثات بين الجانبين تناولت عملية السلام (**وفا**، ١٨/٩/١٩٩١).

• شهدت المناطق المحتلة مزيداً من المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية أسفرت عن جرح أكثر من ٣٥ مواطناً، واعتقال ٢٥ آخرين، من مناطق جنين وطولكرم ورام الله والقدس وبيت لحم والخليل وغزة. وذكر ان مجموعة فلسطينية هاجمت بالاسلحة الرشاشة مستوطنة «غينات» القريبة من كفر ذان، غرب جنين (**الدستور**، ١٩/٩/١٩٩١).

• طلبت واشنطن من الاتحاد السوفياتي عدم اجراء مفاوضات مع اسرائيل لبيعها فرناً ذرياً، طالما امتنعت اسرائيل عن التوقيع على معاهدة منع انتشار السلاح النووي. وقد استجاب الاتحاد السوفياتي للطلب الاميركي (**هآرتس**، ١٩/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/١٩

• أعلن متحدث اسرائيلي ان عبوة ناسفة انفجرت قرب احدى المدارس في مدينة «حولون» الاستيطانية قرب تل ـ أبيب، وأسفرت عن تحطيم زجاج عدد من السيارات في المنطقة؛ فيما ذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان سائق سيارة أجرة اسرائيلياً أُصيب بجروح في رأسه، نتيجة اطلاق نار عليه في مدينة عسقلان، وقد أُجريت حملة تمشيط واسعة بحثاً عن الفاعلين. بالمقابل، أُصيب ثلاثة فلسطينيين بجروح في اشتباكات وقعت بين مواطنين في نابلس وقوات الاحتلال الاسرائيلية؛ كما قتل متعاونان مع السلطات الاسرائيلية (**الدستور**، ٢٠/٩/١٩٩١).

• أفادت اوساط سياسية اسرائيلية، في القدس، بأن أزمة الضمانات بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية أصبحت أكثر خطورة بعد زيارة وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لاسرائيل؛ حيث تبيّن ان بيكر طرح مطالب جديدة لرئيس الحكومة الاسرائيلية، بينها مطلب مراقبة ميزانيات الحكومة في كل ما يتعلّق بالانفاق في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين، مقابل الحصول على الضمانات (**هاتسوفيه**، ٢٠/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢٠

• تبادلت القيادتان، الفلسطينية والسوفياتية، الرسائل بخصوص الجهود الاميركية، والسوفياتية، المبذولة، حالياً، بشأن عملية السلام. فقد تسلّم الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسالة من الرئيس السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، في خلال استقباله نائب وزير الخارجية السوفياتية، الكسندر بيلونوغوف. وقد حمّل الرئيس عرفات بيلونوغوف رسالة الى الرئيس غورباتشيوف، عبّر فيها عن شكره وتقديره لدعم الاتحاد السوفياتي الفعّال للسلام في الشرق الاوسط (**وفا**، ٢٠/٩/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت، في خلالها، عشر زجاجات حارقة في اتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية، وتمّ تحطيم زجاج عدد من سيارات الجيش الاسرائيلي والمستوطنين؛ كما تمكّن مواطنون من اصابة جندي اسرائيلي بحجر في رأسه، في مدينة الخليل. وقد أسفر مجمل اشتباكات اليوم عن اصابة أكثر من ٢٦ مواطناً بجروح، واعتقال عشرات آخرين (**الدستور**، ٢١/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢١

• عقد رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، اجتماعاً، في تونس، مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي. وقد أدلى الرئيس عرفات، بعد الاجتماع، بتصريح أعلن فيه انه اطلع الرئيس زين العابدين على تطوّرات القضية الفلسطينية، وكذلك على «مذكّرة الطمأنة» التي قدّمها وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الى الوفد الفلسطيني؛ وقوّمها بأنها خطوة ايجابية (**وفا**، ٢١/٩/١٩٩١).

• أشعل شبان الانتفاضة النار بسيارة اسرائيلية في القدس، وتمكّنوا من تحطيم زجاج سبع سيارات للمستوطنين في قلقيلية، ليلة أمس؛ كما هاجم مواطنون وأفراد من القوات الضاربة الفلسطينية عشرات السيارات الاسرائيلية بالحجارة، فحطّموا زجاج ست منها. الى ذلك، أُصيب جندي اسرائيلي بجروح، جرّاء سقوطه من على سطح بناية في حي الشابورة، في رفح، يستخدمها الجيش الاسرائيلي نقطة مراقبة عسكرية، اثر تعرّضه لرشق بالحجارة (**الدستور**، ٢٢/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢٢

• تواصلت الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي شنّت حملة دهم وتفتيش على عدد من المدن والقرى والمخيمات، اعتقلت، في خلالها، عدداً من المواطنين؛ فيما هاجم فلسطينيون عدداً من الدوريات العسكرية الاسرائيلية بالقنابل الحارقة، وألحقوا بها اضراراً مادية. كذلك، وقع اشتباك مسلّح بين مجموعة فلسطينية ودورية اسرائيلية في مدينة جنين، وأُلقيت ثلاث زجاجات حارقة على أهداف عسكرية اسرائيلية في المدينة (**الدستور**، ٢٣/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢٣

• أعلنت الاذاعة الاسرائيلية عن مقتل محمد علي جميل (١٥ عاماً)، من قطنة، اثر اطلاق النار عليه من قبل جنود اسرائيليين في اثناء اشتباكات شهدتها القرية. وكانت الاذاعة أعلنت، في وقت سابق، عن مقتل فلسطيني آخر من قرية بدّو (**الدستور**،

٢٤/٩/١٩٩١). الى ذلك، ذكرت مصادر اسرائيلية ان قوة من الجيش الاسرائيلي قتلت، في منطقة جبل الشيخ، ثلاثة فدائيين حاولوا التسلّل الى اسرائيل عبر المنطقة الفاصلة بين القوات الاسرائيلية والسورية، التي تشرف عليها قوات الطوارىء الدولية. وعلم ان الفدائيين الثلاثة ينتمون الى الجبهة الديمقراطية (جناح نايف حواتمة) (**هآرتس**، ٢٤/٩/١٩٩١).

• زعم الرئيس الاميركي، جورج بوش، ان قرار الامم المتحدة، في العام ١٩٧٥، بمساواة الصهيونية بالعنصرية، «يتناقض والمبادىء التي قامت عليها المنظمة الدولية»، وانه «بالغاء هذا القرار من دون شروط ستعزّز الامم المتحدة صدقيتها وتخدم قضية السلام» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٤/٩/١٩٩١).

٢٤/٩/١٩٩١

• نُظّمت مسيرات شعبية في عدد من المدن في الضفة وقطاع غزة، وذلك تأييداً للمجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر. وقد تعرّضت قوات الاحتلال الاسرائيلية الى المتظاهرين، وأطلقت النار باتجاههم، وتسبّبت باصابة العشرات منهم، كما اعتقلت أكثر من ثلاثين مواطناً. بالمقابل، شنّت القوات الضاربة الفلسطينية هجمات عدّة على دوريات عسكرية اسرائيلية في بيت ساحور وقلقيلية، وحرق مواطنون في الخليل علماً اسرائيلياً، وأغلقوا الطرق في وجه دوريات الاحتلال والمستوطنين بالاطارات المشتعلة ومتاريس الحجارة (**الدستور**، ٢٥/٩/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في احتفال وضع حجر الاساس للمستوطنة الجديدة «تسور يغئال»، ان اسرائيل «ستستمر في توطين اليهود في أرجاء ' ارض ـ اسرائيل ' كافة وبلا هوادة» (**هآرتس**، ٢٥/٩/١٩٩١). وأضاف شامير انه لا يعترف بـ «الخط الاخضر»، وسوف يستمر في تعزيز المستوطنات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**معاريف**، ٢٥/٩/١٩٩١).

٢٥/٩/١٩٩١

• استشهد صابر نزّال ابو فرحة (٢٤ عاماً) وفيصل ابو الرب (٢٣ عاماً) واحمد أمين كامل (٢٢ عاماً) في اشتباك مع قوات اسرائيلية وقع قرب قرية فقّوعة، في منطقة جنين؛ كما اعتقل، في اثناء ذلك، مواطن رابع؛ فيما ادّعت مصادر أمنية اسرائيلية بعدم وقوع اصابات في صفوف الجنود الاسرائيليين. الى ذلك، أُلقيت زجاجات حارقة وكربونية عدّة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في مدينة جنين؛ وأُصيب جندي اسرائيلي وسائحتان بجروح، نتيجة رشق الحجارة (**الدستور**، ٢٦/٩/١٩٩١).

٢٦/٩/١٩٩١

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في الجزائر العاصمة، سفير الصين لدى الجزائر، الذي أكد دعم بلاده للنضال العادل للشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثّله الشرعي والوحيد (**وفا**، ٢٦/٩/١٩٩١).

• أُصيب جندي اسرائيلي بجروح خطرة، إثر طعنه بسكين من فتاة فلسطينية من خان يونس. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية انه تمّ اعتقال الفتاة، ونُقل الجندي الى المستشفى، فيما أعلنت الشرطة الاسرائيلية ان اسرائيلياً قتل، ليلة أمس، بيد فلسطيني في منطقة نتانيا، شمال تل ـ أبيب. وأوضحت انه عثر على جثة شلومو يحيى، الموظف في البلدية، في مسبح «كاديما»، وقد طعن في رقبته، والى جانبه صور للمسجد الأقصى (**الدستور**، ٢٧/٩/١٩٩١). وعلى صعيد الاعتقالات، ذكر مصدر اسرائيلي ان جهاز الأمن الاسرائيلي (الشين ـ بيت) اعتقل، بالتعاون مع الجيش والشرطة الاسرائيلية، خلال الاسابيع الماضية، ما يزيد على ٤٦٠ مواطناً، بينهم ٢٥ مطلوباً ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، يعملون في منطقة القدس، ومناطق أخرى في الضفة والقطاع (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٩١).

• أبلغت اسرائيل الى الولايات المتحدة الاميركية انها لا توافق على مشاركة فيصل الحسيني ود. حنان عشراوي في الوفد الفلسطيني الى مؤتمر السلام، بعد اجتماعهما بقيادة م.ت.ف. في الجزائر. وتعتقد اسرائيل بأن «لقاء الجزائر» يشير الى «تدخّل م.ت.ف. في مسار السلام» (**هآرتس**، ٢٧/٩/١٩٩١).

٢٧/٩/١٩٩١

• تلقّى رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، رسالة جوابية من رئيس الحكومة الاسبانية، فيليب غونزاليس ماركيز، ردّاً على رسالة بعث بها اليه في وقت سابق تناولت جهود السلام الدولية والوضع في المنطقة.

وقد أعرب غونزاليس، في رسالته، عن اتفاقه مع تقديرات الرئيس عرفات بأن الاطراف المعنيين مباشرة بعملية السلام والأسرة الدولية يجدون أنفسهم في لحظة حاسمة من جهود السلام لايجاد حل للصراع في المنطقة (**وفا**، ٢٧/٩/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية في معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، فأصيب عدد من المواطنين، وشنّت قوات الاحتلال حملة اعتقالات واسعة في مناطق غزة ونابلس وجنين ورام الله، طاولت عدداً من المواطنين (**الدستور**، ٢٨/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢٨

• تصاعدت حدّة الاشتباكات، في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وألقى شبان الانتفاضة زجاجات حارقة عدّة على دوريات عسكرية اسرائيلية؛ كما هاجمت القوات الضاربة الفلسطينية جنود الاحتلال والمستوطنين بالحجارة. بالمقابل، فرضت سلطات الاحتلال حظر التجوّل على أكثر من ١٢ بلدة وقرية، واعتقلت عدداً من المواطنين بصورة عشوائية (**الدستور**، ٢٩/٩/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان لديه «شكوكاً كبيرة» تجاه قدرة الولايات المتحدة الاميركية على القيام بدور «الوسيط الملائم» في المفاوضات بين اسرائيل والعرب، «بسبب تصرّفاتها». لكنه استدرك بأنه «لا يوجد مرشّح أفضل منها» (**دافار**، ٢٩/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٢٩

• استشهد، في غزة، رامي عبداللطيف اقطيفان (١٢ عاماً)، متأثراً بجروح كان أُصيب بها في رأسه قبل أيام، نتيجة اطلاق نار من قبل جنود الاحتلال الاسرائيلي في اثناء توجّهه الى مدرسته. وشهدت المناطق المحتلة اشتباكات مع قوات الاحتلال الاسرائيلية، تخلّلها اطلاق نار على أهداف عسكرية اسرائيلية، والقاء زجاجات حارقة عدّة، في غير منطقة (**الدستور**، ٣٠/٩/١٩٩١).

١٩٩١/٩/٣٠

• أُلقيت زجاجات حارقة عدّة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية، وأُصيب أكثر من ٢٥ مواطناً، واعتقل ثلاثون آخرون، في اثناء، وبعد، اشتباكات عنيفة شهدتها مناطق الضفة الفلسطينية بين المواطنين وقوات الاحتلال، التي فرضت نظام حظر التجوّل على قباطية لليوم السادس على التوالي، وعلى قريتي كفرعين وقراوة بني زيد، وأعلنت قلقيلية منطقة عسكرية مغلقة (**الدستور**، ١/١٠/١٩٩١).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، في ذكرى مرور ١٣ عاماً على اقامة مستوطنة «اريئيل»: «ان اريئيل التي بدأت مستوطنة بعدد من الخيام، أصبحت الآن مدينة يسكنها عشرة آلاف يهودي، وسوف تصبح، عمّا قريب، مدينة عدد سكانها مئة ألف» (**هآرتس**، ١/١٠/١٩٩١).

• استبعدت الولايات المتحدة الاميركية أيّ معاودة للحوار مع م.ت.ف. وصرّحت الناطقة باسم وزارة الخارجية الاميركية، مارغريت تتوايلر، ان استقالة محمد عباس (ابو العباس) من اللجنة التنفيذية للمنظمة «ليست سبباً كافياً لمعاودة الحوار» (**الواشنطن بوست**، ١/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في تونس، الى الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، حيث أطلعه على تفاصيل جلسات الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر (**وفا**، ١/١٠/١٩٩١).

• اقتحمت قوات الاحتلال الاسرائيلية مقر مركز الدراسات العالية في رام الله واعتقلت عدداً من النقابيين والعمّال المجتمعين فيه للبحث في أمور نقابية؛ فيما استمرت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال في غير منطقة من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة (**الدستور**، ٢/١٠/١٩٩١).

• ذكرت مصادر اسرائيلية ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وافق على مشاركة «اردني ـ مقدسي» في المفاوضات بين اسرائيل والوفد الاردني ـ الفلسطيني، شرط ان يكون موظفاً اردنياً (**هآرتس**، ٢/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٢

• استقبل رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات،

سفراء الدول العربية والاجنبية المعتمدين لدى دولة فلسطين، حيث أطلعهم على التطوّرات السياسية المتعلّقة بقضية الشرق الاوسط، والجهود المبذولة في عملية السلام، وكذلك على نتائج الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني. ودعا الرئيس عرفات، في كلمة ألقاها في حضور السفراء، الى مساندة الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. في نضاله من أجل تحقيق سلام عادل في المنطقة، يقوم على انسحاب اسرائيل وضمان حقوقه المشروعة (**وفا**، ٢/١٠/١٩٩١).

• تواصلت الاشتباكات في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، واشتبكت مجموعة من الفلسطينيين مع دورية عسكرية في نابلس، وتمّ تفجير عبوة ناسفة بموقف للحافلات تابع للجيش الاسرائيلي في البريج، وأُلقيت زجاجات حارقة على دوريات اسرائيلية في بيت لحم والقدس ورام الله. الى ذلك، تعرّضت حافلة اسرائيلية كانت تقلّ مستوطنين باتجاه مستوطنة «هدار بيتا» لهجوم بالزجاجات الحارقة، وأُلقيت عبوة ناسفة باتجاه سيارة عسكرية في بيت ساحور. وبالمقابل، دهمت قوة عسكرية اسرائيلية قرية الخضر، واعتقلت مواطنين من أماكن متفرّقة (**الدستور**، ٣/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٣

• أُصيب جنديان اسرائيليان بجروح جرّاء طعنات بالمدى، في اثناء قيامهما بدورية في طولكرم. وقد وقع الحادث حين أوقف الجنديان فلسطينيين للتدقيق في هويتيهما، فقام احدهما بطعن الجنديين، الّا ان أحد الجنديين ردّ باطلاق النار على المهاجم، فأصابه في ذراعه، ويدعى زكريا عزب (٢٠ عاماً)، وهو من سكان مخيم الفارعة. من جهة أخرى، تواصلت الاشتباكات بين المواطنين في المناطق المحتلة وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ووقع خلالها مواجهة بين مجموعة من «الفهود السود» والقوات الخاصة الاسرائيلية في منطقة جبل ابو ظهر، في جنين. الى ذلك، جرح جنديان اسرائيليان، نتيجة رشقهما بالحجارة؛ في حين أُصيب ٣١ مواطناً بجروح واعتقل أكثر من ٣٦ آخرين (**الدستور**، ٤/١٠/١٩٩١).

• ذكر مصدر في الادارة العسكرية الاسرائيلية ان مستوطنتين جديدتين، واحدة في الضفة الفلسطينية والثانية على ساحل قطاع غزة، قد أُقيمتا مؤخراً بمبادرة من وزير الدفاع، موشي ارنس، والاسكان والبناء، اريئيل شارون (**دافار**، ٤/١٠/١٩٩١).

• تراجع مؤيدو اسرائيل في الكونغرس الاميركي عن مواجهة الرئيس جورج بوش، ووافقوا على طلبه تأجيل البتّ في ضمانات القروض لاسرائيل؛ لكنهم قالوا، في المقابل، ان على واشنطن «ان تدعم آلاف الوافدين الى اسرائيل، وتشجّعهم على الاقامة هناك» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٤/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٤

• دعت القيادة الموحّدة للانتفاضة الى رصّ الصفوف، على الرغم من الاختلاف في وجهات النظر، وذلك في اشارة الى الاختلاف الذي ظهر بين م.ت.ف. وحركة «حماس» بشأن مؤتمر السلام حول الشرق الاوسط. من جهة أخرى، استشهد احمد داود خلف (٢٤ عاماً)، من مخيم البريج، بعد ساعات من اختطافه من قبل المخابرات الاسرائيلية بينما كان متوجهاً الى عمله. وقد عثر على جثته بالقرب من قرية القرارة (**الدستور**، ٥/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٥

• اشتبكت مجموعة من المسلّحين الفلسطينيين، ليلة أمس، مع قوة عسكرية اسرائيلية في قرية بني سهيلة في قطاع غزة، فأُصيب، في الاشتباك، تيسير المدني (٢٣ عاماً) بجروح خطرة وتمّ اعتقاله. وذكر مواطنون ان افراداً من الوحدة الخاصة الاسرائيلية قتلوا فايق ابو بركة (٤٣ عاماً) من بني سهيلة، بعد اختطافه من منزله (**الدستور**، ٦/١٠/١٩٩١).

• أُقيمت مستوطنة جديدة، على بعد كيلومترين من مستوطنة «ميتساد»، جنوب جبل الخليل، حين تمّ، أمس، وضع خمسين مبنى مؤقتاً على الهضبة (**معاريف**، ٦/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٦

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، سفير بريطانيا لدى تونس، ستيفن واي، الذي قدّم تهاني الحكومة البريطانية بنجاح أعمال دورة المجلس الوطني الفلسطيني. وتمّ، في خلال اللقاء، استعراض للتطوّرات الاقليمية، والدولية، حول الشرق الاوسط (**وفا**، ٦/١٠/١٩٩١).

• استشهد فلسطيني لم تكشف هويته، وجرح أربعة آخرون، بينهم اثنان اصابتهما خطرتان،

عندما فتح جنود الاحتلال النار على تظاهرة في مخيم بلاطة. وكان الطفل سليم بشير الحمدي استشهد في وقت سابق، عندما أطلق الجنود الاسرائيليون النار لتفريق تظاهرة في مخيم الشاطىء. من جهة أخرى، أُلقيت زجاجات حارقة عدّة باتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية في نابلس ومخيم طولكرم وجنين؛ كما وقعت ثلاثة اشتباكات بالاسلحة النارية بين مجموعة من الملثّمين وجنود الاحتلال في جنين وقرية كفرقليل وفي غزة، وأُصيب في الصدامات مع قوات الاحتلال ثلاثون مواطناً، غالبيتهم من مناطق نابلس وبيت لحم وقلقيلية وغزة وطولكرم وجنين (**الدستور**، ٧/١٠/١٩٩١).

• قدّم عضو الكنيست، عوزي برعام (حزب العمل)، اقتراحاً مستعجلاً على جدول أعمال الكنيست، في أعقاب الحكم على داعية السلام الاسرائيلي، افي نتان، بالسجن ثمانية عشر شهراً، بعد ادانته بعقد لقاءات مع قيادة م.ت.ف. في تونس. وقال برعام: «ينبغي الغاء ذلك القانون الذي جرت محاكمة ايتان بموجبه» (**معاريف**، ٧/١٠/١٩٩١).

• أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي، موشي ارنس، أوامره الى الجهات الامنية والجيش الاسرائيلي لاعداد اقتراحات مشتركة بالتعاون مع بلدية القدس للبحث في امكان نقل أجهزة تابعة لوزارة الدفاع الاسرائيلية والجيش الاسرائيلي الى القدس، وذلك، حسب قوله، لتعزيز مكانة القدس الموحّدة «كعاصمة لاسرائيل» (**هآرتس**، ٧/١٠/١٩٩١).

٧/١٠/١٩٩١

• استشهد المواطن عماد عمران عتيق (٢٥ عاماً)، من برقين، قضاء جنين، في خلال اقتحام مجموعة من الوحدات الخاصة الاسرائيلية القرية واطلاق النار باتجاه تجمّع من شبانها؛ كما استشهد نبيل التين، الذي كان جيش الاحتلال يسعى الى القبض عليه منذ فترة طويلة، حيث وقع في كمين نصبه جنود اسرائيليون ارتدوا ملابس مدنية (**الدستور**، ٨/١٠/١٩٩١).

• ندّد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بشدة، في خطابه بمناسبة افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الاسرائيلي، بقرار الرئيس الاميركي، جورج بوش، تأجيل تقديم الضمانات المالية الى اسرائيل للحصول على قروض بمبلغ عشرة مليارات دولار لاستيعاب الهجرة الواسعة من الاتحاد السوفياتي (**هآرتس**، ٨/١٠/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، لنظيره الاسرائيلي، دافيد ليفي، في اجتماعهما في نيويورك: «اذا كنتم تعتقدون بأن ليس في استطاعتنا ممارسة سياستنا التقليدية [أي مبادلة الارض بالسلام]، فقولوا صراحة انكم لستم مهتمين بالعملية السلمية». وأضاف: «اذا كنتم لا تريدون حضور مؤتمر السلام، فلا تأتوا» (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٨/١٠/١٩٩١).

٨/١٠/١٩٩١

• اجتمع رئيس دولة فلسطين، ياسر عرفات، في طرابلس الغرب، بالرئيس الليبي، معمّر القذافي، واستعرض معه نتائج أعمال الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني. كما تبادل الزعيمان الرأي في ما يتعلّق بالتحرّك السياسي وضرورة ايجاد موقف عربي موحّد (**وفا**، ٨/١٠/١٩٩١).

• ساد في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة اضراب عام في الذكرى الاولى للمجزرة التي نفّذتها قوات الاحتلال الاسرائيلية في باحة المسجد الاقصى. وقد استجاب المواطنون، جميعاً، للاضراب، الذي حوّل القدس الى مدينة اشباح. من جهة أخرى، ألقى مواطنون خمس زجاجات حارقة على سيارات لمستوطنين من «بسغات زئيف»، قرب القدس، وأُلقيت أربع زجاجات أخرى على مدرسة «عطرات كوهنيم»؛ في حين اعتقلت سلطات الاحتلال ١٦٥ مواطناً، منهم ١٣٠ من منطقتي جنين وطولكرم؛ وأُصيب أكثر من خمسين بجروح (**الدستور**، ٩/١٠/١٩٩١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في الكنيست، بمناسبة افتتاح الدورة الشتوية، انه ليس واثقاً أبداً من ان مبادرة الولايات المتحدة الاميركية لاحلال السلام بين اسرائيل وجيرانها، «سوف ترى النور حقاً؛ هذا على الرغم من ان اسرائيل سوف تعمل كل ما في استطاعتها للبدء بالمفاوضات» (**عل همشمار**، ٩/١٠/١٩٩١). من جهة أخرى، قال الناطق باسم البيت الابيض الاميركي، مارلين فيتزووتر، ان الادارة الاميركية لا تزال تعمل من اجل عقد مؤتمر السلام في أسرع وقت ممكن. وأشار الى استمرار وجود «العقبات المطلوب تجاوزها»، والمشاكل المطلوب حلّها، خصوصاً التردّد من جانب الاطراف المختلفة (**نيويورك تايمز**، ٩/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/٩

• استشهد داود سليمان كلوك (٣٨ عاماً)، من قطاع غزة، متأثراً بجروح كان أُصيب بها في وقت سابق عندما أطلق جنود اسرائيليون النار عليه في اثناء قيادته سيارة داخل مخيم جباليا. في غضون ذلك، ساد الاضراب العام الشامل في مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة كافة، تلبية لنداء القيادة الموحّدة بمناسبة دخول الانتفاضة شهرها السابع والاربعين. وقد تصاعدت المصادمات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وأُلقيت، في اثنائها، سبع زجاجات حارقة وأخرى كربونية في اتجاه دوريات عسكرية اسرائيلية وتمّت اصابة خمس سيارات لمستوطنين بأضرار (**الدستور**، ١٠/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/١٠

• تبادل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، رسائل مع القيادة السوفياتية تناولت الاوضاع السياسية الراهنة والجهود المبذولة لدفع عملية السلام. جاء ذلك في خلال استقبال الرئيس عرفات للسفير السوفياتي لدى تونس، فلاديمير ميتشنكو، حيث استعرض الطرفان قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الاخيرة (**وفا**، ١٠/١٠/١٩٩١).

• استشهد، ليلة أمس، عيسى خليل صلاح (١٨ عاماً)، من قرية الخضر، قرب بيت لحم، وأُصيب شاب آخر برصاص دورية اسرائيلية. وهاجمت فتاة فلسطينية، تبلغ من العمر ١٧ عاماً، جندياً اسرائيلياً بسكين في نابلس، فأصابته في كتفه، غير انه نجح في اعتقالها. الى ذلك، وقعت صدامات متفرّقة في معظم مناطق الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، بين المواطنين وقوات الاحتلال، أسفرت عن جرح عدد من المواطنين (**الدستور**، ١١/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/١١

• قتل جنديان اسرائيليان وجرح ١١ آخرون، اثر قيام شاب من قرية قبية بدهم تجمّع للجنود قرب تل ـ أبيب بشاحنة صغيرة كان استولى عليها في وقت سابق. وقد أُصيب الشاب المهاجم وتمّ اعتقاله، واعترف للمحققين بأنه قام بالعملية انتقاماً لشهداء مذبحة الاقصى الذين قتلهم مستوطنون في العام الماضي. الى ذلك، شهدت مناطق متفرقة في الضفة وقطاع غزة اشتباكات مع قوات الاحتلال، أُصيب، في خلالها، عدد من الجرحى من مناطق قلقيلية وطولكرم، واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٢/١٠/١٩٩١).

• أكدت مصادر دبلوماسية مطلعة في العاصمة الاميركية، واشنطن، ان الوفد الفلسطيني الى واشنطن أبدى استعداده لتفادي اختيار ممثلين من القدس الشرقية، اذا تضمّنت ورقة التأكيدات الاميركية، صراحة، ان القدس الشرقية هي جزء من الاراضي الفلسطينية المحتلة (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢ ـ ١٣/١٠/١٩٩١).

١٩٩١/١٠/١٢

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في مكتبه، في تونس العاصمة، سفير اسبانيا لدى تونس، رامون غيلا توما، وتناول معه نتائج الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في الجزائر (**وفا**، ١٢/١٠/١٩٩١). كما استقبل الرئيس عرفات سفراء التروبكا الاوروبية، برئاسة سفير هولندا، وتسلّم منهم بياناً صدر عن اجتماعات دول السوق حول عملية السلام في الشرق الاوسط. وقد أكد سفراء التروبكا تمسّك بلدانهم بمواقف المجموعة المبدئية، وخاصة ببياني البندقية ومدريد (**المصدر نفسه**).

• تواصلت الصدامات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، ونفّذ المواطنون عدداً من الفعاليات النضالية. فقد أُصيب جنديان اسرائيليان في القدس بجروح، اثر القاء زجاجة حارقة على دورية كانا في عدادها؛ وتمّ تحطيم زجاج ثلاث سيارات لمستوطنين في القدس؛ وأُشعلت النار بسيارة رابعة قرب طولكرم؛ فيما واصلت قوات الاحتلال فرض حظر التجوّل على مخيم بلاطة وقرى قبية والخضر وعزّون (**الدستور**، ١٣/١٠/١٩٩١). من جهة أخرى، ألقت سلطات الامن الاسرائيلية القبض على أعضاء تنظيم ضمّ فلسطينيين من سكان المناطق المحتلة العام ١٩٤٨ وعدداً من مواطني الضفة الفلسطينية وقطاع غزة. وكان هؤلاء أشعلوا حرائق بالاحراج، وكتبوا شعارات مناهضة للاحتلال (**دافار**، ١٣/١٠/١٩٩١).

• وعد وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، الحكومة الاسرائيلية بأن اختيار الفلسطينيين الذين سيشاركون في الوفد المشترك مع الاردن، سيكون منسجماً مع الشروط الاسرائيلية، وهي ان لا تكون لهم علاقة واضحة ومباشرة بالقدس الشرقية، أو

علاقة مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٢ - ١٣/١٠/١٩٩١).

١٣/١٠/١٩٩١

• اعترفت الاذاعة الاسرائيلية بوقوع هجوم مسلّح على دورية عسكرية اسرائيلية عند المدخل الجنوبي لمدينة جنين، والقاء قنبلة يدوية عليها. ولم تذكر الاذاعة حجم الخسائر الناجمة عن الهجوم، غير انها أشارت الى استدعاء قوات اضافية لمحاصرة المنطقة، والى انزال مظليين بطائرة مروحية للمساهمة في حملة التمشيط بحثاً عن المهاجمين. الى ذلك، ذكرت الاذاعة ان زجاجتين حارقتين أُلقيتا باتجاه جنود اسرائيليين في مخيمي بلاطة وطولكرم (**الدستور**، ١٤/١٠/١٩٩١).

• أيّد اللواء (احتياط) الاسرائيلي، يوسي بيليد، في حضور اعضاء من الليكود في «متسودة زئيف» في تل - أبيب، مشاركة اسرائيل في مؤتمر السلام. وقال انه «لا ينبغي ان يقال ان العرب يرغبون في السلام، بينما لا ترغب اسرائيل في ذلك». وأضاف بيليد انه ينبغي، أيضاً، التباحث مع سوريا حول هضبة الجولان، لكنه طالب بعدم اظهار مرونة في هذا الموضوع (**عل همشمار**، ١٤/١٠/١٩٩١).

• وقّعت الوكالة اليهودية، في موسكو، مع شركة الطيران السوفياتية «ايروفلوت» على اتفاقية لتنظيم رحلات جوية مباشرة للمهاجرين اليهود السوفيات الى اسرائيل. وستبدأ تلك الرحلات الجوية خلال شهر (**عل همشمار**، ١٤/١٠/١٩٩١).

١٤/١٠/١٩٩١

• استشهد، في نابلس، المواطن حسّان عمر الصانع (١٦ عاماً)، متأثراً بكسور في الجمجمة نتيجة اصابته في اثناء مطاردة مستوطنين له، وسقوطه في واد من على ارتفاع ثلاثين متراً، فيما تواصلت الاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، التي شنّت حملة اعتقالات واسعة طاولت ستين مواطناً، في حين أُصيب أكثر من ثلاثين مواطناً بجروح مختلفة في اثناء الاشتباكات (**الدستور**، ١٥/١٠/١٩٩١).

• ذكر وزير الاستيعاب الاسرائيلي، اسحق بيرتس، في حضور لجنة الهجرة والاستيعاب التابعة للكنيست، ان ٣٦٠ ألف مهاجر يهودي وصلوا اسرائيل خلال العامين الماضيين، بينهم ٣٢٠ ألفاً من الاتحاد السوفياتي، و٢٤ ألفاً من اثيوبيا؛ أمّا الباقون، فجاءوا من بلدان أخرى (**عل همشمار**، ١٥/١٠/١٩٩١).

١٥/١٠/١٩٩١

• استقبل الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات، في تونس، وعلى التوالي، سفراء كل من الاتحاد السوفياتي، بوريس شيبورين، وفرنسا، آلان غرانييه، وبريطانيا، ستيفن واي، وهولندا، مولد، والبرتغال، والقائم بأعمال السفارة الايطالية، والقائم بأعمال السوق الاوروبية المشتركة كموفد لدول السوق، والقائم بأعمال السفارة الصينية. وقد عرض الرئيس عرفات مع كلّ منهم المشاركة الفلسطينية في مؤتمر السلام، والتمثيل الفلسطيني فيه، وموضوع القدس (**وفا**، ١٥/١٠/١٩٩١).

• تصاعدت حدّة الاشتباكات في المناطق المحتلة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلية، وقتل مواطنون ضابطاً اسرائيلياً متقاعداً رمياً بالرصاص في قرية زبوبة، قضاء جنين؛ فيما قامت قوات الاحتلال بعملية تمشيط واسعة في منطقة الحادث وفرضت حظر تجوّل على قريتي زبوبة ورمّانة المجاورة. الى ذلك، جرح جندي اسرائيلي، نتيجة اصابته بحجر في رأسه؛ وأُلقيت زجاجات حارقة وكربونية عدّة باتجاه أهداف عسكرية اسرائيلية في جنين؛ كما تعرّضت حافلة اسرائيلية لهجوم بزجاجة حارقة في قرية بيت جالا؛ وهوجمت دورية عسكرية اسرائيلية في طولكرم (**الدستور**، ١٦/١٠/١٩٩١).

• قال وزير الخارجية الاسرائيلية، دافيد ليفي، في حضور لجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، ان اسرائيل لن تكون عائقاً أمام عقد مؤتمر السلام في نهاية هذا الشهر. وأضاف ان الامر مرتبط بتسلّم ردّ ايجابي من وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، حول تشكيل الوفد الاردني - الفلسطيني (**هآرتس**، ١٦/١٠/١٩٩١).

• قال زعيم حزب «العمل» الاسرائيلي، شمعون بيرس، في حضور أعضاء حزب «العمل» في حيفا، انه «اذا أعلنت اسرائيل عن تجميد الاستيطان، فان العرب سيعلنون عن الغاء مقاطعتهم لها. وستغيّر هذه الخطوة الأولية وجه الاقتصاد الاسرائيلي، وتوفّر آلاف فرص العمل الجديدة» (**دافار**، ١٦/١٠/١٩٩١).

بيبليوغرافيا

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاستيطان والمستوطنات

١ «اميركيون من اجل السلام» (حركة)؛ «الخطط الاستيطانية الراهنة والمستقبلية في الضفة الغربية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٧٥ ـ ٨٦.

٢ عزمي، انتصار؛ «الاستيطان اليهودي في القدس؛ الاحزمة والبؤر»، **صامد الاقتصادي** (عمّان)، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٩٤ ـ ٢٠٧.

٣ واكيم، سليم؛ «دور القوانين الاسرائيلية في مصادرة الارض العربية»، **كنعان** (الطيبة ـ المثلث)، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٧٤ ـ ٨٠.

٤ وزارة الخارجية الاميركية؛ «الاستيطان الاسرائيلي في الاراضي المحتلة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٦٨ ـ ٧٤.

○ الشؤون العسكرية

٥ «الاستراتيجية الخفيّة لاسرائيل والصهيونية العالمية تفتيت الوطن العربي»، **استراتيجيا** (بيروت)، العدد ١٠٨، أيلول (سبتمبر) ـ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ٣٩ ـ ٤٤.

٦ صرّاص، سمير؛ «التعيينات الاخيرة في الجيش الاسرائيلي؛ مرتبة قيادية جديدة لم تتمرس بالحروب»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٢٣٧ ـ ٢٤٢.

٧ Greenberg, Yitzhak; "The Defense Budget in Ben-Gurion's Policy on National Security, 1949 - 1952", *Studies in Zionism*, Vol. 12, No. 1, Spring 1991, pp. 43 - 54.

٨ Ziarati, Muhammad; "Israeli Military Thinking after the Gulf War", *Middle East International*, No. 407, 30/8/1991, pp. 16 - 17.

○ الهجرة والمهاجرة

٩ بسطامي، مها؛ «الهجرة اليهودية بعد انقلاب موسكو [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٣٧ ـ ١٤٤.

١٠ سنداحة، ميشيل موسى؛ «هجرة اليهود السوفيات الى فلسطين المحتلة؛ (٩)»، **القدس الشريف** (عمّان)، السنة ٧، العدد ٧٥، حزيران (يونيو) ١٩٩١، ص ١٥ ـ ٣٣.

١١ القيمري، عطا؛ «الهجرة اليهودية بين أزمة الفرد وتطوّر المجتمع»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٢٤٣ ـ ٢٥٥.

الصهيونية

١٢ خليل، جمال؛ «الصهيونية تحت المظلّة الاميركية»، **الوحدة** (الرباط)، السنة ٧، العدد ٨١، حزيران (يونيو) ١٩٩١، ص ١٢١ ـ ١٣٤.

١٣ سرحان، محمد؛ «النشاط الصهيوني والامبريالي المشترك ضد الوطن العربي؛ ١٩٠٢ ـ ١٩٤٨»، **الكاتب الفلسطيني** (دمشق)، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ٩٠ ـ ١٠١.

١٤ Medoff, Rafael; "Communication; A Further Note on the 'Unconventional Zionism' of Reinheld Niebuhr", *Studies in Zionism*, Vol. 12, No. 1, Spring 1991, pp. 85 - 88.

١٥ Schenkolewski - Kroll, Silvia; "The Influence of the Zionist Movement on the Organization of the Argentinian Jewish Community; The Case of the DAIA, 1933 - 1946", *Studies in Zionism*, Vol. 12, No. 1, Spring 1991, pp. 17 - 28.

فلسطين

○ الاجتماع

١٦ الجرباوي، علي؛ «البلديات الفلسطينية، من النشأة حتى العام ١٩٦٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٤٩ ـ ٧٢.

١٧ خمايسي، راسم محيي الدين؛ «مشاريع الاسكان التعاوني في الضفة الفلسطينية»، **قضايا** (القدس)، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٥٦ ـ ٨٦.

١٨ شافيت، آري؛ «شهادات حيّة؛ أيام في معتقل 'غزة ـ الشاطىء'؛ القبضة الحديدية للسيطرة على الارض»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٨٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ٢٢ ـ ٢٥؛ نقلاً عن **جون افريك**، بدون ذكر تاريخ النشر.

١٩ فلاح، منذر؛ «دور الاحتلال في تمزيق الاسرة الفلسطينية»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٨، العدد ١٩٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٤٨ ـ ٥٥.

○ الاقتصاد

٢٠ جبر، ناصر؛ «الثابت والمتغيّر في السياسة الاقتصادية الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع»، **قضايا**، العدد الثامن، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ١٣٤ ـ ١٤٦.

٢١ خمايسي، راسم وعاص أطرش؛ «نحو النهوض بالاقتصاد العربي الفلسطيني في اسرائيل»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٤٦ ـ ٦٧.

٢٢ ابو حرارة، سعيد؛ «الازمة الاقتصادية في الاراضي المحتلة؛ الآثار الكارثية على المعيشة والصحة»، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ١٩٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٦٤ ـ ٦٩.

○ الإعلام

٢٣ شوملي، قسطندي؛ «الصحافة الفلسطينية في عهد الانتداب؛ جريدة 'مرآة الشرق'، ١٩١٩ ـ ١٩٣٩»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٧٣ ـ ٨٦.

○ القدس

٢٤ اسعد، منى؛ «موقع القدس في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٤٨»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٣٩ ـ ٥١.

٢٥ الجزايري، باسمة؛ «القدس وقرارات الامم المتحدة»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١١٥ ـ ١٢٦.

٢٦ الزرّو، نوّاف؛ «القدس في السياسة الرسمية الاسرائيلية [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٢١ ـ ٢٢٦.

٢٧ سلمان، محمد؛ «المعارك الحربية حول القدس»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٤ ـ ٣٨.

٢٨ السواحري، خليل؛ «التغيّر الديمغرافي في القدس، ١٩٦٧ ـ ١٩٩٠ [تقرير]»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٣٥ ـ ٢٤١.

٢٩ شحادة، أمل؛ «بيبليوغرافيا القدس»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٠٨ ـ ٢٢٠.

٣٠ شهابي، غسان؛ «القدس في مشاريع التسوية الاسرائيلية»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٣٩ ـ ١٥٢.

٣١ نجم، رائف؛ «حماية الآثار والمقدّسات العربية في فلسطين»، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٩٣ ـ ١١٤.

الفلسطينيون

٣٢ حيدر، عزيز؛ «العرب في الهستدروت»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٤٨.

٣٣ مكتب الاحصاء المركزي الاميركي؛ «توقّعات عدد السكان الفلسطينيين في ست عشرة دولة / منطقة من العالم، ١٩٩٠ ـ ٢٠١٠»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٢.

٣٤ Sayigh, Rosemary; "Palestinians in Lebanon; (1) A Dwindling Foothold", *Middle East International*, No. 407, 30/8/1991, pp. 17 - 18.

○ الانتفاضة

٣٥ الأزرعي، سليمان؛ «الانتفاضة في طريقها الى الابداع العربي والفلسطيني»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ١٨ ـ ٢٣.

٣٦ البرغوثي، جبارة؛ «الانتفاضة تخترق أسوار النار الاسرائيلية»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٨٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ١٨ ـ ١٩.

٣٧ حطاب، يونس؛ «الاراضي المحتلة على ابواب انعقاد مؤتمر مدريد والشهر ٤٨ للانتفاضة؛ زجاجات حارقة ورصاص مقاومة في مواجهة البطش»، **الحرية** (بيروت)، العدد ٤٢٧، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢٩ ـ ٣٠.

٣٨ ـــ ، ـــ ؛ «فيما الانتفاضة تدخل شهرها السابع والاربعين، مقاومة عنيفة للاحتلال رغم حملات الاعتقال الواسعة»، **الحرية**، العدد ٤٢٥، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٤.

٣٩ سلامة، محمد رجب؛ «المطاردون في فلسطين ظاهرة نواة صلبة للتحرير والنصر»، **الجذور** (عمّان)، العدد ١١، أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٣٢ ـ ٣٥.

٤٠ سليمان، محمد؛ «الهتاف قسم الاستمرار في الانتفاضة»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ١٠٢ ـ ١١٤.

٤١ سوداح، سعادة؛ «' النواة الصلبة ' للانتفاضة قرّرت الردّ بالمثل على ' الوحدات الخاصة ' »، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ٢٠، العدد ٨٦٠، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ١١ ـ ١٢.

٤٢ صايغ، يزيد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً؛ بدايات الانتفاضة المسلّحة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٢٢ ـ ١٢٧.

٤٣ ضاهر، مسعود؛ «الانتفاضة الفلسطينية والمتغيّرات الدولية الراهنة»، **الوحدة**، السنة ٧، العدد ٨١، حزيران (يونيو) ١٩٩١، ص ١٥٥ ـ ١٦٥.

٤٤ عبدالجواد، صالح؛ «فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية في الاراضي المحتلة وشعارات الجدران»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ٨٧ ـ ١٠١.

٤٥ كيوان، مأمون؛ «الانتفاضة وأزمة القيادة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ٧٧ ـ ٨٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٤٦ «[بيان صادر عن منظمات حقوق الانسان الفلسطينية بشأن ظروف المعتقلين الفلسطينيين في السجون الاسرائيلية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٢، ٦/١٠/١٩٩١، ص ٢٣.

٤٧ القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ «النداء الرقم ٧٥؛ نداء شهداء الاقصى»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٣، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩؛ **والهدف** (دمشق)، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٣، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ٢٥ ـ ٢٦.

٤٨ ـــ ؛ «النداء الرقم ٧٦؛ نداء تصعيد

الانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٤٢٧، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢٨ ـ ٢٩.

٤٩ الهيئة الاسلامية العليا ـ القدس؛ «[نص بيانها الصادر في مدينة القدس المحتلة، بتاريخ ٢٨/١/٩/١٩٩، بشأن عروبة القدس واسلاميتها ووحدة الشعب الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٢، ٦/١٠/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

القضية الفلسطينية

٥٠ بشارة، عزمي؛ «القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة»، **قضايا**، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ١٦ ـ ٣٤.

٥١ الجباعي، جاد الكريم؛ «قضية فلسطين بين القومية المجرّدة والقطرية الصريحة»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ٧ ـ ١٧.

٥٢ حسين، غازي؛ «القانون الدولي وقضية فلسطين»، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ٥٥ ـ ٧٦.

٥٣ الحصري، ربى وخالد عايد؛ «الاراضي المحتلة في مرحلة ما بعد حرب الخليج»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ١١٥ ـ ١٣٨.

٥٤ حيدري، نبيل؛ «المقاومة الفلسطينية ـ دولياً؛ الاستحقاق المزدوج [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١١٧ ـ ١٢١.

٥٥ الخالدي، احمد سامح وحسين جعفر آغا؛ «النقاش الفلسطيني وعملية التسوية»، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، العدد ٧، صيف ١٩٩١، ص ١٠ ـ ١٨.

٥٦ شاهين، احمد؛ «المقاومة الفلسطينية ـ عربياً؛ مسار التسوية السياسية؛ ماذا بعد الخطوة السورية؟»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١١١ ـ ١١٦.

٥٧ شبيب، سميح؛ «خمسة أعضاء في اللجنة التنفيذية يتحدثون الى **شؤون فلسطينية** حول مسألة التمثيل الفلسطيني»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٣ ـ ١٩.

٥٨ عبدالعالي، بدر احمد؛ «القضية الفلسطينية واحتمالات التسوية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة ٧، العدد ١٠٥، تموز (يوليو) ١٩٩١، ص ١٦٢ ـ ١٦٧.

٥٩ العبدالله، هاني؛ «اسرائيليات؛ استجابة محكومة بـ ' تفاهم' مسبق [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٢٨ ـ ١٣٦.

٦٠ كناعنة، شريف؛ «انماط تهجير الفلسطينيين في [العام] ١٩٤٨»، **قضايا**، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٣٥ ـ ٥٥.

٦١ محارب، محمود؛ «نص أولويات في الاستراتيجية الفلسطينية»، **قضايا**، العدد ٨، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٣ ـ ١٤.

٦٢ المدهون، ربعي؛ «المناطق المحتلة؛ ' نعم' مشروطة باتفاق خطّي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١ ـ ص ١٤٤ ـ ١٤٧.

٦٣ «[نص القرارات الاربعة بشأن القضية الفلسطينية، الصادرة عن مؤتمر وزراء خارجيات دول عدم الانحياز في أكرا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٠، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

٦٤ «[نص القرارات الخاصة بالقضية الفلسطينية الصادرة عن الدورة ٩٦ لمجلس جامعة الدول العربية، في اجتماعه بالقاهرة، في النصف الاول من أيلول (سبتمبر) الماضي]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٠، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ٩.

٦٥ «النص الحرفي لـ ' رسالة التطمينات' الامريكية للجانب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٤٢٧، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

٦٦ يوسف، محسن؛ « ' الوطن القومي اليهودي'

وشرق الاردن»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٨٧ ـ ١٠٣.

منظمة التحرير الفلسطينية

٦٧ حبيب الله، غانم؛ «منظمة التحرير الفلسطينية بين وحدانية واستقلالية التمثيل والوفد الفلسطيني المشترك»، **كنعان**، العدد ٤، آب (اغسطس) ١٩٩١، ص ٢٠ ـ ٢٥.

٦٨ س. ش.؛ «المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً؛ نشاطات ما قبل 'الحسم' [تقرير]» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (اغسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٠٨ ـ ١١٠.

٦٩ Sayigh, Yazid; "The Issues the PLO must Tackle", *Middle East International*, No. 411, 25/10/1991, pp. 17 - 18.

○ بيانات وتصريحات وخطب

٧٠ ابو علاء، احمد؛ «تصريحه حول قرار البرلمان الاوروبي بشأن الصادرات الفلسطينية للدول الاوروبية»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٠، ٢٢/٩/١٩٩١، ص ٨.

٧١ مصطفى، ابو علي؛ «[نص كلمته في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧١، ٢٩/٩/١٩٩١، ص ٩.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

٧٢ «[بيان المكتب السياسي للجبهة بتاريخ ١٩/١٠/١٩٩١، بعد اجتماع المجلس المركزي الفلسطيني]»، **الحرية**، العدد ٤٢٧، ٣/١١/١٩٩١، ص ٢١ ـ ٢٢.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

٧٣ «[بيان صادر عن الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وحركة 'حماس']»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٥، ٢٧/١٠/١٩٩١، ص ١٢ ـ ١٣.

٧٤ «[تصريح ابو علي مصطفى، نائب الامين العام، بشأن موافقة م.ت.ف. على المشاركة بمؤتمر السلام بمدريد]»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٥، ٢٧/١٠/١٩٩١، ص ١٣.

٧٥ «التقرير السياسي الصادر عن اللجنة المركزية، أيار (مايو) ١٩٩١ بعنوان؛ حرب الخليج؛ مراجعة وتقييم المرحلة السياسية الجديدة؛ (١) و(٢)»، **الهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٤، ص ٢٥ ـ ٢٨؛ العدد ١٠٧٥، ٢٧/١٠/١٩٩١، ص ٢٤ ـ ٢٨.

▷ الدائرة السياسية

٧٦ «[نص التقرير السياسي الذي تلاه رئيس الدائرة في الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٢، ٦/١٠/١٩٩١، ص ١٦ ـ ٢١.

▷ الصندوق القومي الفلسطيني

٧٧ «تقرير الصندوق الذي قدّمه رئيسه في الدورة العشرين لدورة المجلس الوطني الفلسطيني]»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٣، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ١٧ ـ ٢٠.

▷ المجلس الوطني الفلسطيني

٧٨ «نص البيان السياسي الصادر عن الدورة العشرين؛ دورة القدس والشهداء»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٢، ٦/١٠/١٩٩١، ص ٤ ـ ٧؛ **والهدف**، السنة ٢٢، العدد ١٠٧٢، ٦/١٠/١٩٩١، ص ١٦ ـ ١٩.

٧٩ "Political Statement of the 20th Palestine National Council", *Middle East International*, No. 410, 11/10/1991, p. 23.

▷ عرفات، ياسر (ابو عمّار)

٨٠ «حديثه الاذاعي الشامل لاذاعة مونت كارلو، الذي أُذيع في أربع حلقات، في ٢ و١٥ ـ ١٧/٨/١٩٩١»، **الوقائع الفلسطينية** (نيقوسيا)، العدد ٣، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ١٢ ـ ٣٠.

٨١ «رسالة التكليف التي أصدرها الى حنان عشراوي بالتوجّه الى عمّان لمقابلة جيمس

بيكر»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦١، ٢٩/٩/١٩٩١، ص ٨ ـ ٩.

٨٢ «كلمته في افتتاح الدورة العشرين للمجلس الوطني الفلسطيني؛ دورة القدس والشهداء»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦١، ٢٩/٩/١٩٩١، ص ٤ ـ ٧.

المقابلات

٨٣ الاسد، حافظ؛ «نريد السلام العادل والشامل ولا سلام بدون عودة الارض؛ [حديثه الصحافي لمحطة التلفزيون الاميركية اي.بي.سي]»، **صوت فلسطين**، العدد ٢٨٥، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩١، ص ٦ ـ ٨.

٨٤ حواتمة، نايف؛ «منظمة التحرير الفلسطينية تتعرّض لضغوط جديدة لتجاوز قرارات المجلس الوطني الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٤٢٥، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ٩ ـ ١١.

٨٥ عشراوي، حنان؛ «متفائلة ومقتنعة بتحقيق دولة فلسطينية»، **فلسطين الثورة**، السنة ٢٠، العدد ٨٦٣، ١٣/١٠/١٩٩١، ص ١٠ ـ ١١.

الكتب ـ عروض ومراجعات

٨٦ الحسيني، اسحق موسى؛ عروبة بيت المقدس، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٢ (مراجعة هناء ابراهيم).

٨٧ علي، علي السيد؛ القدس في العهد المملوكي، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٥٠ ـ ٢٦١ (مراجعة وفاء آغا).

٨٨ غارودي، روجيه؛ اسرائيل والصهيونية السياسية، **الكاتب الفلسطيني**، العدد ٢٣، ربيع ١٩٩١، ص ٢٨٧ ـ ٣٠٢ (مراجعة شوقي شعث).

٨٩ الفرحان، يحيى؛ قصة مدينة؛ القدس، **صامد الاقتصادي**، السنة ١٣، العدد ٨٥، تموز (يوليو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٩ (مراجعة مجدولين ابو الرب).

٩٠ قطامش، ربحي؛ الطبقة العاملة الفلسطينية في مواجهة الكولونيالية، **بلسم**، السنة ١٨، العدد ١٩٧، تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩١، ص ٩٣.

٩١ مندس، هاني؛ الصهيونية في الاتحاد السوفياتي، **شؤون فلسطينية**، العدد ٢٢١ ـ ٢٢٢، آب (غسطس) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٩١، ص ١٠٤ ـ ١٠٧ (مراجعة فايز ساره).

٩٢ Black, Ian and Benny Morris; *Israel's Secret Wars; A History of Israel; Intelligence Services*, ***Middle East International***, No. 410, 11/10/1991, p. 22 (Reviewed by Yazid Sayigh).

٩٣ Porat, Dina; *The Blue and the Yellow Stars of David; The Zionist Leadership in Palestine and the Holocaust, 1939 - 1945*, ***Studies in Zionism***, Vol. 12, No. 1, Spring 1991.

الكتب

٩٤ الرشيدي، احمد حسن (محرر)؛ **الادارة المصرية لأزمة طابا**، القاهرة: جامعة القاهرة ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٠.

٩٥ شعيبي، عماد فوزي؛ **النظام السياسي العالمي الجديد؛ قراءة في الواقع والمتغيّرات الدولية**، دمشق: الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩١، ٧٤ صفحة.

٩٦ عبدالحي، عبدالتوّاب؛ **طابا، كيف ضاعت؟ وكيف عادت؟**، القاهرة: مركز «الاهرام» للترجمة والنشر، ١٩٩٠.

٩٧ عودة، عودة بطرس؛ **حرب الخليج، من المسؤول؟**، عمّان: بدون ناشر، ١٩٩١، ٢٨٨ صفحة.

اعداد: ماجد الزبيدي